

٧٧٧٦

نمرات النظر
في علم الآخرة

٢ خ

٢١٢

٣

محمد بن سيد الوهمي الشيباني

٨١
م

ثمرات النظر في علم الأثر ، تأليف الصنعاني ،
محمد بن اسماعيل - ١١٨٢ هـ . بخط حسن بن
علي بن حسين المقرئ سنة ١٣٤٣ هـ .

٣٤ ص مختلفة المسطرة ٢٤ x ١٨ سم

نسخة حسنة ، مجلدة ضمن مجموع (ق ٧-٢٢) ،
خطها نسخ معتاد ، تليها نقول وقرائد في
١٧ ورقة ، حقق سنة ١٤٠١ هـ في جامعة الملك
سعود (ماجستير) .

٧٧٧٦
م ١

الاعلام ٦ : ٢٦٣

١- مصطلح الحديث ٢- المؤلف ب - النسخ

ج - تاريخ النسخ

١٤٨٦ / ٧ / ٨

٨١
م

اجابة السائل شرح بنية الأمل . تأليف
الصنعاني ، محمد بن اسماعيل - ١١٨٢ هـ .
بخط حسن بن علي بن حسين بن حسن بن حسين بن
أحمد بن حسين بن محمد المقرئ سنة ١٣٤٣ هـ .

٣٤٠ ص ٢٢-١٩ س ٢٤ x ١٨ سم

نسخة جيدة ، مجلدة ضمن مجموع (ق ٤١-٢١٠) ،
خطها نسخ معتاد .

٧٧٧٦
م ٢

الاعلام ٦ : ٢٦٣ الجامع لكبير بصنعاء / الفريفة : ٣٢٣

١- أصول الفقه الاسلامي ٢- المؤلف ب - النسخ

ج - تاريخ النسخ

١٤٨٦ / ٧ / ٨

١٤٨٦ / ٧ / ٨

19

عبد الله بن عبد الرحمن
الواحد الفدوق
الحمد لله على الاجل
حيوان من جمادات
والدي جارات البرية

2.7

مكتبة

مجلس ۱۰۰۰

914 : 12 12

رقم ۱ - ۲۴

تاریخ الورد

سند من عند القاضية
شعبي خليل القاضية
قائلة قاضية
وهي عورت الخدم المذكرة
قلت هم عورتان فاديت
مصدرا فها هو السند والبرهان

المستظرف
شهرت في
شهر الجري

ان شاء الله
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 في مدينة القاهرة
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 في مدينة القاهرة
 في يوم الاثنين

اولا ان اقول
ان الله عز وجل
هو الذي خلقنا
والموتى والحيين
والاعيان والارباب
الاولين والآخرين
والاولين والآخرين
والاولين والآخرين

الى العلاء المعري

ألا وإن أخلاق الفتي كزمانه
ونأكلنا أيامنا فكلنا
وقد عمل الإنسان في عفتوانه
فلا تخزن يوماً على فضل نعمه

وله أيضاً

في كل امرئ تقليد رضى به
وقد امرنا بفكر في بدايعه
وأكل كل جدار لم يكون به

وللامام الشافعي رحمه الله عنه

إذا عايش الفقامين عاماً
وصنف النصف لغيره
وصنف النصف أما وحده
وصنف النصف أمراض وشبه
وصنف النصف على حدى المثال

وله أيضاً رحمه الله تعالى

أقول لها والعين قد جدت حسراً
تأنتق رجاك شبيهة وهماً
وأطلب علماً أو موتاً بطلده
وليس كتاب العلم يأنقذنا على
وكن أحق الغتيان من راحه وانقلا
فإن نال علماً عاش في الناس سيرة
إذا جمع التوأم أسكن عبرى
التي كفى إن لبانيا
وإن في الدنيا كركب لحي

اد

باب في

قال الامام ابو حنيفة رحمه الله
في النيران يوم القيمة
يا شرف الاسماء والفضائل
يا شرف الاشرف

باب في

قال الامام ابو حنيفة رحمه الله
في النيران يوم القيمة
يا شرف الاسماء والفضائل
يا شرف الاشرف
قال الامام ابو حنيفة رحمه الله
في النيران يوم القيمة
يا شرف الاسماء والفضائل
يا شرف الاشرف

عن القدر خافشا يقول
ما شئت كما ن وان لم أشأ
خلفت العباد على ما علمت
على أمنت وهذا خدائات
مهم شقي ومهم سعيد
وما شئت ان لم تشأ لم يكن
ففي العلم بحري الفتى والمنين
وهذا أعنت وهذا يغين
ومنهم قبيح ومنهم حسن
صالحه باع

[illegible]

قال الملا وعيسى الجاهلية
وشهد به الموصي يا مشدركم في الملة
او فقيهه وبع الكبر على ما في التوبة

تَرْجِمَةُ مَا فِي الْمَشْأَلِ

[illegible][illegible]

دونك نظماً رائعاً بالطبع
 فان يكن وجوده نلت الار
 او عدم السبب او حكم
 وان يكن فقدانه مستلزماً
 في قسم الحكم المستلزم الوضعي
 مستلزماً بوجود حكم فب
 فانه المانع باذا القرام
 فقد ان اتي من شرط عدمه
 مثال الاول الزنا فانه حكم فيه يكونه سبباً لوجود الجلبه مع انه اذا وجد الزنا وجد الجلبه
 والثاني وهو المانع قسمان احدهما ما استلزم وجوده عدم الحكم كالاسود في القصاص
 والثاني ما استلزم وجوده عدم سبب الحكم كالدين في الركاه على قول والثالث
 الشرطي قسمان احدهما ما استلزم عدمه عدم الحكم كالحول في الركاه والثاني ما
 استلزم عدمه عدم الحكم انتهى من خط شيخي الى الامام الحسين بن علي العمري عا فاه الله
 قال انتهى من خط بعض اهل العلم

اذا تحدثت في قولك انهم
 فلا تجد حديث ان طبعهم
 لما تحدثت من ماض ومن آت
 موكل بعادة العادات
 ولما حين تغير عليه السلطان وهو موشى ببيع
 وانما من فضله مكنونه
 يهبون للخدام ما يحبونه
 ما جمع من القبول الكرامه
 عن ذنبه فليعرف من رونه
 قل للامير ادم رب عوده
 اني جئت ولم يزل اهل الهوى
 ولقد جفت من العيون قوتها
 من كان يربو عفو حقوقه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

٢٠
 القوي
 العريضة
 عبد الله
 ابن جندب
 المصنوع
 ١٥
 مظهر
 مظهر
 عبد الله
 ابن عبد
 القادر
 ابن عبد
 القادر
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١

در رطبه

فرد عليه لاحتمال التخصيص وهذا (السادس) المتقدمة هي مخصوصة بحديث ابي قتادة وان
تقدمت اجول وهذا مبني على ما نوهتم من التفاضل والحلالة لا نقارضه اصلا لما ذكرنا
انما مع انه انما ثبت حديث ابي قتادة في سعة الوقت شفقة ورحمته بالمكلفين
والنهي والتخصيص والنسخ من فروع التفاضل واذا علمت هذا فلا وجه للنقل التي ذكرتم
بعد هذا من انه زعم ان حديث ابي قتادة ناسخ للحديث الاخر فلا نسخ ولا
منسوخ قال فان قيل قد روي عن ابن عباس وابي هريرة القول بان وقت الف عند
الطلوع المحرقة فكيف المفسر اولان مذهب الصابي ليس بمحم مطلقا وايضا فان من
عياك من رواية احاديث التعليل والعمل بما روي به لا بما رايه اقول قد صدرتم
فيما سبق انه لا هداية للمكلفين بالحديد اوقات الصلوات واذا كان كذلك علمتم
ان ما روي عن الصابييين الجليليين من قبيل الرواية لا من قبيل الرب اذ لم يكن
لاحتتمال في هذه المسئلة سرجه فلا يحمل على الرفع وانما علمنا هذا الحق
من النبي صلى الله عليه وعلى له وسلم فيكونا متفقين لموضع حديث ابي قتاده
قال والحاصل ان مدلول الاحاديث المذكورة في الباب مع حديث ابي قتاده
كان يقول السيد لعبد الخ وضرب له مثالا اقول لا وجه لضرب هذا المثل
فانه اذا جاز سفره بطول النهار فقل قال فان قيل فما تقول في حديث عائشة
اعتم رسول الله صلى الله عليه وعلى له وسلم ذات ليلة بالوقت حتى ذهب غايمة الليل
وعائته التي غايته قلت الواقعة واحدة الخ اقول لا وجه لما ذكرتم من
الترديد والتفاضل والنسخ اذ هذه الاشياء فرع التفاضل وهو
مفقود هنا كما ذكرناه اولاً وحديث عائشة محقق بحديث ابي قتاده وحديث
له من جهة المعنى من حيث انه يقيد ان وقت الف امتد الى بعد النصف
وقد استدلل على ذلك وعلمته على ان معلوم ادا الى طلوع الفجر بانه اذا صبح تاخيرها
الى الثلث والى النصف والى مصي غايمة الليل كما يدل عليه مجموع ما تقدم من الاثر
دل على ان ما بعد الشفق وقت لها اخر الليل وان ذكر الثلث والنصف للمصلحة
وما بعد الجواز ويقيد بذلك اثرنا فنع من جبر قال كتب عمر الى ابي موسى لا تقرب
وصلب الف ليلة الليل شئت ولا تقلمها وبقيد ايضا ما روي عن ابن عباس
وعبد الرحمن بن عوف في المرأة تطهر قبل طلوع الفجر تصلب المغرب والفت
ويؤيد ايضا ما روي عن ابن جبريل انه قال لا يحد بده ما افراط صلوة الف
قال طلوع الفجر فلهذا الاثر عن الصابي والتفان لا تقار من جهة الداعي لئلا
كما قدما وبقيد ايضا حديث ابي موسى في الصابي من ان رسول الله صلى الله عليه
وعلى له وسلم اعتم بصلوة الف حتى ابر بالليل قال في الصحاح ما لفظه ايما
الليل اي ذهب محيطه والثر قال ابن حجر في الفتح وفيه لعل حديث عبد الله بن عمر
واذا صلتم الف فانه وقت لها الى نصف الليل معناه وقت لا داع احتيارا
واما وقت الجواز فيمتد الى طلوع الفجر بحديث ابي قتادة عند مسلم اما النهي
عليه من لم يصل حتى يحى وقت الصلوة الاخرى وهو والشيخ الاسلام الشوكاني

في نيل الاوطار باللفظ في الحق ان آخر وقت اختيار الوقت لصنف الليل وما اجاب
 صاحب البحر من ان الصنف يحل وصلته حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الحوازي والاصطلاح وهو مذهبنا في الخبر الحديث اية قتا رة عند سلم وفيه ليس في
 النوم تفريقا لما التفريق على من لم يصل الصلوة حتى يحل وقت الصلوة الاخرى
 فانه طاهر في امتداد وقت كل صلوة الى دخول وقت الصلوة الاخرى الا صلوة
 المغرب خاصة خصوصية من هذا العموم بالاجماع وحديث عائشة فيه اشعار
 بامتداد وقت اختيار الوقت الى بعد نصف الليل انتهى والمجموع ما ذكرنا من
 ان وقت الوقت ممتد الى طلوع الفجر وقت ما قلنا وبطل ما قلتم وصل الله
 وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم الله على محمد وآله وسلم الله على محمد وآله وسلم الله على محمد وآله
 ليلة ٣٠ ربيع الثاني ١٢٨٧ هـ حصل الحقيق حتى يذم العلم الشرعي على حسن المؤيد

سنة ١١٧٩

ثلاث النظر في علم الاثر لسيد
العلم الامير المنير محمد اسعد الامير
نعمته الله بواسع رحمته
امين

تمت من خط قار في نقل خط سيد العلم الامير المنير محمد اسعد الامير قدس الله روحه
قار سراج الدين الوراق

ورعو البيه انقور في عصره
انرا اعدس خلقه من خلقه
ونصنا عفا احوال الدين اعلاه
ونفنا ثم الداء العفصان خلفنا

وبقيت في خلق كجده الاجرب
حربا و اعيان الداء كل مجرب
ينفك عن ماض ولا منعقب
بلغ الحيدام وعصا عصر وعيب

فقال رحمن من قال
كنا اذا جئنا لمن قتلنا
والان حزننا حين ناتيكم
لا بد ان يكون خشيته

ان تصف بالترحيب قبل القيم
تفتح منكم بالطفيف (الكلام)
من ان يجي من لا يبر ولا يسل
وبعد نيل سواه اقبح من مطلب

ثم قال و احسن ما هذا
من كان غير الله مامولا
ويديم سكانه ليشيطه منشد
ذهب الدين يعاش في انكسار

فقال رحمن من قال
من كان غير الله مامولا
ويديم سكانه ليشيطه منشد
ذهب الدين يعاش في انكسار

فقال رحمن من قال
من كان غير الله مامولا
ويديم سكانه ليشيطه منشد
ذهب الدين يعاش في انكسار

فقال رحمن من قال
من كان غير الله مامولا
ويديم سكانه ليشيطه منشد
ذهب الدين يعاش في انكسار

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٧٧٧٧ - ٧٧٧٨
العنوان: خط السيد الامير محمد اسعد الامير
المؤلف: محمد اسعد الامير
تاريخ النسخ: ١٢٤٤ هـ
اسم الناسخ: محمد بن علي بن محمد
عدد الاوراق: ٢٤ ص
ملاحظات:

الحديث
نظم الميم وفتح الحاء
العلم بطرق الحديث
واسناده واسما الرواه
والمتون والحدوث
طبع او رطب في جهم
وساطه الطبعين حيث لفظ
العلم بطرق الحديث
واسناده واسما الرواه
والمتون والحدوث
طبع او رطب في جهم
وساطه الطبعين حيث لفظ

فقله راغفرا حق العباد
لعل اننا نفي والحق بالعباد
فقله راغفرا حق العباد
لعل اننا نفي والحق بالعباد

أحببت نسائي اليه إذا عرفت هذا فالشيعي قد أتى بالواجب في محبة هذا البعض
 من المؤمنين فان كان غائباً فيه فقد انتدع بالغلوه وان افضا به الى الاطلاق
 مما حجت زيادة المحبة والميل نحو واضع ان غلوه فلا شيء فيه وقد انجلك ان افضا
 الذي هي في الشيعي الى ثلاثة أقسام شيعي لا غلوه وهذه الاقسام هي في انفسهم
 صفة لا زعة كلامهم والافخات ايمانهم اذ هؤلاء المؤمنين واجبت سيما انفسهم
 وسابقتهم اليه فكيف يتول غلوه خجسته هو لا يريد الذين والدوا علياً عليه السلام
 ورثته بل انقلبوا الى الذين يدعيه بعد وصفه لهم بالدين والمصدق
 والورث **فليس عرب** أي يهودية فعلهم لما وجب عليهم من موالاة المؤمنين
 الذي لو اخلوا به لا اخلوا بواجب وكان قاذفاً فكلهم والله ذلك **التابعين** و
 تابعيهم لقد اتوا بالواجب وادخلوا تحت قوله تعالى في الذين جاؤوا من بعدهم
 يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا **بالايمان** ولا تقول في هؤلاء
غلوا الذي آمنوا وتحت قوله تعالى في السابقين الاولون من المهاجرين والانصار
 والذين اتبعوهم باحسان **الاب** ومن **هذا** تعلم بان القول بان مطلق
 الشيعي بدعه ليس محمداً والقدر به باطل لا قدح به حتى ينضاف اليه
 الشر فحق الكامل ثبت الشيعي من طرزه عنهما **وح** فالقدح ثبت **المحملة**
 لا يجوز الشيعي **والقسم الثاني** من غلوه في الشيعي واسلفنا ذلك انه أتى
 بواجب وان بدع فيه ان سلم ان تجرد القلوب بدعه الا انها بدعه لم تقض
 بمناصبها الى كثير ولا فتيق فهو غير مردود كما مطلق اتفاقاً اذ قد قيل عند
 المجاهدين اوقت به بدعته الى احدهما كما سلفنا **الثالث** من أقسام
الشيعي من غلوه على الشيعي في هذا افتدافضابه غلوه الى التحم قطعاً
 هو شباب المسلم وقد ثبت عنه **صلى الله عليه واله وسلم** ان سبابه هو
 فهدا فاعل المحم قطعاً خارج عن حد العدالة فاسبق نعتاً وتارة انفساً
 لواجب **وح** فقرة والقدر فيه ليس لاجل الشيعي وهو ملاقاة للوجه في
 بلبسة المسلم وفعله المحم فعرفت ان الشيعي المطلق ليس بصفة قطعاً
 قدح من حيث هو بل هو صفة تركية فاذا قدح بالشيعي في عباداتهم كان يقال
 فلان شيعي فهو من الوجه الملبس لا يعلق من يلبس ان من النور الفادح وهو غلوه
 وأما **الفتن** فعرفت من رسمه عن الناموس انه الفتن يدفع على رطله عنه
 فهذا مبتدع شرابته اذ اخل المحم ناراً لواجب فان محبة علي عليه السلام مأمورة

ادخلوه

الذي هو

محمداً

محمداً وخصوصاً **الاول** فلا بد داخل في أدلة الجواب بحجة أهل الايمان
 وانما **الحجة** فاحاديث لا ياتي عليها العدة أمرة بحبه وتحقق بانه لا حجة الاثنية
 ولا يغيثه الاضاف وقداود عن الروضة التديرة من ذلك منعت صالحاً محمداً
 من هذا الى محله صحت وحجته فالفا جبر قد اتى محم قطعاً ولولم يات بالواجب الا
 من موالاة سائر أهل الايمان كالمحملة اذ ليس من لان منه حجة بقتة المحمالة و
 حب ان من لان منه فلا يخرجه عن الاطلاق بواجب محبة الوجه من الله عنه وقيل
 محم من بغضه **فالشيعي المطلق** فدرسة عليه انا بالواجب من تراخي المحم **وح**
 التاميين فبما في رتبة واخضعها فاعل للمحم وثاروا للواجب فان انتم من حبه
 الى اطلاق لسانه سب الوجه من الله عنه فقد انتهت بدعته الى الفتنة المصريح
 كما انتهت بالشيعي من سباب بدعه غلوه الى ذلك وخير الشيعي شيعي من قال

أما شيعي المطلق غير ان لا راسب سلف
 أقصد الاجماع في الدين وقصد الاجماع في الشيعي
 لي يفتن شغل عن كل من لا هو من قرص قرصاً او قدح

والشيعي ان انضاف الى موالاة الوجه بغضاً حرمه المطلق فقد سار من مطلق الناف
 حين **فان قلت** هل قدح في دينه لبغضه المؤمنين **قلت** لا
 أمر فلي لا اطلق عليه فان اطلق عليه كما هو المفسر من كان قدحاً اذ الكلام
 فيما لا يفرق الا بقرينة انما ضيق الا لا اطلاق على بغضه للمؤمنين أهل الايمان فممن
 هذه العاجلة رواية الناصبي لانه ليس بعدل على غير من يجر للعدالة كيف قد ثبت
 انما بغضه عليه السلام علاه **الطائف** وهذا عرف ان الناصبي المطلق خارج عن
 العدالة فان انضاف الى بغضه طلاقاً من غير بغضه فقد زادوا عن ما بقوا
والشيعي المطلق محقق العدالة فان ابغض او سب فارق العدالة وحسنه
 يتبين لك انه كان التمثيل بدعة الغيب لا ابتداء في الحرام للعدالة أو الى ذهول
 كل حال بدعة فادحة غلوه في الشيعي فالمطلق ليس به و قالوا انما قدح من هذه
 النية ان الشيعي محبة علي عليه السلام وبدعه على المحمالة فمقدمه على المحم
 وعرفه هو غلوه في الشيعي ويطلق عليه رافضو الاثني عشر في ان انضاف الى ذلك
 سب والنصر في البغض فغار في الرضا انما فقت الشيعي شرارة انفسهم

أما شيعي المطلق

محمداً

رفق وعلو في الرفق وشيخ ^{الملك} **الانصاف** الى مجتهده لعل من الله عنه نقد على
 المحاميه ^{المحبيه} **والثاني انصاف** الرضا بعماله محاميه ^{المحبيه} **والثالث المحبه** فقط
 وهذا التقسيم وقع في ذكره لبدء الشيعة **وأقول** اما محبته مطلقا وهو
 الثالث فانه شرط في ايمان كل مؤمن وليس من البدع في دبر ولا قبيل وحل الايمان الا
 الحب لله وحده فكيف ان كل مؤمن من شيعة فان قلت هذا الكلام مبني على ان قول الحافظ
 ونقد على المحاميه ليس جملة اسم الشيعة واي مانع من جعله قيد افيقيد ان الشيعة
 محبة علي عليه السلام مع بقائه على المحاميه خلايم ان مجرد المحبه **فليس** على فندان
 حمل لفظ المحاميه في كلام في السك على من عد الشيعة لزم ان يكون من قدم عليا على ارجاء
 ولون الحاشيا او من قبله لزم ان يكون شيعة لان لفظ المحاميه للشيعة في قوله من قدمه على
 ابي محمديه **وهذا الاصل** لا حد فان عليا عليه السلام من السابقين الاولين ومن
 انشأ المشهور لهم بالحقه وهم مقدمون على غيره من النعم ولانه بالانفاق ليس من
 شيعة من قدم عليا على غيره من افراد المحاميه او على شيعة من قدمه فليكون
 الشيعة محبة علي ونقد على الشيعة في هذا المعنى هو الذي افاده قوله في قدمه على
 يكون من قدمه على وحده **ندخل** الاقسام ونخلو كلامه وضابطه من بيان الشيعة المطلق
 او حمل على كل محاميه وصحلت اللام للامتناع **فالاشاره** هذا المعنى باق اذن قدم
 على كل محاميه فقد قدمه على شيعة ومن قدمه على ما هو الناطق فلا يشمل المطلق
 مع ذلك خرج هو لم يلاحظ الا شيعة في كلامه او حمل على الثلاثة المشايخ **فلهذا** الا
 باق اذن قدمه على الثلاثة فقد قدمه على شيعة مع الحمل الذي في قوله ايضا ولما لمقت
 عبارته الحاشيا الى هذا الحمل على الثلاثة ليراد ارجح سبب جعله قوله ونقد على غيره
 قيد ايحيى حملها على ما يعبر به وتفيد وان قوله ونقد على غيره حمل استثنائي
 والواو للاستثناء فقدمها ارجاها لقوله في قدمه على غيره وعمر وان المراد
 من المحاميه الشيعة في كبرها او ارجاها **وتانيا** تفصيلا **وان قوله**
 على فخط اسم الشيعة المطلق **أما قوله** الا شيعة فان مراده والا يقتضيه
 علم شيعة هو شيعة ابي بل محبة فقط وهذا هو المطلق وأيده ايضا ما عرفنا
 من نهر فائهم في كتب الرجال **وتسعي** كلامنا الا ان كثير من علماء الكوفة في ذلك وأيده
 قول الحافظ **الرجعي** في خلا بطله او كان الشيعة بلا غلو فمدان الحاشيا فندان تو

فني

توافقا ان الشيعة اقسام ثلاثة **تسعي** مطلق هو محبة علي عليه السلام محبة
 مع نقد على علي شيعة ومحبة مع ذلك **والثاني** او مطلق **والثالث** محبة فقط
 رافعي **والثالث** عال من الرضا بهذا مفاد كلام الحاشيا فندان **واما ما في الفقه** على
 كلامهما وقع **فقدنا** **أما الثالث** فباب المؤمن فنفى محاميا كان او غيره الا ان
 في شياب المحاميه **أما السواد** به مع محبة **صل الله عليه واله وسلم** ولما قلنا
 في الاسلام وقد عرفت واستت المحاميه من الكبار كما يأت عن الفقيهين الزيدية ومن
 يخالفهم جهم **وأما** **نقد** فانه يريد القول بان انه افضل من غيره **وهذه هي**
مسئلة التفضيل التي قيل الخوض فيها فصور وقد عرفت انه في كلام المصنف
 وكلام الحافظ بن حجر ان الشيعة بكل اقسامه بدعه ولا يخفى ان مطلق الشيعة الذي
 هو موالاته الوص عليه السلام واجب وفاعل الواجب لا يكون مبتدعا **فان**
البدعة وحققها الفعل المحاميه للبدعة للسنة ولما تعارض حاصلها ما لم يكن
 في عهد **علي عليه واله وسلم** ينفي ذلك لانه النواعي نوعي لا يقتضي نقد ولا فسق
 في المتي قال فيها عمر بن الخطاب في حادثة النزاع **فمن** نعمت البدعة قال المناوي قد يكون
 من البدعة ما ليس بمكروه فيسبى عنه مباحة وهو ما يشهد له اهلنا في شرع واقتضاه علم
 تندفع بها مفسده والنوعان الاخران ما يؤل الى احد الامرين كما عرفت فالاولي لا قد
 بها اتفاقا ولا خلاف العبد وان دخلت في مسماء البدعة وشملها اشتراط فقد دعا في حصول
 العدالة وذلك لانه لا يخلو عنها طائفة بل يكاد ان لا يخلو عنها فرح الامم بحمد الله وان
 كانت عبارتهم في رسم العدالة عاكة والاحاديث والآية دلالة على انه لا فرق بين النعم
 الا انهم كما عرفت قسموا الى هذا اللقب وقسموا ايضا الى مستحقه وغير مستحقه وما
 اقل من هذا الامن حلة الانداع **وهذا** **الحاش** نتعلق كلامهم **الاول** انهم قد
 قد رسم المحاميه وحسن عدالة الراوي كما سلف للموافقة في النجيه ومثله في تصحيح
 النورهم وفي جميع كتب الحديث وقدر الحافظ العدالة بانها ملكة تحمل على لادعة الفتوى
 والمرق **وقدر** الفتوى بانها اجنبية لا عار لسلته من شررها او فسق او بدعة فانه
 ان العدالة شرط للراوي وقد عرفت ان نزول البدعة من ماهية العدالة فالعدل
 لا يكون عدلا الا باجتناب البدعة بانوارها ولا يخفى ان هذا انيا قضا فافره **وقط**
 من القول بغير المبتدع منا فضع ظاهره **علي** **في رسم** **الحاش** الفتوى قصورا
 بها اجتناب للمهمات **در ثبات** الواجب وقد قدمنا على الفعل الاول من تفصيل
 رسمها ومهام من رسمها **الا** **الحاش** **بعدم** به شرعا وهو صحت في شامل الامر

الاجابة على سؤال

ما ن قلت اخذتم الفسق في رسم العدل فيه ايضا اخلال فانهم قبلوا فاستلحقوا
وبل وقد اخذوا العدل شرطا في الروي واخذوا عدم الفسق في كسرها فالفاستق
غير عدل قلت فتعين حمل الفسق في الرسم على الفسق الصحيح في الرسم لانها المتبادر
عند الاطلاق وليندفع التناقض **البيان الثاني** لا يخفى ما ورد في نسخة من الا
حاديث السبعة في رسم المتنوعة والوعيد شديد لهم اخرج مسلم ولما جاء وعيها
من حديث جابر قال فخطبنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وفيه اما بعد فان
خير حديث كتاب الله وخير اهل بيت الله محمد وفضل الامور محمد فانهما وكل يدعه عند الله
واخرج الطبراني من حديث ابي اسحق مرثد ان الله اجمع النور عن كل صاحب بدعة حتى
يدفع بدعته قال الحافظ المنذري واسناد حسن ورواه ابن ماجه وابن ابي حاتم في كتابي
السنة عن ابي اسحق ولفظه **ان الله ان يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدفع بدعته** ورواه
ابن ماجه ايضا من حديث حماد بن عيسى مرثد قال لا يقبل الله لصاحب بدعة معصوما ولا
حججا ولا امرأة ولا جهازا ولا وصيا ولا عدلا ولا يخرج من الاسلام كما يخرج المشرك من بين العجم
وفي الزوائد لابن جرير الاخير انه سمع لعنه من احدث حدثا واخرج الطبراني ما من امس
ان يذعن بعد نيلها بدعة الا اضاعت مثلها من سنة وقد صح حديث سنة لعنه
وكل من عاب الدعوة وقد منهم نادر سنة قال في الزوائد وقد عده شيخ الاسلام
ابن الصلاح العلوي في قوله واهل البلقين في تعداد الكباير من ابدع من البدع
وهي المار بمرارة سنة **هذا** انما يخبروا انما يقولون قائل المتبدع انه عدل
وان ابتدعه لا يخلو عدله فمما يرجع عن رسم العدل بما ذكره فمما هذه الاحاديث واقوال
أئمة العلم من ادبه على ان الابتداء من الكباير وقد ذكره الكباير بما نوع عليه كصحة
وهو مما دفع على البدعة ومن هنا ينقدح كله ان من حذف البدعة من رسم الكباير فله قولها
في الكباير المذكورة في الرسم او يقول انه يخلو بالعدل فمما يرجع ابعوا على شريطة العدل في
الرواي بالنقض **البيان الثالث** في رسم العدل بما ذكره الحافظ انما يثبت عليه كتب الاصول
وان حذف البعض قيد الابتداء في الاصل انفقوا انما ملكة في هذه الاضافات فلهذا لا
القائمة العدل عند الجور وهو وان كان كلامه في هذه الاضافات فلهذا لا
يقول الجور فيقضي العدل فيدور وفي النهاية العدل الذي لا يعليه الهوى وهو وان كان
تفسير المعامل فقد افاد المار وفي غيرهما العدل الاستقامة والافتقار في قول تعالى
ان الله يامر بالعدل الاقوال في تفسيره قال الرازي بعد سرد اقواله انه عبارة عن الامر

العدل

المتوسط

المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهو قريب من نفسه بالاستقامة
وقد مر الاستقامة المعجزة وهو العدل اللغوي لعدم الرجوع الى معناه الا
وثان وانكره بكر على من نشرها لعدم الاثبات بدني وقال حليم الار
على أشده وقصرها الوجع كرم الله وجهه بالاثبات بالقرين ولما صلت ان
تغير العدل بالملكه المذكورة لئلا يتبعها الغم ولا اثنى عن الشارع حتى
واحد بما يفيدها والله تعالى قال في الشهود ذكرك عدل من نزل قوله من **العدل**
وهو كاللغير للعدل والمرحون تسكن النفس تحبه ويرضاه القلب ولا يطمع
فجده ولا يزيغ ومنه **قوله عن تراجم** وفي كلام الومر عليه السلام حديث
مرجال مرثيون وارضنا في عن وقال صلى الله عليه واله وسلم اذا اناكم من شدة
صنون دينه وخلقكم فانكم حو فالعدل ان اطمأن القلب لخير وسكنت النفس
الى ما رواد اما القول بانه من له هذه الملكة التي هي كيفية راسخة تصدق عنها
الافعال الشهادة يفسح بها عن اقل كل فخر من الكباير ومنها غير خمسة كصحة
لغيره والظنيفة حجة عن والذبايل الجايزة كالقول في الطرقات والكل غير السوي
فيه **فهذه الشدائد في العدل** لا يمت الا في حق المعصومين واخر من قطع المولى
بل قد جاء في الاحاديث ان كل من ادع فظا ومن خير الخطا بين القاتل والمقتول وان
ما بين الاخذ على اوهم بمعصية وحصول هذه الملكة في راد من رواه في حديث
عزير لا يكاد يقع ومن طالع تراجم الرواه علم ذلك وانه ليس العدل الا من قارب
وسد وعلته خير على غيره وفي الحديث **المؤمن** واه له فيه بالذنوب رافع له اليك
به ما السعيد من ان على رفعتة اخرج البزار وان كان فيه ضعف فهو محبوب
لأنه تدبوا الذنب الله يلم ويأخذ بتوبه بذبون فيستغفر فيغفر لهم وهو على
فالمؤمن المرحم العدل لا بد من مغارفة لشئ من الذنوب لكن غالب حال المسلمين في ان
كل من شاف في العدل قول **حسن** وهذا بحث لغوي لا يقبل فيه اطلاق الاصول
وان تطالبوا عليه فهو مما يتبع الاول وثانيه الاخرى غير نظرا **اعرفت**
ما سلفناه وقد عرفت نقل الاجماع عن المعجزة من الله عنهم اجمعين قبلوا خبر المتد
كما قال الامام المتصور بالله عبد الله بن محمد ان من تصعب انارهم واقصص اخبارهم
عرف انهم صاروا اخر ابا وتنت قول فقاموا انما الامر بينهم الى القتل والقتل

كان يروي عن بعضهم عن بعض من غير شك في ذلك بل عفا واحدا من علمه
 من مخالفته كما عفا عن علي وانه من يوافقه ومثله قال الشيخ احمد الرضا في
 كتاب الجواهر ان الغنم لما وقعت بينهم كان بعضهم يروي عن بعض غير
 ويثبت الرجل الى مخالفة كما سئل الى من يوافقه علمت ان ذلك يستلزم الاجماع
 على ان مدار اصول الرواية والظن عند الرواية لا عند الله فالانصلا كتبكم
 الحديث خلاصة الرواية عن المبتدع عن غيره الدعاء قلت ما اذا كان يكون الاثر
 غير محل بالعد الى بل هو محل بها كونه دار القبول على ظن مصدق وذلك لا بد
 الا وان خبر المبتدع ينفذ من غير قطع او العمل بالظن من عدل **الثاني**
 في مخالفتهم من غير مظنونه ودفع المقر المظنون عن النفس واجب الثالث
 امان من حمل خبرهم الى محال او لا ان اقتضاه فاما ان يجعله او بالجموع او
 يشاوي بينهم وقد ثبت ان ترجيح المرجوح على المرجح والمساو احدهما
 الترجيح فبذلك عطف لا فوجب العمل بالراجح اذ اعرفت انه يغيب الظن وانه
 بحمل العمل بالظن عطف لا فوجب العمل بالراجح الاول قوله تعالى **فمن جاءه**
موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وهو عام في كل ما جاء عن الله تعالى سواء كان
 من كلامه او من كلام رسوله وسواء كان معلوما او مظنونا فكل خبر عن الله وعن
 رسوله جعل بالظن به فقد صدق عليه انه جاء عن الله **والثاني** قوله تعالى خذوا
 ما آتيناكم يتوقى محمد عام فيما آتانا الله والايه وان كانت خطايا لاهل الكتاب
 منهم في جنتنا كذبه ونسبوا اليه بها كما سلف **والثالثة** قوله تعالى **فما آتاكم**
الرسول فخذوه والايه ونسبوا اليه بها كما سلف والحق المظنون عن الرسول قد آتانا عنه في العلم
 والادلة من هذه النسخ واسعه جدا او ناهضة على المدعى وقد ثبت عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم اذ امر بكم امير فأتوا منه ما استطيعتم فيم في خبر ما آتانا الله وامرنا
 باخذه بذل السمع في ذلك حسب الطائفة كما قال تعالى **فالقول الله ما استطيعتم**
 وهي رتب ثلاث اعلاها ان يعلم اللفظ الواو عن الشارع والمعنى وهذا
 كثير في القرآن والسنة المتواترة **الثانية** ان يعلم اللفظ والمعنى وذلك
 انما يكون نورا في القرآن والسنة المتواترة **الثالثة** ان يعلم اللفظ والمعنى او يعلم
 للمعنى ويظن اللفظ وكما هو في السنة فان قلت لم يعلم هذا القول خبرا فاما في
 المتن اذ حصل الظن لوجود العلم قلت **من علمه** **الثاني** من علمه الاجماع في خبره

العلم

واعلم انه أسند في العواصم على قبوله في النواويل حديث قبوله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم للاعلى الذي شهد بروي جعل الرضا في خبره صلى الله عليه وآله وسلم انما شهد
 ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال نعم فقال لا اله الا الله في الناس ان يصوموا غدا ويحجوا من الله
 الا ان في الاستدلال بذلك خطأ لانه بناء على ان عدل اهل ذلك العصر في قبوله بالاسلام وهو
 قابل بخلافه لذهابه الى ان اهل ذلك العصر كانت العد المصنوعة بالاسلام والقيام بركانه
 واجتناب معاصي كقولهم كما نقله عن الرضا في اخذنا فيهم من لا يثبت الاستدلال
 على قبول المبتدعين اذ قد بناه على عدل اهل ذلك العصر النبوي المتكامل الا ان ظاهره ما يوجب
 والاطام الا ان معه علمي حقيق جرح عدله وانه انما قبل حصول الظن بحجبه وكذا استدل الله
 بحديث الأئمة السواد الذي سألها النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل جرح من فاشات
 ان الله رجا فقال صلى الله عليه وآله وسلم جرح من فاشات وكذا كثر الحديث ان النبي
 سيد وسيد صالح الله به بين طائفتين عظيمي المسلمين قال في الاول وهذا دليل على
 قبول كل من آمن بالله ورسوله من اهل الاسلام ما لم يثبت عنه فعل محرمة وفار في الثاني
 فتشاهر مسلمين والمسلم مقبول ما لم يظهر حرجه فانه يقال **هذا** من ينفذ انك
 ان من اسلم وامن من اهل ذلك العصر فانه عدل وهو ظاهر كلامه وهذا غير الذي
 اذ الكلام مع من يروى في النواويل المبتدعة لا يقال لعل صاحب العواصم يختار فيهم
 غير ما يختار الجمهور وانه من ثبت اسلامه ثبتت عدله من اهل ذلك العصر غير لانقول
 هذا مسلم في انه اختياره لكن في حق العواصم واهل العصر النبوي اذ انما هو فيهم
 العداله كما سبق نقل اختيارهم له وبه قال المحققين واهل الآثار واما في **هذا**
غير مسلم وجعله ظن مصدق علمه في قبول الرواية دليل على انه لا يرد ذلك والا
 لما افترق الى قامة الادلة على كونه وكان احوج الى قامة الدليل على هذا الاصل البير
 ولانه خرج ان ظاهر العلماء العلم بالظن ما حرجهم وسبق العمل بظاهره وجعل
 هذا القول **المختار القوي** حيث قال المختار القوي ما ذهب اليه ابو عبد الله
 وابو عبد الله سلوا في وهو ان لا يعلم معروفا بالعناية فانه مقبول في علمه
 ابد على اسلامه حتى يظهر ما يوجب ذلك على هذا القول وهو ظاهر في انه
 يبرر ان الجمهور في ان الاصل الغسق ولذا عيّن هذه الطائفة بالعداله وكذا
 ادله كذا **هذا** الا انه يختار في صحابه واهل العمل النبوي انما هو فيهم العداله
فمن علمه كلامه انه يختار في خبر العداله ما نقله عن الشافعي فانه قال

غير مسلم

من سلم ان العدل هو الحق في جميع الذنوب والمعاصي ومنه فشرعنا هذا الكتاب وجوهه في
 جميع المواضع التي تشترط فيها العدل الكاظم والحلاق وعند اليهود والعقود والوفاء
وقد روي الشرح على ما تبين ان العدل مرتبة دون هذه المثيرة وقد روي كثير
 حديث في جوده مرفوعا من مطلقا للمسلمين حتى يناله ثم عليه على جوده فله فيه
 ومن غلب جوده على عدله فله الشاردين ذلك ما ورد في الحديث واحمد الامه على قسوة
 عليه **من انه لا يقبل بيعة وبين اخيه احده** مع انه مقبول على ما بينه وبين
 اخيه احده فلم يخرج المسلم الثقة بالاحد التينة ومن اخيه ما لم يفر في العداوة
 الى احد لا يفر الى الله اهل الدين وقد قال الشافعي رحمه الله في العدل قولاً استحسنه
 من العقلاء من بعده قال لو كان العبد من يدين له لم يجد عدلاً ولو كان كل ذنب لا يدين
 العدل لم يجد جوداً وكان من كان كذا كذا ما يروى كانت حاسنة اكثر من مساوئيه وهو
 النعمان **ولتعدنا قوماً** ويؤيده ان اهل اللغة في العدل ينقسمون
 الجور وليس الجور عباداً عن ملكية راسخة توجب اتيان كل معصية ولا الهام لرحمة
 من ياتي بكل معصية بل من عليه على جوده على عدله وفي الحديث بحث في من الله
 العادل كرسى ومعلوم انه ياتي من الجور جانباً لو لم يكن الاكفر بالله ورسوله **هذه**
واما القول بان الماحل للفسق كما قاله البعض ونابوه عليه الاخرون من كتابه في
 حم واستدل بان العدل حاربه ولانه اشر فيه فامل لان الفسق انما حاربا فان الاصل
 ان كل مكلف يبلغ سن التكليف على القطر فهو عدل فان بلغ عليها من غير طهر ما يتفق ويكفي
 ما عليه فهو على عدل الذي مقبول الرأى وان لا يفسد المفيدات فله حكم ما لا يفسد ثم روي
 احد في شرح الشرح قد اشار الى هذا وتحققه صاحب الجواهر والولي عليه **واما**
الاستدلال بالآيات الاصل هو العاقل والفسق في المسلم غلب فقد قيد هذا بعقله فحقه
 بان الإغلبة انما هي في من يتبع نفع النكاحين لا في من يتبع المعايير والناس يعينوننا بغيرهم
 في دينهم الذين يرون فريب ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم ثم يفسدوا الكذب **ولت** وقوله **عليه**
الله عليه واله وسلم ثم يفسدوا الكذب ليجربان الحيزه بالنظر الى صدق الاقوال وانما استدلال
 من استدلال على غلبة الفسق بقوله تعالى وقليل ما هم وقليل من عبادي شكور وما اكثر الناس
 ولعمري من المؤمنين فخير حبيداً والى وان المؤمنين قليل انسية الاكثر كما يدرك عليه
 سابق الآيات لان العدل قليل التينة الى المسلمين الذين ليسوا بعدول ثم قال في هذا الخبر
 المتجهور على الاقل الاغلب فهذا بعد تسليم ان الاصل غلب الفسق ليس لنا ان نعمل

وان كان عدل
 ضعيفاً

السلام

المتسلم المجهول العدل على الاعم الاغلب وقد فسده لانه اظهره ونفسه لا يفتن ولا يثاب
 ولا يثبت الادله مع انه يقرر انه لا يفسد الا بتأطع شيء يعود الى الاستقلال على
 ان كل من المعتبر في قبول الاخبار حصول خلق العدل وان جمهور العدل
 مقبول خبره بما ثبت عن علي عليه السلام انه كان يستخلف (الروى معلوم)
 ومعلوم انه لا يخلف معلوم العدل اذ يمينه لا يرفع التينة عن خبره والمخلف
 من يحمل حاله ولد من قال حديثي البوكير وصدق فانه لما عرف عدل الله لم
 يستخلفه كما هو ظاهر كلامه ولقد علمت ان سمعت من رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم حديثاً ينفخ فيه الله ما شاء ان ينفخني وان حديثي غير مستعمل
 فان خلف صدقته وحديثي البوكير وصدق البوكير ذكره في افعالهم في الحديث
 وقال هو حديث حسن وساق طريقه فقيه دليل ان من اخطأ القبول اخطأ
 المصدق وطلب الظن الاقوى مهما امكن من وظيفه من ينفق الله حقه فانه
 ويدل ذلك انه **عليه عليه واله وسلم** كان يقول خبري خبره ومعلوم
 انه لظنه المصدق حتى يبين الله تعالى ما هو عدم صدق الخبر مثل خبر
 زيد بن ارقم حين اخبر بمقاله عبد الله بن ابي طالب جاء ابن ابي طالبه صلى الله عليه
 واله وسلم على ما قاله وبلغه وارقى بالله ما قال شيئاً وان زيداً كاذب فصدق
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ونقلت الملامه لزيد في الانقياد وكذبوه حتى
 طعنوا في سورة المنافقين بصدق زيد رضي الله عنه وتكذيبه في
 وكتب عليه الناس من كذب زيد فان قلت ان المنافق والمنافقة
 في زيد فقبول خبره كما فرقت قد ثبت الاجماع بان المنافقين لهم في
 الدنيا حكم المؤمنين ومنها قبول خبري يظن صدقه منهم وهذا الحديث
 من ادلته وغيره من الادله فانه **عليه عليه واله وسلم** قبل خبره مع علمه
 بنفاقه حتى اكرمه الله وكذلك قصة بني بريق وقوله **عليه عليه**
واله وسلم حم اهل بيت ذكر منهم اسلام وصلاحي لما اخبرهم خبرهم كذبه ثم خبر
 الله بحقيقته حالهم وانزل فيهم (الآية من سورة النساء) فقد كان صلى الله عليه
 واله وسلم يقبل خبره من هؤلاء ويرى عليه الحكام ومعلوم انه لا يحل
 بالظن او يعلم لا سبيل الى الثاني فهو بعد الاستدلال الى حصول الظن خبرهم وا
 حسان الظن ثم فاهم لا يذبون فانه قد كان يتردد عن الكذب الكمال فيهم

ليقبوه عندهم بل ابلغ من هذا انه اجمع بغيره من المصطفى محمد بن الوليد بن عتبة
 له رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حين انزل الله تعالى ان جاء قاسم بن ابي
 الايات بان قلت لعله صلى الله عليه واله وسلم ما كان يجلب اخبارا عن اهل مكة
 الا بعد انهم لا يجدون حصول الظن باخبارهم قلت الانتفاء ان اهل مكة
 كغيرهم فيهم العمدة واهل الفتوى وفيهم من قتل النفس التي حرم الله وفيهم من غل
 من المغنم وفيهم من اركب فاحشة الزنا وفيهم من شرب المسكر وخذ عليه وفيهم من
 قذف المحصنات وفيهم من سرق وقطعت يده وهذا في صوته صلى الله عليه واله وسلم
 الذي فيهم من افعالهم لا يعلمون لا يعلمون رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 حوكمهم من الاعراب منافقون ومن اهل المدينة من رواه على النفاق لا تعلمون
 تعلمون من بعدهم من رتبهم المجهولون في المدينة ان لم يفته المنافقون وا
 الذين قتلوه من مرض والمجهولون في المدينة واذا كان لا يعلمون رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم ولا يعرفون نفاقهم وكيف يقدر العذر عنهم واما المنافقون المرو
 فون بالنفاق كما بنى اليه فشكل قبول اخبارهم ومعاملة معاملة من نظرهم
 فقه من المؤمنين ما يكذبهم الله تعالى **ومحمد المصطفى صلى الله عليه واله وسلم**
 وابنته حق الاشياء اقم من اهل العمر من قوتهم ورضوا عنه
 واعده لهم جنتان تحوي ثمنها الانهار خالدين فيها ابدا الا انه لا يغير الحكم على اهل
 عمر بعد الله ان قلت له صلى الله عليه واله وسلم خذ القرون فري اليك
 تركته منه صلى الله عليه واله وسلم لا اقلعه مني ومن بعدهم ممن قبحهم **قلت** نعمت
 الاشياء الى انه اخبار عن خيرتهم بالنظر الى المصداق والعدالة اخبر عنه وكذا
 المصدق شعاعهم الا غلبهم ولذا قال فيهم فاشكوا الكذب فاشكوا لطفها اشعرا
 ثمة شيئا في تلك الاعصار المحدة الا انه لا شق عليه فان قلت المادح الجاهل
 ردة ثناء او سنة لا دل على عدله اهل مكة **قلت** قد روت المادح في جملة الآ
 ولا تقصير كنية الافراد انما قال كذا كذا حقا فان الثمن على الجملة لا يقدر في الثمن على
 كل من فرح فان قلت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لاخبارا ولكنه دليل على عدله
 اهل مكة ولا يقدر فيه انه انما هو الحي ان فيهم كاذبين وان فيهم اخبروا سابقا
 قلت ومن سلفنا ان العدل شرط في الرواية وابن ديارها ولا يتم الاستدلال بان
 قبوله دليل على احتياطهم انها شرط والا فهو دوران ان قلت قد روي رسول الله

بئر

عليه واله وسلم لاخبارهم على احد الامرين اما حصول الظن او عدله الراوي في جملة على احد
 الامرين دون الاخر **قلت** عدله الراوي ما قام الدليل على شريتها وظهر الصدق
 امر لا بد منه لانه لا عدل الا عن علم او ظن فحملناه على المتيقن ونحن في مقام المنع الظن
 العدالة المخصوصة خال دليل على المتيقن على انه قد قام الاجماع على قبول خبر العدل وانما
 رسمهم العدالة والعدل من رايهم من كل الامم كما تسبحة الآن عن روي عنه في الامم
 التي هي عدل اهل الاسلام وقد قال الحافظ ابن حجر في المقدمة انه لا اثر للضعيف مع القصة
 والخطا انتهى فمما مطننا حصول الظن بعد ذلك الراوي ورواه عن الخوارج وهم اشد الناس
 بعه لانهم ينفرون من كيد فيقبلون حصول الظن بعد ذلك خبرهم قال ابو داود ليس
 في اهل الاهوية اجمع حديثا من قولهم وحب البخاري بن المبتدعة اسم لا يحصلون
 وقصبت من الامم وناهيك انه خرج لعمران او حطان البخاري المادح لفاطمة
 المؤمنين كرم الله وجهه ما لا يشبه المشهوره الشايه قال الحافظ ابن حجر قال المبرور
 كان عمران او حطان راس القديرة من الضعيفه وخطيبهم وشاعهم انتها والنفذ
 قدم فيقولون بنو البخاري و لا يروون الخبر بل يروونه وكان عمران داعية
 الى هذبه اخرج له البخاري المنايا و اخرج البخاري ابو داود والنسائي
 لعمران بن مسلم القصير **قلت** الفخار كان يروي القدر وهو منقطع و اخرج
 مسنة للفضل بن دكين وهو شيعي و اخرج مسنة الى معوية بن وهب
 الحارثي احتج به وقد اشهر عنه الغلو قال الذهبي غلو الشيعي وقد وثقه العيا
 و اخرج العري نابت وقد قال فيه ابن معين شيعي مرفا قال الدارقطني في
 غال و اخرج البخاري لاسماعيل بن ابيان وهو اخو شيوخه قال ابو داود كان
 مايل الى الحق ولم يكن يكذب في الحديث قال ابن عدي يعني ما غلبه الكوفية من الشيعة
 التشيع قال ابن حجر كان له رجائي احيانا مخوفا عن علي وهو عند الشيعة الموف
 عن عثمان وصوره من الاتهم جميعا ولا يلحق ان يسمع قول مبتدع في مبتدع
 انتهى و اخرج الشيخان لايوب بن عاينة مدي وثقه بن معين وابو حاتم و
 النسائي العجلي و روي ابو داود وكان مرجيا وقال البخاري كان يروي الارباب
 الا انه صدوق و اخرج الجماعة لقول زيد الدين شيعة ماله وكان يروي
 راوي الخوارج والقول بالقدور لم يكن يدعو الى شي من ذلك قال ابن عبد البر
 ماله كيف روي عن داود بن الحصين وثور بن زيد ورواه عن داود بن

كسر

يورث النذر فقال كانوا لان حذره من السماء الى الارض اخرج عليهم من ان يبدوا
 واخرج البخاري بنور بن يزيد المحمدي والتفقوا على ان يثبت في الحديث مع قوله يا
 لنذر وكان يرمى بالكذب قال يحيى بن معين كان بحالين قوماً بينا لونهن
 على لونه لا يثبت قالوا فاطمنا بحج احبنا الجماعة به واخرج البخاري بن
 يحيى بن حسن بن جرير بن عثمان بن المحمدي وثقه احمد بن معين والائمة وقال
 الفلاس كان يبعث علياً رضي الله عنه وقال ابو حاتم لا اعلم بالشام
 اثبت منه ولم يسم عندنا بغيره من الثقب قالوا فاطمنا بحج فالتب جاءه وانه
 عنه من غير وجه وجاعته خلاف ذلك وروى عنه انه تاب من ذلك و
 خرج البخاري بن يحيى بن خال الفطواني قال ابن سعد كان متشككاً من
 وقال اصحابه جزرة ثقه الا انه متشكك واخرج البخاري بن يحيى بن
 رجب الواسطي بن محمد بن عيسى بن عتبة بن ابراهيم بن عوف قال ابو حاتم كان
 محال على علي بن ابي طالب فلم اجد له في غيره واخرج البخاري بن يحيى بن
 الاستاذ في احد الاثبات يجمع على ثقه وانتانته قال محمد بن سعيد كان حجة ثقه الا انه
 كان يروي النذر واخرج البخاري بن يحيى بن عتبة بن ابراهيم بن عوف قال ابو حاتم كان
 وابو اليمان قال السمعي ابن منصور كان رجلاً **احمر** صهلاً لا يجمع
 بين مرجو قد ركب وناحبي وشيعه قالوا فارجح اخرجنا اصادتهم في العمى الى بن
 خبيها وثقوا كما سمعت وهم فطرون من رجال اكتبته لثقه الذين لهم حديث
 اليد وكلهم اصادتهم مع الابداع الذي ليس وراءه ولا بعده فلو
 رجع من شدة جهود ليل ناهض على اجماعهم على ان عمده قبول الرواية وعلتها
 حصوله من صدق الراوي وعدم ثبوته بالكذب الاثر الى قول ما كان في حجة
 لاعداله لهم كان لان حذره من السماء الى الارض اشد عليهم من ان يبدوا فاحملوا
 خلته صدقهم وقولهم قال **اسماعيل بن ابيان** كان ماله **عن** الحق الا انه كان لا
 كيد في حديثه وكذلك توثيقهم لجمع من سمعوا منهم لوطاه بدعهم ما ذكروا الا
 المدار على من صدق الراوي وكذا رواه بنو الزيات في الاثر للضعيف مع خبر الصدق
 والقبول واذا عرفت **هذه** في العمى في اسم العمى في الحسن بن الاخذلاري
 اخذوا عنه الراوي شرطاً فيهما وفشروا العداله بما ابدعه معه ووصلوا الى العمى
 والتحسين فاحملوا على اصابته المبتدعه بهما وقد اختلفت على كونه اثر عليه كثر اصول
 الحديث واصول الفقه على انه لم يستدل به الى حجب في تحقير لثقتها ولا من ثابته كونه لثقة

على

على شرطية كالعده في الراوي انما الشغل في شغلها كان شرطية من الدين في زوره
 وانما قسم الرواية لثلاثة اقسام معروف العده ومعروف الضيق ومعلوم الحال لا يعرف
 فثقه ولا عده الله واستند له لعدم قبول الاخرين والشارح الى حجب قبول العده
 بالاجماع ولكن قبوله غير شرطية **او معناه العده مقبول ومعناه لا يقبل**
الا العده وكانهم يقولون اذا لم يلد على عدم قبول الاخرين سلم انه لا بد من شرطية
 العده الا ان ما سمعت من احوال رواه العمى في حجب يذبح هذه الاثر لثقة العده
 المدعوه عندهم بما عرفت بالكلية **ان قلت** العلم يقولون دليل شرطية عداله الراوي
 القياس على عداله الشهادة الثابتة بالنقص قلت **اصلاً** فيها في شرطية عن الالحاق
 فانه شرط في شهادة العده والذكوره وعدم الغرابة للشهود له وعدم العده للشهود
 عليه ولم يشرط في الرواية ذلك فلا سبيل الى الالحاق بل قد صرح حواله لا يلزم في
 الراوي ما يلزم في شاهد من شرطية قالوا لان باب الشهادة **احسن** **وعده**
هذه يظهر لك انه لا اعتماد الا على المصدق وتكون الراوي محدثاً عن الكذب
 كما عرفت من نصوح ائمه الحديث **نعم** الاشكال في الرواية عن الراقي الشايعين
 وعن الناجي الشاب للوصي مع عده لثقة لثقة من الكتاب كما صرح به في جميع الجوامع
 وفي الفصول فاذا قبلوا ما على الكبر لظن صدقه مع ان من زلب الكبر فاسف
 تصريح الاثنا وروى قد سبق في تفسير العده انه لا بد من سلامه منه وقد نقل الا
 حجاج على عدم قبول فاسق النعمان كما في الفصول وغيره **واستند الى صاحب الفصول**
 بنقله تعالى ان جادك فاسق بنما فقيسوا واصحاب في الاستدلال على ذلك لانها
 تزلت في ليل ليد عقبه كما تطابق عليه ائمة النفي وهو فاسق تعزير شرب الخمر كما
 في صهي مسلم وذكره بنزير النعمان وبن عبد البر ولم يوجب في الاستدلال
 على ذلك فاسق النما وروى سمعت من انها تزلت في فاسق النعمان لا يقال لا يقبل العام
 على سببه بناء على ان الفعل في ميبا في شرطية بنعم العموم كما ذكره شارح الجمع وشبهه
 الى ابن الحجب لانه بعد تسليم ذلك ففسق النما وبل اصطلح في ليل في اللغة ذلك
 والا به لا يخلو على **اصطلاح** المعاني المعرفه مما دونه **والاصطلاح** **بجوده** **انفا**
 فعلى تسليم العموم يشك في فاسق النعمان على ان في الاثنا على عدم قبول جزه احاثاً
 وذكرها في العواصم في شرطية من ذلك وهو انه قال تعالى **فقيسوا** اي فثقوا فيه و
 تطلبوا ببيان الامر واكتشاف الحقيقه ولا تعمدوا قول الفاسق لان من لا
 يتحاشا حبس الفسوق والثبت والتبين منقاربان وهما طلب البيان والثبت

ولا يخفى ان قوله
 في زوره في هذه الرواية
 النسخ بعد مرسوم الكذب
 في النسخ في هذه الرواية
 في النسخ في هذه الرواية
 في النسخ في هذه الرواية

والتعريف وفيه بيان اوجب الله على المؤمنين النبيين والكتب عند اخبار الغائب
وشهادته **قلت** خالاية اموت بالنبيين في قوله تعالى **ان منكم من** **سبيل الله فبينوا**
الآية وليعلموا ما يقولون في الامور في النذف والاعتقاد لهم شهادته ابدأ
في الآية الاخرى لولا اذا سمعوه ظنوا المؤمنين والمؤمنات بانفسهم خير وقالوا هذا
اكثرهم مدين فان قلت الامور بالنبيين لحبه في معذرة قلت لا بل رتب الله لهم
واجبا على خبره هو النبيين فجعلت خبره حكم خلاف الردفانه لم يثبت له حكم غايبي
سامعه على الاصل وهو برآءة الدماء فوجوده وعدمه على سواد وقد عده صاحب المعاد
صم في الاستدلال بها على رد خبر الغائب الثاني كما صنفه ابن الحجب وصاحب المعاد
ما ينيف على خمسة عشر اسكالا **واذا القيت ما سلف** علمت على ان الآية دلت على انه
يتوقف في خبر الغائب تعريفا لا برب القبحين البحث عما اخبره لا رد خبره **فان قلت**
قد وقع الإجماع على عدم قبول خبره ورده فكيف الإجماع به **قلت** لان الإجماع
كيفية وهو آراءه التي روي عن فشاف النعمان الذي يثبتون شيئا في وسبوع الو
صين وغيره **وج** فلا بد من تحصيل الكتاب في رسم العدل بما عدا سبب المسلم
ومن جئنا نرد ادبيته انه رسم العدل بذلك لآية في الرواية **فان قلت**
قد اقبلت على شهادته القاذف وقالوا لا تقبلوا لهم شهادته ابدأ القاذف كبره فيالحق
به ما يدرى ككتاب في عدم قبول اخبارهم **قلت** اما اولا فلانه قياس في عدم
الاعتناء **الوضع** لمصادمته آية النبيين وثانيا انه لا قياس لكبره على كبره لعدم
الوجه بما هو والا لزم اجاب جلد القاذف في كل كبره بالقياس عليه **فالحق ان**
القاذف لعظم حرمته المؤمنات وحكمه حجاب عقبتهم كان عقوبه القاذف
شبه به في الدين بامر من جلده ثم استأمله عن قبول الشهادته ولو في حصة
خدا فلا ياتى به غير ان قلت وكين يعرف ان الخبر غيبه خبره مظهره
انما يعرف ذلك من خالط الخبر قلت ما يعرفه عدالة الخبيرين الذين لم يلقهم
الخبر يعرفه صدق الخبرين فان معرفة احوال الرواية من تراجمهم بغير ذلك
نائبه سبقت اشارته الى انهم استغنوا عن المبتدع الداعية فعلا
لا يتقبل خبره قال في التفتيح **فان قلت** ما الذي بين الداعية وغيره

ثاني الإجماع
الآية

قلت ما أعلم انهم كبروا فيهم شيئا ولكن نظرت فلم أجدهم من احد حمان الداعية
شديد الرعية في استعمال قلوب الناس الى ما يدعون اليه فرما حمله ذلك على تدليس
او تاويل الوجه الثاني ان الرواية في الداعية تشمل على مقدم وحملها
أهل بيته للرواية وانه من أهل البيت والامانة وذلك بغير غش الطنة وفيها لمحلة
من هو كذا تلك للعامة مفترده كبره **قلت** وهذا الوجه لا يرد انما ربه ابو
النعمان الشري نفعه عن الحافظين ثم قال في التفتيح والجواب عن الاول انما هي ضعيف
لانسوي الوارث شرعي الذي يفتح ذلك المبتدع المبتدع من الفسوق في الدين والركا
دناه الكذب الذي يترده عنه كثير من الفسقة المتروكين ليدوا الكاذب لا يحفظون به
عما قيل يكشفه تدليسه ونغره ويغفهم التفتيح وتفتا وله السنة أهل الاحقاد و
هل المتأصب الربيعه ياتون من ذلك فكيف اذا كانوا من أهل الحق بين المتأصب
والديانة وقد حجبوا بقتاده لما قوت عند امانته وهو داعية على صولهم الى الحق
الاعتزال قال الذهبي في التذكرة كان يرون القدر ولم يكن يتبع **صحيح** حتى يصح به
صاحبا ثم قال صاحب التفتيح والجواب عن الثاني ان نقول امانا ان يقول كليل
شرعي على عدم قبولهم أهلا ان ليدار على وجوب قبولهم لم تقبلهم دعاء كانوا او غير
دعاه وان دار على وجوب القبول لم يجر ما ورده مانعا من امتثال الامر ولا
مستغلا انفس فعلت من هذا كله قبول من لم يثبتهم بالكذب وعدم شرعية
العدالة بالمعنى الذي ذكره وارادوه وهو انه لا يثبت من المبتدع الا من
اجاز الكذب لغير مذهبهم كالمخلافيه واعلم انها سبقت اشارته الى
شان المعصية رضي الله عنهم عند كبر أهل العصر النبوي وجماع من المعصية وأ
تمام المعصية فلهي شأن جليل وشأن نبيل ومقام رفيع وجواب التفتيح
فان قوا في حب أهلهم وأهل انفسهم وعشائيرهم وأحوالهم وانصارهم وأحوالهم
وهم الذين اثنى الله عليهم جلالة في كتابه واراد عن ثناءهم شريف كلامه
وخطابه وفيهم المادح النبوة والأخبار الرسوليه وبانه لا يبلغ احد

مرا أحدهم ولا تعييف ولو أنفق مثل أجد زحبا إلا أن لم يبرح معي إلى القدر
صلى الله عليه وآله وسلم أو عن رآه وتذكر ذلك المأجوج عليه فيه بعد
بابه الانطاف ولا يقال له عليه الملكة أصحاب الملكة وإن رآه ورأى
لغيره ولم يبرح بل صحابه من لهم به أخذوا من وجهه طينيات متفلة
فصل في اللطم الذي هو لطم الصاحب فيه نوعين كثير يخلق على من لا يبرح
شئ ولو من الجادات يا صاحب الجنب أنتج أصحاب الجنب وأصحاب النار وعلى
من ليس على ملك من أصيف إليه قال له صاحبه وهو ما وره أفدت جابا لجملة
فالفطمت مع نطاقا مطلقا غير متفلة بشئ يخصه إلا أن الكامل عند إطلاقه
على الملائكة من أصيف إليه وإن أطلق على من رآه ولقيه فانه أقل من الأورق لها
استعمالا وتبادرا حال الإطلاق وليس من رأى من أصيف إليه يعلم إطلاقه
عليه فان أهل الجنة يرون **الجنة النار** وأهلها وإذا صرقت أبصارهم
للنار أصحاب النار فزاد في سوء أحوالهم ولا يقال لهم أصحاب النار فلم يدر إلا
طلاق على الزور كما دل على الملائكة فانه يطلق على من لم يره المعتاقب
ولا إلفاه كما يقال قتل من أصحاب الملكة ولا يراه بدينا لمن في معبر مثلاً
أحداً به سلطان وما رآهم ولا رآه كما كانوا يفسبون إليه في أيت أمير
وإذا نكره من قهر وإن صح الإطلاق على من إلفاه صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم ولو لم يره من ليل إلا أن المأجوج القرآنية والإحاديث النبوية و
الصفات الشريفة العلية تحق الذين صحبوه صحبه بحقه ولا رموه ملا
زمة خلاصه الذين قال الله تعالى من رسول الله والذين معه **أنشد على**
الكفار سحابتهم تراهم كأنهم شمس لا يفتنون فخلأ من الله ورضوا أناساً
هم في معجود وجوههم من انوارهم **فصل في الصفات** أما كاشفة ومقيدة وعلى
كل قدر قليل من رآه له هذه الصفات عزوره وكذلك الصفات التي بعلا
في قوله تعالى في النور ومثلهم في الإخيل نفس لمن رآه مومناً به ولا فاه
وأنفيل بنور حياها شئ لا يحفل به قد قال صلى الله عليه وآله وسلم طولي

الحق

الحق رأيي ولما رأته من طولي لهم وحسن تأب أخرجهم طولي وفيه
بقية إلا أنه صرح بالشماخ من العاينين من تدليطه كما قال الهيثمي
الإله قال لا يبلغ إلى محلات إلفاه ولا رموه في صياحه وسنانه ولا رموه
في خاتريه وأسفاره وفي جميع أقواله وأثاره واستمر على طريقه التي
كان عليها بعد وفاته فهو آراءهم أعيان الصحابة وهم أعين حولاءهم
لا يحسون أهل بدر واحد والمدينية وبيعة الرضوان والمحدثون وإن
أطلقوا أن كل الصحابة قد ذكروا قبائحهم جاعلهم لهم روية عنهم
من عموم دعوى العدالة قالها فطال الذي حبي في النبلاء في مروان بن الحكم ما
لفظ بعد سياقات طرف من أحواله وحضر الوقوف يوم الجمل وصلح طالع
في نفسه أما نجح طالعهم فتمن من عدم نجائه من الغل ولا يفتن كلكه للمؤمن
وفي الميزان مروان بن الحكم أعماله موبقة كشك الله السلامه روى طالعهم
وفعل وفعلهم هذا العرج يفتقه وقال في ترجمة طالعهم من النبلاء أن
مروان بن الحكم قاتل طالعهم ثم قال قاتل طالعهم في الزور كقاتل علي وقال
ابن حنبل في أسما القتل والإله أن مروان بن الحكم أول من شق عصا المسلمين
بلا شبهة ولا تأويل وذكر أنه قتل النعمان بن بشير أول مولود في الكلام
من الانتصار صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر أنه خرج
على ابن الزبير بعد أن تابعه على طاعته وقال ابن حبان في صحيحه عابداً
بالله أن بجاني مروان وذو يد في شئ من كلفنا وكل من أعم الحديث شكاً بما
هو الواقع منه والعجبت لما فطن بجرحه حيث قال مروان بن الحكم يقال له
له رويته فان تلبست فلا يجرح على كلام من كلام فيه ثم قال أما قتل طالعهم
طالعهم فكان مغايراً كما قرره الاسماعيلي وغيره ثم قال إن من جملة من
روى عنه البخاري عن مروان أنه قتل زوجته على ابن الزبير ثم قال
وقد اعتقد ما كلفه على حديثه ورأيه وأباقون سوس مسلم أنطلس

فتولاه ثبت له رويه فلا يخرج على كلام فيه هو على التوثيق الروي تجاوز حد
 العصبه وان لا يتدرج بتقديره معصومه معصومه ولا يخرج من الموثق وكلام الذين
 فيه الانصاف دون كلام الحافظ ولو افترض في العذر لروايه البخاري وغيره عنه بما
 نقله عن عروة بن الزبير ان مروان كان لا يهتم في الحديث كغيره اقرب وان العذر
 في حد ذاته واما ان عذرا كان قتل طلحه منا ولا فعدله اليقينه لعاجز معصيه
 بل على الناويل ويحكمنا ويلين ادعى عاويه في فوارقه انه جند اخفا في اجنهاده
 معه انه قد نقل العلم العامري الاجماع على انه باغ وباع في غير حد في غيبه
 وفي الجوارح وقد عثر في الحد بجامعهم ان الحارث بن اعلى من الله عنه وكذا
 معاويه وجميع من تابعه بخاه عليه وانه صاحب الحق واما قبول الروايه عن البغاه
 فلما عرفت من الاجماع على قبولهم وانه ليس مدار الروايه الا على طر صدق وان لم يفر
 قال النواصب قد اعطاه معاويه في الاجتهاد واطرافه صحبه
 والعقود والامر من افعاله وفي اعالي الجنان القدر الكبريه
 فلما كذبتم فلم قال النبي لنا في النار خالنا عار وسالجه
 ثم قلنا قوله فلا يخرج على كلام فيه ان ثبت الروايه مراده لا اذ لم تثبت فيقبل القبح
 قد نقضه آخر لما قال اغارو عنه من روى قبله وجه على ان التبريد الان يقال المل طله
 به وان سلمنا انه سمع فيه القبح فيجاء عنه بانه لا يفرقه لان الروايه عنه قبل
 وقوع ما جرح به فلا عذر له في الروايه عنه قبل ذلك وقد خالف المحدثين ابن
 فانه من حواشيت من له رويه كبراني اخطاه قال الدارقطني كانت له صحبه ولم يكن
 له استغفاره بعد رسوله صلى الله عليه واله وسلم وقال ابن عبد البر كان بن معين يقول
 انه رجل سوء وقال ابن عبد البر وكنه لعظام اركبها في الاسلام وكذلك الوليد بن
 قال الذهبي في المنبأ في حقه كان يشرب الخمر ويحد على شربها وروى في شعره شربها
 قال وهو الذي صلى على ابيه النجاشي وكنى ثم التفت اليهم وقال لا يديكم وقد ذكر
 المحدثون في معرفة الصحابه من ارتد وكف عن الصحابه بعد اسلامه وكفى اعظم الكبريه
 والفضل من هذا ابيان ان قول الحافظ ان حبان ثبت رويه لم وان فلا يخرج على كلام فيه

في نسخة الموثق في
 نسخة الموثق في نسخة الموثق

فثبت

في انه جعل الروايه كالعصبه وكلامه طرافا عليه آعه الحديث لا يقال ان ارتد
 فثبت استثنوه من اسم العصبه لاننا نقول ليس مرادنا الا ان الروايه لم يثبت مانعه عن ارتكابه
 المعاصي ولا يقال فيها ان ثبت فلا يخرج على كلام من حكم في صاحبها فان هذا اصل
 لا يوافق تخالفا عليه ولا يوافق ما عرفت عليه كلامه اذ قد ثبت واذا اخطيت ما
 استغفناه فلهنا فوائد هي كالفتاوى والفروع عما قد منها الاول ان التوثيق
 ليس عبارة عن التعداد بل باصطلاحهم بل ان الموثق كما منعوا صا وقيل على ان لم
 يكذب بقبول الروايه كما سمعت من توثيقهم من ليس بعدل والعدالة في اصطلاح
 حكم اخر في التوثيق ووجود الاعمال لا سند لهم ووجود الاخص الثاني
 التعداد بانه اخرج لثبوت ان كما يقولونه كثيرا او احدها او احتج به او احدها
 ليس بتعداد بل هو توثيق ايضا فنقول انهم الموثق للثبوت في الروايه الذي يخرج عنه
 في جمعيه هذا جاز الفطره يعني لا يثبت الى ما قيل فيه كانه يدر بغير جازها
 منهم والامكين يجوزها النواصب وغلوه شيعه واهل الهرجاء والمبشده
 معهم في صحبه الثالث في المبتدع في المبتدع لا يقبل على اصلهم كما
 قال الحافظ في رده على الجورجاني فيقدم على ما قيل بن ابيان بالشيعه وهذه
 فايده جليله تؤخذ من غرض الاجتهاد وقد مر في الاصول ثبوت حيث قالوا
 لا يقبلان الا من عدل لكنه لا يتم لئلا يترك البدعه من ماهية ا
 العدالة كما فعله الحافظ وابن الحاجب لا كما فعله صاحب غايه السؤال
 فانه حذف قيد الاندراج ولم يبين في شرح وجه حذفه كانه كما قال
 السعد في شرحه الشرح ان في كون البدعه محظرا بالعدالة نظروا لم يبين
 وجه النظر الا بكون الغزالي لم يذكر ما في رسم العدالة ولم يتركها صاحب
 جواهر المحقق على هذا وقد عرفت فيما اسلفناه ان الاول
 تراء قيد الاندراج الا ان يدرج في الكبار لما عرفت من ظهور الاول
 على انه منها وقد عده صاحب التره واجرمها وهو مضافا عليه
 بانها ما توضع عليه بعينه كما في الفصول ووجه الجمع فيما نظره
 اشعة غير محتمل الا ان ايرد انها قد دخلت في قيد من حد قبوه

العدل ولا يبرح أن هدد برأيه فانه جعل عمل النظر خلا لها بالعدل وادعوت
 انه لا يقبل منه في مبدع فقد قل من خلا عن الابتداء من الجار حين لم
 ولا يلحق علمه فلو ان يقبل قول جرح حتى علم خلقه عن من البدعة بجميع
 أنواعها لا طلاقهم إياها في التبريم الرأى **يقول** من يقبل فتاات الناول
 ويقبل الاجماع على قبولهم كما لا يبرح من حدب شفي فانه قال في كتاب شفا الاوام
 في كتاب الوضايا وما فاسف الناول فان لا تبطل كفاؤه في السكاج ويقبل خبره
 الذي يجعله عدلا للاحكام الشرعية لاجماع الصحابة على قبول اخبار البغاه على
 أمير المؤمنين عليه السلام واجماعهم حجة لا نجا عليه روايته عن المغيرة
 بن شعبه او حديث في كتابه وغيره ويجاب عليه قدحه في جبر عبد الله
 ورده لحذر تبين ما جعل فيه مقبولا معه وهو البغي الحاشية **قول** الا
 صوليين من طرق التعديل روايه من لا يروي الا عن عدد طرق غير الوجوه
 او عن عينة فان هذين الشبهين صاحب المصنف هما احسن الناس حالا
 وكذا كنه النسائي قال الذهبي وان حر انه يتبع في الرجال ليوم ملتزمين
 ليدناه بل قد سمعت ما في كتبهم ممن ليس بعدل وغيرهم بعد عن ذلك الا التزم
 وبه يعلم ان قول الحافظ ابن حجر ان شرط المصنف ان يكون راويه معروفا
 العدل فكما نازع المصنف في دعواه انه معروف ولا شك ان المدعي لو قد
 مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثلث من زبانه العلم انهم مسلم
 في هذا النوع لكن كيف يتبين عرف بعدم العدل كعن ابن حطان ومروان
 فانه من رجالهما لما عرفت من اعتقاد مالك عليه واعتماد الشافعي على ما كنه
 وقولهم ليس لمروان في مسلم كنه ما كنه من رجال مسلم وبما كان فيه
 من حديث مروان من طريقه وقد نذر ان جرح اول من المعدل لان عنده زبانه
 علم ولا يقبل قوله على الجرح والمعدل والاعمار حتى الاحمال ان قلت
 ما لا يبرح ملتزم الرواية عن العدل الا عن عدل في خلقه ولعله لم يطلق على
 قدح من قدح فيه من روايته او انه اطلق لكن لم يكن عنده ملكه العمل التوقيف

هذا هو الصحيح في الرواية

هذا هو الصحيح في الرواية

قوله

تجدد بها فمن عدل فادحة في نظر لا خند في نظر النفا في كذا
 معلوم ان هذه امراد الملزم وعدده الا ان نقول بعد تتبع النقاد
 لهواه ذلك الملزم ووجوده في رواية الجرحين وغير العدل وشكك
 على ذلك النافذ في يد الله من روى عنه هؤلاء الملزمون للعدل في كنه
 ابي جليل بن روى عنه لافي التزمهم فانه معلوم كنههم ما وفوا به وحصل
 التجوز بان من روى عنه ولم يرحج دليل التجوز فهو غير العدل في روايته
 ح فلا ينبغي جرح الرواية عن ملتزم العدل تعديل والكان تعديل مع الشك وهو
 واضح ويأت هذا في الغايه العاشره السادسه **يقول** من البعد عن الانحاف
 قول ابن النفا ان في جرح الصحابي من لم يعلم اسلامه فضلا عن عدله فكيف
 بين هذا وقول الحافظ السابق انفا وكلام ابن النفا ان تلقاه بعض حفي
 المتأخرين بالقبول فليست بمقبولة اذن المعلوم انه لا يروي عن اهل العلم كلام كذا
 صلى عليه واله وسلم عن غير مسلم فلا بالافراط ولا بالانقراط وكذا حفي قسط الامور
 ذميم السابحه قول الذهبي ان اهل البدعة الكبر الحاطين على الشافعيين الدعاء
 الى كنه لا يقبلون ولا كنهه غير صحيح فقد اخرجوا الجماعة عن هذا البديل كعربي
 ابن ثابت ويقدم كنه انه قال فيه الدارقطني لا يفرغوا من اخرج السنة لا عموم
 المعبر قال الذهبي انه قال في الشيعه وثقه العجلي ولا يجر من وثقه من اهل
 هذه الصنف ولا تراهم يقولون على الصدوق كما قال البخاري في ابواب عابدين
 كان يبرح الاربا الا انه صدوق وقد وثقه من سلف والي من قبول غلام الشيعه
 ورد مثل الهارت الاعور والقدح فيه بالشيعه حتى تكلف مسلم في مقدمه حفي
 يدكر شيئا عن الحث لا تعد قدحا ولا جرحا كقوله انه قال لعلمت الحسن في سنتين
 او في ثلاث سنين وفي الرواية الاخرى القرائن حقين الحديث يد قال في شرح مسلم
 للنووي كونه مسلم هذا في جملة ما ذكر على الحث الاعور وجرح به وانحاف عليه من
 قبيح مدحيه وعلوه في الشيعه وكذا به انهم في **قلت** الحجة من القدح هذه
 العبادات التي ما سكا وتبين المزاها مع حجة عملها على ما اخبر به كما نسوة

قوله ان النفا
 ان في جرح الصحابي من لم يعلم اسلامه فضلا عن عدله فكيف
 بين هذا وقول الحافظ السابق انفا وكلام ابن النفا ان تلقاه بعض حفي

الحطلي واعجبنا ذلك قول شارح مسلم انه من قديم مذهبه وغلوه في التشيع
 واثبت مشايخ هذه الاذهان بالتشيع ما هو من انصاف ولقد احسن القاري
 عياض حيث قال ان هذا الكلام الذي نقله مسلم عن الحوش من اخفا حواله لاحقا العصب
 فيه فقد فسر بعضهم هنا ما كلفنا به ومعرفة الغلط في الخطا في فخره ورو
 حتى اذ كنت وعلى هذا الذي على الحوش في هذه ورر انك ان قلت قد قد
 حرافيه ما كذب قلت نعم فان الله في التشيع ومن انبأهم كلاما ليس من
 قد لا التشيع الثامن **فقد** ان اهل الحديث انفقوا لهم من اهل السنة فخرجهم لاس
 صد لهم مثلما اتفق لاهل سائر القرون ائمتنا لايقتل داعيه وسعت قبولهم لهم
 واقتلوا لايقتل سمعت قبولهم لهم واقتلوا لايقتل لاهل الاربا وتراهم يقتلون
 واقتلوا انهم لا يقتلون اهل القدر وتراهم يقتلون من اتصف بهذا **وهذا الكلام**
 مما يشهد الى ما قرناه من انه لا يلائم احدا الا على الصدق وان مدار الرواية التي
سواء كلام الاقران والمنعادين في المذهب والعقائد لا ينبغي قبوله فقد في باب
 المذهب عداوت وتعنشات قل من سب من هذا الامن مضمي الله قال الحاف ما
 الذهبي في ترجمته احمد بن محمد بن المنعم الاصم في ما نقله كلام الاقران بعضهم في
 بعض لا ينبغي ان يسموا الا بالاجل كما انه لعداوة المذهب او الجسد لا يجوز
 الا من مضمي الله وما علمت ان عقلي من الاعضاء سلم اهلهم ذلك سوا الفقيهين
 ومحدثين فلو شئت سرت لك كذا رين قال ابن السكيت في طبقاته نقله عن
 صلاح الدين العلاء ما فعله شيخنا الذي في الذهبي لاشك في بيانته ووجهه و
 تحريمه فيما ينقله لكنه غلب عليه منافقة النويل والغفلة عن التنزيه حتى انشركه
 في مله اخافا شديدا عن اهل التنزيه وميل اقويا الى اهل الاثبات فاذا اتزج لا
 حزمهم اطلب في حاشيته ونفا فلن غلطاته واذا ذكر احد ان اهل العلم في الامر
 كالغزالي وامام الحرمين لا يبالون في وصفه ويكثر من قولن طعن عليه واذا طفر احد
 بغلطه ذكره في كذا في اهل عصرنا اذ لم يقدروا على التفريق بين قوله في ترجمته والله يعلم
 وخبره وسببه الى انه في العقائد قال ابن السكيت وقد وصل يد الذهبي في النعيب

الذي هنا

وهو مني الى محبة يستحق منه وانا اخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين والذين
 انت في الاجوس الاعتقاد على شيخنا الذهبي في ذم اشعري ولا مدح حنبلي واقل
 الصلاح الحطلي وابن السكيت شافعيان اما ما كان كبيرين والذهبي لم كبيرين
 حنبلي المذهب وبين حاشين الصلابة في العقائد والصفتا وعيا لثنا في
 كلي فلا يقبلان عليه بعين ما قالاه وقال ابن السكيت قد عقد ابن عبد البر بان في حكم
 قول العلماء بعضهم في بعض به افيه حدث الزبير رتب اليك والامم قبلكم حد
 والبعضا فالله السكيت قد عيب على ابن معين كلامه في شافعي وسلم ايضا في ما
 ابن ابي ذئب وغيره **قلت** وان كان الامر كما سمعت فكيف يكون حال النظر في كبره
 والتعديل وقد غلب النقد على الحال في العقائد حتى يوصف الرجل بانه حقه ويوصف
 بانه دجالا باعتبار اختلاف حال الاعتقادات والاهوي في حاشنا كما ان **أصعب**
 شرفه علم الحديث اجماع والتعديل فكم يكن للباحث علمائنا الى قول احد انما بعد
 قول ابن السكيت انه لا يقبل للذهبي في مذهب حنبلي ولا ذم اشعري وقد صار الناس عالم
 على الذهبي وكثبه ولكن الحق انه لا يقبل على الذهبي لما ذكره هو ولما ذكره الذهبي
 بانهم لا يقبلون الاقران المتخامرون في قرن واحد والمتشاورون في العلوم وهو مثل
 لانه لا يعرف حال الرجل الا من عاينه ولا يعرف حاله من بعده الا باخبار من عاينه ان
 اريد الاول وان اريد الثاني فاحل العلم هم الذين يعرفون امثالهم ولا يعرف
 اولوا الفضل الا ذوا الفضل فالاولا حلة ذلك بمن يعلم ان يبين ما انما فشت
 او فاسدا او شيئا يكون سببا لعدم الثقة بقول بعضهم في بعض لا يكون من الاقران
 فانه لا تعرف عدالة ولا حجة الا من اقرانه واعظم ما فشت في بين الناس هذه العقائد
 والاختلاف فيها فليجدر عن قبول المخالفين فيها بعضهم في بعض ونقرر ان
 ما يشق هذه النعم العاشرة وجود الحديث في معنى من او احد ما لا ينبغي
 بعينه ما لعن الذي يستلزم وجود الرواية فيما عرفت انه غير منقول
 في هذا الزجر ان روايتهم قد حصل الاتفاق على تعديلهم بطريق اللزوم محل نظر وقوله

١٢

ان الامه نالقت الحبي الى من بالقبول وهو قول سبقة اليه ابن الصلاح وابو جهم
المفتي والبعيد المرحوم بن عبد الخالق وان اختلفوا في افاده هذا التلق
الحكم او الظن وبسط السيد محمد بن ابراهيم حيث اختلف في كونه وانه جواز الخطا
على المعصوم في ظنه وطلو الكلام في ذلك ولنا عليه انكار او دعنا
حل العفار **وقول** لا بد فيه من سوا الاستغفار في سطرين **الاول**
هل المراد ان كل الامه من فاحشة وعامة تلقتهم بالقبول هذا غير مراد بل المراد
علم الامه المحض من الا انه لا يخفى ان هذه دعوى على كثر فرددت افراد مخبرها
الامه انه تلقا الكتابين بالقبول لا بد من البرهان عليها وانما هذه الدعوى
من المنعذرات حادة كاقامة البينة على دعوى الاجماع الذي عجز احمد حنبل
وعنه ان من ادعاه فهو كاذب واذا كان هذا في عمره قبل عشرين سنة
فكيف من بعده والاسلام لا يزال منشكرا وثباعد اطراف اقطاره والذي
يغلب الظن ان من العلماء المخبرين لم يعرف الحق حين اذ معرفتهما محضهما
ليست شرطاً في الاجتهاد وبالحمل فجميع الدعوى وبطلان دليلها **سوال**
الثاني على من يدعي تسليم الدعوى الاولى والمراد من التلق بالقبول هل التلق اقل
اكتسابي وحائلي وانها لهدى بين الامامين الحافظين فهذا لا يفيد الاحكام
بصحته نيتها الى مؤلفيها ولا يفيد المطلوب او المراد بالتلق بالقبول لكل فرد
من افراد احاديثها وهذا هو المقصد المطلوب اذ هي التي رتب عليها الاق
على تعديل روايتها فان المتلق بالقبول هو ما حكم المعصوم بصحته ظناً كما
رسمه بذلك السيد محمد بن ابراهيم وهو الذي يلا في قول الاصوليين انه ما يكون
الا بغير علم به ومثاقول له اذ لا يكون ذلك الا بالعلم والظن ويحتمل انه
يدخل فيه الحسن فلا يلا في رسم رسمهم الا انه لا يخفى عدم صحة هذه الدعوى
وبرهان ذلك ما سمعت مما نقلناه من كلام العلماء من عدم عدالة
كل من فيها بل بالغ ابن الفطن فقال ان فيها من لم يعلم اسلامه وهذا
تقريب وانما قلنا وان تلقاه بعض محقق المتأخرين بالقبول كما استغفاه
وانما قلنا انه تقريظ لما علم انه لا يروي احداً من ائمة المسلمين عن غير مسلم
احاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما ان دعوى عدالة كل من فيها

انظر

انما واذا كان كذلك فمن اين التلق بالقبول لا حائلي لهما الا انه قد استثنى ابن الصلاح
من المتلق بالقبول الاحاديث ما انتقدتها لهما كما لا ريب في ذلك والى صحو والدعوى
والى علي الغساني قال لهما فخطا ابن جهم وهو احذر احسن وقال وعنده ما جفجف لنا
من ذلك من كتاب البخاري وشارحه مسلم في بعضها ما وعنده احاديث وثبتها
الخطا ابن جهم في مقدمه التقي واجاب على العلل التي قد ج بها وبسط الاجوبة و
قال **الاستدلال** بل اكثرها اجواب عنه ظاهره والقدح فيه
مندفع وبعضها اجواب عنه محتمل البس منها في اجواب عنه لعشق انهما
محتمل كلامه **واقول** فيه ان المدعى تلقى الامه بالقبول وهو اخفى من الصحة
اذ قد ذهب اكثر من علم ان حجج الافاده العلم بخلاف ما حكم محمد بن حمزة فقام
ما بينه الفطن ما لم ينطع اليه غير ذلك فيفيده وهذه الاحاديث مخرجة عن محض
لاعن التلق بالقبول وان كان ما لم يسمعه غير مثلي فالغياض ان يقال غير صلي
لا غيب متلقاه بالقبول اذ ليس كل صلي متلق بالقبول اذ يرم ان حد ظن
فانما بالقبول مع كونها صلي ولي لا مركزه **وما قول السيد محمد بن جهم**
ان الامه تلقتهم بالقبول وان صاحب الكتب والامهيين ذكر صلي حين
بلغت صلي ونقل عنهما ذلك في الاستدلال بعد الاطلاق فوقف عند ذلك
لفظ صلي البخاري وصلي مسلم صلي القباين للمؤلفين فاطلاق ذلك
عليهما من اطلاق الالفاظ ولا يلزم منه الاخر بالمعنى الاصل الا اننا في
نعم الاشك ان صلي اشرف كتب الحديث قدرا واعظمها ذكر
وان احاديثهما ارفع الاحاديث درجته في القبول من غيرهما لخصايع اختصا
بها منها جلالة موافقيهما واسانتهما في هذا الشأن وبلوغهما غاية في الدين
والاثقان ثم ما روت في هذا ان الكتابان من الخطا والقبول عند امة هذا من
وفيهما ذلك الميذان فيختار من رجالهما وشكروا على كل رتبة فيما مناهما لهما
فقال بركة الاسلام واعلام الاعلام ما بين خادص لهما بالسلام اما على رجالهما
او على معاينهما او على لغتهما او على اعراضهما او مختصينهما او يخرج عليهما

ففيما اقبلت الحديث واحاديثها المشابهة عن الحكم فيها اقرب الاحاديث تعقيل المظن
 ونفس العالم لا ما فيها اكثر سكونا لما في غيرها **هذا هو منه التام**
 من نفسه ان انصف وكان من اجل العلم انما لا يبري لهما زيادة على استحقاقه ولا
 يهضم منهما ما احاط به واما قول البخاري لم يخرج في هذا الاصحى وما تركت
 من صحيحه اكثر وقوله ما ادر خلفت في كتابي الجامع الا ما صح من قولكم صحت اخبار
 عن نفسه انه خرج الصحيح في نظره وقد قال ابن الدين ان قول محمد بن عبد الله
 حديث صحيح مرادهم فيما ظهر من علمه بظاهر الاسناد لانه مقطوع بصحته
 في نفس الامر بخلاف الخطا والسيما على الثقة انهم قلت فخرج الخطا والسيما
 على البخاري نفسه فيما حكم بصحته وان كان يجوز امر جوازا الا انه بعد تنبج
 الحفاظ لما في كتابه واخطار ما خالف من شرط في كتابه ينسحب من الجور ويعود
 العالم الفطن النظارة الى زياده الاختيار على ان البخاري ومسلم لم يذكرا شرط
 للصحيح وانما استخرج الاعم لهما شرطه كما بالنسب لمرورهما ولم ينفذوا
 المنتبجون على شرط معروف بل **خلفوا في ذلك احنافا كثيرين** يعرفون
 ذلك من ما روي كتب اصول الحديث ومن الجاهل انهما لا يعتمدان الا مصدقوا الخط
 وهو الذين اختاراه كما قالوا فاطمات بن خذانه لا اثر للضعيف مع الصدوق والخطا
 وان لا يراى بالصدوق انهم ان ثبت عنه انه شرط ان لا يكون الرواية الا عن
 حدس مسلمنا بقبول اشتراطهم العدل في الرواية فمن اين علم ان معناها
 عند ما فسر قولها به مما اسلفناه في رسمها قال ابن حنبل شرط البخاري
 ومسلم ان يخرج الحديث الصحيح على ثقتهم نقلته الى الصحيح المشهور قال ابن
 ليس ما قاله مجيد لان النسيان منعق جماعة اخذوا لهما الشيعي ن اوحدهما
 قال السيد محمد بن ابراهيم ليحيى (منها) ضعف به النسيان بل قد شاركه غيره
 في ذلك من المخرج في التعديل كما هو معروف في كتب هذا الشأن وكنته
 تضعيف مطلق غير معين بسبب وهو غير مقبول **قلت ليس**
 ما اطلقه السيد محمد لم يكن من جرح في روايهما مبني بسبب كما سمعت فيما

القول

سلفا وليس سلم فاقبل احوال المخرج المطلق ان يوجب توقفا في الرواية وصحا على
 البحث عن تعقيل احواله وما قيل في ذلك ولا شك ان هذا ايفت في بعض صحيح
 فان قلت اذا كان الحال ما ذكرت من انه لا يقبل الا قران بعضهم في بعض روا
 المتخذ فيه في غير احوالهم فبهم فقد ضاقت نطاق معرفه احوالهم وروا
 التعديل ولا يقبل منهما للناظر لنفسه احوالهم الهيب في هذه الايام
 كل حزب على دمه في حرون وكل فريق في غيرهم يتدحون **قلت** اذا شدت
 يدكم بما اسلفناه لكم من الادلة على انه ليس بشرط في قبول الرواية الا ظن
 صدق الرواي وخطئه حان **عليه هذا الخط الحليل** وحصل له
 في باب الرواية اصل صحيح وذلك ان غالب المخرج والتعديل والضعيف
 يعتمدون القول بالقدرة والرواية والارجاء وغلوا الشيخ وغيرهما سيما بعد
 الى العناد والمذاهب كخلق القران ومسلم الا فقال وليست
 هذه عندنا قوادح في الرواية من حيث الرواية وان كان بعضها فادكا
 من حيث الديانة فباب الرواية غريب الديانة واذا كان قد عرفت
 الاجماع على قبول روايه من شكك في ماء احوال الاسلام كسفة ما يجر
 الاثتان واقدم عليهم بالسياسة والسيان واخاف اخوانه من اهل الايمان
 لا جمل من صدقه في الرواية وتاويله في فهمه وان كان تاويله ترويه
 العقول ولا يقبل العقول كذا ويحويه ان قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 عنه لانه الذي جاء به اليه من احوالهم والفاة بين يديهم وكفا حسمهم
 ولذا الزمه عبد الله بن عمرو بن ثابت قال حمزة **سوال الله صلى الله عليه واله**
وسلم فاجبه بما لا يوافق قبول من يراى الارجاء والقدرة وخوفا فانه لم يعتقد
 ذلك ويدعو اليه الا لا اعتقاد في انه دين الله الذي فاست عليه الاول
 فلم يبق القدح عندنا الا ما كذب او سوء الحفظ او الوضع وما لا يقا

في معناه مع ان الكذب عنده وانما طبع في جبلته ولذا قيل يطبع على من
 على كل خلق ليس الاثمة والكذب وليس حديث كما قد توهى واذا كان نكرة
 عنه انتم الخلق كالسعة الرحمة الذين يفسدون في الارض ولا يصالحون
 لبيبتهم واهله ثم ليقولن ما شهدنا به ملكه اهلنا الصناديقون
 فانه لما قال جابر الله في هذا دليل فاطع على ان الكذب قبيح عنده الكفر
 الذين لا يعرفون الشرع ونواحيه ولا خطر سبهم الا انهم قصدوا قتل
 الله ويكرهوا الانتمهم انهم كانوا كاذبين حق سوا والمصدق في خبرهم
 حيلهم يتعمقون بها عن الكذب انتهى في خبره في خبره مع هرقل الذي
 ساقه البخاري في ارضهم انه ترك الكذب لئلا يورث عنه هذا المعنى
 وكيف لا يتركه المسلمون عنه بل اعيانهم وهم رواده كلامه **صلى الله عليه وآله**
 فانه الراوي عنه يلا بين بعض ما ينكر عليه ولا يجدر عند الكذب في روايته وهذا
 امر هديك ان يحاط خلق الاموية ويلبس رية الاجناد ويفعل ما عليه ظهر
 من اهل العلم في عصره وعد فيهم عليه ولما ذكره بعض خلفاء كلاما في قوله
خلفاء الدين في كبره الابه وكذا في الزهرى لما ذكره الحنف قال ما معناه والله
 لو كان اباحة الكذب بين وفي المعنى او نادا من اسماء بابا حذره في خلقه
 انهم فخورون عن الكذب وبالغ في التزهر عنه مع غشيه لما عيب به واما
حديث ثقفوا الكذب فلان في ان يكون من طائفة من الامة متخذه
 عنه فقد ثبت انها لا تنزل طائفة من الامة على الحق لا يفرح من خالفهم واما
 حق العلم من رواية حديثه **صلى الله عليه وآله** ويؤيد ذلك حديث
 انه محل هذا العلم من كل خلف عدوله صححه ابن عبد البر وروى عنه احمد انه قال
 حديث **صلى الله عليه وآله** ان ليس من ذناب هذا اني وقوم الكذب من الرواه بل قد
 بحقت وقومه بل لا ريب بل مرادنا انه لا يقبل الغدج بالكذب والوضع الا
 فيعلم خلا عنه وتسا هله في الدين وارتكبا به العظام فانه لا يقدم على الكذب

عنه **صلى الله عليه وآله** **الان كان لا ديانة له محققه تعارضها كثر**
 من الازع عنه الداعي اليه وهو ما في النفوس من محبة الرياسة بالنسبة بالحدث
 والترفع والدعوى ابا طلم بانه حافظ للاحاديث ورواها صاحب الرويت
 حافظ العصر وكذا كنه من الانساب الناطق للاعناق الحامل على تخيل الانسان
 بغيتا هو اهل خات حديث لا يكون لمن له المام بحقيقة الله ونقواه موسى مع الوعيد
 فيمن يتوارى على الخلق **صلى الله عليه وآله** **والله** ما لم يقلم ولا جدر
 هذا الا عن خليع نفقته خلا عنه وتنق عنه وعن الرواه عنه وعن قبوله
 ولا عن على ناقد حقيقه حاله ومثله هذا لا يكون مقبولا عند احد
 من طوائف الرواه ولا يقبل ترويه بل هو اقرب الى الافتضاح وهو غير مأمون
 دخول في الرواه الذين قبلهم انا خليل الحفاظ المقتضين المتغنين عن كل
 المتبعين كل لفظه ولا يكون الكذب الا لخليع لا يبالى كنهه كما قال بعض خلفاء
 وقد عوب على الكذب لغير غت به لمهد كنه ما فارقه وكما قيل كذا ريب هل
 صدقت قط وقد حذر الله احاديث الرسول **صلى الله عليه وآله**
 عن ان يكونوا من رواها وقد جعل له كلامه **صلى الله عليه وآله** والوسم ورواها وطلا
 وة وحلاوة يكاد يعرف الخار من الاحاديث كلامه من كلام غيره فانه قد اوتي
 جوامع العلم وروى من الفصاح والبلاغة ما لم يوت احد من العالمين ولما
 كلامه ومناصده ما يعرف به كلامه من كلام غيره في الاغلب وقد اخرج احمد وابو
 يعلى عن ابي سعيد وابي حمزة مرفوعا اذا سمعتم الحديث عن نعرفه فلو كنتم وتبين
 اشعاركم وابشاركم وترون انه قريت منكم فانا اولواكم به واذا سمعتم الحديث
 عن نكره فلو كنتم وتنفروا عنه اشعاركم وترون انه بعيد عنكم فانا ابعدكم منه وان
 قد صحت معناه حسن **ان قلت** اذا كان ائمة الحج والتعديل قد قبلهم
 ما قيل فكيف يامن الناظر له انه ان يقولوا انهم خالفوا مدحهم كاذب او
 ضاع وليس كنهه وكيف التعميم قلت قد عرفت من تتبع احوالهم الا

ليس طيلا سوى أملي ٥ فيه لي من العدم
 لا أقول الله يعلمني ٥ كيف لا تكون أعتقهم
 قنعت بما رزقت ٥ وتمطت في العلى حمي
 ولست بصبر سابق ٥ مهو من راسي في حمي
 وإذا ما الدهر عوانيني ٥ لم تجدني كافر النعم
 وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ٥ الصبر مطيعة للأنبياء قد كثر العلماء
 الكلام في صبر والنوصية به وفي الكفاية للعزيم ما يبار ما به آية في ذكره وفي الحديث
 أن نصف الإيمان الصبر ومن كلام أمير المؤمنين عليه السلام الصبر من الإيمان كالرأس
 من الجسد وفي المثل الصبر ثروة لا ينحترقها إلا نحره وفي كتب عبد الحميد بن أفراس في الصبر
 سورة ولا أقدر في الخبر على آية قال النخعي
 الخ ربيت وفي الأيام تجربة ٥ للصبر طاقته محمودة الأثر
 وقيل من جدد في أمر عاولة ٥ واستغفر صبر الأمان الصبر وقال العناني
 صبرا أنا بركة نائية ٥ ما عال منقطع الصبر
 الصبر ولو ما اعتقده ٥ ولنع حشوا صبر الصبر وقال أبو بكر الصديق
 قال نسايبني كيف أنت قائل ٥ صبور على ريب الزمان متليب
 يعرف علي أن تروى كآبه ٥ في شدة عاد ولبثا حبيب
 ما أحسن الصبر في مواعيله ٥ والصبر في كل موطن
 حسبك من حزنه عواقبه ٥ عاقبه صبرا ما لها غن
 ويناسب قول أمير المؤمنين عليه السلام الصبر مطيعة للأنبياء
 في جنة صبر صبر رجله ٥ بياحة الراحة والبشر
 قال بعض الحكماء الذي لا يصر ولا يفر ٥ وتفيد لتكيد كم من راقه في ظلمة ما
 أيقضته وورثيق بها قد خذلته لهذا الخلف عرفت وعلى هذا الشرط
 صبر حبت وقال النخعي حسن ٥

كَمَا نَسَّكَ لَمْ تَسْمَعْ بِأَخْبَارِ مَنْ مَضَى
 وَلَمْ تَرَ بِالْبَاقِينَ مَا صَنَعَ اللَّهُ هُوَ
 فَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَإِنَّ دِيَارَهُمْ
 عَنَّا حَاجِلُ الْتَرَجِ بَعْدَ رَوِّ الْقَفَرِ
 وَحَلَّ أَمْرُ عَيْنَا وَحَيَّا بِمَنْزِلِ
 عَلَى الدَّهْرِ الْإِبَالُ الْعَرَاءُ لَهُ قَبْرٌ
 فَلَا تَحْبِسْهُ الدُّعَا مَا لَا تَحْتَسِبُ
 وَمَنْ حَمَلَ أَمْوَالَهُ لَمْ يَتَرَوْهُ
 فَتَنَامُ لَا تَعْبُورُ وَقَدْ قَرَّبَ الْمَدَى
 بِالسُّوْرِ تَحْمِلُ حِينَ يَكْشِفُ الْغَمْلُ
 وَبَيْنَ مِيلَادِ الْفَقْرِ وَوَفَاةِ
 لَأَنَّ الَّذِي يَأْتِي شَبِيهِ الدُّعَا
 وَصَبْرًا عَلَى الْإِيَامِ حَتَّى تَخْرُجَ

وَلَمَّا مَرَّ فِي أَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مَنْ قَبْلَهُ مَا يَجْعَلُ النَّاسُ مَا فِيهِ مِنَ الْحَسَنِ
 وَقَالَ الْإِمَامُ زَيْنُ الْعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ
 وَمَنْ قَتَلَ الْأَقْوَامَ يَوْمَ مَابَرِيهَ
 وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ وَالْحَقُّ قَوْلُهُ
 وَأَنْ رَغِمَتْ مِنْهُ الْأَنْفُسُ النَّوَاصِبُ
 بَأَنَّكَ مَيِّتٌ يَا عَلِيٌّ هَذَا
 وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ خِزَامَةُ الْأَمِيرِ
 وَهَرَّ عَلِيٌّ بِالْعِرَاقِ لِحَسَبِهِ
 وَقَالَ سَمَاعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ نَازِلُ
 فَعَا جُلُودَ بَلْسَيْنِ تَلَّتْ عَيْنُهُ
 فَيَا خَيْرَ مَنْ خَابَ رُضْلُ سَعْبِهِ
 فَتَارَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يَحْفَظُ

أَنَا أَنَا الَّذِي لَا يَدْرِي
 خَلَّوْهَا شَيْبَتِ بِلَاغَتِهَا

رَقَار

وَتَالِ عَصَى بَنِي الْمُطَلِبِ يَرْثُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ
 يَا قَبْسِيْدَنَا الْمُحَنِّ سَمَاحَةً
 مَا ضَرَّ قَبْرَ أَنْتَ سَاكِنُهُ
 أَنْ لَا يَحِلَّ بِأَرْضِهِ قَطْرٌ
 فَلْيَغْدِرْ سَمَاحَةً لِفَيْكَةِ الْكَرَى
 وَبِوَرَقِي بِحَبْلِكَ الْعَقْدُ
 وَاللَّهُ لَوْ بَكَدَ لَمْ يَدْعُ أَحَدًا
 إِلَّا أَفْطَلْتَ لِنَائِي الْوَرَقُ
 وَمَا دَفَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَامَ صَبْرُهُ
 وَأَخَذَ الْكَرَى وَوَسَّخَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 الْأَمِنْ لِي بِشَرِّ رَوِيَا أَخِيًّا
 وَمَا لِي أَنْ أُنْبِتَكَ مَا لَدَيْكَ
 مَلُوتَكَ مَنُونٌ دَهْرًا وَبَعْدَ زَرْ
 كَذَلِكَ دَأْبُهُ تَشْرًا وَطِيًّا
 كُنِي حَزَنًا بَدَ فَنَكَدَ ثُمَّ الْيَافِ
 نَفْثَتِ ثَوْبَ كَعْبَةٍ مِنْ يَدِيَا
 بِكَيْتِكَ يَا عَلِيٌّ بِرَيْحِ عَيْنِي
 فَمَا يَغِي كَأَنَّكَ عَيْنِي شَيْبَا
 وَكُنْتَ فِي صَبْرِكَ عَلَى عَفْلَاهُ
 فَأَنْتَ النَّوْمُ أَوْ عَطْلَانِكَ حَيَا

وَلَا مَالُ الشَّاجِدِينَ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَحْنٌ عَلَى الْخَوْضِ وَرَادَهُ
 وَمَقَاتِلُ مَنْ قَاتَلَ الْإِنْبِيَا
 وَمَا خَابَ مِنْ حَيَاتِهِ رَادَهُ
 وَمَنْ سَرَّ نَاثَا الْمَنَاسِرُ
 وَمِنْ سَاءَ نَاثَا مَيْلَادَهُ
 وَمَنْ كَانَ مَلَامَتَا حَقْنَا
 فَإِنَّ الْقَمِيهِ مَيْعَادَهُ

ن

٤٠

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر 6 وحسن فعلها بحسب ستمار
 وقهر حرب بكان قسّر 6 ولين قرب قهر حرب قسّر
 كثر من أمدح المدح والورع 6 معي وإذا ما لشهه لمنه وحرب
 وما مثله في الناس إلا محكما 6 أبوامه حيث أبوه يقاربهم
 ساحل بعد الدار عنكم لتقربوا 6 ونسك عينا في الدوع لتجروا
 أبكاني الدهر ويارب شها 6 اخمكتي الدهر عابري صبي
 ألا ان عينا لم يجد يوم وأما 6 عليك بجارب دمعها الحيرة
 ويحدثني غمر بعد غمر 6 سمع لها منها عليها شواهد
 حماة جد عن حومة الجندل حتى 6 فانت بمرأى من سعاد وسبح
 يا علي من عمار 6 انت والله ناحت في جبار 6
 فطالت تدبر الكاسل من جاذر 6 غشاق دنابر الوجه ملاح
 ان يتفلور فقتلكت وشهم 6 بعينيه من امارت بن شهاب
 قومي هم فتلوا اقم اخي 6 اثر النجابه ساحل البرجات
 في المهد ينطق عن سعاد وحده 6 فاما حي قبال واربار
 تترج ما رنعت حن اذا دركت 6 فعتب وما لبيل المطر بناسم
 لقد لهنني ارم غيلان في مرسى 6
 يا سارق الليله اجل الدار 6 سر الغداة ومرو العشي
 اشباب الصغيرة افنا الكبير 6 علي ذبنا كلم لم اصنع
 قد اصحت اثم الحيا وندي 6 جذب الليالي ابطا وسري
 ميز عنه فترى عن قنزع 6
 يربيا صغري قسر
 يربدا وجهه حشا
 فوق سناها القمل
 اذا ما زوشه نطل

لا تجنوا ان يبلوا لهن
 انظر
 قد انعم

اسم الله الرحمن الرحيم قال صاحب البيان لكان
 الايمان عكس اللفظ العوي ومسمى الاعراب والتراكيب في النظم
 لما عدي عنها قول كائننا والما من حولنا قوم قعود حولهم ماء
 ولهم فرقة بين هذه الشبهة وبين قولهم
 كانه الثريا والصباح بكدها 6 فتاويل حبان دنت لحد
 وقوله وليل في كواكب خراش 6 قلبي لم يورده انتها
 عدمت بطلع الاصباح فيه 6 كان الصبح جود او فاء وقوله العنت
 في ليلة اكل المحاف حلا لها 6 حش تندى مثل افق العاج
 والصبح نيلو المشوي كانه 6 عريان عيش خلع سراج ولما عرضت
 وما المالكات شهاب وضوءه 6 يغير رماذ بعد اذهو صانع
 وما المال والاهلون الا وديعه 6 ولا بد يومان نثره الوديع
 ولما استغن قول المنقب
 احبته يا شمس الرمان وبلا 6 وان لا مني فيك الشها والفرقة
 ولما استغرب البوعروب العلاء في قول
 لا تحبب الموت البلاء 6 ولما الموت سوال الرجال
 كلاً خما موت ولكن ذا 6 أشد من ذاك على كل حال
 الى ان قد تم ثنا بينهما على النعيم الى الصلوة بعد ما اقم لها وادخلها في حلة مفضلة
 ولما ان المعنى في اعطاء الصاحبة لما هن قول
 فعاقد ليس لها حاصل 6 كانه شعر البورور
 كونه الفاطمة خلت عن المعاني الدقيقة وقال ايضا في كثر التخلع والاسعد
 ان يطلع ايضا على هذا في صناعة التثنية كذلك جمع الاصناف السابق
 واللاحق ومنها يسبح عليه ذيل هذا الصنف ما قلته في رسالي منها ينهي

المملوك والله لا آتني العقبه الكؤود **٦** التي لا تحل ولا الجاد نحو **٦** فلم
 يقطعها حتى لا تفتنوا على منوه **٦** ونقضا على نقص **٦** نفسه من الععود
 منصاعده **٦** وشبا قيا **٦** منه عن قطع المسافة منقاعده **٦** وهو
 مع ذلك مكر في مغارة الأهل والوطن **٦** وأهل السكن **٦** يقدم رجلا
 ويؤخر آخر **٦** وستكون الذم مع فيرقع عشار **٦** ليشق بفتح غله **٦** و
 ينفي صدر غله **٦** فيبها هو كذلك **٦** إذا قبل عام خسا كالعاصد إلى التراف
 والمحصل للانفاق **٦** يتأوه ناؤه الشكلات **٦** ويشير بميمضه إلى
 ما أنطوى عليه من الاحزان **٦** حين انشلم الحج **٦** وأخذ في استرق
 السمع **٦** وفي المملوك ينشد **٦** والشوف بين ضلوعه يغور وينحدر
 رعى الله أيا ما مضت **٦** علفت **٦** بارض **٦** ملكا ما أختي في مقرب
 فيروها ترى السرور وعنتها **٦** يرد برد الوجد فيه وفي شتر
 وفي روى سلسا لما **٦** متفتق **٦** وتورب له تغربت في تغرب
 وما الشبح والقيصوم في القلح **٦** إذا سمع المنقور والورد عن سحر
 ودار لها وقت الترمع **٦** ميا **٦** وأشجارها فيه كندسه خمر
 وأهال ليام الغزو فاشرقا **٦** شبيهه عشاق سد لها المفضل
 فلم يستم الانشاد لها وزفير قد زار **٦** فارخى النعام عزاليه وأثخن صوت
 ساقيه **٦** فالتي لا على امر قد قدر **٦** وعقد به الثرى **٦** وثقات الغدران
 وتهذمت القرب **٦** حين رات الجبال ما قد حال **٦** وانما يفرس به الامثال
 استدعت قوس قزح لسدف او طانه **٦** ولكن جعل المملوك البطانه ولسميال
 في ذلك جهده **٦** ولا اراعي قسما ولا عهدا **٦** إلى ان رجعت الاعضان شيعا

والبيت

وليت الارض من القلوج ثوبا فشيما **٦** وتوكلت الايدي بالخير **٦** وحمله
 الماء على الثغور **٦** فانس المملوك الرقاد **٦** ما كان بقلبه قد لاز **٦** وعليه قد حاذ
 فاسترجع وتكره **٦** وأخذ بكه يتشكر **٦** فتوكل في سره **٦** لا عليك **٦** و
 المصاحب نهما لديك **٦** تمزق او صال الكرب **٦** وتكثر الشبح بالغرب **٦** وتخلصك
 من برش الدهر **٦** ويعود عليك بعشائر النقر **٦** ويرد سيف البرد مغلولا **٦** وفارش
 التاج مكبلا مغلولا **٦** فتوايده السنيه **٦** ومراهبه العلبه **٦** فيرجع صا
 سكه نلى **٦** وحزن حالك لمعج ولا يكتن **٦**

٦ فان غرق سفينه آمل **٦** ميبه وعوده ونواله
 أسد فرسته اغاضه ما هني **٦** اخذ عليه الدهر في تحواله
٦ على الابطال يوم نزلهم **٦** يا وحي من يدعي يوم نزلهم
 السعد في نظرائه والموت في سخطوانه **٦** والنصل من افضاله
 عجا ابولكن الورد من غنفل **٦** والهايفون اماتهم بطلاله
 أبنت الكارم ان بخود لا هرجا **٦** عثاله ولغيره عصاله
 المصاحب الذب الجودون له **٦** شرف محنده وحسن فعاله
 يعطى الجزيل النوال وعنده **٦** ان الجزيل للفيل من اولاله
 فاق الامام مغاخر او ما نزل **٦** فلذا ان لفظي يا هجر عجلاله
 كحد الحموه نفعلا من تحدي **٦** وروى له الانعام عند سواله
 قال الله ربي لا يلعن **٦** محمد ومحببه وباله **٦**
 فانت ترك التخليص في **٦** النثر شيعه **٦** حال في النظم والله من علم
 البيان والبدع **٦** في النظم الشريفة **٦** الجوهري شفافه رساله المنور
 عليه السلام جوابا على جبرن **٦** أحل معك كتب رساله **٦** تشتمل على ما بلغ في الاصول

بالفاظ معلية على كثرة منها التعقيد والمعدن في شيف والربعين منله ومو
ردها اشعوب منغلست. فطافت اكثر من البلدان ما تعد عالم الجوارها
وام فتح بارها حق النعت الاشبه الامام العلامة الحسن بن محمد الرضا ص فامر الامام
ان يجي عنها كان جوابه بعد حمد الله والثناء عليه ان قال ان الرسالة
المطلوقة الى الحكماء انهم انتهت للنينا الى الارض اليمن فاطلع خطاهم حارة
لثامها. فطلع الجاهل والجهول. وتبعد معاملة الدغول كم وادجرت

ومرت قطعت. وشاخي طلعت. حتى انتنا وكانت دوننا مصر
ناتي على الناس لاننا على احد. حقا انتنا وكانت دوننا مصر
فلما اتصلت تحت ام الدنيا. وراس الموحدين الى الحسن. علامه أهل اليمن
ينت ما يدهم للحنون نور. ورد الطرف خاسيا حبرا. كثر من طرفها
وطامت من انفسها. وقبضت من كنفها. وسامت له القيادة. وقالت حيث لك يا
خديجة. القت رحلتها تحت ظل الفضل رحله. وصارت من صدار العلماء
قبله. وكان يومئذ متغورا بفضائيف واجوبة لا يقوم بها سواه. ولا ينهض
بعنوصها الا آياه. دفعها الي. وقال في حلق عقد حاد. وقوم اودها. وتنت
قد اعزفت من نثاره غرقه طالوتيه. افرت على صبر. ومنحتني على المناسل
لصبرا. فامتثلت للمع العالي. على كثرة اشغالي. متعينا برب الزلي
قدم ابدى. وافترج الجواب عنها في غاية الايضاح والبيان واحبها هذه البيت
الشدي في داره محض خلقا ربه الله

هذه امان من تاليم به. حتى يبلغوها المص
غرا واخوة نفس طلام الليل مثل حمانه البعد
عليه فغير حاجتها. فتح عنها ايتها الجبر
ان كان فيها ما يسر راس. ونبى فليكن من وردي
دعني وما صفتها فيه. رجوا النجاة صبيح كثر

السيد الشريف

السيد الشريف الجرجاني رحمه الله افضل الناس. وسيد المحققين الحسن
عليه السلام الشريف الجرجاني صاحب الفضائيف الغايمة ولد الشريف في بلدة
جرجان سنة اربعين وسبع مائة ومات ببلدة شيراز ودفن بها يوم الاربعاء
في سادس ربيع الثاني سنة ست عشرة وثمان مائة. جرجان بفتح الجيم الاول
وسكون الراء اسم بلدة ورو في خراسان يقال فيها بين يدين المهلب بن الحنفية بن العمة
واخذ الشريف من بارز شاه وهو اخذ عن فطيل الدين الطوسي وشيخه الكشاف وهو
فقد الشريف عن سائر علماء الراسي شارح المطالع والشمسية وله الحاشية
بين الامام وغيره الدين الطوسي وشيخ الكشاف وهو اخذ عن الشيخ الامام سيف الدين
خلقه حجة المكيين الى العالي محمد بن ابي القاسم الدين الاصمغاني لا شعرب شارح
المطالع والطالع والقيود وتختصر الحاجب وصاحب التفسيرها مع بينا اكثر واكثر
وفار في مقدمة تفسيره تتبع الكشاف فوجدت كل ما خذه احده من تفسير الزجاج كان
مجلسه يدين شيخه الى العباس المرسى وارث علومه شيخه الى الحسن الشافعي كما سنفيد
قد سرها سكان الشريف الجرجاني بمثل الخط في سلكه حواشي علا الدين محمد بن محمد العطار
النخاري ويروى ان كان يقول

وكانت مناخه الشريف وشيخ سعد الدين النفاذ الي في مجلسه
نمركه بمرقد في ان اراده الانتقام سب للفض او الغضب سب لا اراده الا
نفاذ خال النفاذ الي فنورا الاول والسيد الشريف ينفذ الثاني والحق في حاشية سيد
كذالك الشيم عماد الدين منصور الكازوني ينفذ ان الشيم سعد الدين عليه
الاغراض النفس بيه فافته ومات في القريب رحمه الله تعالى

فايده المراد بالعباس كل لغة خالفت لغة العرب من روم وفرنس ويونان وغيرهم
وتعرف العجمية بامور منها مخالفة بتيه العرب ومنها نزل العرف في اعلامهم
منها جهل اشتقاقها مطلقا ومنها اجتماع الحصاد وجميع في حكمه كالعرب والصوري
والجمر ومنها ثلج الرالنون نحو جرس ومنها نوح الرال لآل نحو هند ورومها

السيد الشريف
لطف الله اليه
شرفه على الدنيا
والموت

الكلام
 خلو الزاوية على الثلثة من حروف الدلالة وبجمعها من عمل الازن المورود
 في سحره وسلمه وحنف وسرهف وطلوحا في اورد واسحق ويا جوح وهذا
 التقيد بصغير كثره وجودها في قوا كعجل ويوسف ويوسف وابوب وقرونا
 محمد بن عبد الرحمن بن عمر الفزوي قاضي القضاة جلال الدين قدم دمشق من بلاده هو
 واخوه قاضي القضاة امين الدين ولي خطابه دمشق ثم قضا القضاة بمعاينة انقل ثم انقل
 الرقب القضاة بالديار المصرية لما من المصنفين الذين جماعة فانما بهامدة ثم صرف عنها
 واعيد الى قضا الشام وكان اما ما خلا متبوعا له مكارم وسود وكان يدكر ابنه من نسل
 المدلف العجلي وله تاجير المغناج وكتاب الابحاج وذكره المستم بن بناة فقال
 الامام المقدم على المحقق والعمام المنقش في همارقة كل روض ابيق والسيف
 الذي عرف له بالتقدير والخلق وذكره الفاضل شهاب الدين في فضل السيد في
 كتابه مسائل الاتصاف في محاملك الامتياز فقال من ولد اليك ومن مدركه كلس
 سابق لا يسجد وجهه الا باهرا بلخام ومنكم لا يعرف الدر الا بالقبية قائم جواهر
 الكلام قد قدمته على الشاهد كونه في الفضل تقدم له في الله في العصف
 وزان اياه مدرو مع مرقم فليس من قبيل الخليل لم يفرق
 ولما بعده واخوه واشبهت النكر اوله يواخوه ولي الخطابة وهو خذنها
 ورق في احوال المنابر وهو غصنها وكان صدر الحما فل اذا غنقت وحيرت
 المسائل اذا انقذت وهو مع ذلك فرق البيدي وطلوق الكرم وان كان المنزلة
 بالدين **ان في يدك السلام** بعض الادب الى بعض اخوانه وقد سكتوا في
 ابا سادة طمو انزل لنا وحرأ بعيش هنيئ بالدر وما امرا
 نزوح ونغذوا في ربا خذعت رباها واما دهرها فمعدا نثرا
 اقمتم مكان البشر طوعا مع الهنا فلما رسلتم عاد ذار الهنا فعمل
 وعلمتم القلب كالحري الهوى غاما عدا في وسطه ابد اجملا
 ولم نغفروا حتى سلتم غفونا واروا حتى ازلتم بها قسرا
 فاروا حتى ازلتم وعقلونا اسارى ولما اجمهم منا حتى ازل

واوحت

واوحت تلكه المعالم والربا وسكانها والذوق والذوق والذوق
 ولما نرحمة عن رباها وايقنت بفرقتكم اجرت على خذتها نسهم
 فالله ايا ما لنا ولبا لينا بقريلكم كانت باعانا غرا
 وعلع طفنكم على اقلنا نالنا به خلق لا يستطيع له صبرا
فاجاب عنها بقوله
 انتم نهاد اقد كحظكم الدرا ام الروض قد ساما بان هارة الرضهل
 فمهم نذكر كاري بايام فركم فاليه ما اعدا كرواها وما امرا
 وكيف ولا يصيو مشوق بذكركم فنبأ القلب لا يبيت بها معرا
 وزوج عيش بالشرها فزافها فزجت ولم اسطع لفرقها صبرا
 وبيت ولي من لا يحشوق لوعته فكم رخرة تعلو كرم مثلها نثرا
 انالنا اقول لب اذا ذكرناها حديثا وكثيرا ذوب لها فكل
 وما كان قصدي بعاذي لوجكم ولكن قضاة من غير الدرا اسرا
 ولكن عسا ان طارا البعد والنوا بمن نجمع الشمل من يعلم حسرا
وصلى الهويك من وليك على حمد الخيرات من معرا الحمل
تدرا الا افاقتت كما ببرها وعاسارت الكريبات في الليله النرا
 فابدا المجران مرسل واستحاره فامرسل الذي علافته
 غير المشابهة كالبد في القدر والنعمة وله افشام كثيره والاستغناء
 حيث تكون العلاقه في المشابهة وهي مطلقة ومجردة ومرشحة فال
 لمطلقه التي لا تتبع بصفات المشبه ولا بصفات المشبه به
 المجردة التي تتبع بصفات المشبه مثل اسد شاي سلاح والمرشحة
 التي تتبع بصفات المشبه مثل قول له لبدا اظفاره لم تعلم وقران المجاز
 ثلث غليليه وعريقيه ولفظيه مثال القرية العفليه قول تعالى
 واسد القرية التي كفاها والعير فالحقل رزان سوار القرية لا يجمع

فيقبحهم ان المرد أهلها ومثال الزينة العريضة قولها لا يلبس
 السلطان سرور المدينة فان مباشرة السلطان لنظر الحارة والتراب غير
 محال عقلا لكنها ممنوع عرفاً وعادة ومنه قوله تعالى يا اهل مدين
 والفقير مثله شكى علاج او احسن الثياب او نحو ذلك ومنه قوله
 تعالى نور السموات والارض مثل نوره فقوله مثل نوره قريته
 لقطبية ندرت على انه ليس بنو في ذاته وانما هو خالق النور وان معنا الله
 نور السموات والارض منورها وكذلك قوله تعالى هدى الله لنوره من يشاء
 قريته لقطبية على ان النور المذكور نور الهدى والعلم لان نور الشمس والقمر وكل
 مجاز لم يدل على المراد منه احده هذه النيران الثلاث اسم التمجيد به
 في لغة العرب باجماع على ما المعاني والبيات وائمة هذا الثالث اسم
 ملقط على الروح والنام **فايده** نقلها من هاشم في المطول
 الموقوف على جامع صنع المقدس ترجمه سعد الدين الملا زاده رحمه الله
 واستاذ العلماء المتأخرين وسيد الفضلاء المتقدمين مولانا سعد الله و
 الدين محمد ميرزا المعقول والمنقول معجم الغصان الفروع والاصول
 الحسيني سعد محمد بن الفاضل الامام في الملل والدين عمر المولى الاعظم سلطان العالم
 العارفين النفاذاتي ولد شغفان لث عليه الرحمة والرضوان في صفر **اللا**
انفنين وعشرين وسعاه وقرع من ثمين الزنجاني حين بلغ ست عشرة سنة
 في شعبان **اللا** ثمان وثلاثين ومن شرح التاجيم على المفتاح في صفر **اللا**
 ثمان واربعين بهله **ومن اختصاره** ثمان وست وخمسين بعدوان **ومن شرح**
 الهلال الشمسية في جمادى الآخرة **اللا** لمرحام **ومن شرح** التوضيح في ذي القعدة
اللا ثمان وخمسين **اللا** العفايد في شعبان **اللا** ثمان
 وستين **ومن حاشية** شرح المختصر في الاصول في ذي الحجة **اللا** سبعين **ومن**
 رسالة الارشاد **اللا** اربع وسبعين كلها بخوارزم **ومن مقاصد الكلام** **اللا**

في باب القعدة **١٤** اربع وثمانين بسم قد ومن تهذيب الكلام في
رجب ومن شرح القسم الثالث من مفاتيح العلوم في شوال **١٥** تسع
وثمانين بظا حرم قد كلها وشرع في فناء ويختم فيه يوم الاحد التاسع
من ذي القعدة **١٦** تسع وستين بهراه وفي باليف مفاتيح القسم **١٧** اثنان
وسبعين وفي شرحة ناخبة للجامع **١٨** ست وثمانين كلمة مخرج حسن وفي
شرح الكشاف في الثامن من ربيع الآخر **١٩** تسع وثمانين وسبع مائة بظا
حرم بسم قد وتوفي يوم الاثنين الثاني والعشرين من ربيع **٢٠** اثنان
وسبع مائة بسم قد ونقل الى سرخرود وفي بها يوم الاربعاء التاسع من محرم الى
ولي **٢١** كما وح باللفظ لله التايل

[illegible]

لعمري **أين** الدين عهدتهم من سادة **عزير** **أين** أولئك الأقوام
 عنت الديار ووزاعها أهلها فكانها وكانهم أحلام
فأبى **أين** الهدى **أين** الارشاد واللالة تذكر وتؤت وقد حده
 الله الدين هديهم هدى وهدى وهدى فتهلكوا هلك
 سوا الطريق لهم أهل الجحيم وعبيد تنزل هديتهم الطريق والارض قد ورد
 هدى في الكتاب العزيز على ثلاثة أوجه يتعدى بفتح نحو واحدنا المصطفى
 باللام نحو الهدى الذي هدىنا الهدى وبالي نحو الهدى الذي هدىنا الهدى والفرق هو
 ما ذكره السعد والشرف في حاشيتهم على الكشاف بين المنعوت بنفسه والمنعوت بغيره
 سعة الحق ان معنا الاول الاذهاب الى المقصد والابصار ولذا استند الى الله
 تعالى خاصة كنزوله تعالى لهم هديهم سبيلنا ومعنى الثاني الدلالة والارادة الطريق
 فيسند الى النبي صلى الله عليه واله وسلم مثل انك هدى الى صراط مستقيم والى
 القرآن مثل ان هدى القرآن هدى للناس فهو مع انه لا يساعده كتاب اللغز متفقون قوله
 تعالى حكايه عن ابراهيم ياربه اني قد جئت من العلم ما لم يكن فانبغي احد رسل طسويا
 وعن مؤمن آل فرعون يا قوم انبعوثي اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهدك
 الا سبيل الرشاد واحمل على الجذوف والابصار امتا لا يتبدل **ملنقط** **من** **حاشية**
التي **على** **الطوارق** **لعمري** **العارفين** **هذه** **الابيات**
 لئلا تحت كتاب العرطانيه **أخنا** **في** **العرط** **احللا**
 هم السلاطين في العلم **واستعبد** **واين** **ملوك** **الارض** **اقبالا**
 غير ملاسهم مع حلتهم **هدى** **اعلى** **قلل** **الخمير** **أخيا** **لا**
 هدى المنا قبل لا قعبان من لبن **شيباء** **تجاء** **فعا** **د** **ابعد** **ابوالا**
 هدى الكارم لا ثوبان من عدن **خيطة** **تقيضا** **فعا** **د** **ابعد** **اشحالا**
 وهذه مشهوره للفرج **هـ**

و

وكم لئلا لطف خفي **هـ** **يد** **خفاء** **عن** **فهم** **الذكي**
 وكم يبرأت من بعد عير **هـ** **فغش** **بح** **كثرة** **بنة** **القل** **الشيبي**
 وكم امير غنيقه صبا **هـ** **وفا** **تيك** **المسرة** **بالعني**
 اذا ضاقت بك الاحوال يوما **هـ** **فتش** **بالواحد** **العلم** **العل**
فايده **قال** **الشرف** **في** **بحث** **اللام** **اقول** **اذا** **كان** **تعريف** **الجنس** **عبارة**
 عن حضور الماهية في الذهن وتعرف العهد عن حضور معين او افراد معينة منها
 لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف حقيقة اعني الحضور في الذهن واما ان الحاضر في
 احدها الماهية وفي الاخرى الفرد او الافراد فهو اختلاف راجع الى يعود من التعريف
 اعني الحاضر واليه نفسه فلو سمي الحضور في احدها تعريفاً وفي الاخر تعريف جليش
 كان نحو الاصطلاح والاطلام فيه وانما الكلام في تحقيق معنى التعريف الجليش ببيان
 حقيقة ما هي **والسكاك** **فنه** **على** **ذلك** **حيث** **قال** **لان** **تعريف** **العهد** **ليس** **شيئا** **غير**
 القصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازا فبالغ في معنا تعريف العهد وحصره في
 انه مجرد القصد الى الحاضر وليس شيئا وراه فعلم منه ان يكون الحاضر ماهية او فردا
 امر خارج عن حقيقة تعريف العهد **وحقق** **ان** **معنى** **التعريف** **مطلقا** **هو** **الا**
 شارة الى ان مدلول اللفظ **الجهوي** **معلوم** **حاضر** **في** **الذهن** **يرشد** **الى** **ذلك** **ان**
 صاحب الكشاف قد تعرف في المحمد بانه اشارة الى ما يعرفه كل احد من ان العهد ما هو وان
 شيخي ابناي جبرته في الايضاح بان زيدا موصوف لمعهد دينيك وبينهما طلبة
 وبان غلام زيدا لمعهد دينيك بحسب تلك النسبة الموصوفهم وان السكاك اخذ في اللام
 معناها العهد **والجمله** **اذا** **استدركت** **كل** **الامم** **وحققت** **محمولة** **استوثقت** **منها**
 وكرناه قال بعض الافاضل التعريف يقصد به معين عند السامع من حين هو معين
 كانه اشارة اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها الذات النفس الى المعين
 من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها معانيتها وان كان معينا في نفسه كمن بين مصرجه

المعين وملا حقله فرق جلي **وسمى** في تصور ذلك مقدم على ان فهم المعاني
 من الالفاظ معونة الوضع والعلم به فلا بد ان يكون المعاني المتصورة عنان بعضها
 عن بعض عند الشامخ فاذا كانت باسم على معناها ما ان يكون ذلك الاعتبار كذا
 المعنا متعينا عند الشامخ متميزا في حقه ما يحفظ معه **اولى** فالاولى سمى **محمدا**
والثاني بكنية ثم قال الاشارة الى تعيين المعنا وحده ان كانت بحور اللفظ اسما
 علما اما جنسيا ان كان لها من المعهود جنسا و ماهية كما ساه او شخصيا ان
 كان فردا منها كزيد واكثر كما ساه وان لم يكن بحور اللفظ فلا بد من امر خارج
 عنه يشار اليه في ذلك مثلا الاشارة في اسما الاشارة وتبين في الكلام والخطاب
 والغيبية في الغياير وكالتسمية المعلومة بحلية وغير حلية في الموصولة والمضغ
 الى المعارف وكذا في الكذا واللام في المعوقات بهما **فظهر** ان معنا التعريف مطلقا هو
 العهد في الحقيقة لانه جعل اقساما تحتها وتفاوت ما يتفاد منه ويسمى كل
 قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنبية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كما علم
 الشخمية اذ في كل منها اشارة بحور اللفظ الى حضور المسما في **الذهن** **قال** **سيد**
يحيى اذ قلت اسام فكل ما قلت من ذلك من شأنه كين وكيف فان الفرق
 بين اسام واسد اذ كان موضوعا لا جنسا من حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كما سبق
 واما الاسد فالاشارة فيه بالاله دون الجوهري اللفظ **ثم نقول** اذ دخلت الاله
 على اسم الجنس فاما ان يشار بها الى صفة معينة منه فردا كانت او افرادا كذا وكذا
 او تسمى باسم العهد الخارجي واما ان يشار بها الى الجنس **وهو** اما ان
 يقصد بالجنس من حيث هو كافي في الثبوتات وتقولون الرجل خير من المرأة ويسمى لاهل الحنفية
 والطبيعية واما ان يقصد بالجنس من حيث هو موجود في جنس الافراد بغيره الا الحكم الجا
 رب عليه الثابت له في صفاتها ما في جميعها كما في المقام الخطابي في بعضها وهو
 المعهود **الذهني** فان قلت جعلت العهد الخارجي كالذهني والاستغراق
 راجعا الى الجنس **قلت** لان معرفة الجنس عين كافي في تعيين مشتمل افراد

بل هو

بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى ثم انظر ان الاسم في المعهود الخارجي وله وضع
 آخر بان اخصه حقيقة كل معهود ومثله سيمر حقا عاما كما مر ولا حاجة الى
 اذ كان في العهد الذهني والاستغراق والفرق بين الجنسين اذ جعل اسما لاجناس هو
 صنعة للمعانيات من حيث هي **اي** بلفظ من شرح على المطول والله اعلم

لا تعجبوا من بلاد الله **6** قد رزقناك على الفهم
 قال اليك انت قلت عليك **6** هود اسم وحزن طويل
 اعباد المسيح يخاف صوبي **6** وعن عبيد من خلق السما
 ولقد نهرت مع الغواة بدلوهم **6** واسميت سرج النور حيث اسما
 وبلغت ابلغ امر وشباب **6** فاذا عصاه كل ذاك انما
 ان الذين نزلهم اخوانهم **6** يشفي عليل صدد ورحم ان تفرعوا
 اولئك آباء في خلقهم **6** اذا جمعنا يا جبريل الجاهل
 ولقد اشر على اليك تبني **6** فقصت ثمت فلتا لا عيني
 هو آي مع الرب العالي **6** جيب وحنان عكبة مؤثني وعده
 عجت لمسراحا وان خلعت **6** اليك وبابك سجن دوط مؤثني
 امنت فمت ثم قامت قودعت **6** فلما تولت كادت النفس هفت
 فلا تخبر اليك تشتت بعدكم **6** لشر ولا اله من الموت افرقت
 وكان عرفت من هو الاز صبايه **6** كما كنت الفتي منك اذانا مطلقا
 فبعثنا خيل لطرده الزوم عنهم **6** ويوما جود بيطر الفقر والجودا
 توارك امكنه اذ لم ير منها **6** او يرمط بعض النفوس حمامها
 ايها النفس اجمع جزوا **6** ان الذي يحذر من قد وقع القول
 ان الذي جمع اسما وانجده **6** والبر والحق جمعنا

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين نخلت خطا قافية من شره
 الجامع المصنف في حروف المعاني ما لفظه افضل الى نبات المتعلقة بالعاشر
 تكلموا بالنبات يتعلمه من كلامه ومن حيلها الردى والوسادة وانما يكون
افضل الى نبات اذا نويت امتثال الاوامر والمواالاه لله وفي الله فاتها
 من اوتو على الايمان ومن لم يرمه الجلسا الا شغلا الى بيته كان انى الى راجحا
 نرا حده نه احد حديث وهو بانه متغالبه اصغاف الى سمعه فظ لا لاجل
 جليته **فارجع الاسلام** فينبذ اكرام المتحاب والجلوس بجا موكدا وفيه
 اشار الى رعاياه اذ ابهجه فنهها فنهها التروى والعبودى والى كوت عند تسليمه
 ما يبو من مودة الناس ارباه وابلا على ما يرسه من اشا الناس عليه وحسالا
 صغا عند الحديث وتروى المراقبة وان يدعوه بحسما به اليه وان يثني عليه
 بما يعرف من حاسنه ويشكره على ضيقه في حق ويدب عنه في غيبته ونهظ
 معه في حوائجه من غير اجور الى الناس ونضته باللفظ والتعريف ان احسن
 والنعون ولنه وحفونه ولا يعانته ويدعوله في الخلوه في حصوله وبعد
مهانه ويؤثر التخميد عنه وينظر في حاجته وفروج قلبه من مهمانه وظهور
 الفرج عاشره والحقن بما يفره ويقر مثلما يقره فيه ليكون صادقا سرا
 وعلنا **وسداه السلام عند اقباله** ويوسع له في المجلس ويخرج له من مكة
 ويشيقه عند قيامه ويصنع عن كلامه حتى يفرغ من خطابه وبالحيلة يعامله بما
 يحب ان يعامل به انتمس **وقال عيسى اذ اب الحاشية** ان يوسع المجلس
 ويقل عليه ويصنع الى بيته ويكلم من الملبوس معه عن متوخ لا بعث بالحنينه و
 لاشائمه ولا شيكه اصابعه ولا يرد صبعه في رشفه ولا يكثر البصاوى والنقم
 ولا ياتى بالقول **ما النخل** لا اهل العلم انهم على الهدى الى استهدا
 ادلاء وقد كل من كان يحسنه واليا اهلون لاهل العلم اعداء
 ففر علم نعيش حياه ابد **الناس** من اهل العلم ارجاء

للشيخ

للنفس يا من يرامد البعوض جناحه في طلقه الليل الهمم الا ليل
 ويرى عروق نياطها في خرصا **والخ** في تلك العظام النخل
 اغتر بعبدك يا من يرامد البعوض جناحه **ما** كما نه منه في الزمان الاول

وله القائل

ان الذي حمت وجهه **هو الذي خلعت في ارجاء**
 فانه ارحم مني بهم **وفضله** اوسع من فضلي

السيد محمد بن محمد فابغى رحمه الله
 له في الشادون الهندى غفلته **من** اجالها صار في السيف خلا
 يا نا طرا طرفه الفتان ان جفت **حشا** من طرفه سحر اذ صلا
 لم افسد في الخ في ليلة جمعت **عنا** عيون العدى وانقضت النفل
 وبيت في حيرة مهما اقبله **ا** اجنني ورو ام ارشف القلا
 ويجنى قول بعض البلخا
 ومن يحب ان القنار والفتا **تخيف** بايدي القوم وجر كور
 واعين في انما بالفهم **نا** حج نازا والاكف حور
 لا تلم من لا تغور حركم **وهو** الذي كلبان وصلكم غدي
 وارعتوا مقدره بالابتدك **حاشا** ان تفلعو صلم الديك
 فاد اسمعتم في التما بعاشق **منعوه** من صلمه له فانا الذي
وله القائل
 جلا سوار الثور خير **فلم** بد الر والشب المعرايا
 وانشد محبه يبغي فتارا **انا** جلا وطلا على النسايا

للشهيد ابراهيم الهندي في ملاح على ثغره خالك
 وشادن خلت على ثغره 6 خالا لتبدن الهوى فالك
 اضمحار مناب الدراج من دنته 6 خنامه مسكه وفي ذلك
 سيد العلامه اسمعيل محمد بن الحسن بن القاسم رحمه الله تعالى
 غطا على خده بك 6 فاشبه الورق في الكاس
 وقال الخياطة الجوت 6 كانه ساجع الحاس
 اخشى العين فلتت هلا 6 عينا ريامنيش غاس
 سيد العلامه محمد بن اسحق بن المروى رحمه الله تعالى
 نقول سن الحبيبة فلتت 6 وفارقت منه لذه حسنه
 بالله بابرقة رسمه غيرة 6 منزله العقيق فاسكنه
 كما الله الطيب لقد تعذر 6 وجالطح طرسته بالمال
 افاق مطير في كتابه 6 وصلط مطيرين على فزال
 وسيد محمد بن الوزر رحمه الله تعالى
 لور ولو ذقت خمر اللما 6 ودارت عليه ابارق رغي
 لقلت مقالتي في نشو 6 رايث العذيب بوادي العقيق
 لمظفر الدين سولي
 ولقد سرقت بناظري بين خده 6 وردا حخته صوارم الاحراق
 قطع الكرى عن مغالتي في 6 والقطع حد جناب السراق
 اذا المرء لم يعرف مصالحتي 6 وليس لما قال الاحيه يسبح
 فلا تخرج منه الخير والكره 6 بايدي صروف الدهر يوما يصنف
 كان وميض البرق في ثغره 6 لعنا حكاه الشجر اذ ينش
 ومن خشية النيران لمعه 6 موارا وهدي شان من شيعام

وبغضتنا

٢٧
 للشيخ شاعر
 لوان مالكه عالم بدوي الهوى 6 ومحمد من اطلع العشاق
 ما عذب العشاق بالانوار 6 واذا استغاثوا غاشهم بفرق
 لا عيب الشعر علما نافع 6 ماله شعر الاحبه وزوال
 فالهجو قد ف والبر ثانياحه 6 والعجب ملعن والمدح سوال
 ذكر ما ورد في الطاعون عن النبي صلى الله عليه واله وسلم نقلت
 سيد المرسلين العلامه جمال الاسلام القاضي علي بن محمد بن الخليل رحمه الله قال في تكملة
 الجامع الكبير لجلال الدين السيوطي رحمه الله الطاعون شهادة لا مني
 عن اعدائكم من الجن خرج في اباد الدجال ورافعها الفات منه كالقات من
 والحق بر عليه كالمجاهد في سبيل الله ابن عدي في الكامل والطبري في الاوط
 عن عائشة الطاعون بقية رجوة وعذاب 6 ارسل على طايغ من بني اسرائيل
 فاذا وقع بارضنا وانتم بها فلا تخرجوا منها فرائضنا واذا وقع بارضنا ولسنا بها فلا
 تهاطلوا اليها اخرج البخاري في مسلم والترمذي وابن خزيمة عن اسامه بن زيد وقال
 الترمذي عن حماد الطاعون آية الرجاء ان الله به فاسان عباده فاذا
 سمعته به فلا تخرجوا عليه واذا وقع بارضنا وانتم بها فلا تخرجوا منه اخرج
 مسلم عن اسامه بن زيد عن انس الطاعون شهادة لكل مسلم اخرج
 البورود الطيار في احمد والبخاري ومسلم وابن خزيمة الطاعون كان عدونا
 يبعثه الله على من يشاء وان الله جعل رحمة للمؤمنين فليست من احد يفتح
 الطاعون فيمكث في بلده صابرا محتسبا يعلم انه لا يغيبه الامات الله له الا
 كان له اجرة هيدا اخرج احمد والبخاري عن عائشة الطاعون والغريفة
 لم يعلو والنفس استهاد اخرج احمد والبخاري والنسائي والبيهقي في سنن
 وروينا المقدس عن صفوان بن امية رضي الله عنه الطاعون والورق والبطن

والغرف والنفث شهاده لا مني اخرجها الطير من صنفوان بن اسيد الطاعون
 وخزاعكم من الجن وهو كشمهاده اخرجها ما كنه عن الموتى حلب الطاعون
 كغده البعير المغمى لها كالمشهيد والفارث منها كالفارث من الزحف عن عاليته
 الطعن والطاعون والدم واكل السبع والغرق والحرق والبطي **ح** وقا
 المنيب شهاده اخرجها فايح عن ربيع الانعام ربي من الله عت **ح** فمت
 اعلم ان العلوم الاديب **ح** وان عظم الشرف شائها **ح** وعلى على **ح** التما
 ر قدرها ومكانها على ان علم البيان هو امير صنودها **ح** واسطه عقودها **ح**
 وفلكها المحيط الدبر **ح** وقمرها السامر الزاهر **ح** وهو ابو عذرتها **ح** واشت
 مقلتها **ح** وشعر معصاتها **ح** وياقوتته وشاحها **ح** ولولاه لم تر لسان نحوري
 العرش من حلال الكلام **ح** وينفث **ح** مستوفى الاكام **ح** وكيف لا وهو المطلع
 على سر الاماني **ح** والمستعلي على حقايق علم الجان **ح** فهو العلم بمنزلة الا
 نشان في السواد **ح** والمهين عليها عند تير الحكمة والاشفاق **ح** ولما فيه من
 الغموض ودقة الرموز **ح** واحنوايه على الاسرار والكنوز استولت عليه يد
 الشيطان والذهول **ح** وآلت خجومه وثغومه الى الاكتشاف والافول **ح** ولم
 تخضع باحراره من العلم الا واحد بعد واحد **ح** واطال ما قيل من عظم المظن
 قل المساعد **ح** وما ذاك الا قصور الهم عن بلوغ غاياته **ح** وعجزها عن
 دركها والوصول الى نهايتها **ح**

لله الفيل الله اول الازياء او دكرمة **ح** ونفي امانها قبل سلطان
 ركبت فيل **ح** الفيل من رجب **ح** منبشله وهو السلطان فخران
 لكه الاله اذ لا الوحش اجمعها **ح** هل انت داود فيها ام سليمان
 فايده جليله **ح** الشبه لمن اريد ان يفهم ان لا ياخذ من شعره ولا
 من طفره اذ دخل **ح** لما اخرجته مسلم من اربع طرق من حديث
 سلمه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ دخل شهر الحجه فادرك احدكم ان
 يفهم فلا يعبر شعره ولا بشره شيئا واخرج البيهقي من حديث عمرو بن العاص انه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلس اليه من اعمى وانه لا يجدها فقال خليم لطفا
 لا فخر شاربك واجلق عاكسه تمام اضحيتك عند الله **ح**
 من فعال التوكل القبيح **ح** مساويه التي يابا لها بارية اند اهدم قير الحسين
 بن علي **ح** علمهم **ح** في سنة ست وثلاثين ومائتين وهدم ما حولها من الدور
 وجعل مكان ذلك من رعيه ومنع من ريارته وتالي الناس وكشوشته على الحيط
 قبيح الله واخره وقيل فيه
 تا الله ان كانت اميه قد ائت **ح** فقل ان بنت تليها مظلوما
 فلقده اتاه بنو اميه بمشله **ح** هذا القوي قير مهروما
 اشتق على ان لا يكونوا شاكرين **ح** في قتله فتشعور ميمما
 قال صاحب الاعلام **ح** وهو في النعل محيا جميع مما اسنه وصار ما عرس
 خاصه احسانه معلوما باجابه واسنه وغدت عليه هذه الزل اعظم فجيده
 وهذه القلة الشفيعة اقيم من قبيح **ح** فانتظر الى خبره هذه القوي كيف
 اخفت به الشقاوه والعداوه والحج الى هذه العالم التي لا تزيده الا خيرا
 عظيم فانا لله وانا اليه راجعون وفي ايامه المشهورة وقفت عجائب ورايات
 سماويه منها ان الجوز ما جث في السماء وتناثر في الجوز كالجراد ولم يعهد قط مثل **ح**

خبر من ان مولانا محمد حسن صاحب
ابن ابی طالب رحمت خداوند

فلان
للبن والسكر
طبيب للفقير
والجني
والقرد الماء
البن من قند
اباه من دلم
ومن قند
من سكر الهمام

خذني صديقه مرادون مستح
 قديورق العوديو نما وهو ذوبيلين
 كذب عليه اذا راضا وظاهره
 فان سمعت قتلها كان عن اذن
 ان كنت لا تصطفي الا انا ثقة
 يا من حاول ان يكون صفاته
 لا تصفك في المشوره والذك
 كفتات عبد الله ايعر واسمع
 حج الحى اليه فاسمع او ذرع

السلام مندوره مسلم في صحيحه وفيه زياده وقد اختلف العلماء في المراد بالتوصيه بهم
 وبالكتاب فاما الكتاب فالانفاق واقع بانه توصيه بالعولفه والانقياد للاحكام
 والانعاض عما عظم وغير ذلك من توقيه وتعظيمه وتلاوته وتعلمه وان حجه نبجي
 من مضلاله والبردى ونزهدي الاسلام في الاول والاخرى وان المتفكر به لا يقبل البدا
 واقما اهل البيت عليهم السلام فحمله طائفة كثيرة على ان المراد بالتوصيه بهم والا
 خبر ان المتفكر بهم لم يقبل ابراهو التمسكه بما اجمعوا عليه وان حجه جبرائيا
 عنها ولا يجوز العذر عنها قالوا بل لعل ان افرادهم غير معصومين وبديلان لا قائلان
 الواحد منهم حجه وان قيل لا في علي عليه افضل الصلوة والسلام وان كلامه حجه
 لكن الكافي في الحديث عام لم يخرج منهم قالوا ومعنى انهم لا ينفارقون الكتاب ان احكامهم
 حجه ابد احكام القرآن حجه ابد وانهما من يغير قافي حجيته كل منهما الى اخره والكافي
 وغيره نقول صلى الله عليه واله وسلم حتى يورد على الخوض مبالغه والمسلمه مبسوطة
 فاصول الغنم سيما في الهداية شرح الغنم وقالوا من بل بالتوصيه بهم توصيه
 بتوقيه وتعظيمهم ومحبتهم والملاحشان الى محبتهم والتجاوز عن مسلمهم واعتقاد
 لانهم كل ذلك لا جاز انهم من اشرف خلق الله صلى الله عليه واله وسلم كما يقال
 لعين تفقد النفعين وتعتدي 6 وكوم الفالحية المكرم بل قيل
 ما هو البلع من هدي احب لها السودان حجة 6 احب لها السود الكلاب 6
 وقيل ان كعب بن كلاب ادات يديهم فحمله من الاحسان ذيلاً 6 فلاموه عليه وعنفوه
 وقالوا المحدث اليه نبيلاً 6 فقال له دعوني ان عيني 6 راته بفناء ليلها
 فيها 6 كانت تحب وكوم الكلاب لاجل مشاهمة لونها لون الاحكام

قد تم التبرع بهذا المبلغ
الى الجمعية الخيرية
والاجل المسمى
3

اولا جللناها وتبنت في فناء ابوابهم والاعتناء فكيف آل المختار ومحزون حبا في
الجمهور والاسرار وكبر موتهم الامه ويعظمون لاستعظامه وتغفر لهم كل ذلله وتبنا
ولمزلنا منهم عذرا وعلة وهذا في القول اقرب من الاول واعلم لكل افرادهم واشمل
وانتم في قيد المصطفى وادخلوا اعظم في امتثال امره وابذلوا في قوله غلتم بهما ان
ان التمسك بالكتاب هو ما عرفته والتمسك بالآل هو الاعتصام بخدمه في امتثال غلتم
كما سرتاه وان رعايه حقهم سبيل الهدايه والطف من اسباب الفضلاله ويدل على ان هذا
الغرض هو الذي يقول صلى الله عليه واله وسلم في هذه الحديث في رواية بن يمين انتم رضى الله عنه
عند مسلم اذكرتم الله في اهل بيته اذكرتم الله في اهل بيته سرها لانا فا انما نحن نناوي على
طلب رعايتهم لاعلان اجماعهم حجه وايضا لايه لذلك انكم انتم سر ويدل له ايضا حديث
احموا اهل البيت يدينى لمجنتي لانه قد علمه الله تعالى عايناه من الامه ونقف
عليهم مناعله لمن له العلم بالسرجه والشار في الخبر به الشرا من ذلك حيث علمكم
الحسين علمهما السلام وبرحانتين طينتهما مائة 6 الذي صفتها الرخص
من شهده بن الحسين بن الحسين المطف 6 مصابيهما واكثر سبلا
مارعاهما ذما ماله مرفوش 6 وقد خان عهدك الرؤساء
ابذلوا الور والحفيطة في الغرلا 6 وابتدت صاحبها التافقاء
وقضت منهم قلوب عليهن 6 كمت الارض فقد حرم السما
فكلمهم ما استطعنا قليلا 6 في عظيم من المصاب السكا 6 في قوله
كل يوم وكل اخر كبري 6 منهم كبرلاء وعاشورا
عذرا في فوضت امري الى الله وتنويع الامور جدا
وقد ثبت ان الله تعالى اخبر رسوله صلى الله عليه واله وسلم ان الله
نقل اوله الحسين عليه السلام وندينه ومن معه كؤوس الحسين فلهذا كبر القو
صيه بهم والندم هذا وجه الاحاديث الواسعه والكلما الجامعه من هاهنا اشار
من حجة الامن به حيث قال وفي الحديث والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى

تحييني ولا تحبيني حتى تحب ذري ان احارب لمن حاربهم وسلم لمن سالمهم وعد ومن
عادهم الا ان اذى قريتي فقد اذى من اذى قريتي فقد اذى الله وعترته مما في
معناه انهم المانعة من التحبب حاشية النفير الذي احواله الامم العلامة البدر عليه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

شرفنا في تدريس شرح المنظومة
 الشرفان بن محمد العلوي في
 ١٥ صفر ١٣٥٨ هـ

اجابه سائل شرح بغية الزامل
تاليف المولى شمس الدين الاسلامي

محمد بن اسماعيل الامير شمس الدين علوه
 آمين ورحمة الله رحمة الابوار واسئلته برحمته
 جنات تجري من تحتها الانهار بحوله وطلوه

قد انظر في شرح المنظومة
 في الجامع المقتدر في ١٢ شوال

في الجامع المقتدر في ١٢ شوال
 في ١٣٥٨ هـ
 في ١٢ شوال
 في ١٣٥٨ هـ

في قولنا في ١٢ شوال
 في ١٣٥٨ هـ

في ١٢ شوال
 في ١٣٥٨ هـ

في ١٢ شوال
 في ١٣٥٨ هـ

في ١٢ شوال
 في ١٣٥٨ هـ

استزاده طلب الزياره لما محمد مولاه طلب الزياره من نجاه وفتها
منه غايه وفضل ال لا غايه لم ولا انهما وهو ايضا اسم لكتاب الامدب
في الاصول فقيه ثوري والمجتمعي بالحكم احتسابه اثر اختار ومن فضل

اللون حذف
الصمغ (استقفا)
الوزن على

مكتبة
مكتبة
مكتبة

و اما در این کتاب که در این باب است

وكان الطوفان
منزل الله للاستعارة بقوله بلذكم
الجنة فالله في الانذار بالويلات
التي هي من الله واثق منه العباد
الذين هم من الله

طين واراد بلفظ العلم في عبارته المحض الاضطر فلما اعطى عليه النطق وقد تشكك
 عليه لطف الله في شرحه عليه عطف النظر عليه ولا وجب الاستشكال له كما عرفت
 ونقول باصول حج اصل وهو دفع ما ينبغي عليه غيره وتزاد فيه القاعدة وعرفوها
 كما تها فحتمية كميته تعرف احكام جزئيات موضوعها نحو قوله حكما الامر للوجوب مثلا فان
 بدخل جزئيات تعرف منه احكامها **حواكم المصلحة** **وأت الترتيب** البيت
 وغير ذلك هذا وما كانت الاصول تزداد القواعد وقد عرفت اني احيى بقوله العلم
 المبرر الذي يتوصل بها الى اخره وقوله حكما وصلته بها لاختلاف هو صمم لقوله باصول
 اي يتوصل بها الى اخراج الاحكام بحسب الآتيه عن ادلتها كما ستعرفه فابقا سببته واللام
 في الاخراج عن المثالها في قوله تعالى **سقناه** لبداهة ميت كل حي لا جرحا وصدق في
 الاخراج للعلم به اذا فاعل المصدر يجوز حذفه ايا اخرج الاصول او المجهول وقوله عن الادله
وحج الكتاب وصلته والاصحاح والقياس فيها اي الاصول او القواعد
 يخرج المجهول الاحكام عن هذه الادله والاحكام المراد بها الحسنة الوجوب والخم والنسب
 والارادة والاباحة وما يتعلق بها والتعريف فيها وفي الادله للعهد فارجي لانها معلومة
 بينا اصل الاصول فلا يتوهم ان في التعريف جهالة وقوله احكامنا منعوا المصدر حجكم
 فهو بانه القضاء والنسب النامة نحو قولنا الحج واجب وقوله وقوله الاخراج اولاً من
 قولكم الاستخراج اولاً استنباط ما عرفت من ان استنباط الحكم بالكتاب والمراد حكما الاخراج نفسه
 لا ملية وهذا الفيد خرج علم العربي باقتسامه وعلم الكلام فان قوله بها اي سببها و
 سببها فاما ظاهره فيه واحدا في التوصل الى اذ اصول الفقه مما هو سببها
 فانه يتوصل به كسبها واسطه وغيرها الام في انما به لقوله الموصلة بذلك لا لغيره وان
 قد يتوصل خبرها من قواعد العربية والكلام لانها من مبادئ علم الاصول لكن التوصل بها
 الاخراج الاحكام ليس بذلك لانها فان علم العربية ونحوه وان كان يتوصل بها الى اخراج الاحكام
 لكن يتوصل بعد اذ يتوصل بقواعد العربية المعروفة كيفه واللة الا انما علمه لا لانها الفقه
 وبواسطه كانه يتوصل بها الى اخراج الاحكام واما علم الكلام فانه يتوصل بنواعه الى الترتيب

والشبهة وحدها وبه يتوكل في ذلك **وقوله شرعية** يخرج به العلم بالاحكام العقلية
كقبح الظلم وحسن العدل **وقوله الشرعية** يخرج به شرعية غير الشرعية من الاحكام الشرعية
الاصلية **وقوله** وقيدت تلكه اي الادلة بنفعيها ببيان للواقف الا انه لا يخرج الادلة الاجمالية
لكون الكتاب حجة فانه لا يستلزم منه حكم حتى يحتاج الى ارجاع **والاحكام** لا يخرجها من زيادة قيد فوجد
للاخراج والبيان فان مثله واقع في الترتيبات مع انه ينبغي ان يعلم ان احكام الشرع انما هي من الشرع
وليت حدد حقيقة وسياق بيان الفرق بين الامر في ردا كتابا وبين كونه المقتضا ان
تعالى **وقوله** وقيدت اشار الى عدم ارجاع الى المقتيد وفي شرح الحاشي انه قيد تفصيل
لاخراج اعتقاد والمفاد انه لا يسيء عالما **وعلم** ان هذه التوقيف لاصول الفقه ما فو من
تمتعون من الوجوب في مختصر المنهاج ومبين على ان اصول الفقه هو العلم بالقواعد ومن الاصول
من جعله القواعد نفسها وقد ذكر في الاصول التوقيف معا وقدم الاول وحكي الثاني
بتفصيل في شرحه لطف الله في شرحه وكأنه اختار الاول لما قيل ان ارجح لوجوه اصدان اصول
الفقه ثابت في نفس الامر تلك القواعد وان لم يعرفه شخفا **وتانيا** ان أهل العرف
يجعلون اصول الفقه للمعلوم ويقولون هذا كتاب في اصول الفقه وثالثها ان الا
صول في اللغة الاول والقواعد اول الفقه اذ يتبين عليها في علم اصطلاحا نفسا
التي اقبلت الى المدلول للتوقيف انما **قال بعض المحققين** الحق ان يقال ان اصول الفقه
وهو نفس القواعد فان العلم المتعلق بها في قلبه لا يحد حقيقته الاصول كما تتو
في سائر محققين فليس يصحف العلم بالحدود المخصوص بل نفسه مخلي هذا الاحتقاج الوجوب
لهذه العقايق المحدودة كما هو شأن سائر الماهيات لكن هذه ليست بواجب خارجي كاحية
الفرس مثلا لانها انتفا حد ومسمى اصول الفقه مثلا بمجوز قواعد غير له ما به والى كون
الامر للوجوب والنسب للمعرفة مثلا كافر المايه والاولى مثلا جزمه ذلكه اللقب
ومسمى اللقب المقتضى من هذه **جاء** كلها عقلية عقلية **وهو كلام حسن**

حكمكم واما احسن مضافي
الاصطلاح فالاصل الذي
والفقهاء العلم والظن
للاحكام الشرعية القديمة
عن ادلة انتقضية

۱۰۰

التي لم تأخذ من شرع بل من العقل كالعلم بان العالم حادث او من الحس كالعلم بان النار تحرق
 او من الوضع والاصطلاح كالعلم بان الفاعل مفرغ وخرج العلم بان الاحكام النظرية الشرعية
 اعتقادية او اصولية مثل الايمان واجب والاجماع حجة **وخرج بقوله** عن الاول علم العقل
 على القول بانها باب علمي وذلك لان حرف الجر مفعول عن وصف العلم ايا العلم ايا صدى عن الاول
 وعلمه غير حاصل عنهما فلهذا التسمية اقوال المفسرين الجرد عن الاول علميا كما حقت في قوله **واعلم**
 انما قد سبقت اشارة اجمال الى الموضوع هذه اللفظ وهو ان موضوعه الاول السعي الكلي
 وحيث ما عرفت الكتاب العزيز وسنة النبوية والاجماع والقياس فعنها وقع جزمهم في
 هذه اللفظ ايمان حيث دللتها على الاحكام او من حيث تعارضها واستنباطها منها واما ثانيا
 فالعلم باحكام الله وبما ينال القبول في الدارين

واعلم ابوابه ثمانية **ثاني علم الشرع فيما ذكره**
 اختصار ابوابه في ذلك ليس محاصرا فليس اقتضاه بل وقع التقيد من كونه
 تمييزا بين ابحاث اقسام الموضوع وتعليم عايد الى نظم الفاعل لا ابوابه كونه
 وليست عايد الى العلم نفسه لان الباب الاول اشتمل على الاحكام وتوابعها ليس
 من موضوع العلم فلا يعم عوده اليه الابواب ثانيا وليكا **لتفصيل**
الباب الاول في الاحكام الشرعية وتوابعها

او ثمانية احكاما شرعية **تتبعها توابع شرعية**
 هذا اول الابواب ومقتضاها والاحكام جميع حكم تقدم تفسيره آتيا واصنافها
 النيات بغضها لكونها لما مورين بها وجميعها لانها حجة كما عرفت **ثانيا**
 ووصفها بالشرعية لما مر وقتت الى شرع لتبوتها به اما بنقلها عن اصله او
 بتقديره على حله على حد لو نقله به لا عن الاشارة عنه ليجوز كما ورد المنع عن
 ذلك ما لا محل له فان الشرع قورحنا ما في العقل خلاف ما ورد به العقل شرع
 كوجوب قضا الدين ورد الوديعه وقبح الظلم ونحو ذلك فان هذا الايشا شرعا
 وقوله **تتبعها** اي الاحكام توابع شرعية المراد ما يتبعها من معونه والبطولات

انها كونه شرعية
 انما كونه شرعية
 انما كونه شرعية
 انما كونه شرعية
 انما كونه شرعية

على وصف الشرع
 كونه شرعية
 انما كونه شرعية
 انما كونه شرعية
 انما كونه شرعية

بل ومن تنقسم الواجب الى مخير وموثر ومحوها فان حده توابع الاحكام والا
 مثل في البحث هو الاحكام لذاتها وهذه اقسام ومصنفات لها ملا حقة بالتبعية
ثانيا ان الاحكام لها نسبة الى الحاكم والى ما فيه الحكم وهو الفعل فيسبغ
 الى الاول ايجابا مثلاً ويسبغ الى النسبة الثاني وجوباً فمهما متحدان ذاتاً مختلفان
 اعتباراً ومن هنا تفرع جعلون اقسام الحكم الاجاب والنجوى تارة والوجوب
 وتارة اخرى كما وقع هنا وقد رسمت باعتبار صفة الحكم وباعتبار متعلقها
 ثانياً والداخل بينهما بالاعتبار الثاني موافقة لاصلها فقار

وجوب حرمة والنسب **اباحية كراهية يانذب**

في القاموس النذير في الحاجة الطريق النجوى نفس ولا يخرج من هنا
وعرفها بالتي خلقت **بها في رسومها كانت**
 أي تعلق بها قال في الاصل ونحوه بتعلقاتها
فما استحق الفاعل الثواب **بعدم تركه العقابا**

فواجب وعكسه الحرام هذا تعريف الواجب والحرام فقوله فما استحق
 مبتدأ وكلمة موصول والمحل صلتها والحايد اخذ عنه تعريف الفاعل
 واصلها فاعلم او محذوف اي عليه **وقوله** فواجب خبر دخلت الفاعل المتعبد
 معنى الشرط وكذا تقديره فهو واجب والمراد بالفاعل المكلف والثواب الجزاء كما في
 القاموس والمراد هنا ما وعد الله به عباده من الجزاء على فعل الواجبات علمها
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم واستحقاق الفاعل له بعد من لا يغفل اليقار
 بانثائه والمراد من شأنه ان يبقى عليه الثواب فيدخر فيه فرض الكفاية
 والمخير بعد القيد خرج الحرام والكراهة والمباح لانها قد دخلت في قوله ولهم
 فانه مقدور وانما قدرناه لانه مقسم لغيره فلا بد من تقديره اي ما حكم الواجب
 ما استحق الى اخره عز وجل انه حشر الخلق فهو من مراد وان كلمة ما في قوله

الاحكام

تغير الواجب

فما حوران
 السعيد القيد
 قوله بنقله ولا يحتاج
 الى ذكره

لا ضرب في حرج
و هي السيف في الشرب
يتركه في حرج

توضیحات
و الجواب

اعلم ان هذا الكتاب قد كتبه في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني في مدينة القاهرة
خلال فترتي من العزلة والخلوة في دار العزلة التي بناها لي في دار العزلة
منها خطاها في دار العزلة في شهر ربيع الثاني في سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة
غير جانبا من العزلة والخلوة في دار العزلة التي بناها لي في دار العزلة
منها خطاها في دار العزلة في شهر ربيع الثاني في سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة
حسن فانه داخل في قسم الحرام وليس مستقلا والمراد بقيلينه عنه تركه كذا فلا يتوهم من
لفظ عقل الزمن لم يعلم به اذا غافل لا يكلفا بشر من الاحكام والقرينة على ازالة التام
في العقل الاول يخرج الواجب المندوب والمباح **والفصل الثاني في الحرام والخامس**
المباح المسموم بنقله ما فقد فيه اي فعل قد فيه الاثابة على فعله والعقاب على تركه
لذا قيل فلا جناح اي لا يخرج على فعله وتاركه وخمينيه للمباح والمراد فقد فيه فعلا
تركها واعلم ان المراد من قوله ما استحق فاعله اي ما صار حقا على فعله الاثابة
وصار حقا على تركه العقوبة **والفصل الثاني في الحرام والخامس** وهو وان كان يوافق في العقل
لكننا قد اشرنا الى وجهه وكان الاوافق مقام الادب ان يقال الواجب ما وعدنا بال
ثابه على فعله وتوقدنا بالعقاب على تركه وعكسه الحرام وكذا انكتفي بما توعد على تركه
وعكسه الحرام **هـ** وقد اورد الجلال في النظام وسبقه اليه غير بانه
دور فلا يعرف الاستحقاق الا بعد معرفة الوجوب ولا الوجوب الا بعد معرفة الاحتقاف
واجب بان استحقاق الاثابة والعقاب يتوقف على معرفة الاحتقاف على معرفة الوجوب ثم انه لو
يعرف باستحقاق الادب **ج** فلا يتوقف معرفة الاحتقاف على معرفة الوجوب ثم انه لو
رسم الامران بقوله الاول في الواجب ما امر به الشارع والحرام ما نهى عنه مع تقرير
ان الاصل في الامر بالوجوب وفي النهي عن الحرام كان كذا صحتا سالما عنهما وعلى غير
ج **والفصل الثالث في الواجب** قد تكرر ما **ج** **والناظر الى امره** **ج** **والناظر الى امره**
الا فلا بين القول والناسخ والحق فيه فذهب الاولون الى ان الواجب هو الذي يتحد
معنى كالتحليل والاسد وذهب الآخرون الى انها متغايران كما كان دليله
قطعا سندا او دلالة سموية فربما كان طينيا سندا او دلالة او احد حكمه
واجبا وقد يتوهمون احد هما مكان الاخر وفي شرح المختصر ان هذا لا يعبر عنه
وانما ارادوا الفرض فيسقط بخلاف تارك الواجب **هـ** **واما الحرام** فانه يرا فله
المحذور ويسمى معصية وذنباً ومن جوارحه وتوقعه عليه ثم اشار التميمي الواجب
الى اقتسامه فالتقسيم الاول هو المشار اليها بقوله **ل**

منه قيل في
منه قيل في

فائدة واعلم ان كل فعل طلب شرع تركه او ذم فاعله او مقتدره او لعنه او نفى محبة اياه او محبة فاعله او نفى الرضا به
او الرضا عن فاعله او شبه فاعله بالعلم او الشياطين او جعله مانعا للفرار او استفاد الا نبيا عليهم السلام منه
او جعله سببا لنفي الفلاح او القادح على عاجل او رجل او شبه الله تعالى او رسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم
الى عمل الشيطان او تزيينه او القدوة لله او محاربه او الاستهزاء به او سخريته او دعا الى التوبة منه او
هو وصف فاعله نجس او ضلال او بانه ليس من الله في شيء او بانه ليس من الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم
او انه لا يقبل منه صدق ولا عدل الا خبرا من قلة قبض الله له شيئا فامره فبين او جعل فعله
سببا لراغته القلب او صبره عن آيات الله او اياه او يال له عن علة للفعل ثم فعل لم يصدق على
سبيل من آمن به لم يلبس الحق بالباطل ما شكك ان لا يجد هذه كلها وعوها تدل على المنع من الفعل
ودلالة على التحريم اظهر من دلالة على الكراهة واما نحو يكون الله ورسوله فدلالة على التحريم اظهر فاكثرها
يستعمل في المحرم موصح كذا في بعض النسخ

منه قيل في
منه قيل في

واعلم ان كل فعل عن الله او رسوله او مدحه او مدح فاعله لاجله او فخر به او اوجبه او اوجب فاعله
او رضى به او رضى لفاعله او وصفه بالطيب او البركة او الحسن او رضى به سببا لمحبة والثواب عاجل او
احل او رضى به لغيره او شدة او لغيره اياه او الرضا عنه او لفقدته ذمه او لتفريقه
او لغيره بقوله او لنظره اياه او لنظره او لغيره بانه قد به او قسم به او قسم غيلا لمجاهدين
واغافل او ضحك الرب سبحانه من فاعله او اعجابه به فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب
والندب والرابع والحاشي قوله موصح كذا في بعض النسخ

نقصان

25

والراجح والراجح
ومع ذلك فليس
دستور لغف الله سبحانه
تعالى
والا اصله في الاصل
كما يبين

عبدالمنعم

نور علی

6266

تحریر
القلم

المروءة عن معاهدة
الامم على ارضها
فوق حياضها
فقلت اني قد
قالت اني قد
قالت اني قد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر عليه السلام

واما السبب فانه وان فات في الدين عود ضناه فتقوله بعده يغفر عن ذكركه
وقيد استند راكبا قبل الحاجة اليه لانه ليس من مفهوم الغفنا وان كان عن ضلالا
العرض للشرع خارج عن ذاته والثالث وهو الاعادة اشارة اليه قولنا

مكة وخذ هديت الرسم للاعادة **مكة**

مكة بما فعلت ثانيا وقت الادى **مكة** لخلل في الثاني لا يترك **مكة**

الاعادة هي ما فعلت ثانيا في وقت الاداء لخلل في الفعل الاول فتقوله ثانيا يخرج الادى
وقوله وقت الاداء يخرج القضا وقوله لخلل في الاول اي من فوات ركبن او شرعا
ماليس كذا نكته كما المنفرد اذا اصل ثانيا مع جماعة يعني فلا تنسى الاعادة وبعضهم
رسم الاعادة بما فعلت ثانيا في وقت العذر من خلل او نقصان فعليه وهو اعم
من الاول والشموع اعاده المنفرد مع الجماعة ولا يخفى ان هذا انما يقتضيه على راي من
يجعل الغرضية هي الفعل الثاني وعلى صحة الرخصة شرعا ونجد في الطلب بعده وذلك
منها لا يدل عليه كما بيناه في حواشي منو النهار وعنده **هذه** ولحكم لتسم
آخر باعتبار وصف الرخصة والعزيم اشارة اليه قولنا

مكة والرسم للرخصة والعزيم **مكة** ما شرعت وما اخفنا تحريم **مكة**

مكة باق لعذر وهو كمال **مكة** وعكسها قترتها في الامال **مكة**

هذا ابيان للعزيم والرخصة فالعزيم لغة القصد المؤكدة ومنه عزم على
فعلين فكل كذا او الرخصة لغة التيسير والتسهيل ومنه رخص السعير
تيسير وقس كل وهذا التيسير للحكم باعتبار مشروعيته لعذر مع بناء مقتضا
التحريم لولا اول الاول الرخصة والثاني العزيم فترسم الرخصة قوله
ما شرعت كما الموصول مبتدأ وقوله فهو رسم الاول جره فتقوله ما شرعت اي
ما شرع الله للمكلف فعلمه كمال الميثية او تركه كترك الصوم **وهذا**
جسده وقوله وما اخفنا تحريمه باق فعل اول اي شرعت ودليل

عزيم الاعادة

نقص الرخصة

فاما ان شرع
لعذر

ما اخفنا تحريمه
الرخصة

الشرع

التحريم باق فان الدليل هو الذي يغفر التورم **فقول** وما اخفنا تحريمه ما
موصول واقضيا صلتهما وناعلم من الموصول تحريمه متعول وما
خبر الموصول ان شرعت والدليل للمغفر لتورمه باق وهذا القيد
يخرج به ما نسب من الاحكام لعذر كوجوب ثبات الواحد للعترة وقوله
لعذر فعل **فعل** المار به امر طار في حق المكلف فخرج الحكم ابتداء
ومنه وجوب الاطلاع في كفارة الرخصة عند فقد الرقبة لانه الواجب
ابتداء على ما قد الرقبة كما ان الاعتناق هو الواجب ابتداء على واجبا
واعلم انه قد زاد في تحريمه الحايج في الرسم ليعالوا العذر وحذفها
في الاصل الذي ضناه وقد حذفه في جميع الوجوه ايضا ووجه حذفه
انه قد تم الرسم من دون ذكره ووجه ذكره من ذكره دفع ايهام اجتهاد
المضديين في حالة واحدة وهو بناء مقتضى التورم وشرعيته للعذر
ولا يخفى ان دفع ايهام ليس من وصفيته الرسم **هذه** وقد سئلوا
الرخصة الى واجبة كمال الميثية للمضطر ومندوب ومباح ومكره
وبيانها ومثلتها في المطويات الا ان طاهر عبارة النظم والاصل انها لا توجب
الا في الواجب والحكم وقد زاد في القبول مع بقا المحرم او الموجب ثم لا
يخفى ان رسم الرخصة بما شرع الى اخره هو الواقع في غالب الكتب الاصولية فيه
نفسا مع لا يخفى لان الذي شرع هو الفعل لا الرخصة فانما رفع التورم
او الكراهية عن نحو اكل الميثية لعذر الجوع **واما العزيم** فقد افادتها
قوله وعكسها قترتها في الاملا في ما شرعت للعذر مع بناء مقتضى التورم هذا
هو الذي يقتضيه خلا هذا لعكس **و** الى هنا انتهى الكلام في الحكم التكميلي في
توابعه **وكما** احمل مصنف الاصل الحكم الذي شرع مع عموم الحايج اليه **و**
الناظم بقوله **وههنا** زياده في الحكم **مكة** اعمالها في اصل هذا النظم **مكة**

وذكره لان الاداء
موجود في قوله ومغفر
جانب الفعل او التورم
فيستلزم الواجب وهو
تخرج في مقابلته انما
في العلم بالواجب
الندوب ولا يتبع في مقابلته
كأنه من الرخصة والمكره
والواجب من الرخصة
فانما هو من الرخصة
فانما هو من الرخصة

ومغفره في قوله
اي كمال الميثية
بالاشرط في الواقع
وبالاعتماد على الكلام
ووجه ان الحكم التكميلي
في الرخصة والندوب
منه

فالسبب المعروف كالنقد المسمى **لواجب** يظهر من عبارته
فالسبب قبل قوله وما ورد فيه من أن هو ثلث الاحكام الوضعية وحده
سبب فحمل هذا ان ما شرع به عدم الحكم هو شرط وما انشأ وجوده عدم الحكم فهو
المانع وما انشأ وجوده وجود الحكم وعدمه هو عدمه فهو السبب وهذه الثلاثة هي
الاحكام الوضعية وهي مقابل للثمة التكليفية ومن قال بادر اجها فيها فقد كل
والا فاعلم ان هذا الشرع من معرفتها تفصيلاً **فانها** على ترتيب ذكرها في النظم شرط
وهو يطلق على انواع المزايا ما يشرع به في عدم المشرط ومثلوه بالحوال وجوب
المزكاة وبالطهارة فحقيقة المصلحة وان كان قد تفرقت في هذا المثال الا ان السبب يطلق على

[illegible]

استقولنا هذا القول
انسان ولا انسان جسم
فان هذا هو اصل القول ان هذا
الجد الجسم وهذه البقعة عبارة
لا كما ذكره وهو هذا هو جسم القوام
الذي قد ثبت ما ذكره اصل ال
نتيجة فثبت عدم حصوله في
على العبد

مما ليس من العلوم

عدم وصول العلم الى حيزه ثم قال بالجملة على جملة حصولها الفطن في حصول
عند مساويها وكلها قاراجه نفسه لا يكره كانه والذي اظنه ان موجب تبليغهم
بشيء لا ذهني من اماره النظر لا الفطن نفسه ومع هذا فهو بعيد عن الجهل
تحقيقه ان الدليل يلزم عنه العلم والعلم يلزمه مطابقه العلوم ولا يجوز
عدم المطابقه اذ حقيقته ذكاه والاماره يلزم عنها الفطن كلزوم العلم
سواء كان اديان لا يتفرقات لكن ليس من لازم الفطن المطابقه وهذه
وهي قد حصل الفطن ولا يحصل المظنون ولا يجوز حصول العلم ولا يحصل
وغير الافتراض غير كانه الاقفاق وكانه اتفق للنظر التباس احد الامرينه الا
خ وقد بحث عن هذا جهدي في كلام المروي والمحققين وعندها انتهى
قلت وكأنه ما عرف خلافا للملاحجه وقد وقع كلام النظام **والحق** معهما وهذا
مما تروى الاول والاخر والفلسفه الله يوتيه من شيئا قوله يدعاه استدلاله
انه قد سمى اي الفطن علما فانه يطلع لجة على اليقين نحو الذين يظنون انهم لا
قوانهم وعن التحليل في اعم انه قال الفطن يتكلم ويقين وخلاصه كلامه انه
مستند وقوله استعاره ليل المراء الاستعاره الاصطلاحيه بل المراء انه
يكون باحد معني العلم ثم كما ذكر العلم في الاله ليس اخذ في ذكر حقيقته **فقال**
مجه والعلم معني يقتضيه السكون **مجه** لنفسه **قام به يقين** **مجه**
مجه بان ما يحكمه **اعتقد** **مجه**
اعلم ان كلامنا هنا في العلم بالمعنى الاخر الذي لا يشمل الفطن لان قسمه كاعتقد
هنا وتعريفه في معانيه في تعريف الفطن واذا عرفت هذا فاعلم انه
اختلف العلماء اهل كل العلم والى فقل لا احد لتعريفه حقيقته وقضاه
وقيل بل لآله ووضوحه وهو مروي في القول الاول فله تعريفات كثيره
قد اودعت شرحه فتنظر في شرح ابن الحاجب وغيره وقد اشرنا الى اسمه بما
اشار اليه في الاصل **فقال** معني حقيقته في شامل جميع انواع النصوص
والتعريفات وقول بل يصح السكونا لنفسه **قام به** فصل يخرج به الفطن
والشك والوهم والخيال والتقليد وقوله بان ما يحكمه كما اعتقد

ب

أي لا يمكن تغييره ولا يحتمل التقيض بوجه من الوجوه فصل فان خرج به
الجهل المكرب اذ هو مع من النزول الاحتمال ان يعرف صاحبه حقيقته الا
فان دفع ما قيل من انه لا حاجة الى هذا القيد ولا يجوز به عن شيء بل هي جلية
من رتبة فانه لا يخرج الجهل المكرب الا به فانه يشمل قوله محض يقتضيه سكون النفس
فان قلت علم الله غير اخلا في هذا اذ سكون النفس يخلص بعلم الانسان
قلت لا يخرج وجهه لان الرسم للعلم الحاشي والمكشوف كانه انما هو
على الملو من الملك والاشرف لجنه فلهذا فالفان فانه لذاته لا سيما كماله
وعلم الله تعالى قد لا يوصف بغيره ولا يستلزم ان التعريف انما يراى به تعميم
اخر ما يحتاج الى معرفته بحسب الحاجة ولا ضرورة ما يجيء دخول علمه تعالى
في العلم ولا يقال الرسم دور لانه اخذ العلم في رسم نفسه لانه يقال الملو
في التعريف هو المعلوم والمورد العلم وهذا كاف في المعايير في الجملة ولقد
تعددت العبارات في رسمه وما خلا شرحها عن مقال ثم انه يقتضيه العلم الى
من روي وكسبي وكل منهما له حقيقته فحقيقته فاشارة الى ذلك قولنا
مجه وهو ضروري **مجه** التخيير **مجه**
مجه خلافا لاسباب الاول **مجه** مالم يكن للتشكيكه فيه **مجه**
هذا رسم الضروري بانه ما الى غير ذلك اي بلا طلب والاشباب كعلم احدا
بنفسه واما البديهي ففان في الموافق وشرحه البديهي فالفطن هو العقل
اي يلبسه بحد الثبات اليه من غير استعانة بحس او غيره تصور كان او
تعدد يتاخرهوا فحق من الضروري وقد يطلق مراد قاله والاسباب هو
الحاصل بالاسباب هو مباشرة الاسباب بالاختيار كعرف العقل والنظر
في المنطق في الاستدلال والاقتضا وتقليد حقيقته وحججه في حقيقته
وفي الشك فيه وشرحها ان اسباب العلم ثلاثة امور اسببية وهي العقل
والعقل وقار السعد لا يتغير في الثلاثة بل هي كلها اشياء اخر مثل الوهم
والهوس والخيال ونظر العقل معن ترتيب (المبادئ والمفاهيم والضروري

ما هو قوله
فان قلت علم الله
غير اخلا في هذا
اذ سكون النفس
يخلص بعلم الانسان
قلت لا يخرج وجهه
لان الرسم للعلم
الحاشي والمكشوف
كانه انما هو على
الملك والاشرف
لجنه فلهذا فالفان
فانه لذاته لا سيما
كماله وعلم الله
تعالى قد لا يوصف
بغيره ولا يستلزم
ان التعريف انما يراى
به تعميم اخر ما
يحتاج الى معرفته
بحسب الحاجة ولا
ضرورة ما يجيء
دخول علمه تعالى
في العلم ولا يقال
الرسم دور لانه
اخذ العلم في رسم
نفسه لانه يقال
الملو في التعريف
هو المعلوم والمورد
العلم وهذا كاف
في المعايير في
الجملة ولقد تعددت
العبارات في رسمه
وما خلا شرحها
عن مقال ثم انه
يقتضيه العلم الى
من روي وكسبي
وكل منهما له
حقيقته فحقيقته
فاشارة الى ذلك
قولنا

لأنه لا يمكن أن يكون
شيء خارجاً عن النفس
على أن يكون له وجود
في الخارج فيكون
مستلزماً لوجوده في
الداخل فيكون
مستلزماً لوجوده في
الخارج فيكون
مستلزماً لوجوده في
الداخل فيكون
مستلزماً لوجوده في
الخارج فيكون

فإنه لا يمكن أن يكون
شيء خارجاً عن النفس
على أن يكون له وجود
في الخارج فيكون
مستلزماً لوجوده في
الداخل فيكون
مستلزماً لوجوده في
الخارج فيكون

فإنه لا يمكن أن يكون
شيء خارجاً عن النفس
على أن يكون له وجود
في الخارج فيكون
مستلزماً لوجوده في
الداخل فيكون
مستلزماً لوجوده في
الخارج فيكون

يتاثر في مخالفة السبب فيكون تحصيله متقدراً للموقوتات
فمقابل الاستدلال فيفسر ما حصله دون فكر ونظر في دليل في حث جعل
بعضهم العلم بالحاصل كالمسالك المتشابهة أي حاصلها بما يشبه الأسباب بالاختصاص
وبعضهم جعله ضرورياً أي حاصله بدون الاستدلال **السبب في شرحه**
واعلم أن انقسام العلم اليقيني لا يحتاج إلى الاستدلال بل يعرف بالوجدان حكم
ببطلان الشك في مشرقه والنار تحرقه وبين العلم بان العالم حادث فالأول ضروري
والثاني نظري **وقوله** فاليس للتحليل فيه مدخل في قولهم ثم الأول
أول من قبله مدخل في القول بالضرورة لا يقبل التشكيك **فإن**
فإنه لا يقبل التشكيك بأنه غير حادث قط في الدنيا يجب بان الضروري لا يقبل
التشكيك البتة بخلاف السببي فإنه يدخل عليه التشكيك في الجملة وفيه تعمي
النظر في تحديده وصين في غير من تعرض العلم أخذ في تعريف الظن بقوله

فإنه لا يقبل التشكيك بأنه غير حادث قط في الدنيا يجب بان الضروري لا يقبل

أي إذا كان نفس المحسوس يوقوع في أحد الأمرين بعينه دون الآخر سواء كان الحادثة
في الواقع والملاذ بالأمرين طرفاً الممكن وجوده وعدمه أو كل من الواجب المنع
لا يتصور فيه التميز المذكور **والوجه مرجوح في قوله** وأما الوجه المرجوح
فهو طرف المقابل للظن الذي أعنت النفس لتجوز وقوعه وقوله في زه وأما
لطف لا يخفى **فإنه** لا يقبل التشكيك بأنه غير حادث قط في الدنيا يجب بان الضروري لا يقبل

أي استوى طرفي الممكن والملاذ إذا كان النفس باسكان وقوع كل الأمرين بدلاً
عن الآخر لا يميز أحدهما عن الآخر فنقص رجحان وقوعه دون الآخر عند المحسوس
هو الشك وقد يطلق لفظ على ظن قوله والاعتقاد مبتدأ خبره قوله

فإنه لا يقبل التشكيك بأنه غير حادث قط في الدنيا يجب بان الضروري لا يقبل

في قولهم من كان الظن والوجه إذا اجزم فيها وهذا مبني على أن الاعتقاد
قوله الشك في العلم والظن وقد يطلق على ما يستلزمها مع غيرها فهو كالعالم
معناه الإجماع وقد يطلق على العلم بالمعنى الإحصائي وقوله

الظن

والظن مدرك للعلم
فإنه لا يمكن أن يكون
شيء خارجاً عن النفس
على أن يكون له وجود
في الخارج فيكون
مستلزماً لوجوده في
الداخل فيكون
مستلزماً لوجوده في
الخارج فيكون

على شرط التعقيب وهو ما علق باحد حروف شرط وهو الذي ياب التخصيص
وبطلان علم جعل شرط العلم الآخر كشرط الدار بشرط كونها حاصلاً وكون الحث
علم الفروع والمراد هنا الأول الذي كونهما اشتراكاً إليه يعبرون عنه في رسمه بأنه
وصف ظاهر منضبط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عكس
واقصروا في العلم على القيد الذي يثبت به كونه شرطاً وهو عدم الحكم المشروط
لعدمه لأنه كافي في تمييزه عن أخويه وحاشي المانع ولعلم الأصول في شرط
تخصيصه بمثله في إيرادها لتطويل **والثاني المانع** المشتراك إليه بقوله
أنه ما يثبت وجوده العدم فانهم ركوه انقياداً للأصول يقولون أنه وصف ظاهر
ظاهر منضبط يلزم من وجوده عدم الحكم وقد قسموا المانع الحكم ومانع سبب
الحكم ومانع الشك تقدم مثاله بالأبوة فيمنع القصاص وأن منعه هنا
لحكمه وحيث أن الأب سبب لوجود الابن فلا يكون الابن سبباً في عدم أبيه ولم
هنا انقياداً لتطويل ذكر مثله إذا عرفت القاعدة عرفت **والثالث**
وقد ركوه انقياداً بأنه وصف ظاهر منضبط يلزم من وجوده الوجود وركوه
العدم ومثله بالزوال لوجوب صفة مظهر كما اشتراكاً في ذلك كله فهذا
بيان لما ذكرناه من أن العلم صاحب لا يصل في حيزه الثلاثة الأحكام الوضعية
تفصيل وإبراد في بيان الفروق بينهما قد أتى بما في الفواصل ونقل
أقوال العلماء في ذلك بما لا يخفى من التطويل ولا يصنع عن ذكره فلا يروى
التحليل وفيما اشتراكاً إليه ما يفيض أحد التحصيل فقد جعلنا الأحكام
ثانيه حكم تكليفية وتلاذه وضعية الأولى والإعادة و
القضا والرضعية والعزيمة فهذه المعاني المحسوسة عرفاً فيما سلف من
وأما الفاسد فالمقتضى الباطل وليس في ما يبرسه **الباب**
الثاني في الأدلة وجاء في الثاني من الأبواب **أدلة السنة والكتاب**
بما رواه عن الحكم أو على ليل قد خلل لاجتماع وانقياد سبباً هو مبني

لأنه لا يمكن أن يكون
شيء خارجاً عن النفس
على أن يكون له وجود
في الخارج فيكون
مستلزماً لوجوده في
الداخل فيكون
مستلزماً لوجوده في
الخارج فيكون

فما عسى من الاعتقاد ما مطابق الواقع والناسد بخلافه فالاولى الاعتقاد المثلث
رفع اليدين عند تكبير الاحرام في الصلاة مثلاً والثاني كاعتقاد المله ان العالم قد
فهموا اعتقاد فاسد ويقال له جهل مركب ايضا اذ هو جهل لما في الواقع وجهل بكونه جاهلاً
والعلم ان مطابقة للواقع قد تكون معلومة بالدليل كاعتقاد حدوث العالم
لقيام الاول عليه الترتيب ^{معها} معرفة مطابقة الاعتقاد للواقع ومثل سلة رفع
اليدين فيها مثلاً وقد لا يعلم بالادلة ولا عيني في كنهه لان حقيقة الاعتقاد هي مطابقة
لواقع لا الاطلاع عليها كما قلنا في الجزء المعيشة المأجور اجرت ان لا يعرف احسانه
لنفا الايعام الجأ ونجد الرسول **عليه السلام** واذا عرف حدث اقل بزره
ديد الذي اوردته الجلال في شرح الفصول من انه ان اراد الراجع في نفسه الامر فكيف يسيل
الي ذلك ولا يتم الا فيما طريق التواتر وكان ضرورياً ان اراد ما هو حاصل عند العقيد
فمع ولا عدها وكيف يجعله قسماً لما في نفسه الامر فالتحقيق ليس للملك الا مطابقة ما في
نفس الامر ولا يلزم الاطلاع عليها في المعيشة ولا في غيرهما فان من اعتقد ان زيد

في الدار لا مارة دلته على ذلك وسكنت اليه نفسه واكتفى ان فيها فاعنفاده صلى
وان لم يكن فيها فاعنفاده صلى **واعلم** انه قد حصل من قول العلم معنى يقدر سكونا الى
تعريف الاقسام كلها والعلم هو المعنى الذي اقتضا سكون النفس واعلمته وهو الذي
يجبرون عنه بانه التصديق المزمع المطابق مع النفس **واعلم** ان العلم هو النفس
التي لا يمكن ان يكون لها علم **واعلم** ان العلم هو النفس التي لا يمكن ان يكون لها علم
الموجود ومشكك هو الادراك غير المزمع المستوي للطرفين وبقي من الاقسام المشار اليها
في العلم الجوهري وهو قسمان مركبان شبيها فاشار الى الاول قولنا **واعلم**

والاعتماد القائل
هو التصديق
العلم
المطابق

مركب جابهي النقل

صنف لقوله جهل بالمركب هو الادراك المشتمل على خلاف ما هو عليه في الواقع وانما
مركبانه لانه جهل بالادراك ما في الواقع فهذا جهل اول جهل انه جاهل بهذا الجهل
ثاني كان مركبا وهو الاعتقاد الفاسد ومثاله مثالا المتقدم وسوا كان مركبا
هو الاعتقاد هذا الادراك مستند الى شبهة او تعليل قال المحققون ان هذا
الجهل ينقسم بالتصديقات ولا يحسن في التصورات بناء على ما هو الحق عند من
ان التصورات لا تتصل بعدم المطابقة بخلاف التصديقات قال في شرح الحواشي لا يوجب
التصور بعدم المطابقة صلا فاذا رايته بعينه شيئا هو محتمل وجعل منه
في اذهاننا صورة انشأت فنلكه الصورة صورة انشأت وعلم تصور له
الخطا انما هو في حكم العقل ان هذه الصورة للشبه المزمع والتصورات كلها مطلقة
لما هي تصورات لا وجودا كان او معدوما ممكنا او محتملا وعدم المطابقة في حكم
العقل للمفارقة فنلكه التصورات انما هي فاسدة هذا هو الثاني من قسم الجهل

وهو الجهل

فما يتبع ما علمه والفقده عدم فقده يفقده فقد وفقدانا وفقدنا
عدمه قد في الفهم فالله عدم العلم بالشئ عما شانه ان يكون عالمنا فخرج
الجهل والبرهاني فلا يثبتان بالجهل في جميع الجوانب انما يثبتان في شانه العلم وفيه
يقول المقصود ما لا يقصد كاستلاد ارض وما فيه خلا سيما انشأ العلم به جهلا

والبهي لان انشأ العلم المقصود فالله في جهل
الجهل

وخل

ودخل في عدم العلم به الشئ والجهل والادراك والادراك هو الادراك
الجهل والنسيان عبارات مختلفة لكن يقرب ان يكون معانيها متقاربة و
كلها مضادة للعلم بجهلانه يستحيل اجتماعها معه انما هي في جميع الجوانب وفيه
الشئ هو الجهل الى الجهل عن المعلوم الحاصل بجهلانه له ادق تنبيهه خلف التبين
فهو الجهل بالمعلوم فيمنه تفحصه انهمس

مركب جهل الادراك

بعد تعرف الدليل والمعرفة عن علمه من العلم واقتضا ما اخذ في كماله من
وحى الكتاب العزيز وشبه النبوية والاجماع والقياس فمعه هذه امور المستند
الفرعية ووجه الحق في الادراك ان الدليل ان يكون صادقا عن الدور صلى الله
عليه واله وسلم او لا ولا اول او اما ان تكون قولاً فقط مع قصد الاتقان
فمعه كتاب او لا يكون كذلك بل علم من القول مع عدم قصد الاتقان فالشئ
والثاني اما ان يكون صادقا عن جماعة معصومة فهو الاجماع او لا فالقياس
ولم يحصل الاستدلال قسما مستغلا لكونه عابدا الى الادراك كما ياتي بحقه وقد

الجهل في الكتاب كونه اصل الادراك

اقولها الكتاب هو المنزل على النبي صلى الله عليه واله وسلم

محمدا قصدا لا بجان البشر **بشر** منه كاقصر مشور

الكتاب لغة اسم المكتوب غلب في قولنا على القرآن كما غلب في عرف العربية على
كتاب سبيويه فهو علم بالغلبة للجموع الشخيرة المولود من سورة الناحية الى سورة الناحية
الا انه لا يخفى انه لا يبحث الاصولي عنه من هذه الجهة بل بحثه عنه من حيث انه دليل
على حكمه وذلك اذ اياه بل حمله متصادف عليها بعينه آله فالله منه الاصولي
المفهوم الكلامي متصادف على الجموع وعلى بعض منه ونحريه انما هو متصادف على
هذا المعنى كما انه صادف على المعنى العلم **فقوله** فهو المنزل اي الكلام المنزل
كلام فالله حثرت الرسم وقوله المنزل فاصل ختمه ما يبرز من اللوح

العلم

والله اعلم
بما في
الكتاب

القرآن

المعقود وقوله على الذي اوصافه لا تجعله فصل يخرج به الاحاديث القدسية و
التي هي من الوجوه وقوله البشريين لا يخرج فيهم كالحج مثلاً بل لان الخطاب ظاهر في طلب
التحديق وفتح لهم غالباً وان وفتح للجمع ايضا في قوله قل ليس اجتمع الاشرار على
ان ياتوا مثل هذا القرآن لا ياتون بمثله وقوله بسورة من تمام الفصل الثالث لتحقيق الملاح
اللعريف وبيان القدر الذي يكون به الامحاجات فانه لو اطلق للتوحي ان الامحاجات كسنة
ومراوده بنسبة بسورة منه اي بقدر سورة من كلامهم لا بها نفسها فانه لا يجوز عن الاتيان بها
ووضوح المراكفة عن بيانه وقد انقضت كل الامور على هذا الرسم وقد افاد خبر
القرآن عن غيره وهو المراكفة من الرسوم وقد وردت عليه اسئلة واجوبه اشق على
الفصل لا حاجة الى التطويل بها ومما اورد ولم يذكره فيها ان تعليل الانزال بالا
عجات لم يثبت في كتاب ولا سنة وانه وان وفتح النجى من مثله فذلك آية من آياته لا
علم في تنزيله **قلت** جوابه انه قد طلب تعالى من عباده المعاندين ان ياتوا بسورة مثله
ويعجزوا عن مثله فيجمع التعليل من ابانه انزال الامحاجات وان لم يات التعليل لانزاله
بذلك فانه صالح للعلية في نفس الامر لو وقع الجواب عنه ولا ينافي في ذلك انه تعالى
انزاله بقوله كتاب انزلناه اليكم مباركة ليدبروا آياته وليذكروا لولو الابواب قا
مها نغردت العلل للانزال ولا مانع من التعليل بها او استنباطها وقد علم
تعالى بان انزاله فيمينا نيا لكل شئ ومنه بيان عجزهم عن معارضته **اذ اعرف من**
الهم وانه المفسر هو كل من المصادق على الحق وعلى ابن بعينه فقد قال سعد بن التلو
ثم كل من الكتاب والقرآن يخلق عند الاصوليين على الجمع وعلى كل جزء منه لانهم انما يفترون
عنه من حيث انه دلس على الحق وذا في مخنصهما كونه موجاً من لا على الرسول كونه
في المصاحف منقولاً بالتواتر فاعتبرهم في تفسيرهم جمع المصاحف لنيل هذه النعمة و
بحصهم النعم بل الامحاجات لان الكمية والنقل لبيان لو ادم القرآن لتحقيق القرآن
بدونها في من النبي صلى الله عليه واله وسلم وبعضهم الانزال والكتبة و
النقل لان المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي ولم يدرك من النبي صلى الله عليه
واله وسلم واما يعرفونه بالنقل والكتبة في المصاحف ولا يبلغه عنهما في زمانهم

قوله لا ياتوا مثل هذا القرآن لا ياتون بمثله وقوله بسورة من تمام الفصل الثالث لتحقيق الملاح

فهما بالنسبة اليهم من ابين اللوامم واصحها دلاله على المقصود جلا فلا يحاجات
فانه ليس اللوامم اليه ولا الشاملة للحجزة منه اذ الحجج هو السورة او مندرجا
أخذ من قوله فأتوا بسورة منه التي هم ريسوا لشركاءهم بالباطل انهم من القرآن المزمع
التي قلها ثلاث آيات كما في الكشاف ولا ينافي لانه رسم دورب لم يوقوه معرفة القرآن
على السورة ومعرفة السورة على القرآن لاخذهم كل واحد منهما في رسم الاخر لا نقول
قد عرفت ان قوله بسورة منه ليس قصور الهم وان تمامه بل حتى به لا يحتاج المحجوز
عنه **لعمري** قد مثلكه انه اورد على رسم القرآن اسئلة واجوبه لم يقدروا
عن كدره **اقول** انه لو قيل يتعذر رسم القرآن لشهته كما قاله في العلم على ما
تسلف من انه لا حد لملايه ووضوحه كان حسناً فانه لا اوضح من القرآن ولا اشهر
عند كل انسان ممن يعرف الشريعة اذ هو المراكفة في هذه العلوم فلا يلزم للقرآن عند
بغيره حتى يترك له فانه لا يبريد رسمه عنده الا حفا ولما زاد بعينه تواتر في
رسم القرآن كما عرفت من كلام السعد وهو الذي في الفصول وقد اعترضه في النظم
فلم يدر به فله الناطق فيه بل كره نشرها للقرآنية كما في صلبه فقال **مكة**
مكة ونشره في نعله **التواتر** فما الى غيره لا ينظر **مكة**
اي انه يشترط في كونه قرآناً تواتر نعله وهو نقل جماعه عن جماعة يحيل العقول
طوع على الكذب مع السفسوس المتطرفين والوكها وان يكون مستنداً الى احد الحواس كما ياتي
فما لا ينظر احاداً فانه لا تثبت القرآنية فلذا قال فما التواتر اي بعيد التواتر لا ينظر
اي لا ينظر الى انه قرآن وان كان ينظر اليه من جهة اخرى في الاستدلال كما ياتي **قلت**
حكيمنا اعلمنا عليه وعندي فيه توقف لانا نعلم قطعاً انه كان ياتي جبريل
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فيلقي اليه الوحي بالقرآن فاذا سرى عنه صلى الله عليه
واله وسلم طلب واحد متى كان يكتب الوحي فيا سوه بكتب ما انزله تعالى فهذا هو المراسم
الاول ثم تناقله العمى به بلينهم ويحفظونه ويعرفه جماعة مالم يروها الاحاديث
فقطعا عن خبره هو معلوم صدقه بالمجوز وقد يكون احادياً من المراسم الثاني وهو
ان لا يبلغ العمى به الذين يبلغون الوحي من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان يكونوا

بحيل العقل والعلوم الى اخره ومن عرف كتب الحديث والفقه وأسباب النزول
 علم هذه اعلما يقينا ولاحق ابو بكر القران امور يبين بان ثابت انه من ابي بابه ومع
 وجه شاهد ان يكتمها وانه وحده يبين بان ثابت اخره في سورة بقره مع قوله بان
 وحده فانبتها لانه **صلى الله عليه وآله وسلم** جعل شهادته بشهادته وحده وحده
 الجمهور شرطه الثواب في كل ما اشار اليه قوله
معه لا ينفصل هذه العادة معه قطعها كما قرئ في الاقارده معه
 فهذا دليل الدروس باله لا يثبت قرانا الامانوا تر قالوا و ذلك لان القران لا يجازيه
 الناس عن الاتيان بهذا فقر سورة من تنويعه في كل بقعة تنويعا وقوله كما قرئ
 في الاقارده اشار الى ان هذا الكلام انه الاصول الذي قرره وفيه نزاع طولي قد اورد
 محناه في جوارحه شرح الغايه ولا يخفى انه الآن ومن قبله الآن قد صار كثر القران معناه
 وكونا المصنف اجماعا قطعيا لا يدخل في التشكيك وانه كلام الله تعالى الذي لا ياتي به احد
 من بين يديه ولا من خلفه وحرر مواجدا السبعيه **معه** قرأه **الذكر على البر** **معه** قرأه
 صل وتقرأ القرآه بالشواذ وحي ما عدا السبع يرد قرأه نافع واليهم والكتايل وابن كثير
 وابن عاصم وعاصم وعنه قالوا هذه السبع متواتره وانما اختلفوا في التمام لما ياتي في
 البحث فذلكه وقالوا فط السبعين في الاثنا عشر هذا الكلام على المتواتر والمشتور والاح
 وغيره ما لم يقطر واحسن من كل في هذا النوع امام القراء في زمانه ابو حنيفة ابو حنيفة
 اول كتابه الفشر كقرأه وافقت العويه ولو وجب ووافقت احسن المصاحف العثمانيه
 ولو احتما لا وجه سبيلها في القرآه الحي التي لا يجوز ردها ولا اكارها بل هي من الا
 حروف سبع التي تنزل بها القران ووجب على الناس قبولها سواء كانت من الاله سبع او
 بعشره او غيرهم من الاله المقبولين ومن اختلف في هذه الاركان الثلاث اطلق عليها
 ضعيفه او شاذه او باطله سواء كانت من السبعه او من غيرها اكثر من هذا هو مصطلح علماء
 التحقيق كما صرح بذلك مكبر الداني والمهدي وروى وروى وهو وجه سلف الذي لا تعرف
 عن اخلافه انهم **عرفت** **معه** ان سبعه لا يعتبر بها حتى توافق الثلاث القواعد
 التي ذكرها وان ما وافقها فقد انزل من سبعه كان او من غيرها وادعى انها الجزري ان هذا

السبعه

منسوخ

عن مذهب السلف الذي لا يعرف من اخلافه انهم عرفت من كلامهم ان سبع
 لا يعتبر بها حتى توافقت الثلاث القواعد التي ذكرها وان ما وافقها
 فهو القران من سبعه كان او من غيرها وادعى ان الجزري من هذا المذهب
 سلف الامه كما سمعته وقد قالوا فط السبعين انه احسن من كل في ذلك
وقوله بل هي من الاثنا عشر السبعه التي تنزل بها القران وهذا معلوم في
 انزل القران على سبعه احرق على القراءات وهو قول من قريب اربعين قولاً
 ذكرها في الاثنا عشر على من قال انه اريد به القراءات السبع الحروفه
 الا ان التي تميزها في النظم وفي اصله ثم جاء هنا بحثين **الاول** قد
 قد عرفت انه دليله لا يكون القران الامانوا تر حتى العاده التي اشترانا اليها
 وليس لهم دليل غيرها وقد تعقب بعض المحققين هذا الدليل وقالوا ان
 طلوع الشمس من المشرق وغروبها من المغرب واستمرار الحمل حتى اتمت قارعه
 العاده التي حال على مثلها وعدم تمام حصول العلم بمقتضاها ويترتب على العلم
 بمقتضاها العلم بما يربو منكروها **وهذه** العاده التي ذكرتها هنا **الم**
 منها لزوم تواتر في حملها وجمهور النفاصيل وقد وقع بفضل الله تواتر
 اكثر مما تقتضي به العاده من ذلكه واما ما ادعوه فحنا فلا يقتضيه العقل
 ولا شاعده الواقع وكثير من الناس العقل لا سيما المحققون بعلم القراءات على
 خلاف هذه الدعوى وتبينها وقد ذكرنا ذلكه واقرب شئ من اكتمل الحيل
 المندولة النشرا لابي الجزري ومن ادعى على النابض انهم متكروا للقران من
 الذي يراجع كل مصنف نفسه بعد ما الغنى في كلامه على دعواه بالبيان عن
 هذا المدعى الا انها **فهم** **الاول** في قولهم وكل ما لا يتواتر فانه
 ليس بقرآن التي اشار اليه قوله في المتغيره لا ينظر **الثاني**
 على قول الجزري لا يظلم في الاثنا عشر واستقنعه من ان كل قرآه واقعه

في خبر من القرآن

هذا العلم
 في كتابه

العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتجنا لأصح
سند لها الآخر كما أنه قد اورد عليه المحقق ان الذي اشترط
غير صحيح أما موافقه خط المصحف فلا دليل عليه كيف وقد خولنا المصنف في مباحث
لم يتقاعده على مقتضاها فيما فهم قل أحد لا فمحمده ولا ارضعوا خلاكم وكذا
والانسلم سلف الخط المصحف في قانوني والحكمة انما هو النقل والمصاحف وضعت
لمصنعيها ليعلموا ولا وقع عليها اجماع بل ربما لم يبلغ عليها جمهور سادات المعايير
فهم كما في من مسعود المشهود لهم بحجود الفراء وكذلك غيره وكذا لا يفي على البحث
وكذلك اشترط وجه في العربية غير صحيح وان كان عليه نص في المتن وكثير
وهل يقصر عما صرح عن امر الفيس على ما صرح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وهو العربي حقا الملقى له عن جيل من الله تعالى اما العربي فانما نحل كلامه لغتنا
انه تكلم على الوجه ولذا اذا شد لم يتحل بقله اذا عارضه الجمهور حتى يكون
لغتنا في بعض المواضع كما في غير الوجه وقد روي عن ابن ابي حنبل في النور كسبه
ان بعض العرب يغفلون فيقال لهؤلاء المدعيين ان تكون في هذا الجمهور من سادات
العلماء كاي في مسعود وابن عباس وعلم من الى خطاب رسول الله عنهم في قوله من
التيكم بنو النوا وعاشه في مثل لقونه بالسفك ومن لا يحسن اكا بر من ثلثه
الفراء والقراوات ومنهم اكثر جدد كاي في ابن مسعود ومنهم المتوسط ثم كذلك الثا
بعين وثاني التابعين فان شذكت في رايهم وانهم غلطوا فخذ شككت في جملته
فانهم الواسع بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيننا ومار ووه قرانا نحن
بالاحتياط والتخفظ وان كان شذكت في جودهم وكذلك يلزم تعطيل شرطه
لانهم وولها واما قولهم انه يجوز ان يداخلهم مذهبه في مصحفه ويجعله
في نسخ القرآن مع كثره ذلك في معنى الواجب مسعود وسائر من روي عنهم القرات في
مصحفهم هذا الاجوز والاحسن فيهم فهم خير القرون وهم حجة الدين وشرفه بين
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والامة فما كبح هذا الجوز واوجب وجوبه

من تقيع الثالث
وكسر اللام
سم القاف
من الاقاف
وهو اللذان
بعض

جوزته **قلت** وسهذين البحتين يعرفان كلفا ان كلام ابن الجوزي
الذي استحسنه السيوطي ونقله في الفصول قاضين بعدم التور بوجوب تواتر افراد
القران لقوله صحيح سندها فان المتواتر لا ينظر في سنده اصلا ولا قال ابن الجوزي
بعد ذلك ما لفظه وقولنا صحيح سندها يعني ان يروي تلكه الفراء العدد مضابط
عن مثله **هكذا** حتى ينتهي ونكون مع ذلك مستهورة عندنا هذا من
غير معدودة عند من الخط او ما شدت بها بعضهم قار وقد شرط بعض الناقدين التواتر
في هذا الركن ولم يكتف بحجبه كندون ان القران لا يثبت للتواتر وان ما جاء به
حاد لا يثبت به قران قال وهذا الاحتجاج فيه فان التواتر اذا ثبت لا يحتاج فيه
الى الكنديين الاخيرين من كرم وغيره اذا ثابت من احرف الخلاف متواتر عن الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرانا سواء كان موافقا لكرم
المصحف ام لا واذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الحروف التي كثير حروف
الخلاف الثابتة عن الشيعة وكثرة في الاتفاق فيحصل من مجموع ما ذكره عدم تمام دعوى تواتر
السبع وعدم تحريم القران بغير حكا في الاصل والنظم وهو في غالبها في قبل الاصول وكما
والنظم انما ياتي على الاصل وان كان الناقض بخلافه وقد اشترنا المؤكدة بتولنا و
حرفه وما حكم ما خالفه سبعة فقد اشار اليه قولنا **هكذا**
هكذا وعي نظير هذا احادي **هكذا** يلزم ما فيها على العبارة **هكذا**
اي ان القراء في ارجة عن سبعين كايها كايها احادي وكلمه وجوب العمليه وكذلك
مشاؤه هذا اختيار الجوزي وسفقا او فيقول بقران ابن مسعود فعيام ثلثه ايام متناك
بعت ونجب التتابع قالوا وانما يجعلها في الاحكام العمليه لا العلميه لان الاحاد لا
يفيد العلم واستدلوا على ذلك بانه لا قبلوا ما ان يكون قرانا او ستة لانه انقرضات
نقلها عنه صلى الله عليه وآله وسلم صحيح وتراعيه من صحيح القران او سنده
لا يجوز وخالفوا في جماعه فقالوا قد اتفقنا على شرطية تواتر القران وقد
انتفت قرانيتها لعدم تواترها وبكونها نقلت قرانا انقلت عنها السنية وجب

الاجوزي

ويصحح بأن العمل بها ليس لوصفها أعين القرآنية وكنية بل ذاتها التي صحت
 صحت فثبتها المفسر والمخالف بالوصف بالقرآنية أن سلم وجوب التواتر لا
 يستلزم الخطأ في قسمة الذات التي هي نسبة الحكم إلى الشارع ولم شرط في الروي
 أن لا يخطأ وإنما يكفي رجحان متعلم على سهوه والغرض أن الروي كذا كنه
 والذرة لا يتطل الرجحان **وابنه من حدرك سورة مؤه** **لفظ الله في الشهادة**
 قوله في الشهادة صفة لمصدر في خبر في الأقوال المشهورة **واعلم** أنه لا فرق
 في ثبوت البسملة على ما في سورة البقرة في سورة الفاتحة على قوله أنه من كليات
 وأنه **بسم الله الرحمن الرحيم** وأما الخلاف في كونها قرآناً منزلاً أو آية سورة
 فمن ناحية قرآنية في جميعها ومن ثبوتها في المتن اختلاف أهل الإيه مستعملين
 للفصل بين كل سورتين أو آية من الفاتحة فقط أو آية منها بعد آية من سور
 الذي هو المحذور والشارع إليه النظم من أنها آية من كل سورة واستدل على كنهها
 أهل البيت بحكاية وجود الفصول وحكاية عظيم النجاشي في تفسيره وبأنها وردت في الأحاديث
 بذلك المحملة للتواتر المعنوي فانه نقل سيوطي في الأنفان ثلاثة عشر حديثاً
 فالجدة الأحاديث نعلم التواتر المعنوي يكونها قرآناً منزلاً أو آية سورة
 عليها بن الإمام في شرح الغاية حتى بلغت سبعة وثلاثين حديثاً بما ذكر في الأنفان
قلت لكن من نظر بعين الانصاف في تلك الأحاديث علم أنها بل جمل عن إفادة التواتر
 من المعنوي الدال على كونها قرآناً منزلاً في أول كل سورة وقد صرح القاسمي
 في حاشيته شرح الغاية بأنه لا شيء منها يدل على المطلق بغيرها اذ هو التعليق على
 عليه سلام موقوفاً أنه إذا افتتحة سورة في مصلوه يقال **بسم الله الرحمن الرحيم**
 وكان يقدر من تزاد قرآنها فقد نقض وكان يقول حين تمام السبع المثاني والحمد لله
 بما أنه يدل أنها آية من النسخ ومن غير أن سورة الأحاديث في الجمهور بها في المصلوة
 وعدمه متعارض ومن غير أنها صفة على إثبات المدعى وهي أحاديث كثيرة قد ساقها
 النووي في شرح المحذب وأما ما قال في الفصول وأحسن الأول له إجماع معناه
 على بوجه المصاحف عما لم يكن قرآناً والبيان في ذلك حتى لم يتوافقوا ومنع بعضهم

فقولوا إذا افتتحة سورة
 أم من الفاتحة وغيرها
 وقوله هي تمام السبع
 المثاني والحمد لله

التواتر

المعجم في الإجماع وكون البسملة سنة مشهورة في كل أمر ذي بال لا يسوغ كتابتها في المصاحف
 ولا الكتب الاستعانة فيها من أن كل سنن عند تدوينه بل قد قيل بوجوبها كما هو
 هو الأمر في قوله تعالى **فاستعذ بالله** وأيضاً قد تواتر ثبوتها في أول كل سورة
 في المصاحف وهذا كاف في ثبوتها قرآناً حيث قد ثبت إجماع المعنوي على أنها بسملة
 الإمكان قرآناً إلا أنه إذا التفت نظرنا على الأحاديث الدالة على أنها آية سورة
 للفصل ولتعزيز النثر على الأحاديث الدالة على أنها آية سورة عرفت أنه وجهين كثر
 يتبعها في المصاحف وعذر وخبر يقدم التفكير في المعنوي به رضى الله عنهم وح فلام
 الاستدلال على المدعى ببلد قطعي وقد سطنا البحث في حوزة البحوث المسماة بالانطباع
 مسلمة في الحكم والمثابة **وما أفتيتم معناه مؤه** **وما أفتيتم مؤه**
مؤه **خلافه وما ليس فيه مالا مؤه** **معناه حاشاه مؤه**
 أشكل النظم على امرئ الأول في آيات القرآن كما لو مثلاً بها كما إفاده نكاح
 الله تعالى حيث قال فيه آيات محكمة حق أم الكتاب وأخر مثلاً بها وقد
 صفاً تعالى القرآن بأن آياته كلها محكمة في قوله تعالى كتاب أحسنت لآياته ووصفها كلها
 بالمشابهة الله أنزل الحديث كتاباً بالمشابهة والوصف للآية آية بالحكم مراد به النسخة
 نظم والوصف لها كلها بالمشابهة مراد به تماثل بلاغة وفصاحة وإيجاز فاعلم
 المعنى كل مثابه حكم وكل حكم مثابه وما المقصود هنا فهو ما في الآية الأولى وقد
 سمعت تفسير الحكم بأنه ما كان معناه متعياً والمثابهة خلافه لأن اللفظ الذي
 يقابل المعنى ما كان محتملاً غير الأول هو المحذور الثاني هو الماثل والمشتروبين
 بين النص والظاهر هو الحكم والمشتروبين الماثل هو الماثل وهو المماثل به انتهى
 ما نقله سيوطي عنه في الأنفان فتقول النسخة معناه المراد ما عني به فيخرج به الماثل
 من تعريف الحكم أو هو من المماثل به وإن صدق عليه أنه متعياً المعنى المستفاد من النسخة
 وليس بهذا هو المعنى المعني وكذا في المماثل به المراد بالمعنى (الإمعني) به فيخرج
 الماثل فيه فانه وإن لم يكن معناه خفيًا من حيث اللفظ فانه خفي من حيث المعنى المقصود

حيث قال المصنف في كتابه
 في بيان أن البسملة سنة مشهورة

الحكم والمثابة

حيث قال المصنف في كتابه
 في بيان أن البسملة سنة مشهورة

في بيان أن البسملة سنة مشهورة

في

ويعرف بيننا في اسم المفعول
فما من كذا او بقر في اسم على اختيار الملائكة

على سائر النسخ
بما لا يمكن فهمه
او بقر في اسم

بما لا يمكن فهمه
او بقر في اسم
او بقر في اسم

وهم على ابن عباس
وابن عباس
مسعود وكرج
القول اصله

منه وفي نسخة اساليب القرآن ان المشابهة يطلع على معنيين لغويين شرعيين اما اللغوي فهو
ما لا يمكن فهمه الماد منه وهو كمال الجمل في امور اللغة و قد يكون في لفظه كماله لا يحيط به
ولما راسم النما على كمال المعقول في كماله هو لفظه الذي يطلع به عقده النما والهو
الف الثاني من المشابهة الشرعية هو على ان يفهم في العقل كماله او معنى او معناه كالحرف
وفي في اول سور واما انفس المشابهة المقسمين المشابهة نفا على من يشبه هذا
ذات او كما كانت الامثال والاشباه يلقب بعضها ببعض كثير اصدار الاشباه من
منزلة واما الاقياس فكانه **قال تعالى فيه ايات مبينات للبينات**
واخر عمل ليس ولا يخفى ان البين يصدق على ما بلغ غايته فيه بان لا يفهم معناه
العارف باللسان اصلا وذلك كالحرف في المقطع او ايل سور فانه في ايات فيها ليل
فما طع على تعيين معناه المعاني التي قالوها وقد بلغت قلوب شرح اقوال كلها
تظن وتجهن وكل من قال يقول قائله بان يرد الله معنى لا يجوز كالحرف
كقولنا لا يعلمها معنا معين قطعنا انما في بينا الامه وهو مفضل فراء الوقف على الجمل
والوقف عليها يروي عن اربعة من علماء الصعابة وعن صاحب القراء **وهذا الشعر**
الذي سلف انه مثلث به شرعي لان لغاها به ليس حيث الشعر اذ لم يات عن احد اللغويين
هذه الاحرف المقطع على هذا الاسلوب **اد عرفت** هذا القسم خطا المؤمنان
ينف على الجمل وان يقول انما به كل من عند ربنا واعلم انه لا يعلمنا ويلم الله وليس
هذا القسم الثاني من مباحث اصول اللغة انما فيها حثه القسم الذي في وجهه ما فيه
ليس دون ذلك وقد قد منا مثلثه وهو مما يفهم معناه ويرى ان لبسه بالرد الى
الحكم بالاوله ولذا كانت الايات الحكمية ام الكتاب لانها لا يبرر اليها المشابهة فاست
فيل يلزم على هذا المنقصر ان صمينا ويلم على ايد على احد في المشابهة وهو خلاف نظرنا
هو قلت هذا الاخير فيه فقد جاز نظيره في القرآن قال تعالى والمطلقات يتربعن
بانفسهن ثلاثا فردد الى ان قال وجعلنهن احق برء عن في ذلك فان المطلقات
شامل للباقيات وصحيع جعلنهن للرجعيات وحق في شخص من بعض المطلقات

ما في
في نسخة

وهذا

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

وهذا هنا نظيره **واعلم** ان هذه الابه من المشابهة لانه لا يتبع معنا
ها الا بعد ردها الى الحكم فان صمينا ويلم يتبادر عوده الى المشابهة من
حيث هو الظاهر وانما صمينا الى احد قسميه بالدليل وهو ان من
المعلوم ان ذلك القسم فيه الذي يرد الى الحكم وهو ام الكتاب انزله الله
تعالى للعلم وختم معناه والتكليف بالثبوت عنه كما في قوله او يعفو الله عنه
عقده النما فانه غير متغير المعنا لثبوته بين الزوج والمطلقة
الى ام الكتاب حتى يتبع المراد لانه انزله للعمل فلا بد من الاجماع الحكم
فهذا الامور اما اشتمل عليه النظم والامور التي في قوله وليس فيه
علا معناه فانه اشار الى رد قول الحثوبه بكون الشين المجهول كما قاله
لنكره في قوله عن من الصلاح قال وقتما كثر على الاسته وهو غلط قال
لانهم كانوا يجلسوا امام الرجل العربي في صلفته فلما اكتموا قالوا اردوا هو الى
الحثوبه الخلفه ايجابتها وعن ابن الصلاح في اجازة الفقه ومن اقوالهم المذكورة
تجوز ان يكون في القرآن ما لا معنى له اصلا قال الزركشي فانه قالوا يجوز
بل هو واقع كمثل **فهم محض** والحروف المقطعة او ايل سور ومثلكا
رؤس الشياطين ثم قال والصحيح ان ذلك ممنوع اذ اللفظ بلا معناه هذا
لا يلفظ بالعاقل وكيف بالباري سبحانه الى اخر كلامه ثم ذكر بعد ذلك نظيره
فقال ان خلاف الحثوبه فيما له معنا لكن لم يفهمه كالحروف المقطعة وانما
الصناعات ثم قال اما ما لا معناه اصلا فبما تناق العلماء لا يجوز ورود في كلام
الله انما وما ذكره في المشبه فهو اشارة الى الاعتراض على انه سبكي
حت قال في قوله في صرح الجوامع ولا يجوز ورود ما لا معناه في الكتاب
وحيثه خلافا للحثوبه وكلام الله سبكي لكلام الناظم والمفسر
ولم يات احد الدخيلين بالبداهة على ما جعله محل النزاع ولو كان محله ما

حذف

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

شاه محمد

مؤرخہ

۱۱

امروزه و نه هیئت آنه و از اعلیٰ غریبه هم او در نایب من اجدید حاصل ما

فلاهره بلاد ليليسين المرامنه فان قولكم ان المرجئه قالوا ذلك بلاد ليليسين

لأنهم ان اردتم بطلان دليل اصلنا فقد استدلت المرحومه لما ذكره بادلة معروفة و

الذين ينادون ببلدنا ليس محبة فان اردتم محبة في نفس الامر فلياربز منهم احتيا الرضا في الاراد

صحيح قطعاً واذا علمت قصدي ما عرفت ان الاول ان يراد بالمرجئه من كونه

من فرقهم وان كان الأولان يتوهمون الاصول خلاف الحق لمرجئه على انه لا يفرق

المسلم الانصاف عن كبره والاعلان من نيله ولما اخبر الكلام على الدليل الاور وهو انه

أخذ في الكلام على الدليل الثاني وهو أنه فقار

فصل في اسنن المختار محمد بن محمد بن علي البار

كُونُوا لَهُ أَحَدَ مِنْهَا **قوله** اِنَّ السَّعْيَ لَمُتْرَقَةٍ الْمُعْتَادَةِ قَالَهُ تَعَالَى

سنة الله التي قد خلت من قبل اي طريقته وعادته المعنوية ومعه
عشر من سفن المسلمين ان شاء الله وسماها جاف القرآن بالحكمة كما قال الله تعالى

فی قوله تعالیٰ **ويعلمهم الکتاب والحكمة** حیث یسند وینطق علی غیره ویشو منه

حدیث من سنن فی الاسلام غیر فاسنن به کان الہ اجیر و منک مجیر
من عنہ النبی صلی علیہ وسلم من اجیر و منک مجیر فاسنن به الحدیث اخرجه

والطبراني في الأوسط والحاكم والبيهقي عن أبي عبد الله عن حماد بن عيسى عن أبيه وطلحة

المدين وتجو انا غني كلندي
 من ائمه من انا غني انا
 له قال انه اريد به غير
 له قالوا ذلك بلاد ليل
 له ما لا يحصى باءة معروفة
 اربز مهم احتيا القبط في الا
 نعم فاما قاله الا وهو عند
 الاول ان يواد المرحله من كونه
 في بعض المرحله على انه لا يتم
 ستمه وذكر اشارته الى ان

والسلام على الدليل الاور وهو
 منه فقار **صلى عليه السلام**
 انه فها في الدليلية اي في
 بقية المعتادة قال الله تعالى
 ونه المعتادة ومنه حديث
 قرآن بالحكمة كما قال الله تعالى
 وتطلق على الفيد وشو منه
 الى اجره ومذاجور من تبعه
 من حيث به الحديث اخرجه احمد
 من حديثه عن ابيه وتطلق

هو المراد هنا كما يفيد قوله

مِنْهَا اقْوَالُ الْاَفْعَالِ كَذَلِكَ الْمُقَرَّرُ بِالْاَقْوَالِ
 فَانْ اَشْعَلَ النُّعْمَ جَنًّا عَلَى دُكْرٍ اَقْسَامُهَا اَثَلَاثَةٌ وَهَكَذَا اَعْدَ اَقْسَامُهَا اَمَّةُ الْاَصُولِ
 وَلَمْ يَكُنْ وَالزَّرْدُ لَانِ الزَّرْوَدُ اَخْلَفَ فِي الْاَفْعَالِ لَانْهَا كُنْ وَكَفَّ فَعَلَ وَلا يَنْفَعُ وَالْمُقَرَّرُ
 كُنْ وَكَفَّ فَعَلَ اَيْضًا فَلَاحِظُ الْوَكْرَةِ لَانْ اَنْتَوْرَا غَاغْلَانَا بَدْ خَوْرَ الزَّرْوَدُ فِي الْاَفْعَالِ
 تَوْجِيهًا لَمَا وَفَّقَ مِنْهُمْ كَعِبَارَةِ الْغَايَةِ بِالْفِعْلِ مَا صَدَرَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ
 فَعَلًا وَنُكْرًا نَحْمُ عِبَارَةَ حَمْدِ الْجَمْعِ بِالْفِعْلِ اَمَّا اَقْوَالُ اَلْحَمْدِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَافْعَالُ
 قَالِ اِيَّاهُ وَالنُّعْمَ اَخْلَفَ فِي الْاَفْعَالِ لَانْهُ كَوْنُهَا عِبَارَةُ اَصْلًا لِنُعْمٍ اِذَا عُرِفَتْ
 بِالْاَقْوَالِ اَيْ اَقْوَالُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اَصْدَارُهُ عَنْهُ بِعِبَارَتِهِ فَالْقُرْآنُ خَارِجٌ عَنْهَا
 وَكَذَلِكَ الْاَحَادِيثُ الْقَدْسِيَّةُ لَانْهَا مِنْ قَوْلِ رَبِّهِ تَعَالَى لَمَّا اَشْتَرَكَ اَلثَلَاثَةُ كَيُكُونَنَّ كُنْ
 وَادَّ لَمْ اِشَارَ إِلَى اَلْمُنَاصِلِ فِي الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ بِالْاَقْوَالِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ حَيْثُ قَوْلُهُ
اَقْوَى مِنَ الْاَنْثَى وَالْخِتَارُ بَانَ مَا يَنْعَلُهُ الْخِتَارُ
 الْخِتَارُ الْاَوَّلُ مُبْتَدَأٌ حَيْثُ اَجْمَلَ بَعْدَهُ وَالزَّادُ وَالْخِتَارُ الْاَوَّلُ الْقَوْلُ وَبِأَنَّهُ فِي الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَانْ مِنْ اَوْصَافِهِ الْخِتَارُ لَانْ اَللَّهَ اَخْتَارَهُ لِرِسَالَتِهِ وَاحْضَنَهُ وَفِي الْبَيْتِ يَحْتَدِ
 حَبَاسٌ تَامَ وَكَوْنُ الْاَقْوَالِ اَقْوَى مِنَ الْاَفْعَالِ وَالْمُقَرَّرُ وَكَذَلِكَ هُوَ الْخِتَارُ لَانْ اَسْتَفْلَا لَهَا
 بِالْاِلَاحَةِ عَلَى تَعْدِ حِكْمِهَا الْبَيِّنَاتُ اَحْتِاجُ فِيهَا اَلْخِيَرَةَ بِخِلَافِ الْاَفْعَالِ فَلَا يَسْتَدِلُّ بِهَا مِنْ
 دُونَ الْقَوْلِ وَلِعُمُومِهِ فَانْهُ يَحْتَمِلُ الْمَوْجُودَ وَالْمُحْسِنَ اَوْ الْمَعْتَوِرَ وَالْمَعْدُومَ لَا يَكُنْ مِثْلًا
 وَلِلْاِتِّفَاقِ عَلَى اَنَّ الْقَوْلَ دَلِيلٌ بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَانْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ اَنَّ الْاَفْعَالُ لَا يَسْتَدِلُّ بِهَا
 وَلَا يَكُونُ بَيِّنَاتًا فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ وَجُوهٌ لَكُونُ الْاَقْوَالِ اَقْوَى مِنَ الْاَفْعَالِ اَوْ اَكُنْ اَقْوَى
 مِنَ الْاَفْعَالِ فَالْاَوَّلُ اَنَّ كَوْنُ اَقْوَى مِنَ الزَّرْوَدِ **وَأَعْلَمُ** اَنَّهُ قَالَ الزَّرْدُ كَيْسَرٌ اَنَّهُ كَانَ يَنْفِي
 لِحَاجَةِ حَمْدِ الْجَمْعِ اَنْ يَزِيدَ وَجْهَهُ اَيْ كَعَلَّ اَللَّهُمَّ مِنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ اَقْسَامِ
 مِنْهُ كَالْقَوْلِ وَالْفِعْلُ قَارِئٌ فَدَاحِيَةٌ شَافِعِي فِي اَلْحَدِيثِ عَلَى سَنَدٍ ثَابِتٍ كَيْسَرٌ اَنَّهُ كَانَ يَنْفِي
 خُطْبَةَ الْاِسْتِشْقَا كَعَلَّ اَعْلَاهُ اَسْفَلَ بِحَدِيثِ اَلْحَمْدِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اَسْتَفْلَى عَلَيْهِ
 حَمْدُهُ سَوْدًا قَارِئًا اَنْ يَأْخُذَ بِاَسْفَلِهَا فَيَجْعَلُهُ اَعْلَاهَا فَلَمَّا اَنْفَلَتْ عَلَيْهِ قَلْبُهُ فَيَعْلَمُ اَمَّا
 حَمْدُهُ وَلَمْ يَفْعَلْ مِنْهُ اَتَمُّ قُلُوبٍ وَفِي اَلْخِلَافِيَّاتِ لِلْبَيْهَقِيِّ بِرَحَالِ ثَلَاثَاتٍ وَ

والله يقول ببد على
الموجود والمعدوم
والمنقول والمحسوس
خلاف القول فانه

3

وهو عند الأول من حديث عائشة وفيه ثم حوّل إلى الناس قلوه وقلوب حوّلوا
وعند أحمد أنه حوّل إلى الناس معه قال ابن دقيق العيد في الحام أن أسناده على شرط الشيخين
ففيه أنه وقع منه التحويل فعلم على أنه قد تعقب أبو زرعة كلام الزركشي قائلًا بأن الهم
أمر حوّل لا بد أن يقتصر بنحو أو فعل فيعود الهمما ولكانت رفعاً **عليه السلام**
والسليم نقلهم أربع أقسام جباري وفاضلة ومالس كذبة وبيان الجمل أشار إليها
بنحو أنكم كنتم واضعاً بحمد **عليه السلام** أو كما كان خاتمة بالادلة **عليه السلام**
قول من واضعاً بحمد يعني أجم والموجود في الناموس أنها كالعلة فخلق من طبيعته النفس
والجسم كالنبيات والقعود والأطعم والشرب أي أنفسهم لا حيث هم من الأطعم بالعين
واختصاص اللقمة وإطالة المصنع والقعود غير ترج وفي شرب ثلثة أناس
عمره كنه لأن حيث كونهم من مزروعات البشر لا من حيث لها تعلق بالشرع **عليه السلام**
الثاني ما قال عليه الدليل أنه من خواصه **عليه السلام** **والسليم** وذلك كما
يجاب العز والمشاورة والمكاج بلا شهود وطالح بين تسع تسعة **والثالث**
مالبي جلياً ولا ختماً به ياتي حكمه فالاولان لا شرع الناس به حينما بلغوا
في الثاني والثالث ياتي حكمه وأما الرابع وهو الفعل الذي قصد به البيناً وفنائه
اليه بنحو **أما إذا كان بيان الجمل** **عليه السلام** فهو كما بينا والامر جلي **عليه السلام**
أن حكمه حكم ما بينه من وجوب أو غيره وذلك خوفاً على أجم مع قوله خذوا
مناسككم فإن أفعاله **عليه السلام** **والسليم** بيان الجمل قوله تعالى والله
على الناس حجة البين وكذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني صل
فإن أفعاله في فعله بيان الجملها في القرآن والسنة وهذا الملال لم يذكره
في أصل المنظومة فهو من الزيادات عليه وأحكم فيه له جهتان كما قال الزركشي
من حيث البيان فهو نايل ما بينه ومن حيث التفرقة وأجم مطلقاً أي يجب
عليه **عليه السلام** **والسليم** البيان وإن كان حكم الملبين الذنب واتباع
الناس إنما هو في الأول من قوله واضعاً بحمد **عليه السلام** **والسليم** **عليه السلام**

20/10/1911

بما تروى بين الشرع والجعلي انه لا يجزى له بانه جبلي كماله في جميع الجمل ومثله به
 مكينا قال فقيه تروى هل يحمل على الجعلي لان الاصل عدم الشرع او على شرعي لانه عليه
 السلام بعث مبينا للشرعيات قال وقد حكى الرافعي الوجهين في مسئلة ذهابه
 الى العبد في طهر وجوعه في اخرى وقال ان اكثر الناس فيه فمذهبه احكام الثلاثة
 في افعاله واما الرابع وهو ما عداها وقد جعلناه ثالثا فيما شئت لما عرفت من
 انه في اصل المنطوقه كذلكه فالحكم فيه ما افاده قولنا كان **الثاني** وجبنا
 وهو خبر قوله بانما يفعل الخنا وقوله ان لم يكن الى اخره قيد له والمعنى ان الذي
 يفعل الخنا **صلى الله عليه وسلم** يجب علينا القاسم به اذ لم يكن فعله
 ذلك جبليا او خاصا به او بيان لمحرمان الاولين لا شرعيةما والثالث حكمه حكم
 ما بينه من الاقوال فهو في التحقيق عايد حكمه الحكم الثلث وكانه قول لا فعل في
 ان الثاني يقيده صله ان بقوله ان لم يكن الى اخره ورفع الاعتراض ببيان اسم انه و
 خبره بقوله اما اذ كان الى اخره طلال الفصل بينهما وهو جازي اذا اذ اليه
 ارتباط الكلام واخذ بعينه بدفع ما هنا مضيقا لبيان حقيقته وقد بانها

قوله **م** **ورسمه فيما انتهى اليها** **م** **متابعا الوجه والنصور** **م**
 الاسوة لغ القدوة كما في القاموس وهنا رسمها الاصوليون بما سمعته قال عند
 الذين الناس اتباعا لفعل على الوجه الذي فعله انهم قولنا له فعلك او تركك لانه
 محرر الناس في التروى وقوله فعل الغير اي مثل فعل الغير وقوله صراحة واضحه غفليه
 اذ لا يمكن فعل الغير نفسه حتى يتوهم ان مفعول الغير مفعول له وقوله تركك مثله وقوله
 متابعا في الوجه المارد من الوجه الحكم من وجوب او نهي او نحوها وفي نسخة اخر
 من النظم في الحكم والصيغة الاولى متابعه لعبانهم وقوله والنصور اي مشايخه
 الفعل لفعل الغير في الصورة وقد افاده قوله فعل الغير وانما هو تأكيد

وقد ابان الوجه المذكور بقوله **م** **ورسمه فيما انتهى اليها** **م** **متابعا الوجه والنصور** **م**
 ما علم ان في حكم هذا النوع خلافا بين اهل الاصول وقد عرفت انه ينبغي ان يفسر الاول
 ما عرفت وجهه وصيغته والثاني ما لم يعلم فالاول ان كان الوجه هو الوجوب فامته
 مثله في الوجوب قالوا للقطع بان المعنى انه كما نواير جعون الى فعله المعلوم وجهه
 وانه يفتني عليهم بشرعية عاده ولقوله تعالى **كان لكم في رسول الله**
اسوة حسنة وهي الفعل على الوجه كما عرفت ولقوله تعالى فلما قضت يد منها وق
 القول ككيد يكون على المؤمنين حرج الاية فلول الشريعة لما عرفت في **النهي**
صلى الله عليه وسلم في حق المؤمنين هذا ان علم وجه ذلك الفعل واذ لم يعلم
 فينبطرن ثبت وجه القرية بالفعل وهو مفاد الذبح كما افاده بحال البيت الاول ونفسه
 بقوله ان كان للقرية خرج المباح فانه حسن لكنه خرج به كنه القيد واما الواجب فانه
 وان صدق عليه انه حين وانه يقصد به القرية والسياف مناد على انه غير مرد وان
 نفي القرية فيما فعله فانه يدل على حواره اي ما لم يظفر قصد القرية فيه فانه يكون
 مباحا وهو الذي اخذ به المذهب وانه ليقصد المعصية والوجوب والندب زيادة
 ولم يثبت فتعديركون **فيسل** الوقف والربيل على الوقف ان الفعل تروى بغير الوقف
 والندب والاراحة والاراحة وجود الفعل لا ينفصل على معان منها فلم ينف الا ان
 على نفي حكم ومنه جواز فعله للاراحة الاصلية لا لتحقيق الاراحة الشرعية بل لعدم
 تحقق الفعل الحكم **قلت** لو قيل انه لا يحقق في حق **صلى الله عليه وسلم** **الرب**
 فلا يحقق بمجرور الوجه مكان قولنا ما عرفت من ان المباحة تنقلب مندوبت بحسب
 وهو **صلى الله عليه وسلم** احق خلق الله ان لا يفعل فعلا الانسية القرية فليكن
 في افعاله مجرور الصفة لكنه رده بنهي بانه لو كان للندب او للاراحة لوجب التعليل
 بها احكام شرعية والعرض انه ليس للموجود الاجود الفعل لهذا عدم التاطم عن

قد انما جازي
 في ما عداها
 جواز وما عداها
 قصد القرية

Handwritten signature: *Handwritten signature*

فانكوا فان فوله في
عليه وعليه وسلم
المتاخير والعليل
ما في عنده وهو محرم
مشارحه

صحة قلنا ج
فانه يشي
الملك

الأصل

الاصول وعبارته جمع المجرور حيث قال واذا نزل لا يقرئ محمد احدى وتضمن هذا جمل الايات التي
واستدل بها بان الباطل لا يقرئ شرعا وان صدر من غير مكلف اذ لا يجوز تكليف غير
المكلف منه وان لم ياشم لانه يوجب من حمل حكم النعل جوارحه انفس وعليه يد
كل امرئ الهدى وفي النزوع وشرطه علمه صلى الله عليه واله وسلم في عبارته الا
مطل وقيل لا يشترط تحقق علمه صلى الله عليه واله وسلم بل يكفي اذا انشئت في الشك
بعينه ان لا يعلمه صلى الله عليه واله وسلم وتنتهي الشافعي فيه قولنا الشرط
الثاني كونه صلى الله عليه واله وسلم مقدرا على الكاره مما لم يقدر على الكاره
لا يكون سكوته صلى الله عليه واله وسلم بتقريره لفاعله والاعلى باحتماله كذا
به في الحاشية ومن تابعه على هذا الشرط واعتد عليه في نظام الفصول فقالوا
نبيا علمهم السلام لم يمتنعوا الا للتبليغ فلا يجوز عليهم السكوت قط لانه تراء
للتبليغ وقد ثبت بعضهم اتفاقا وسبقه الى هذا البراوي في شرح منظومه
قالوا ان من خصا بيه صلى الله عليه واله وسلم ان وجوب الاكراه عليه لا يسقط
بالخوف على نفسه قلت ومن طالع سيره صلى الله عليه واله وسلم علم هذا فانه
كان باهرا صناديد قريش وفجارهم بتقصيص ما علم عليه في مواعظ الايام على
نفسه منهم واما دخوله بعد عوده من المطائف في جوار المطمع بن عيسى بعد فراق
سنة الواطد فلما يراه العقوي ورجلا السقيها عن التفرغ له وقد تداركه
صلى الله عليه واله وسلم فاعتق اول الامر وقال اني اخاف ان يلتفتوا الى امره فامره
عما وعده من النصر وحسنه فيخذلوا الالباع في حقه انه يخاف على نفسه وهذا
تبيين لوقوله تعالى والله يعصمك من الناس واما ما بعد هذا الكلام المشهور
قد لم ولم يكن من غير اكار فانه لو اكر غير محضه لم يكن سكوته بتقريره الاتفاقيه با
كار الغير فانه لو كان اكاره في غير موضع لما قرره صلى الله عليه واله وسلم
سكوته ولا يكون عليه اكاره ماليه يملك ويد له وان ثبت في قصه كعب ماله
فانه صلى الله عليه واله وسلم لما سال عنه في ثوبه ما فعل كعب فقال له قال بعض

الملك
المسلمين
والعلماء

وهدى ناصور الياسمين
والافطار الربيع
لا تفسد عتق
لا بعدد بل بمعية
اقابل قلة
بعدد قس
الام
منه

هذا ما ينبغي
 انما تخرج من الان لا يكون
 والكل لا يجمع وانه اذن
 المستند قد مضى فلا يبقى
 ثم يرد
 والافاضال العظمى
 لا ينشأ عنها فان لا يوجد
 في نفسه ما يولد الا
 في بعده في الالف

۱۱

[illegible]

المدفع بعضها قبوله **و** حاصلها سبق وكافره هذا فانه
 لمن شرط العدالة في هذه التواتر فلا يتبع من الفساق او الاسلام فلا يتبع من الكفار
 قارئنا اشهرها ذلك ان الكفر في العتق مغنط الكذب فعد مهما كيون شرطا ولا ان اجبر
 امة من اليهود وبني اسرائيل ولم يحصل خبر العلم بقتله وردبانه لوان خبره من الفساق
 خبر كتمه فكنه بلدهم لحصل العلم بعد ذلك خبره وبان خبر اليهود يقتل المسيح عليه
 حصل العلم لتواتره بروايتهم وحديثهم التواتر كنه تعالى كذبهم في كنه العز
 فني ما حصل من العلم بخبره ليس على شرط التواتر بل لا مزار في سماعه وليس
 لكون الروايات ارا وقد زيدت شروطها غير هذا في قدره حاله الاصول فلهذا
 الى ذكرها مسئلة في انقسام التواتر الى اللفظي والمعنوي **ج**

مسئلة التواتر
 المعنوي

ج واللفظ لا يختص بالتواتر **ج**
ج بل جاء في المعنى كاقدم الوحي **ج** كرم في ذلك الوجه الرضي **ج**
 التواتر ينقسم الى اللفظي وهو اتفاق الرواة على لفظ واحد عن يرويه عنه
 ومن امثله حديث من كذب علي متعمدا فليتبوء مقعده من النار فانه ذكر
 البر في صنده انه رواه عنه **صلى الله عليه واله وسلم** اثنا وسبعون
ج من صحابة منهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال وليس في الدنيا حديث جمع
 على رواية العشرة غير ولا يعرف حديث يروى عن اكثر من ستمين نفيا من صحابه
 سوى هذا الحديث **انهم قلت** وفي تحقيق الانظار منه رفع اليدين
 عند تكبير الاحرام بالصلاة فانه روى عن طريق كثيرة قال ابن عبد البر رواه ثلثه
 عشر من صحابه قال اكثر ثنتين وعشرون وجمع بين روايته قبله ثنتين
 منهم العشرة وحديث المسح على الخفين قال صاحب الامام عن ابن المنذر انه قال
 روي عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من اصحاب محمد **صلى الله عليه**
واله وسلم انه سمع علي الخفين قال ابن المنذر رواه اكثر من ستمين نفيا من صحابه
 منهم العشرة روى الله عنهم وبه تعرف عدم دعوى ابن المنذر في قوله على ما عرفت

هذا الحديث
 رواه عنه
 العشرة
 من صحابه
 العشرة
 المشهود لهم
 بالجنة

والتواتر

والتواتر اللفظي في الروايات مستفاد من وجهين وعيناه الاظهر تواتر لفظه ايضا والا
 فلا يخفى ان التافلين لروايه رفع اليدين عند تكبير الاحرام روى فعله **صلى الله عليه**
عليه واله وسلم بذلك وهم راوه يرفعهما لانه روى انه **صلى الله عليه واله وسلم** ارفعوا
 ايديكم فحين روي التواتر فيجب ان يثار والتواتر بحديثه اقسام **ج**
 من فعله وقوله وتكرر ومثال التواتر الفعل مستلزم رفع اليدين والمسح على الخفين
 وكلام اهل الاصول المحول على هذا فانهم قسموا تواتر السنة النبوية مطلقا للتواتر واداة
 فيه فالتواتر سنة الروايات سنة الثلاثة ولما التواتر المعنوي وهو اختلاف الناطق الجبر
 عن خبره ورواه وانفقت الناطق على معناه فانه كثير واسع وعليه مدار على التواتر
 وينبغي تواتر القدر المشترك ومثال **ج** تواتر بشواعه **صلى الله عليه وسلم** فان الاخبار
 تواترت عن وقايعة في حروبه وانه فعل في يد كذا وفي احد كذا وهذا يوم حيدر
 كذا ومثله فانه تواتر بالانضمام على اثر شيا عنه ومن ذلك حديث **صلى الله عليه وسلم**
 مولاه فليكن مولاه فان له ما يريه طريقا ولهذا قال العلامة المغنبي بعد ان سرق
 هذا الحديث فان لم يكن هذا معلوما في الدنيا معلوم وجعل هذا الحديث في الفصول
 من التواتر لفظا وكذلك حديث المنزلة وهو قوله **صلى الله عليه واله وسلم**
 انت مبي بمنزلة عرون من موثر حديث وحدثهما في الامام في الغاصه من التواتر
 معن وافر جلا كلام الفصول في تواتر حديث الغدير ولم يسلم في حديث المنزلة ولما
 قال انه صلى الله عليه وسلم لا متواتر وكذا ما في السيرة في ثبته تدرج الروايات انه الق
 كتابا في هذه النوع لم يثبت امثله سماعه الا زحار المتأخرة في الاخبار المتواترة قال
 ولخصته في جزاء لطيف سميته فلفظ الارهاق **واعلم** ان التواتر المعنوي لا يقيد
 علمي بخصوصية جزئيات ما رويته وفي جواهر الاختلاف ما لفظ والتحقيق ان
 الاخبار الجزئية المتعلقة بخصوصيات الوقايح لها حالان حالة الانفراد وحالة الاجتماع
 ففي حالة الانفراد لا يقيد علمي قطعي اطلاقا بخصوصية شئ ما مثلا ولا يثبت اعمه المطلق
 التي هي القدر المشترك ولا يقيد علمي قطعي بخصوصية شئ من جزئيات الشئ اعمه المطلق

المتأخرة

لانها بعد الاعتبار من جملة الاجابات المتواترة بالنسبة الى شجاعة المطلقة ومن علم الاقل
 الاحاديث بالنسبة الى خصوصياتنا فليتنا مل اليه ببعض اختصار **واعلم انه**
 مثل في شرح الغاية شجاعة علم عليه سلام وجود حاتم وجعل لالة الوقايح
 المتعددة في المثال الاول والى على شجاعة علم عليه سلام بالالتزام قال وذكاه لان
 شجاعة من الملهمات النفسانية فليتم ان يكون نفس الهزم المحسوس او جزاء منه
 لكن شجاعة لادته لحيثيات الهزم والقتل في الوقايح الكثيرة فيكون دلالا الهزم
 ونحوه في الوقايح الكثيرة على شجاعة بطريق الالتزام وجعل الثاني من الدلالة النفسية
 قال فانما يحكم من علمنا بانه في غير الابر والعين وغيره يدرك النفس على وجوده قال
 الجود بطلان في العلم على الاثر الصادر عن الملكة النفسانية الذي هو حقيقة الجود
 وقد اراد بالجود هنا ما هو مفاد الجود وهو علم ما يليق بالوجود مطلقا فيكون
 جزءا من الاعطالات المخصوصة فيكون دلالا كل واحد من خصوصيات الاعطالات
 عليه بطريق التضمن ولو اراد بالجود الملكة النفسانية لم يكن الا من الدلالة الالتزامية
 مية انتهى **قلت** ولا يخفى ان الفرق بين المثالين غير تمام بل هما معان العلم
 الدلالة الالتزامية فان تلك الاعمال خارجة من معنى شجاعة والجود قليلا
 بجزء منها حتى يكون من دلالا التضمن كما انها نفسا لثبوت من دلالا المطالبات والقول
 بان الجود بطلان على الملكة النفسانية ويطبق في العلم على الاثر الصادر عنها
 الذي فسر به بما ذكر فيكون الجود جزء من كل اعطالات مخصوص باحد الاعتبارين هو
 الجود بعينه في شجاعة فانها كما انها تطلق على الملكة النفسانية فانها تطلق في
 الاثر الصادر عنها وهو العقل والهزم فيكون شجاعة جزءا من كل قول وهو وعونه
 الظهور في اطلاق الجود على الاثر الصادر دون شجاعة ممنوع فلا فرق بين المثالين
 لئلا يفتقر في العلم على احد هما على ان يبين العلم حقيقة في التضمن ينعى الدلالة النفسية
 والالتزامية المعنى الاخر فقال وليست منها يدرك على الشيء فكذا لا يكون من

منقول

الذي مدي في مختصر الهندس

الاسمى خواصل

مفهوم اعطالات تضمنها ولا التزام الا بالمعنى العام لجوان تعقلا تلت انما يكون
 محض شجاعة فما قيل للمعلوم ما انتقوا عليه بتضمن او التزام تساهل انتهى
قلت ولا يخفى ان نفيه كونه لان ما عليه هو واستدلال الجوان الغفلة غير انها
 لتعبر به انه لا يلزم للملكة استحضار لوان كلامه عند تكلمه بل هو جوا انه لا تكفي
 بالالتزام لان الملكة كثيرا ما يلقى كلامه غير حاصد للان منه ولا منته له وانما اللفظ
 يدركه ولا يلزم قصد الحكم دلالة عليه وانما شرطه في المزايا والمطايغ والاشياء
 البنيانية واذا عرفت ان اجابات النفس المتواترة والاحاد ووقت التواتر بتسمية
 علم ان الاحاد ينقسم ايضا الى قسمين كما دلالة قوله
منه وانقسم الاحاد قسمين **منه** **ومرسل ومنه** **منه**
 اشتمل البيت على مثالين الاول انقسم لغير الاحاديث وقد عرفت ان الاحاديث في
 المتواتر فيد خلق الاحاديث المتعلق بالقبول والعزم والمشهور والمستفيض فلهذا
 فلهذا من الاحاد وتحتفيها في علوم امور الحديث وقد حققنا ذلك بحمد الله في نظم النجاة
 المسماة بقصص السكرو في شرحها المسماة بسبيل الممر وبطلناه في شرح تنقيح الاطلا
 سبطا لينتفع به النظار وقد انقسم الاحاد كما قال فالاحاد ينقسم الى مسند ومرسل
 فالمرسل المسند وهو في الاصطلاح الاحوليين ما اتصل من رواته الى النبي صلى
 عليه واله وسلم وهو التفسير الذي قطع به ائمة ابو عبد الله وهو قول لاحول
 والثاني المرسل وهو عندنا ايضا ما سلفنا من اسناوه روى او اكثر من اي موضع فيقول
 فيه المعلق والمنقطع والمعطل وهو التواتر من المرسل ميسره في علوم الحديث المسماة
 الثانية فيما يفيد احاديث وقد جزم في النظم انه يفيد نظر وهو اتفاق وانما
 الخلاف في افادته العلم فالغير في قوله صحا عايد الى الاحاد وحاصل القول فيما يفيد
 الاحاديث ثلثة اقوال اشار الى ذلك في صحيح الجوامع حيث قال خبر الواحد لا يفيد العلم

في الاما دي وهو ما
 لان في قوله في قوله
 خن في قوله في قوله
 قوله في قوله في قوله

في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله

في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله

والعلم هو العلم بالحق والصدق والبرهان واليقين والاطمئنان والهدى والنجاة والوصول الى الله تعالى والسير على صراطه المستقيم والتمسك بحبله المتين والوقوف على راسخاته الجارية والسير في سبيله المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة

والعلم هو العلم بالحق والصدق والبرهان واليقين والاطمئنان والهدى والنجاة والوصول الى الله تعالى والسير على صراطه المستقيم والتمسك بحبله المتين والوقوف على راسخاته الجارية والسير في سبيله المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة

والعلم هو العلم بالحق والصدق والبرهان واليقين والاطمئنان والهدى والنجاة والوصول الى الله تعالى والسير على صراطه المستقيم والتمسك بحبله المتين والوقوف على راسخاته الجارية والسير في سبيله المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة

معه لا غيره وواجب في الفرع بقوله لا في الدليل القطعي

قوله لا غيره عطف على قوله والظن منه بوجه واحد اي لا غير الظن وهو العلم بقرينة المقام وان كان لفظ غيره اعم وقول من قال انه يقيد العلم اذا حققت القرينة لا ينافي سبب البحث اذ النفي باعتبار النظر الى الاحاد من حيث هي فلا ينافيه ان الاحادي المحقوف بالقرينة يقيد العلم فان الافادة ليست من غير الاحادي بل مما انظم اليه واذا عرفت انه قد اتفق على افادته بالظن فقولنا وواجب في الفرع اشارة الى المسئلة الثالثة تتعلق بوجود العمل المحير الاذي واذا كان يقيد الظن فقد عرفت انه يجب العمل بالظن في الاحكام الفرعية كما عرفت من بحث الدليل ورسمه وقد عرفت مما سلف ان الظن يعمل به في مسائل الاصول كما قررناه في رسم اصول الفقه فقولنا هنا لا في الدليل القطعي اشارة الى كلام الجمهور انه لا يقبل في مسائل الاصول الا الدلالة القطعية موافقة لما في الاصل الذي تكناه والافتراض خلاف ذلك فقولنا لا في الدليل القطعي اي انه لا يجب قبول الاحادي في الدلالة القطعية التي تشترط في مسائل الاصول لمكان قد وقع الخلاف في قبول اخبار الاحاد اشارة الى دليله قولنا

معه لم يثبت المختار للاحادى وما اتى عن صحبه الامجاد

المختار يتعلق بقوله واجب قبوله والبيت تضمن الاشارة الى دليلين على وجوب قبول خبر الاحاد وهما عمدة ادلة المسئلة الاولى انه تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تواتر ما معنونا وعلم ذلك من ضرورة سيرته بعشر الاحاد الى كثير من العباد لطلب الاسلام وابلاغ الاحكام كما رساله الى قيس وكسرى وصاحب مصر وغيرهم وكما رساله معاذ بن جبل الى اليمن واي موسى وامره معاذ بانهم اذا لم يسلموا عاقبهم باخذ الجزية ورتب على ذلك قبول اسلامهم وعدمه

والعلم هو العلم بالحق والصدق والبرهان واليقين والاطمئنان والهدى والنجاة والوصول الى الله تعالى والسير على صراطه المستقيم والتمسك بحبله المتين والوقوف على راسخاته الجارية والسير في سبيله المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة

والعلم هو العلم بالحق والصدق والبرهان واليقين والاطمئنان والهدى والنجاة والوصول الى الله تعالى والسير على صراطه المستقيم والتمسك بحبله المتين والوقوف على راسخاته الجارية والسير في سبيله المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة

وعاقبتم انتج بالقبول والادعاء عليهم كما دعى عليهم من وجوبهم من صركم بتمتلك ملكه ورثت على عدم اسلام هرقل عنده وتجهيز جيل موله الى ملاده وتواتر انه **صلى الله عليه وآله وسلم** قبل خبر الاحاد ورثت عليه كما ذكره وكقبوله خبر الوليد بن عتبة في ان بني المصطلق ارتدوا وم يفرق لولان الله انزل يا ايها الذين آمنوا ان جاكم فاسق نبيا في الابه وهذه الادلة فانه بوجوب العلم وقا حقه بقبول الاحاد في الاصول الشرعية وغيرها وما قيل من ان رساله **صلى الله عليه وآله وسلم** الاحاد من الخوف بالقرينة لانه لم يسلهم الا وقد شاعة دعواه وذاعت وبلغت الافاق فلا يتم الاستدلال بذلك على وجوب قبول الاحاد مطلقا لانا نقول هذه القرينة ان من جاءكم بكتاب **صلى الله عليه وآله وسلم** مثله هو رسول الله وان اختلفا بكتابه وانما هذا الشيء بالبعثه فينبغي خبره بخبران محمد **صلى الله عليه وآله وسلم** ادعى النبوة فينا فاذن خبره قرينه شيوع الدعوه فهو صادق في خبره وانما ما افاده ان هذا الكتاب وانما رسوله فلا يفيد قرينه شيوع شيئا بل لا يستفاد ان كتابه والرسول الا من خبره **والدليل الثاني** ما افاده قوله وما اتى عن صحبه الامجاد وهو اشارة الى ما تواتر عن صحابه العلم بالاحاد وهو امر لا ينكره الامم من جهل احوالهم سيرهم وذكر في المطولات قصص كثيرة من ذلكه لاجابه الى التطويل بما وقع له من هذا الدليل ان ابا بكر لم يقبل خبر المغيرة بن عمرو عن محمد بن مسلم وان عمر بن الخطاب لم يقبل خبره في الاستيذان ان حليها رواه عنه ابو سعيد وغيره **قلت** ولا يخفى انه غير وارء لانه لم يخرج بانطما من كبر الى من توقف في روايته من الاحاديث فان الاثنين من الاحاد

والعلم هو العلم بالحق والصدق والبرهان واليقين والاطمئنان والهدى والنجاة والوصول الى الله تعالى والسير على صراطه المستقيم والتمسك بحبله المتين والوقوف على راسخاته الجارية والسير في سبيله المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة

والعلم هو العلم بالحق والصدق والبرهان واليقين والاطمئنان والهدى والنجاة والوصول الى الله تعالى والسير على صراطه المستقيم والتمسك بحبله المتين والوقوف على راسخاته الجارية والسير في سبيله المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة والسير في طريقه المستقيمة

37

ما قرره من الحكم
له اصله للحقيقه

والا ولا ان فاشترى
المنجى اسم على

بالنصوص

[illegible]

مقدّم

م
لا اله الا الله

لا اذن عا
 قور فيه
 من النقد
 محكمه
 اختلف
 على عدد
 القور
 اعلم جا
 بيها هما
 الاطلا
 كها
 في ثلث
 الثالث
 حتى
 الرابع
 وضو
 هذه

بلغ قراره سابع عشر شهر القعدة ١٢٥٥

نظر

المسألة الأولى
في كتابها

بيان
كأعاد اليه ضمير في وفي
له للشيء

الان استغن
الرحم احاديث وقد
مها على القياس وقد
مثل الامان ولو غلب
وحديث المعصية وحديث
الغريب وحديث القرب

عنده حمل النزاع امامه كان الجمع بين الخبر القياس في حمل النزاع
 ومخبر في قوله وجود الخبر المدلول عليه بالسياق كما عاد اليه مخبراً في قوله
 للقياس وقد اختلف العلماء في ذلك هل يرجح القياس او خبر الاحاد والذين
 ذهب اليه الجمهور من ائمة الاو اعينهم انه يقدم الخبر بطرح القياس وروى عن
 مالك انه يقدم القياس **وقيل** انه حمل خبرها فاعلم على طر الحنفية التبعة و
 دليل الاولين ان الصحابة تركوا الاجتهاد عند وجود خبر الاحاد وقد عدوا
 في المطولات قضايا ان ذلك للشيخين وغيرهما **وجاء** فيها القياس لاجل خبر الاحاد
 حادي وبانه وقع في خبر معاً تقدم الخبر على القياس ويات خبر معاً في القياس
 وانه **صلى الله عليه وآله وسلم** اقر معاً اعلى ذلك وبان خبر الواحد اصل للقياس
 وسئل بنفسه كنعن الكتاب والقياس فرع عليه فلو قدم عليه لكان من تقدم
 الفرع على الاصل وبان مقدمانه اخل من مقدمته القياس فان مقدمته عدله الزيادة
 ودلالة الخبر بخلاف القياس فانه يتوقف على مقدمته حكم الاصل وتعليقه في الجملة وتعيين
 الوصف الذي به الفعل وجود ذلك الوصف في الفرع ونفي المعارض في الاصل
 ونفيه في الفرع وهذا اذا لم يكن اصل للقياس خبراً احادياً والاوجب الاجتهاد
 في الامور الستة وفي الامور الاو الذين الذين هم مقدمته الخبر الاحادي فاذا تقدم
 القياس عليه كان مقدمياً للاضعف على الاقوى وهو باطلاً جاعلاً وذلك لان ما
 يجتهد فيه فهو اضعف من الاحتكام الى الخطا فيه القوي والعن اهلنا اضعف
هذه الوجه ادله **لقد تقدم** خبر الاحادي على القياس وقد عارضها من اضعف
 تقدم القياس على الاحادي وما ولها هذا اجزئنا في النظم بهذا القول واشترنا القول
 من تقدم القياس وجه الاقل بقولنا وهو له عند الكثيرين بل ايدى الجمهور قد نوا
 الخبر الاحادي وابطلوه حكم ما عارضه من القياس فاحرمه انه عند القليل غير

المنظر

فهذه مسألة روائية الحديث بالمعنى وهي مسألة خلاف المجهول على جوانب الرواوية
بالمعنى من عارف بأساليب الكلام عكته تأدية المراء والوفاء به كما قال الذي الدراية ولذا
به العدل العارف الضابط اما العدل الغش رطها قد عرف من حيث انه خبر لا يقبل الا
من عدل ولما العرفان لمحاوى الانطاط وحفظها فكمال الدراية لا يتم وصفه بها الا انها
وقد روت الجوز ما أخرجه الخطيب في كتابه عن يعقوب بن عبد الله بن سليمان الليثي
عن أبيه عن جدّه قال اتينا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقلنا يا اباينا واما
تتنا انما نسمع منك الحديث ولا نقدر على تأديته كما سمعناه فقال صلى الله عليه واله
وسلم اذا قلتموا احدا ما ولا تخرجوا على ولا تخرجوا على ولا تخرجوا على ولا تخرجوا على
الطريق وانه عساكر واخرجه في كتابه ايضا عن أبيه عن جدّه فقال صلى الله عليه واله وسلم
ان الملاحظ هو احصاء المعنى وقد استدلنا جميع الصحابة فانه كان يروي من يرويهم
حديث الواقعة الواحدة بالغايات مختلفة من غير تكرار ولا تمريب ان الاولى هو الملاحظ على
السلام النبوي مهما امكن ولكنه يجوز روايته مخفاة الا في مثل ما ورد في الفاها الصغيات
الا لاهية فانه لا يجوز تبديلها بل يقطر اخر وقد بينا عليه في كتابنا ايضا فاحض الفكره وكذلك
ما كان من جوامع الحكم وكذلك الادعية فانه يتجر فيها الا الفا الواردة لان الفاها الدعاء

المعنى

و فرقی ندارد
افسانه‌ها را می‌گویند
سنگی که از آسمان می‌بارد
از آسمان می‌بارد
خاکستر می‌بارد
خاکستر می‌بارد
خاکستر می‌بارد
خاکستر می‌بارد
خاکستر می‌بارد
خاکستر می‌بارد

اللائحة
عنصوص الاصلية
من الفاظ
المصنفات
والاسماء
على ذلك لغة
مواصلة

وقد ثبت ان
ما ثبت من الروايات
تدل على صحة النقل
على وجه القبول والاحتياط
في موطن

مقصوده والاخلاص بالاعتناء الذي فقد ولان الادعية مما انتوق الدواعي على
حفظها والحرص عليها والغالب على الادعية النبوية الاجماع في الفاظها اي فلا يغيرونها
ويبدل على المنع في الادعية ما اخرجته جماعة من الامة احمد والبخاري والترمذي من
حديث البراء بن عازب قال كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يتنزل في هذه الكلمات
عند المظجع وعلما هذه الامة التي روت حديث وجهه عليه السلام وفيه فقال فردوه عن لا
تحدثنا فقلت وامنتم برسول الله الذي رسلتم فقال قل امنتم بنبوة الذي رسلتم وقلتم
عليه السلام والحمد لله الذي بلغنا نبوته وعبره بلفظ رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فأخذ منه انه لا يؤتى في الادعية النبوية الا باللفظ ولما اختلفت العلم في بعض الروايات
جمع مناهات القبول لانه نقلنا عنه بلفظ من كثره اوفضته ناويلنا **مؤ**
مؤ واختلفوا في ثبوت الناول **مؤ** وكافر الناول في القبول **مؤ**
هذه مسألة قبول فساد الناول وكذا في الرواية واعلم ان كافر الناول لا ينعز
وناسقه كشارب الخمر لا يقبلان في الرواية بالاتفاق وانما الخلاف في كافر الناول وهو من ان
في اهل القبلة ما يوجب كونه غير متحدث في القصور ومثله بالمتبعة فانه ينحصر في القرآن وهو
تعالى ليس كمثله شئ فقلت وينبغي ان يرد بالمتبعة من جزم به في قوله تعالى قال انه تعالى جسم
صفتة كذا مثله كذا لانه من الحق بقوله فالزمه صفته التشبيه فان المحققان لازم لك
ليس يجب واعلم ان قد تساهل الناس في هذه المسألة تساهلا كثيرا وهو امر خطير على
انا وجماعة من اهل التحقيق لان ثبت كفر الناول وقد اوضحناه في غير هذا في رساله منقلبه
ولذا قلنا ونحن ندين انه مقبول وقال الامة النول **مؤ** اذا عرفت هذا فان قال المنصور راد
والامام كس وغيرهما انها تقبل رواية كافر الناول وادعى الاجماع على هذا كما ادعى علا خليفه واستدل
البيت والمعتزلة واخرى انها لا تقبل رواية وادعى الاجماع على هذا كما ادعى علا خليفه واستدل
الاولون **مؤ** صلى الله عليه واله وسلم حكم بايمان الجارية التي قالت ان الله تعالى في شئ اخرجه
مسلم وغيره وهو مستلزم الجملة التي تستلزم الحسبة او العونية ولان الاصل في علم قيمة
بغير الايمان عدم ما يرفع الايمان واستدل المانعون لقبوله بقبوله بقبوله على كافر النول
واجيب بان قياس مع التماثل وايت خارق اعظم من القياس بالايمان ووضاينه واما

ورده كافر الناول
بغير فاسقه

فاسق

فاسق الناول وكونه من اهل القبلة بما وجب فساد غير متحدث ومثلهم في القصور
بالجملة قالوا في شرحه وشاروا بالقبول بالجملة الى ما اشار اليه في كافر الناول لان
محمدا كافر الناول كما قد مناه كنه استلزام القبول عدم الايمان بدين ضروري وان كان موثقا بشريعة
ومعنى فساد الناول استلزام الاجتزاء بعدم العمل بدين ضروري وان كان موثقا بشريعة
فالجملة من موثقون **مؤ** اموال المسلمين **مؤ** وما هم وانما انتكروها شيئا وعنت لهم نول
ان المعاصي ككفر بالشرك والنس فقلت وفيه الباري اقول في حكم النول علم امير المؤمنين
عليه السلام فجمعهم من كفرهم ككفر صريحا والاول مستغفاه هناك واعلم ان قد ذكره سيد محمد
بن ابراهيم في العدم وفي التفتيح وفي الروض الباس انه نقل الاجماع على قبول فساد الناول
ويذكر عشرة من ائمة الاستسلام وعلماء الدين من اهل البيت وغيرهم واطار النفس في الاستسلام
لذلكه يغيب الاجماع من الادلة ما يقارب الرعين دليلا في العدم وقد وفتنا المقام في شرحنا لنفيه
واول الادلة اجماع الصحابة فانما لما ظلمت بسهم الفتنة ونفرت قوافلها وتحريرا احزابا وانما
امرهم الى القبلة الغفال لم يعلم احد منهم السن ورواية احدهم الذين الاخر والا انكاره على من قبل
شهادته وروايته وهذا انما هو على قبول فساد الناول لا كفاؤه لانه لم يقع التكفير
بالناول من جملة صحابه ولكن قد نقل الاجماع على قبول كفر الناول بل المنصور بالله والظاهر
وجماعة ثم ان الاول على قبول خبر الاحاد لم ينعزل عن شاملة لاهل الناول ويلزم ان الاعطاء
عندنا علم صدق الراوي بعد تحقق سلامة كافرناه في ثلث النول غيرهما وكما كان
الصحابة **مؤ** اقول الرواية للشريعة النبوية وغيرهم تلقاها الامة اصحح الى بيان حقيقة
الصحابة ومن ذلك قلنا ومن يظلمه مصطفى المبالسة **مؤ** مبتدأ شرعه مدجالته **مؤ**
مؤ وهو صحابي ومعدور **مؤ** الا الذي يمازج قليل **مؤ**
استعمل البيهقيان على مسالتيه الاولى في حقيقته الصحابي والمحدثان من صحبة النبي صلى الله عليه
وثبت له احكام صحبه ولغا صحابه قدما عند الاطلاق كالعلم بالقبلة لا يتبادر منه
الان صحبه صلى الله عليه واله وسلم فالمراد بالصحابي العلم مشتق من التسوية الى صحبه صلى الله

في شرحه

وعلما انه
يترتب على معرفته
امور منها قد اوردنا في
من اجبته ان كان
على انما في
يكون على
ومنها التي في
لمشروط ولا خلاف ان
فالمقدور في
مقتضاها فمعرفة
الخير من
من غير ان
بيان ومنها
على قدر
كلهم عليه
على ما
وهذا يقتضي ان
اعلاش في
مختلفا لانه
الاحكام على
كما ذكرنا
ومن ثم
اعلم
قد حصل

التوضيح

[illegible]

وهدا فلا
خطا عند
المصور

بالتوازي على اقل من
فواصل

أي أو قرأه من روى عن هشيم وهو التاميم أو قرأه غيره (أي غير التاميم) أي مع كون الروي ليس
 هشيم أي حاضر في سماع ذلكم الخبر فقد له به هو قيد لمخبره وكهفته الذي أتى به في الأصل
 وشرطه بتحقيق سماعه لما قرأه الغير عن هشيم أو ليس هو وقرأه الغير مع عدم تحقق سماعه مع
 كافيته وسمي هذه الطريق عن هشيم وخيارون أن يقول الروي لها حد ثنا قرأه أو أخذنا قرأه
 عليه أو نحو بشوا التقييد بالقرأة اذ نسبة الإخبار والتحديث إليه بدون ذلكم القيد كذا
 إذا لم يحدث من هشيم ولا إخبار فانه لا يشترط في هذه الطريق تترسب هشيم باللفظ ولا بتوكيد
 رأسه بل كيف يسكون من غير إكراره له ولا غفله اذ سكونه بقوله لا يجوز الإصحاح ما قرأ عليه
 وسلامته من التوثيق والغلط ولو كان كذلك كان قد كافى عند الله **الثالث** من طرق قولنا
 أو ناو **المسوع** من يديه **صديقا** وللشيعي أي أو كان طرق الرواية أن هشيم ناو
 تاميمه ما سمعه أو قول على سماعه وكذلك يدخل فيه ما إذا ناو التاميم بنفسه فتأملها
 بلا غفله ولا إكراره ثم يقول هذا مسوع من طريق كذا أو التقييد بقوله من يديه يخرج ما إذا ناو الله
 أو كتاب معين وقالوا حزن لك رواية هذا يعني واحد سماعي فلا بد منه أن يكون خارجا
 عن هذه الطريق الطريق الأجله كما يراه أهل الحديث فان اشترط المناولة من اليد
 أو ما قاله الحديث لأن هذا اقتضى شأنا المناولة فلا بد منها باليد وإذا لم يكن باليد خرج القول **الرابع**
 من هو الذي عليه أئمة الحديث وقد خالف الغزالي وغيره فلا يشترط المناولة من اليد

والله اعلم
من الخلق
فقطا وما مع عدم
الخط لا اصل
وهو من
اشياء
صلى

مشهد
١٢٢
المسجد

ان کے لئے

[illegible]

وقد خالها ربا
فحبها لما ذهب الله
منها من الجوارح لا ذكره
والفقير والفقير
باب العلم

وقد خالفنا
حينئذ ما ذهبنا
إليه من أن الجواز لا يكره
في الفضول والتفرد
لأن العلم

الصما به يكتبه صلى الله عليه واله وسلم ككتاب عربى من غير فائده علمية بها وروى
 عند جمهور النسخ بسببها اليه صلى الله عليه واله وسلم او مدركه على جمهور النسخ من غير فائده
فائدة هل يجوز النقل من الكتب الموجودة المنسوبة الى غيرهما نسبة اشتغالها بغير
 لمن لا اقره ولا اجازته ان ينقل منها وليست بالنظم اليها وان هذا قول فلان ابن مولى الكتاب
 الفلاي وقد سلم في هذا البحث الامام المهدي فقال **ما لفظ علم** ان لنا كلاما في جواز
 الاخذ من الكتب الموضوعه والرواية عنها لم يذكر غيرنا وهذا نحن الان ذكره لان هذا هو
 صفة فنقول **علم** ان الكتب الموضوعه في الاسلام لا تخلو اما ان تكون في العلوم العقلية
 او النقلية اما التي صخر العقلية فلا كلام ان يجوز الاخذ عنها وان لم نقل على تصنيفها بشرط
 ثلاثة **الاول** ان يحصل لنا طريقا العلم اليقيني بان طريقه منها من تصحيح او فساد **والثاني** ان
 يحكيه عن مصنفه ان ثبت ان المؤلف له او غير في علمه ما لم يغلب في علمه ان قد حصل فيه تحريف او
 تصحيف او زيادة او نقصان **والثالث** اذا اوجد اسلامه وليس له ان يحكيه مذهباً لمصنفه الا حيث
 غلب في علمه انه لا قول له **والرابع** ان لا يجوز نقله على نفسه تصحيحها حكمه ومعرفة ذلك ممكنه
 في العلوم الشرعية **الثالث** ان لا يغلب في علمه ان المصنف لا يرضى بحكاية ذلك القول بل يكرهه
 ان يعلم ذلك لغيره ويحب ان يتبين فانه حتمه يكون غير له من استناده عن رجاؤه فادعه اللهم
 الا ان يكون في نية مقصده او تدبيره ارب وجه من جملة التلبس الخلق بالدين فانه لا يجوز
 حتمه كتمانها **واما** الكتب الموضوعه في العلوم النقلية **فاحكم** ان كل من تصدق للمصنف
 كتاب في العلوم الغيبية فاما يجوز ان ينسبها فادعه المسلمين وهذا كما ذكرنا كذلك فاما ان
 يعلم من قصده ان لا يجوز احد من المسلمين ان يرويه عنه بل لا بد منهم ان ياخذوا به ورووه
 عنه فمعرفة حكم المجيز حكم المسلمين ان يرووه عنه بشرط امان النسخة والتحرر فاذ
 عرفت ذلك **فالرابع** ان ياخذ على ذلك بشرط ثلثه **الاول** ان يكون (نظاير فيه
 من اهل البصيرة الواقعية لما تضمنه الكتاب من الفنون لياتي من الغلط في نقله للمعقل لما
 خفي **الثاني** ان لا يرويه ما نقل من ذلك الكتاب على وجه التحريث عنه بل يقول قال
 في الكتاب الفلاي ورواه في كتابه الفلاي وله ان يرويه مذهباً لمصنفه

علم من غير فائده
 العلم من غير فائده

في العلوم الشرعية

في العلوم الشرعية

انه للمصنف ولو جاز ان لم يذبحاً او ما لم يغلب في علمه انه قوله **الثالث**
 ان يكون آتياً فيما نقله من ذلك الكتاب اذ ارواه من كون غيره قد ضبط تلك الاقوال
 ضبطاً يخرج به عن مراد المصنف وذلك لا يخفى على ذي البصيرة الواقعية في ذلك
 الفن فمما نورد في بعض النسخ او في بعض مقاصده فليس له ان يرويه عنه الا
 ان يشعر بالترديد والاحتمال في حمل من يروي ما ذكرناه انه لا يجوز من الاخذ من الكتب الموضوعه
 عنه في الاسلام والرواية عنها **الذي يحضاه من غير ما عرف من نيل اليه**
 ولم يكن من الكتب التي لم يتوثر تغير مصنفها ولا اشتغالها بالنظم عدل ولم يعلم لغيره نقلها او
 ضبطها وكيف المنقلد في جواز النقل لمصنفها ما نقله الاخذها مع لشروط النقل
ها فبعد هو الذي يخرج لنا في ذلك اذ لا دليل على تحريمه ولا اماره تنبئ الظن ولا يمكن
 ذلك الا جازلاً ومجازاً وانما ذكرناه هذا لبيان ان من حجج مصنفه من الكتب لم يكن له فيها
 سماع ولا اجازة فلا يوثق باجمعه النسخ بان نقل النسخة وهو كلام حسن وعليه علم
 الناس قد نجا وحديثاً **والرابع** ان لا يجوز نقله من مباحث السنة وما يتعلق بها اخذنا في
 بيان تعريفنا ببيان احكام تعرف بها صحة الدليل وفساده فقلنا **مؤ**
مؤ **ودور** كنه النبي **يا نيل** **مؤ**
 اخذنا العلم في تعريفنا بغيره كاختلافهم في تعريف العلم فقلنا لا يمكن بعرف لان العلم به
 ضروري والعرف واجب لاخذ اذ احد انما هو لتوضيح المجهول والوضوح انه ضروري وقبل
 بل بعد لعرفه فحده واخذنا المجهول تعريفه ومنعوا دعوى ضرورية معرفه حقيقته
 وعرفوه بتعاريف اخذنا في العلم ما افاده قولنا **مؤ**
مؤ **واخذنا الكلام** **والاسناد** **مؤ** **حيث** **من خارج** **مؤ**
 فتولنا الكلام نورا الاسناد اي الكلام الذي يحسن من الكلام مكوت عليه فقلنا يخرج المراسن
 الناقصة فان المراسن الاسناد الاصل المقتضد لانه وهو الغيبة الواقعية
 حلق في كلامه فادعه **ثام** وقولنا المقتضد لانه وهو الغيبة الواقعية حيث لم يرد خارجاً
 قيد يخرج به الكلام الانشائي ومفاد صفة الخارج اي خارج مفاد عن الغيبة من غير علم

عن الاخذ
 الاية الثانية
 في تعريف العلم
 في تعريف العلم
 في تعريف العلم
 في تعريف العلم

في تعريف العلم

الحسين بن علي بن الحسين

الشيخ
السيد
ابن
الحسين
بن
علي

کلی انسان حیوان
میقتل کرم ما کس
حیوان نیست انسان
حق اصل

محمد بن الامام
عليه السلام

ووصفنا
والتفت
والتفت
والتفت

لا اله الا الله
ما لا يشرك مع
الملكوت
بعض
مجلس

على فرض وقوع
حجته انما كان قبله
وللعلماء فيه احوال

وفد خرج به الاجتماع الراجح في
الامم السالفة فانه على وجه
وقوعه ٧

کون

علاء الدين و
في الاثر في الفرائض
تأليفه في فقه المالكية
تأليفه في فقه المالكية
تأليفه في فقه المالكية

خانم افشاری
جای علی مصطفی
عمر فواصل

انتشار نطاق الاسلام وتباعد اقطارها وكثرة علماءها يستحيل ان يثبت عندهم اجماع
 فان من المتحقق نفسه علم انه لا سبيل الى الاصل باثباتهم فضلا عن معرفته قول
 كل فرد منهم في المسئلة الفلانية فالحق ما قاله البعض انه المتحقق من المتأخرين انه لم يقع
 الاجماع الا على ضروري والدليل الضرور ولقد فطنا وقدره ما علمناه لما اثبتنا عادية
 اما في وقوعه فلا نسده ان كان ضروريا استقام عدم نقله الى من بعده وان كان طيبا
 استقام الاتفاق عليه لا اختلاف في القراء وقد يجب عن الاوراب ^{بشيء} ينقل الاجماع
 عن نقل الفاظ لا ارتفاع الخلاف المخرج لنقل الفاظ وهو جاذب باطل لان الاستغناء
 بالاجماع فرع ثبت تحصيله وهو محل النزاع ثم ان هجوم النقل الفاظ عليه ليس هو الهجوم الى
 فتح الخلاف بل نفس ضرورية من الدين التي لا يمكن اخفاؤها علم سلم فضلا عن جزمه و
 بان الدليل بطلان قد يكون جليا فلا يبعد الاتفاق علمه لوله واجيب بان جملا
 للملوك لا يستلزم جملا استند الخلاف في شروط الرواي والرواي ومقدار الرواي و
 المذهب في الجرح والتعديل وغيره كما في تحديد الاتفاق فيها علم غير ضروري استحال
 بعض العلوم العادية ولما في نقلهم لو وقع تحصيل ايضا لحفا بعضهم وانقطاع
 او اسره او حمله او كذبه او عدم نظره او الرجوع عن القطر فيقول خرج النقل اما احادي
 فلا يفيد واما الثوران فيعيد وقد اجيب بعدم الاستحالة مستند ان الوقوع ايضا للنقل
 باجماعهم على تقدم النص على المظنون ^{الفاظ} وهو اجواب باطلا لان تقدم الفاظ علم
 المظنون لعززه العقل والنقل في شريعت والجمهورية كما علمت الا لاجماع ومن يتبع
 كلام القائلين بثبت الاجماع علم انه لا يتم الدليل على دليلية ولا وقوعه وخلفه واما قول
 بعضهم في اثبات الوقوع انهم اجمعوا على استبعاد الكعبة فهذا علم انهم اجمعوا عليه
 فلما علم بضرورة العقل وشريع وهو علمنا بانهم اجمعوا على العلم لا يثبتون الشائع
 لانهم معززه شرعية بمنزلة التكذيب ولهم كيفون من ضروريات من الدين فما
 البعد دعوى وقوع الاجماع الحق في مصداقه وكذا بها من بعد فلو سالت مدعي وقوع
 الاجماع المحقق عن حال المسلمين ولما انهم بل وسبع من ذلك من فسطط الارض الاسلام
 مية لم يحطوا علمنا كيند باقراره وتخليفه ثم بصفاهم ثم باستقرارها ريثما يحصل

تأمل
 اجماع
 حاشا
 فانك تعلم ان اجماعهم عام
 من من ذلك الذي قد يمتنع
 الخلاف

فان خالفنا علمنا
 العقل لا يبعد
 كان من خالفنا علمنا
 لا يبعد
 فليس باجماعهم
 فانهم اجمعوا على
 ما ذكره العقل الذي
 من ورايهم
 لهم في قبيلة

الاجماع

الاجماع ولذا فالان حبل انه يقطع بكذبنا فله من ادعيت ويكون ناقلة بوجه
 العدالة **اذ اقرقت هيب** **والاحاديث الواردة في مثل ذلك عليكم بالسوا**
 عظم ونحوه مما جعلوه ادلة للاجماع وقد علمت تعدد لا يبعد حملها على ما قاله البعض
 المحققين المتأخرين ان المراد الاكثر قال قاضيا اذا اجمعت المسلمين من احد العصبين
 وراي الاخر من علم حوايه او فطنا علمنا ان الاكثر مظنة الاحصاء **ولما**
الادلة على الاكثر ومثاله خلافت عباس في امر الاحدية وعليه عليه السلام يبيع
 امهات الاولاد ثم المظنة انما نعتب عند عدم الرجحان الذي يحسب عليه العلم والاعتقاد
 لا المعنى للمظنة مع حصول المثبتة مع انها جواز ان تكون مرجحة كما ذكرنا لادلة لا مستند
 فتشدد يد يد هذه الكثرة وقارن تنبيه ان الاجماع انواع الاجماع الاحاطي
 وهو الاحاط باقرار العلماء جميعا في المسئلة وان علمه متعذر فقلنا **والثاني**
في الاجماع الاستقرائي وهو انك سمعت اقوال العلماء فلم تجد مخالفا وهذا انما
 الى استقرا اقوال عامة المجتهدين وهذا اذا امكن في غاية المتعذر واسمى له منه
الثالث وهو الاجماع الاقرارى وهو لا يعلم ان الامه اقرت عليه الا بطلان
 انهم هذا كبر ذلك القول مبكر وغايته العلم بعدم المنازع والمبكر صحيح جدا
 ولا تعلم ان علمه الا اقرار التمس **فليس** وهذا الاقرارى هو الذي يكون
 مكتوب **واعلم** ان الاحاديث الذي سبقت اليها اشارة استدل بها
 الجمهور وادعوا انها تواترت معن ووردت بالفاظ كقول **حسب الله عليه**
والاجماع امت على مثله بيد الله مع الجماعة من علمه في الله لا يجمع الله
 متى على مثله ابدافا تبعدوا اسوا الاعظم بيد الله مع الجماعة من علمه في الله
 بيد الله مع الجماعة وشيطان مع من خالف الجماعة يكره من خالف الجماعة بطل
 دخل النار من فارق الجماعة شبرا دخل النار لانزال طائفة من امتي على الحق
 فلا هزين علمنا ناولم حتى يقاثلنا خرج الدجال وغيره من الاحاديث مما
 يؤيد دعوى معنا ما ذكرنا وقد اجيب عن الاستدلال بها على حجية الاجماع

٢٥

ساجده
الغنية
صلى الله عليه
وآله

أبي الذي
على الخواص

87

عندما اشتراط
الفرار عن المعين في
صلواته وطلبه اشتراط سبق
بين الامم

استند الإجماع
في التواصل والالتصاف
في هذا الاشارة منقول عن محمد بن
الاباء استندنا في بيان
في هذا الاشارة منقول عن محمد بن
الاباء استندنا في بيان
في هذا الاشارة منقول عن محمد بن
الاباء استندنا في بيان

المستند في بيان
أحوالها

الغياس ولكن بعد ما عرفت ان نعت الازواج لا يخليل بغير ما في خروج من الزنا
واما قولنا وباطل سبق ما ينبغي فهو شارح الى ان لما نعتهم الامم عن الخفا
كان نعتهم الازواجين باطلا فاذ العقد الازواج على اثبات حكم شرعيه لم
يجمع اجماع علميه محض لا يتأتى وقوعه فحق النظم ان الازواج الاخران فرض
وقوعه فهو باطل سبق ما ينبغي من الازواج وفيه خلاف ياتي في باب النبي
مجه وماله بالخلفا انعقاد مجه وليس شيئين يستفاد مجه
اي ان الازواج لا ينعقد تنوم به لهم بالخلفا الاربعه من العلم اذ لم يجمع الامم
والاول ما قامت عليه اجماع مجتهد بها الجمع وفالف فيه انه فيما روي عنه
وابو حازم بن علي والناس المحدثين عبد العزيز بن عبد الحميد كما في خلافه المجتهد فانه
حكم بذلك وكتب الى الافاق بزموا من الموارث على وجه الارواح عملها فانه
انما الازواج لم ينفقت القول بين ثابت واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ان
عليكم بسنتي وسنة النبی انما هما بعد من بعض ما عليهما بالنواجذ رواه ابو
داود والترمذي ونحوهما وصححه كما في قائله شرطهما واجيب عن الازواج
سنة لا الحديث بان لا دلالة فيه على جبين الازواج بل هو علم لكل خليفة انفق
تلك المصنف التمرحج بها الحديث وقوله الدليل علم جبين الازواج حديث كل
ممن لا بعد من ثلثون سنة ثم تغيرت كما عرفت اخرجه ابو داود والترمذي
قد كانت التلويح في هذا خلافة الازواج ومدة خلافة الحسن عليه السلام وكما في نظر
ولم يظفر انما رجاله بعينه باور بان باطل لان في جملة العلم ما يفر على الله ولا يخل
الا بالاعتقاد بخلافه وبانه لم يجر في المعايير القول ان ما انفق عليه الازواج فلهما
فهو اجماع بل خالف به جماعة من علماء في عدة مسائل كذلك بن مسعود وغيرهما
خالفا اجماع العلماء ما في حديث محمد بن علي بن ان العلماء اهل للاختلاف في هذه

عدم انعقاد الازواج
الخلفا الازواج

وعدم خلوها من العلم
ان لا ينعقد الا بعد ما والازواج
له في قوله في قوله في الازواج
بالعلم في قوله في الازواج

في

دقيق لم يفتن لها المستدلون بهذا الحديث ولا يجوزهما الا افراد العلم
وهو ان الازواج حقيقته هو ان تعلم مثل علم من قبله بيت به ولد قال
اسم الاصول ان شرطه موافقه حتى الموافقة في البنية خلوص على النبي
صلى الله عليه واله وسلم كنعين بنيه الفرض وصلينا حابنية النفل
لم تكن مقتدين ولد قال العلماء الكبير محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله في ابياته الوا
ليه من قوله النعمان اجمع شاربا لهم لثقت رجلا حيث مرده
ولواقتد بابي خفيه لم يكن مجه الامام اركان عالمي المسجد
يريد بالنعمان ابراهيم خفيه فانه قابل بحوائش شرب الثلث وله شربة من
شربه لم يكن منفذيا باه حقيقه وان كان مقلدا لخاله لا ينفذ في التقليد وكذلك
من تولد اسن النبوية واستنفل بالمباخت لم يكن مقتديا بالرسول صلى الله عليه وسلم
وسلم وان كان صلى الله عليه واله وسلم هو الذي ابا حهما والمثل كلامهم رحم الله قلنا
فقد التعليل وشتان ما بين المقلد في هذا المجه ومن يقتدي به في هذا المجه
فقد النعمان اجمع شاربا لهم لثقت رجلا حيث مرده
ومن يقتدي اصحابا معارف مجه وكان اوصيا في العبادة والتزهد
فقد كما في الحق ان لا مقلدا مجه وخلافه التقليد في الاسرار القوت
اذ عرفت هذا فالا حاديت امور بالاعتقاد بالخلفا الازواج في سلوك طاعتهم
فواممة الدين وروع المنبذعين وجمعا الكفار والباعين والزهد في هذه هذه
الدار والاقبال على ما ينفع في دار القرار لا انهم مجه ولا لان اجماعهم في شريعتهم
فقد اكمل الله الدين على اثنان سيد المسلمين صلى الله عليه وعلى اله المطاهرين قال الله
تعالى في آياته انزل اليكم الكتاب فليكن نور على قلوبكم ورحمتكم الاسلام ونيان
الامر بالاقامة امام امر عكسه نيا لها العبد في بنيه فانهم السابقون الاولون الذين

بيان حقه الازواج
فقد روي في الخبر النبوي

بيان على قول ان العلم
الاولون من النبي
القبيل من قول النبي
مدنوم النبي من جبهه
النبي اهل النفس

رواه ابو القاسم
وحسنه وانسابه
وساجدان في حصى
افندوا بالدرن
البيكبر وعلمه ففصل

عبد الرحمن بن محمد
المدني

تجدید فکری و اصلاح

م

هذه مسئلة اجماع اهل البيت سلم جليله استوفوا خارج غا
 به الرسول اولها وبيان وجه دلالتها كما اشرنا اليه فالدرر بيان وجه دلالة تلكه
 الادله على المدعى والرواية ماسروده من مقول الاثني والاحاديث وقولنا في الامر من ابي
 الرواي والدرايه وان لم يقدم لغا الرواية فاشياء وضاعده ولشرا في خلاصة ما فيها
 وما في غير جان الادله **ففتوا قبل استدراك اهل البيت بحجج اجماعهم** بالكتاب كونه
 اما الكتاب فقد اشرنا الى انه من الاثني في ذلكه وحقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم
 الرجس اهل البيت وقرروا وجه الاستدلال بها بان تعالى اخبر خبره موكد ابا داود
 احمد يار وانه اذ هاب الرجس عنهم وهاهنا فهم عند ولا بد من وقوع ما اراده تعالى
 من افعاله قالوا فثبت بل لا ريب انهم معطو لهم **الكتاب** وانه كما يد له عليه التوكيد
 بالمصدر ولما كان الرجس من الاقدار غير مراد في الكتاب تعين ان المراد تطهير عن الا
 رجاس المنافية لامور الدينيه الا ان كان مكانها هو رايان العاقل والخطايا واو
 فتمتعهم تعين ان المراد تطهير عنهم عن تلكه الارجاس المنافية للديانة ومهمهم
 عنها واذا ثبت ذلك ثبت انهم لا يجوزون على باطل والله الذي لا يحصى عليه هو الحق الذي لا
 لا يجوز من الغفلة وهذا هو المطلوب هذا مقروء في الاستدلال ويأتي ما ناسته

٢ من افاد ان هذا البيت على سبيل التلميح
ولم يسنه في كتابه فخره رحمه الله

من خالف في حجة اجماعهم **واما السنة** فاحاديث واسعة ولا ندرج كل خبر جاز
 معه سرد ما في شرح الغاية والحق في حجة الزهنية والهداية منها **احاديث**
 انهم قرأوا الكتاب والهم لا ينار قونه المورده الموض في يوم الحساب والهم امان
 الله من الاختلاف وان الامم لا ينظر في اختلافها كتبت بكتاب الله وعقيدته
 وانما خبر ربه من وجلانها لا يفرقان والى احاديث **حجة** نقلها من المحدثين
 عيون الاثمة قال في حجة المطلب للعلامة المفضل عند قول من جرد ولا يعتد
 باحد البيت خلافا للشيعة **كالنقل** حجة انما في حكاية عن الشيخة نفي حجة الا
 جماع والمشتهور الذي لا يجزم الا بغيره في النقل لا يجمع نقله ان الشيخة بقر
 كون حجة اجماع الامم وحجة اجماع اهل البيت والرافضة قول المحقق في الموضعين
 واما الذي يدعيه فلا ينفصل بالعدم في الامم والاشترطها والنقل عنهم باشرافا
 ذلك باطل ولكن يقولون باجماع الامم بمنزلة اهل البيت واما اهل البيت لاحاد
 بيت نورث معنا ان اهل البيت والكتاب لا يفرقان **صحيح** **صلى الله عليه واله**
وسلم كونه اكثر طائفة منها عند من التزم الصحيح كسليم والحكاية وبن جنان وعند
 غيره كاحمد والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة والعلامة
 من احاديث جماعة من الصحابة قد كثر في العلم من حجة وزعم البرزخي ابلغهم الى خمسة عشر
 صحابيا وشهد له حيث نقل اهل السنة كسببه نوح في كبرها نجا ومن خلق عنها غير ذلك
 كما في جرد الخطيب في طبرستان والبرزخي في ذلك اخرج احمد بهذه النسخ امان لاهل البيت
 واهل بيت امان لا من الاختلاف فاذا خالفنا قبيلم اختلافوا فصاروا حجة وليس
 ومن انصف علم ان هذا الدليل اقوى من اول اجماع الامم بمراتب ولكن اهل المصنف
 لا يلبس به بل من الحجة في حجة النسخة كالحج **صلى الله عليه واله وسلم** فانظروا
 كيف خالفوا في حجة وحدثوا هذا عند قبول حجة قول اهل المدينة مع عدم حجة

كما انهم يدينون لانه من اهل المالكه وشطوبه المصنف ذلكم التطويل في حجة
 ان كنت من غيري وعبد الله ولا تعبد الا اسلافا من ربه بل فقط **ولعلم** انه قد قرر
 ذلك الامام الحسن بن علي بن فضال في حجة المجدد الملقب وقد عارض الاوراق ان اهل البيت
 هم اوصياء **صلى الله عليه واله وسلم** الذي في بيوتهم لانه والايه واخواتهم من ولوسلم
 فانما ثبت ذلك في حق علي عليه السلام وخاله الحسين لان الخطاب انما وجه اليهم
 فلا يتم ما روي ولوسلم فالجواب هو ما عرفت للعلم ولوسلم فلا يسل في ادول الخطا
 للفقهاء ولوسلم فحاشية المظهر وحجة الاجماع اصلها لا يثبت بانها اصلها
 قولهم في غير ذلك لانه لا يراه ولا بد من وقوع ما روي من افعاله وقد اوجب
 عنه بان ذلك في عالمه بغيره باختيار الكسطين كما هنا فانه يرد على من عن الرجل بما
 اختياره لا باجبارهم عليه والار يوجد فيهم عاقبة وحوادث المعلوم وثقا الاستدلال
 بالاحاديث فانه قال الامام الحسن بن علي بن فضال في حجة امان لاهل البيت لا من
 لا يعتدوا ذلك من الاجزاء معناه وكونه حجة لا ينفصل ولوسلم فلا ينفصل خطا الى
 لكان لا يفرق بكون المفهوم ولا يفرقه ولوسلم فحاشية المظهر وحوادث المعلوم
 بعدده ولوسلم وهو مروي في الخطا لان مقلداه حجة اتباع الكتاب وحده
 لا فاده الواو وحده وحوادث الاجماع ولوسلم فانما ينفذ وجوب الاتباع حيث
 اتفق الكتاب وفور العدة ووجه حجة هو الكتاب ولوسلم فحاشية المظهر
 فلا يثبت به اصلها بل في فوار ولا حجاب اجوده عن بعض ذلكم وليست بها ما خرج
 ذلكم الا من عن حجة المظهر الى حجة المظهر **انتم** **واقر**
صلى الله عليه واله وسلم انما اهل البيت قد شرا الله بغيرهم الكثير طيب في جميع اقطار الدنيا
 بحيث لا يخلوا عنهم قطر من روس الناس في اقطار الاسلام منهم ملوكهم واليهما
 من كابر من طائفة الثالثة الى يومنا هذا ونحن في القرن الثاني عشر وان تحملوا

البعق من غمهم بامارة وهم ايضا ملوك مكة وهم في الغالب ملوك العجم وملوك العرب
 وهم في جميع الاقطار الرومية التي ملكها الروم تقبلا الاشرف ولا ريب ان في كل
 قطر علمتهم انه محققون **وبالمجمل تعرفهم** في الافاق تعرف الامم الاسلامية
 في الاقطار وقد اتبعنا لهم دول قوتهم في الجبل والديلم مدة طويلة **واذا عرفت**
هذا عرفت ان الاحاطة بحرفه اقوال علماء لهم ومخبرهم الزن متعده سيما
 ومنهم شافعية وحنفية ومالكية وحنابلة طرأ على قطر علمهم من يشاؤون في أرض
 مدح حلبة ومنهم من قد حال الاجتهاد بعد الاربعة المذاهب ومنهم من يكون مذهبوا
 بهذا ينقروا له لا سبيل للمعرفة اجماعهم اعداء وقد تنول حكايتهم من شارفا على علوم
 الزن في قطر من الاقطار كما هو الشأن وكذا بانهم فيه ان هذه المسألة اجمع عليها
 العترة كما يدعون في المسح على الخفين انه اجمع العترة على عدم شرعية او على صحة والى ان
 انه ثبت وصح القول بالمسح عليها عن امام العترة بل اعلم المسلمون المذاهب **على ان**
طالب من الله عتده فانه من اهل البيت على دعوا اجماع اهل البيت بحاديه ويظن
 من خالفه ويتورخا لاجماع اهل البيت وهذا من الغباوه وبجهل بحقيقة اجماع
 الال بل الجبل الال فانه لم يخرج الهادي كبحر عليه سلام الى الزن الا وقد تعرفت
 امة الارو علماء هم في الاقطار الممتدة والبلدان الممتدة وقد وصل الحرب
 الاقصاد منهم امة لا تعرفوا قولهم كالامام ادرسين بن عبد الله بن الحسن بن الحسين وولاده
 وغيرهم ووصلوا ولا يعرفون هذا النفس الزكية بعد قتله الى الهند الى ارضها كابل وغيره
 فليست الله عبدا وجد دعوى اجماعهم عن القنارية والنظيل الى الف والنفس يتكلم
 ولقد ولجوا ان ابتاع اهل المذاهب يدعون اجماع الامم واجماع الال دعوى من
 غير قدس ولا اعدا ولا كتاب منير فخرنا في سلف من احواله معرفة اجماع الامم
 بل احواله ومعرفة وكذا بناقله ويدعيه نقول هذا ايضا لما عرفت **فان قلت**

فاذا

فاذا لم يتم الايات والاحاديث ادله على اجماعهم وادعاه ومعلوم ان اقوال افرادهم
 غير حجة وقد ثبت في الاحاديث الامور بانها عنهم وانهم قرنا القرن لاني وقوته
 فماذا يكون فايده ملكه الاحكام **قلت** قد سئلنا الجواب عنه عن
 هذا في حاشيتنا على كتاب نيسر الوصول المسماة بالتحديد على النيسر بما فيه من
 محروك فليست من ارادة **بسم الله**

وهذا في الامم المختارة **فان في عصره الاقطار**
فان من امة عالم برنج **كذا دليلك وراجع**
كذلك التعليل والناويل

هذه المسألة لم يعلل بها الا اجماع الاولين اذا اختلفت احوالهم
 طعن على قولين فلهذا قول ثالث فحق المسألة لعلمنا الاصول اطلاقا
 فان وتعميل وليس ذكر القولين الا من باب التفسير ولانه اقل ما قلنا والافضل
 انه الاقوال والاربع بحريتها ما جرب فيها ما لا خلاف **الاول المنع** من
 حدث ما قالوه الاولون وهو قول يثبت الى المؤيد بالله والاطلاق الثاني
 في جواز **مطلقا** وهو منسوب الى مطلقا هو **والثاني المنع** من
 الحاجب وغيرهما من المحققين وهو انه رفع القول الثالث القولين الذين ا
 تنفق العلماء الاولون علمهم فانه لا يجوز وان لم يرفعها جاز وهذا هو الذي
 افاده القطع وقد استدلل المانح مطلقا بان اختلاف الامة على قولين متضمن
 انما هم على المنع من احدث غيرهما قالوا والقول الثالث سوار فعهما **الاول**
 خروج عن محكم سبيل المؤمنين **واجيب** باننا لانسلم المنع عن التفسير لا
 لم يدرك عليه كلامهم بنحو لا اثبات وعدم القول لا بشر ليس قول بعدد **والثاني**
قولهم فيلزم منهم تجوز احدث ما يرفعهم لانهم لم يسمو فيه بل هو لا اثبات

قد ثبت ما اشار
 اليه الامم بعد البدر
 في حواشي هذا الكتاب و
 قد عرفت هذا

كما خلا فيهم في
 مع الاشارة فيهم من جعل المال
 كمال للبدن ومنهم من قال غاص
 في الاخرة فاحداث قول الثالث
 قول النزاع

ايضا وحده هو قول الظاهرية **فجوابه ان مقتضى** وان الظاهرية مع هذا
 حجة وقد استدلوا بما ذهبوا اليه بان الاختلاف بين الاولين علم قول الاول
 على ان المسئلة اجتهادية يسوغ فيها التخيير والخلاف فكيف يكون ذلك سببا للمنع
 فان مجرد اختلافهم لا يوجب لنا الحكم بالانكاف منهم على نفي مساوئها فان عدم القول
 ليس قولا بالعدم وانما دعوا الى انكافهم من باب التفرغ وقد تقرر ان لازم المذهب
 ليس بذهب كيناف جعلونه اجماعا بنفي ما ذهبوا اليه على ان اجماع القولي
 فيه النزاع الشديد فكيف اجماع المدعى لزوم فمذهب المذهب الظاهرية ليس
 يسعده وانما بقينا النظم على التفضل لان أصل ما جاز المنظوم اختار ذلك لنا قبيل
 لانه ترجح من حيث ذلك القيل **المسئلة الثانية** التي أشار إليها قوله
 دليل ثالث اي كذا جاز احدث دليل ثالث والرابع وذلك انه اذا استدل اهل
 العصر على مسئلة بـ دليلين مثلاً فانه قد قبلوا الجوزا حديث غيرها استدلوا به لانه
 جـ عن سبيلهم **وهذا قول ضعيف** لان المطلوب من الادلة احكامها لا اعيانها
 لها والمنع من مخالفة الحكم لا مخالفة الدليل وقيل يجوز احدث ذلك وهذا الذي
 افاده النظم بقوله كذا دليل ثالث فان الاشارة بقوله كذا المحجوز لا الى التفصيل
 السابق في البيت الاول ولا يتصور جريانه فيما نحن فيه والنقص بقوله لنا ثالث نفع
 للاصل وأصل العيار وكما هما الادامه مثلاً فان الخلاف واقع من غير شراعية تقدم
 دليلين فلو انفق اهل العصر على دليل جاء الخلاف في احدث دليل غيره **والدليل**
ما اخترناه من الجوزا ان احدث دليل غير دليلهم لا مخالفة فيه لما اجمعوا عليه ولا
 رفع لما احدثوه ثم ان المطلوب من الادلة احكامها كما عرفت وحكم عن بن حزم
 المنع اذا كان الدليل الذي احدث الاستدلال به من احدثه كما يعرفه الاول

لا اذ لم يكن كذلك فيجوز وكأنه ناظر الى مسئلة حل يجوز عدم علم الامه بدليل
الراجح علواً يقتضيه فقيل لا يجوز لان الراجح **سبيل المؤمنين** فليز من علمهم
بغيره سلوكه غير سبيل المؤمنين وهذا لا يجوز علمهم وجوابه اننا انما نسلم انه يتبين
اطلاعيهم على الدليل الراجح فلا يلزم من ذلك مخالفتهم سبيل المؤمنين لان الوعيد
علمي مخالفة سبيلهم حتماً انتقوا عليه وسلوكه والدليل الراجح الذي جعله لهم
يتحقق كونه سبيل المؤمنين قد سلكون **لحم** من شأنه ان يكون سبيلهم وفوق
بين صلاحيته بان يكون سبيلهم وبين كونه قد ثبت وتحدد انه سبيلهم **المسئلة**
الثالثة اذا اختلفوا في تعليل حكم جلي مما يجوز لمن بعدهم احدث عليه اوس
لذلك الحكم المختار جواز ذلك ايضا اذ لا مخالفة لمن سبق يقتضيه علان تعليلهم
واقتضار الاولين علمهم لا يقتضي المنع من احدث غيره ومن قال لا يجوز علم
ذلك ببيت العتيق كما وقف ذلك في موضع وما كان الاجماع ينسب للقوي
معلن وسكوتي ولا بد من طرق توصل الى معرفة اشارة النظم الى الاولين فقال
مسئلة السماع سبيل السماع ما قاله والعاية في النقل على ما عايناه
قولنا سماع مدان سبيل واحد حتى يطرأ الاول اعني سماع كل مجتهد وحي اولها
واعترافها وجوداً **والثانية** العاينة وحي ان يعاين احداً لاجماع يفعلون فعلاً
من الامور الشرعية او تركونه ويعبر بقوانين الفهم مراد فانها يكون اجماع وهو
المسمى بالاجماع الفعلي من الاتفاق بما افادوه قوله

[illegible]

ويعرفون رضا بامور
عبارة الفواصل
نظارة وهو الصواب
قوله أو عضهم عطف
على قوله من ليلاي أو
ينظر عن عضهم اصل

فانه اذا علمت انك قد اخطأت في قولك فقل انك قد اخطأت
فانك اذا علمت انك قد اخطأت في قولك فقل انك قد اخطأت
فانك اذا علمت انك قد اخطأت في قولك فقل انك قد اخطأت

فانه مشعشع بانه لا يقول وهو كذا عندنا غير اجماع ولا حجة ولا كثره احكام
السكون من الفقه والتزويج في المسألة وعدم تقرير النظر او بانه لو انكر ما التزم
عليه وانه لا يراى التفكير في المسائل الخلافية وغير ذلك مما لا يثبت لاحتمال ارجاعه مع جملة
وقد اوجنا ذلك في رسالة تطبيق الاعنفا دايمنا لا يثبت مع شكه عند الشك في ان
الاجماع الذي يسمونه سكونا لا يثبت في هذا الاصل ولا يحوم حواضره من جهة عند الاجل
وذهب اكثر من الحنفية الى انه اجماع فالتوا للشرط اجماع من كل مجزئ للضرورة وقوله
وهذا خلاف ما قد قلنا قلنا ومنه ما عرفته من عدم ظهور الدليل على وقوعه وثبوته
وذهب جماعة من علمي العدة الى انه تحت طينة الاجماع واخبره البرازي والادب
وبنما يجب قالوا لان السكون مع انتشار الفتن انتشارا لا يسعد معه ان يخفى على
المجتهدين اهل العمول بل يخرج من احد مخالفة فلا حرج في التوافق فالتوا او بلكه الاحتمال
لا يوجب ظهوره قالوا واول ما مر به ان يكون كالقياس وكما هو الاحاد ولا يوجب هذا
اذا الاحاد والقياس قد قام الدليل على التبعيد بهما بخلاف اجماع السكون وقد مر
هذا الذي سئل سكونيا وصرحنا به في قولنا **في قوله**
في دعوى سكونيا قلنا الاول فانه القول في السكون
قد عرفت ان طرق معرفة اجماع قولنا او سكونيا سماع ما قالوه من الفاظهم
على الحكم وهذا طريق مستند الى سماع اقوالهم ان كان اجماع قولنا او المعنا
فيه لا يفعل اهل الاجماع ان كان فعليا او معاينة تركهم ان كان تركا واما السكون
فطريقه النظر عن البعض او فعله او تركه مع رضا الباقيين من المجتهدين بما قاله او فعله
او تركه ومعرفة رضاهم كما جاء في قوله انما فالنقل طريق غير سكوني والسكون انما هو
في غير سكوني بوجه من قولهم الحق وفيه عن قولهم **في قوله**
في دعوى سكونيا قلنا **في قوله** **في قوله**
الحد للسكون انما بعد تقرير ثبوته ولعل يكون من الاول طينة ولو كانت طينة
وصوله اليها قطعيه كان يكون توازيرة واستدلال العلم في ما وقع في

فانه

في دعوى سكونيا قلنا **في قوله** **في قوله**
الحد للسكون انما بعد تقرير ثبوته ولعل يكون من الاول طينة ولو كانت طينة
وصوله اليها قطعيه كان يكون توازيرة واستدلال العلم في ما وقع في

ان كانا من جملة

فمعد البيت يشير الحكم من خالفه الامام القطعي وهو المنقول تواتر بانها لغة
 اياه يكون فاسقا والناسق من لم يقل بين المنزلة عند المعتزلة من منزلة
 الايمان ومنزلة الكفر حكمه في الدنيا موقوف لا تغلر وراية ولا شهادته
 ولا جيل خلفه وغيره له وفي الاخره انه ان مات غير تاي من اهل النار
 خالدا فيها مخلدا **المسألة مقروءة في علم الكلام** واسلم ان كون الامام
 حجة قطعا ان روي تواتر مسئلة خلاف وتفصيل فان كان منها علم من الد
 ين ضروره كالصلوات الخمسة مثلا وان كان وجوبها علم من ضروره الدين لا من باب
 الامام خصوصه فمما ان هذا الخلاف في هذه وليس من محل النزاع انما وقع به
 التمثيل الاستقنا ما قيل ان لم يكن منها علم من الدين ضروره ففيل يغير مخالفه ونسب
 الى الخفيه وقال الجمهور لا يغير لكنه يفتنخا لوالا ان تعالى توعد ما لا عمل الا
 في النار واقل احواله ان يكون فاسقا **قلت** في المسألة عابده الى حقيقه معنا
 اكبيره ومخالف فيها مبسوطا في علم فان فترت بما توعد عليه بالنار ثم الله
 ثم الاستدلال الاله لا يتم على النفس لا ينتزح كون الاله قطعيه الدلالة على الامام و
 قد اورد عليه المهد في شرح المعيار وغيره من الخدش في دلائلها على كفاها
 بكا وخبرها عن موته فمن في دلائلها عليه فضلا عن القطع والملا لا
 به ما اشار اليه النظم بقوله وتبع فهو اشارة الوقوع تعالى **ومن يشاقق الرسول**
من بعد ما تبين اليه الهدى والمنهج مبدا المؤمنين نوكيا نورا ونصلا همهم وشا
 معيرا ووجه الاستدلال بها ان تعالى توعد على اتباع غير سبل المؤمنين كما
 توعد على مشاققة الرسول صلى الله عليه واله وسلم قد علمت في مخالفتهم وهو
 المطلوب. ولكن قد قدمنا في اوجز الامام حقيق الكلام على الاله وانفالا

تلفظ

تلفظ ولا النفا على حجة الامام ولا على فسد من خالفه فتدبر وقد اشرنا الى
 ما ورد من الاحاديث الدالة على حجة الامام وحج او بيت واسعه ساقها الى اصول
 الانما وان تولدت فملا لها ظني ومكان كذلك فليس قطعي والى اصل انما الاصل
 الاول من الكتاب ومنه على قطعية حجة الامام فلا يفتنخا على ان على
 تدبر فقلعيته فانه ليس بين الفتق والقطع ملازم بل الفسق ملازم يكون
 المحصية كبرى وليتم دليل على كبري الفقه الامام وحج في الادلة سمعية و
 هنا انما بحث الامام وهو بحث القياس قال الناطق به
مسألة وهذا بحث القياس وهو دليل ثالث اساسي
 هذا هو راجع الادلة الشرعية وعليه يدور كذا المسائل في اللغة معناه التدبر
 في الاصطلاح فهو ملا فاده قوله **ومن فرغ من كتابه في العلم**
في علم معلوم على معلوم في حكمه عام وشخصي
 حقيقة وعرف نوال الاعمال والاصول واللام في المعلوم للجمهور علم الاصول لان الحقيقة
 فيه وهو تعرفه في العلم كالجنس للوجود وما بعده كالفصل له ولا بد للقياس من
 اربعة اركان اصل وفرع وعلم وحكم كما انه لا بد في التشبيه من تشبه به و
 التشبيه ووجه جامع بين المشبه والمشبّه به والقياس هو فهم التشبيه
 المعرف في علم البيان وقد شمل في ذلك النظم مقوله معلوم الاول هو الفرع ومعلوم الثاني
 هو الاصل في حكمه المار به احد الاحكام الخمسة وهو ثالث الاركان وجامع رابعها و
 البان على محل وحج تشبيهية وسر هذا القياس التمثيل سر ان المعلوم هو
 اعم من المعلوم والمقطوع ولم يقيده الحكم الشرعي ليشمل العقلي والمغربي عندنا
 تشبيهه ويذكر جامع خرج مكان ثبت الحكم في تشبيهين بالبعد كابد وشعر المشركين
 من حكمه بان الحكم ثابت بالبعد لا جامع عندنا تشبيهه فيهما واعلم ان
 هذا هو راجع القياس التمثيل ويطلق القياس على الاستدلال والافتراض

القياس
تعريف

والله اعلم
بما نزل به
الروح الامين

انقباض بخیند کافی
انقباض

فإنما يروى في الأصل عدم وقوعه
صلى الله عليه وسلم في الرملة في قاض
لما خلا هو من

في
صالح
غسلت خدي
على شرج
عبارت شرج
الغالب على الملازمة عن القرف و
الاسم على الملازمة وروى
عن غيره وروى
على الملك

اعترافه
 الاشتراك
 حكم الاصل حاصل
 فانه على تقدير عدم اشتراك
 في صحة الادعاء كان

فقد قاسم عده ستمه علی عدم شریعت
صلوات الله علیهم

وغيره من العلماء
في علمه وتقديره
أن يكون في الصوم
شرطا في الواجب
فقد بلغه الإجماع
غلبه

انفسود

المستطاب

و انما كان في
الكتاب عند المخلصين

اقسام الفنا

[illegible]

وَعَلَى دَلَالَةِ فَاسْتَلِي بِرِ الْمَالِ الْإِنْجِلِي بِرِ

السلامة على من في الخلق
من واصل الصبر على شدة ما به
حظا وقيل ان لا يعلم من ان الا
من ولا العوان القوي وقيل
الخليع كلاله القوي وقيل
لكن لا تعرف

فيه بها البصير بان يقال البنية حرام الاسكاره كالخمر **والثالث** ما لم يجر به
فيه بل يعلم كدرايد عليهما لانهما او انثرها او حكمها فهو قياس الدلالة مثال
الاول ان يقال البنية حرام للراعي المشقة كالخمر فالراعي المحصوم والله اعلم
المطر به ويوجه الى الاستدلال بالراعي التي توجب الاسكاره على الاسكاره وبالا
سكاره على التمتع الذي يوجب الاسكاره فانفق بكرا الراعي عن القصص بالاكلا
ومثال الثاني ان يقال انقل بالمشقة ان يوجب القصص كالنقل بالحدود
انثرها المرد

افترها مبر

فان الاشياء هي العلم التي هي العدد والكمالات الاثرية والذاتية التي يكون
 ومثال الثالث ان يقال في قطع اليد قطع ينفخ وجوب الديره على الفاعلين
 فبما كان في القصاص في قتل الواحد بالواحد فان وجوب الديره ليس هو العلم المراد
 جبهه للقصاص بل حكم من احكامها بل العلم الموجب له القتل وهو ينفخ وجوب
 الديره او القصاص فالقطع قد شاركه القتل الموجد لاحد الامرين في احدها
 وهو وجوب الديره واجاب الشارح لاحد الامرين في القتل حكم الزجر وقد
 وجد في القتل احدها وهو الديره فيوجد الاخر وهو القصاص لانها متلازمة
 بالنظر الى اتحاد العلم والحكم دون نظر الى عدم الملازمه باعتبار الخطا والعدو
 او كفوا لاوتيان عن القصاص وعند الفراغ من هذه الاقسام اشرنا الى الخلاف في كون
 القياس من الادلة الشرعية او لا وهو على انه منها كما اشار اليه قوله **في**
في **ومن قيل من الادلة** **فانه قد خالف الاجل** **في**
 اخلف العلماء في القياس هل يجوز التعبد به ام لا ثم القايلون بالاول اختلصوا
 هل وقع املا **واعلم** ان معنى القياس تحت انواع مختلفه المناط ووجه الخلاف
 المناط وتعيين المناط وخرج المناط والخال المناط وفي كل واحد وقع الخلاف
 في كونه دليلا يفتقده املا ومعنى التعبد به ان يكلف المجتهد تبليغ المناط للحاكم
 شرعي ليحكم في عمله له حكمه فالاثر على انه غير متحقق عقلا وواقع شرعا ونجب
 العلم وعنه النظام ومطابقه ان يمتنع شرعا التعبد به وكمه لان شرعه
 مبنية على الجمع بين المختلفات كالقوس في الفديه بين قتل مد ظله او عدا
 والتشويه بين نسا المحقق والره في اجاب القتل وبين القتل فعلا والوطر
 في عدمه والظاهر في اجاب الكفارة وعلم الفرق بين المتماثل كما عاين في القتل
 خروج المني دون البول والغسل بول اجماره دون مصبي وقطع مسك
 على غير تعيين لما لا

هذا هو العلم الذي هو العلم
 في معرفة وجود العلم
 احاد بصورته
 ان يعرف ان الله لا
 ان يعرف ان الله لا
 ان يعرف ان الله لا
 ان يعرف ان الله لا

على
 على
 على
 على

دوت الغائب وان عقيب امتناع نصيب الشرفه وغير ذلك والقياس
 على خلاف هذا حيث يحتمل التعبد به واجيب عنه بان القياس من جنس
 والمختلفا بجواز اجتماعها في صفة مشتركة فتعبد بان تكون الحكم وتشرطه
 في الداعي اليه كما ان المتماثل بجواز افتراضها بعد صلاحية اهما او
 جود معارض في الاصل او في الفرع ينفخ عن عدم التماثل بينهما وخلافه
 ان القياس شرطي واعتبارات لا بد من ملاحظتها في نظر المجتهد فليس هو العلم
 في ظاهر الامر هو وجه الجمع ومجرد الاختلاف نقض بالافتراق وقد استدل الاكثر
 بادلة من الكتاب والسنة كلها فلتنبه الدال على التعبد بالقياس وقد بسطت
 في الكتب المطبوعه له في هذا المسئلة اصل من الاصول لا يفي فيها الا
 الدليل القاطع فاستدل الادلة عندم هو ما اشار اليه قولنا **في**
في **كيف وقد اجمع** **في** **وهذه قواعده** **في**
في **وشاع فيهم** **في** **وكان اول من** **في**
 فتولوا وشاع فيهم ان يعطوا نفسا لبقولهم تحت وبيان له وقوله اول من يكره الاشك
 الاله اجماع سكوتي وهو ظني الدلالة فاشرنا الى وجه هذا بقوله وهذه قواعده
 للاصا به ومعناه ان مثل هذا الاصل الذي ورع عليه اكثر الاحكام الشرعية تقضي
 لعاده ان لا يكون الاعن وفاق منهم والا لا كرهه هذا التردد مراد اصل النظم وقد
 او ر عليه ان ثبت في القياس من اختلف الاربع ونعاس ونيسعود واجيب بان ثبت
 عن علي عليه السلام القياس مخف من المعصية به حين شاورهم عن زيادة الجمل
 علم الاربعين في الفرقا على هذا اذا شرت واذا هذا افترا فار عليه حد الزم
 قالوا فهذا اقاله مخف من المعصية به وعلمه عمر واجيب بان هذا الاربع عن علي عليه السلام

في الداعي والتقسيم

هذا هو العلم الذي هو العلم
 في معرفة وجود العلم
 احاد بصورته
 ان يعرف ان الله لا
 ان يعرف ان الله لا
 ان يعرف ان الله لا
 ان يعرف ان الله لا

كينوا ومعناه غير راض في المراء فان الهازي يفسر كلف والاحد في قوله اذا ارد
 بالافتقار القذف والا فهو اعلم منه وقد اورده على هذا الاثر المنسوب الى علي عليه
 السلام انه ليس كل من ضرب النخس سكر فشارب الخمر لا يسكر وهو كذا وليست كل شارب
 بهمه في الامن بهمه في غيب ولا كل من يغتر بيل من الهك فقد يغتر بالمجنون والنام
 ولا احد ان شئ ان كان بحاله لغرة لم تعد منه فهو ظلم باجماع الامم ولا خلا في بين
 ثمين في انه لا على الا احد ان يعاقب احد ابا لم يفعل له لولا ان يعلم ثم من المعلوم ان الحدود
 تدبر بالسياسات فها هنا يتبين بطلان شبهة **شئ** انه ان كان الحد للغرة فان حد الخمر فان كان
 الحد للغرة فان حد الغرة ولا على سقوط حد لا فاعلمه آخر **شئ** انه ايضا اذا سكر حد اذا
 سكر سكر وزنا واخطى في اموال الناس واقر غيرة فماله ان يقتل **شئ** انه هذا الاحكام
 هذا مما لا يتولون وان قلتم به فبشر من شئ وهذا هو الحكم الذي لا يقول بعارض
 باجماع الشريعة **وهذه الفرية** تعلم انه كذب **شئ** انه موصوع على كبره ماله وجهه
 ويدل على غير صحته انه جلد الوليد بغيره اربعين في خلاف عثمان امر بجلده بانه
 جعفر بجلده وهو بعد الا اربعين فهدى ابو بكر كذب بعد المروي وان لم يقبل قط
 فقد نزه الله عن مثل هذا ولا نعتد بتطابق ال اصول وغيره على نسبتها ال
 على صرح الله عنه فاعلم منسوب الى العالم بغيره ولان قلنا انه صلى الله عليه وآله لا بد من حجة
 معناه ومعرفته المراء والمشاربه لا يكون الا كلام الله الذي لم يتعبدنا معه فقل
 يتبع في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما كلام العلم فلا يقول احد
 وقوله فيم والايج والايروا على الفاعلين بالقياس والراء ينزلهم كثير وقد سلطت
 في مملوكت النخ واما عظامه في حد الخمر انما على بنو عبد الرحمن بغيره حيث قال لم يفرق
 الحد وثمانون في عظامه بين كافي في حد الخمر ايضا قيس قلنا ليس القياس
 المعطى فانه لا جامع بين السكر والقذف وانما هو لاسرخص وبالحكم المراء والاع

راجع الى كلامه في الامانة
 امره ان يترك في حقه حد
 شئ على ان لا يحد
 على عليه السلام
 ان يحد في حقه
 القذف معروفة
 من سنه

على هذا

على هذا في صحيحهم ولهذا خالف جماعة من ائمة واخبار وان حد الشارب اربعون وكو
 لهم اجمعوا على القياس لا دليل عليه على ان كوسم فغاية الواقع منهم جواز العود
 لا وجوبه الذي هو المدعى قالوا بل وجوب الاحكام الثابتة به على العباد ولو كان العود
 غير واجب لما كان لهم الزام العباد باصاحبت عليه **واعلم** ان المتحقق ان القياس
 لم يبق الدليل على التعبد به الا مع كمانت علمته منعوصه بآيت طرق النص كما ياتي بحقيقة
 وغيره من المسائل فتعلم انه لم يبق عليه دليل التعبد بالعلة وياتي ان الحققة
 وقد سطرناه في رسالتنا المسماة الاقياس في معرفة الحق من انواع القياس ولما اختلف
 في بيان القياس في الاحكام كلها وعدمه اشترنا اليه بقولنا **شئ** **شئ** **شئ**
شئ وليس بالشارب في الاحكام **شئ** جميعها في العلم **شئ** **شئ**
شئ فان ما معناه فيها جهل **شئ** فليس في باب القياس دخل **شئ**
 النفي في قوله وليست بالشارب متوجه الى القيد يعني لفظ جميعها والمعنى ان القياس لا يكون
 الاستدلال به جاريا في اثبات كل حكم شرعي ولا في نفيه لانه قد يقرر ان الاحكام ما لا يدور
 كذا معناه الذي هو الداعي والمقتضى الحكم بل قد يكون تعبد يا والدي في كتب الاصول
 مسلطان احداها هذه وهو انه اختلف في بيان القياس في جميع الاحكام الشرعية
 والمخار نفيه لانه ثبت في الاحكام ما لا يعقل معناه كقوله الله على العاقل واجر القياس
 في مثل متعذر لما عوف من ان القياس فرع تعقل المعنى المعللة الحكم في الاصول حد
 ذكره بهما يجب والعقد **قلت** وهذه المسئلة قليلة الحدود من عدم الغاية اذ قد
 علم انها ان تكاملت شرائط القياس وارتفعت موانعها كان دليلا على صحة العلم والا
 فليس دليل لغوات شرع العلم او وجود موانعها **والسئلة الثانية** هل عري القياس في
 الحدود واكتفارات فقال الجمهور بوجوبها وقالت النخفية لا يوجب فيها واستدل الجمهور
 بان دليل التعبد بالقياس شامل لهما فاذا عطل الحد وجب فيه الحكم بالقياس

قارن في الفصل كتاب
 الحد على الاصل في قياس
 على الزمان وهو عدم القياس
 على ان يكون القياس
 على ان يكون القياس
 على ان يكون القياس

على
 سقياس اللطافة
 الفناقية
 الحجة بجامع
 الحجة بجامع
 فصل الدين
 العلم الهلالي
 فاشد الفصل
 وابطله واثق الشارح
 واتخذته حجة

الاسم: الاسم

فان حكم القياس
الاسمان رزقهم
منافسة عن وجوب
منه

مكتبة المرحوم - قسم المخطوطات

باعتبار

و مثلها في الغصون
فانه قالوا و هو ما كان
على وعيد من ان لا يكون
منسوخا و منه

والمعنى هو ان

ويعلم ان الله لا يهدي القوم
الضالين

كافوا وبيان وجه الافتراء

مسألة في سواها
في المسائل التي لا
تحتاج إلى الاستدلال

وہو
میں سے

منه (الاصول الفقهية)

باعتبار حكمه فانه الذي يرد عليه النسخ في الأصل الحكم اعلا ما بان في المراسم
 ولذلك تجد كثيرا من الأصوليين يخلصون على شروط الحكم ولا يجعلون للأصل شرطا
 وانما شرط ان لا يدخل النسخ حكم الأصل لما وصفت من ان الملة من القياس الحاق حكم
 الفرع بحكم الأصل فاذ كان قد نسخ فلما حكم للأحق وهذا يتنازع على ذكره
 الأصوليون ولكن لا وجه اليه اذ ما نسخ حكمه فقد رفع التعبدية وطوى بسطا
 الحاق عليه والشرط الثاني قوله

* * * * *

لا يكون خارجا عن سنن كشفه عما علمنا في سنن

السنن الا ولفظها في الجملة والثاني ما لم يرد على سنن والمراد ما جاء في سنن من
 اثبات الشفعة ومغزاهم هو وجه من سنن القياس ان يعقل المعنا في الحكم ويوجد
 في محله لا يمكن تعديته اليه وذلك لان القياس فرع تعقل المعلة كما تقدم فلما
 القياس والخارج عنه نوعان الاول ان يكون متناجيا معناه المنفصل للحكم وذلك
 كالشفعة والقياسه لانها معد وان عن سنن القياس شرعي فان القياسه
 بحجب غيرها على من لا يدعى عليه وليث الدم ونحوها فليخلف من لم يخلق عليه
 والقياس ان لا تنجب الا على من ادعى عليه وكذلك الشفعة مطلقة مخالفة للقياس
 لانها اخذت من الغيرة فبذلك هو الاعتد وهذا النوع هو الذي اشار اليه
 النظم **والثاني** ان يكون معناه فلا يخرج عن سنن من الاحاق نفسا عما في
 صيه كما جزا الوجه في التضيحية بالجدع من المعز وقصر عليه لقوله صلى الله عليه
 وسلم ولا يجوز غير ذلك وهذا الثاني لم يرد اليه الناظم لعدم ذكره في أصل
 شرط الثالث **ولا يكون الا على قياسي** كما قال هذا اجله الا كما في قوله
 ابن من شرط صحة القياس ان لا يكون حكم الأصل ثابتا بالقياس فانه لا يجوز
 القياس عليه على المختار واستدلوا لذلك بان العلم في القياس اما ان

جاء في كتاب
الشيخ المصطفى
في بيان الأصول
التي هي على
الكتاب والسنن

في النجم من قدام
الوضوح كما تنظر في
النور بوجوب البنية
فيكون ملائمة في
النكون القياس (والا
القياس على ما هو في
حده او في الدنيا
من غير دليل
للزوم ان يكون

داوید و هاروت

مدرسة العلم

[illegible][illegible]

هكذا

درجہ اولہ المضاعف

اشترى من
قوله

انما العلم نفسا وصفيا
ملا وابطا

العلماني اشتراط الاطراد لصحة العلم على قول الاول ما انشأ اليه من اشتراط
ذلك مطلقا الامانة او عدم شرط فمجرد ذلك لان الحكم شرعي لا بد له من باعث علمه
وقد جزم صاحب الآيات الميثاق بان تخلفها لا عين مانع ولا عدم شرط محال وكشف
ه شرط الاطراد مطلقا ان الحكم لا يتخلف عن علمه الامانة او عدم شرط قالوا
فيكون عدم المانع وجود الشرط من اجزاء العلم فوجود بعض اجزائه حاشي في
محل الحكم بدون الحكم دليل على ذلك البعض لبعض العلم مجردة والوجود الحكم في
ذلك المحل مثال للوجود ان يبيع ^{على وجه} الحديدي ينفذ ^{على وجه} فاعلمنا ^{هو الوزن} ثم علمنا
اباحه بيع الرصاص بالرماس من متفاضلا مع وجود الوزن فيه تبين لنا ان
العلمه في منع بيع الحديد بالرماس كونه موزنا مع كونه ليس بابيض او كونه
فانتم المانع وهو البياض او وجود الشرط وهو سواد قد صار جزءا من العلم
فيطلق ان يكون العلم في الوزن على انزاده ^{في هذا} دليل شرط الاطراد
مطلقا والحقا ليقين اقوال سطور في مطلقا التي واليه اشير عنهم قولنا
قاله اكثر من ان يوزن فيه القليل فقالوا لا شرط الاطراد والاشراط الحاشي
هو شرط العلم اشار قولنا والعكس عند البعض ثم قد ان في ثانيا وفي الاغلب حاشي
قولنا والعكس هو شرط الحاشي ومعناه اننا الحكم عند اننا العلم وحده
الشرط امير على عدم جواز تعليل الحكم بعلمين فيكون عدم انعكاس العلم قد حاشي
فيها لا يبيع معه علمها لانه لا يبيع بثبوت الحكم بدون العلم والمزاد اننا العلم او
الحقن بالحكم لانه لا يلزم من اننا الدليل اننا الدليل ليجوز ان يثبت بدليل آخر كونه
الحكم بجواز تعليله بعلمين ساه خلاف بين انه الاصول من قال يجوز قتال

فصل في الوصف
اذ العلم نفسا وصفيا
وهو ملا وابطا وصفيا
مستند على وصفه وابطا
نفاذ على وصفه وابطا
حكمه وابطا وصفيا
العلم نفسا وصفيا

على ان العلم
هو شرط العلم
انما العلم
وصف العلم
اشترط العلم
تخللها في وصفها
في هذا الشرط
من العلم
فان العلم
فان العلم
فان العلم

لا شرط

ورس في
العلم نفسا وصفيا
العلم وصفيا وصفيا
العلم وصفيا وصفيا
العلم وصفيا وصفيا
العلم وصفيا وصفيا

لا يشترط انعكاس العلم كما اشير اليه بقوله في القلم عند البعض والحق
جواز تعدد العلل المستقلة باثبات الحكم بحاشي انما اذا وجدت منفردة ثبت
بها الحكم ومثاله وجوب الفل فلان حكم ثابت بعلم الفضايل وعلم البرودة
وبعلم تزلزل العلم وعلم الزمان الحق وكل واحد من علمه مستقلة بثبت بها الحكم
وقال المانع ان المثالين تعدد الحكم لا العلم قالوا فلان العلم نفسا وصفيا
مستند لانه ينفذ الفل نفسا وصفيا من عند العفو مثلا وصدق الفل بالبرودة ولو كان
مقتضا لاننا الفل نفسا وصفيا هو واجب بان تعدد الاضافه لا يبر حاشي
خلاف الذاتي والالزام تعدد الواحد بالشيء كما لا يبره والنبوه والاخوه
اما ارتفاع بعضها دون بعض كما في الصورة المذكورة فلا يبره لانه للعلم نفسا وصفيا
ذلك ولا يلزم منه تعدد ثبوت الحكم في كل واحد في هذه النزاع الا ان العلم اذا
وجب بالحيف والوحي كفا غسلا واحد ولو تعدد وتعدد العلم بالثبوت كونه وحده
شرح لعدد البيت واما بخره فانه لما لم يكن شرطا العلم بل يثبت آخر التوهم
شاه الى ان الحكم اخر من ثبوت العلم وهو حكم الحكم العلم قدم الفل كونه
الاصل فان الوجود حاشي على عدم المصدر ومن ان العلم نفسا وصفيا كما يبره
الغالبه بقوله ثبوت ان التعليل بالثبوت هو الاغلب كما دللت له العبارة وعليه
قبح الاتفاق والتعليل بالعدم خلاف ما حنفيه لا يجوزون التعليل به والحق
ره ووقوعه قالوا على ان يكون للناس على الله حجه بعد الرسل وبلا يكون قوله
بين الاعيان حكمه وبلا ناسوا علمها فاما قالوا النقي في معنى الاثبات وهو لا يكون
هو امر محقق وجودي فلما علمنا عا د الخلاق لفظيا على ان المعلوم لغير
انه لا يفهم من قوله لعبد له مثل لا سلب ما دخلت عليه الله النقي لانه قد

باعتبار الاضافه

أو كلف نفسه فدعوى ما ذكرتم افتراء على اللعل إذا آلة النفع لا دخل على النفع
 إنما نفي سلبه ثم لا يخفى أن الصور الأربع الأولى أن يكون الوصف ثبوتياً و
 الحكم كذلك كالتعليل ثم لا يخفى أن يكون مسكناً في نفسه أن يكونا عدميين معاً كالتعليل
 عدم نفاذ التبع العيني والمجنون لعدم العقل الثالث ^{في} أن يكون الوصف
 وجودياً والحكم الثابت عدمي لتعليل عدم نفاذ التعريف من المسرف في الأرفاق
 والرابعة عكسها وذلك كجوز ضرب الزوجه لعدم الامتناع ثم أشار إلى معنى
 أحكام الوصف وهو العلم بما معه يتولد ^{في} وسفرها كما في موكبها أي
 وإلى الوصف مفرح كما لا سكار في باب التفرح لا خلاف في جواز التعليل بالمفرح
 وإلى مركبها يعني أنه يكون الوصف متعدياً كالتعليل بعد العود في القصص
 فالخيار وعليه الجمهور جوازها إذا لم يأت منه وقد وقع والوقوع دليل المعنى
 وخالف فيه من خالف بلاد دليلها ^{في} وخلف كما الطبع في بابها
 بكسر التاء أي يكون وصفاً حقيقياً خلقياً في الحكم بدور ^{في} ويعتدل باعتبار نفي
 لا يوضع عقيب كالتفرح والخير في باب الكراهة ولا شرعي كالتجاسس والطبع لا يتو
 قد علم شرعاً مما ذكر بل يدور في شتم سائلين خلقاً بالوصف يدكرها الإص
 ليعون وهي الأربع كونه شرعياً وكونه بقرانه مثله وكونه بعينه وكونه الإوصاف
 تعارض فيرجع إلى الترجيح أشار إلى الأول فصار ^{في} ^{في} ^{في} ^{في}
^{في} وجاء شرعياً وعنه قد حصل ^{في} وكان شرعياً ثم في الحال ^{في}
^{في} تعارض قد صرح والتعاقب ^{في} كذلك الترجيح حكم لا ^{في}

فتحه

فقله وجاء أي الوصف شرعياً كان لمصلحة أو لرفع مفسدة
 كما يفيد الإطلاقي وهذا رأي الجمهور وفي المطوع خلاف وتناصب
 حاجة إلى تعليلها وذلك كما يجعل عدم صفة يبيع التلي يكونه محسباً فإن
 التجاسس حكم شرعي وقوله وعنه أي عن الوصف الواحد قد حصل حكم شرعي
 وأكثر ومثال التعليل ^{في} المسجد وقوله الفزان والمصلح والمصوم والوطي
 الخفيف ففهم الحكم متعدياً عن وصف واحد وكما سرقه يترتب عليها حكم
 شرعيان القطع والفسق والثاني قوله تعارض أي يجمع تعارض العلل المتعارفة
 حكم واحد وذلك كالتعليل للزوجه والزنا إذا تعارض وجودها فانهما
 علنا في العمل وقد تقدم في بحث العكس والثالث قوله والتعاقب وما
 تعاقبها فبيان يتبين وصف ^{في} كما في يتبين وصف آخر ذلك الحكم ومثاله
 تعليل تفرع الدخيل بالحيف فاذا انتهت مدته علل عدم العمل فانه تعقب
 الحيف في اقتضا تفرع الدخيل وأما ترجيح بعض العلل على بعض الذي
 أشير إليه فهو عند تعارض العلل وسيأتي بيانه ومثله في آخر الكتاب
 أن شاء الله تعالى حين انتهائنا الكلام في شروط العلم اخذنا في بيان طرقها
 ومسالكها اثباتاً وافقلاً ^{في} مسالك العلم فيها أربع ^{في} أولها عدم العمل ^{في}
 حذف التماس أربعة كونه قد أصيب إلى الموت هو العلم فاجز عليه حكم
 المحدود والموت وجعلها أربعة هو الذي أخذناه به إلى حب ويزه
 دخال نبيه النفس وإعانة في ملكه النفس ومن عد حاسته جعلها مسلكين
 فأول الأربعة الإجماع وقد تم كونه أقوى ولأن مسلكه النفس منشئ ومثلاً

مسالك العلم
 لفتا مسالكه وهو في مسلكه
 وهو طريق ولد يعبره في
 العلم

والدور في
 في الموت
 في الموت
 في الموت

ان يحجج الامة على تحليل الحكم بعلم معينه ومثلوا الذي اجمع على علمه بالحق
 فانه علم في الولاية على المال والمراعاة لاجتماع حجتنا هو ان الوصف
 الفلاني علم الحكم الفلاني من غير ان يكون العلم ووقوع القياس فانه
 فح ما قيل ان كيف يتصور الاجماع مع نفاه القياس لان الكلام في ثبات علمكم
 والدليل عليها اسم من ان يحصل قياس (والا ودر عليه قوله في متعلقان محو
 بان هذا علمه والثاني في نفسه نقض وقده عند اقسامان مح
 المراد بالنقض ما ذكر على العلم من نفسه او سيرة سوكا كان صريحا وهو ما
 لا يوضع او غير صريح وهو ما لم من مدلول اللفظ فلهذا مرادنا بقولنا
 وقد عُد له قسمان ثم بين الاول بقوله مح
 مح فمال فيه حرف الجمله مح فهو صريح بالنقض الادله مح
 مح كاللام والباو كونه الفاء مح وما معناها من الاستثناء مح
 اي الذي فيه حرف يدل على العلميه وضعاف هو صريح بالنقض في الدلالة عليها ومعناها
 هنا هو ان الحرف الفلاني علم العلميه سواء حقل غيرها (ولا قيد خاضه العلم هو
 منقوض بالنقض الصريح في هذا الاطلاق فان كانت تنحصر في الله عليها الشر لا
 وهو النفي للعلميه بالمعنى الاخر وان احفل غيرها فهو العلم صراذ اعرفت
 هذا ما قواها ما اخفى والله علم العلميه كبر ومن اجل ذلك او اذن كما قال
 تعالى في نفسه ومن اجل ذلك كتماننا واذ لا قننا ولا حكيوكم الا انتم ومن
 الله كما قال الله عليه وآله انما جعل الاستدلال من اجل

العلم المنصوص

حرف التحليل

البعض

البعض وغير ذلك ثم بعد في الدلالة على العلميه ما يحتمل في احتمال امر مح
 يكونه بطلان علم غير حجتنا للام لانها نالت لغز التحليل حولها والتمس وانوا
 الخراب فلاحه كانت محو لخرج الناس من العلم الى النور او مقدرة محو كان
 ذاما او عين اب لان كان وهذا اعلى من ان لا فعل ان للتحليل فانما جعلها
 له فلا يقدر اللام ومن ذلك ان الماسورة المشدودة مثلها النفس لا آثارا لثواب
 وفي الحديث انما الليست نجسين انما من المطوا في عليكم وهو كغير الكتاب في السنة
 ويكونها للتحليل من ج الزاوي والامدي ومن ذلك الكتاب حيا بما كانوا
 يعملون ثم التا اذا دخلت على العلم فكون قلوبكم بعلومهم فانهم يحسون الحديث
 في هذه وأما التا الداعية على حكم نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهم
 للتحليل قد مر من اعلم العرب ان التا تكون للتبعية فلهذا عُد هذا الاصل
 ليكون حرف علم وقوله وما معناها من الاسمايد ظن ان اجل ذلك وفوجا
 ان كان عيّن ادراجها فيما قبلها وهذا في صريح من النقص الدال بوضعه
 على العلميه واما الثاني وهو غير صريح وهو الدال عليها لان وضعه
 فقد افاده قوله وغير ما اضمم للتحليل مح وهو انما هو التحليل مح
 اي وغير النقص ما اضمم العلميه لان لفظ لان وضعه وهو علم الاصول هذا
 الام التي تبين تبينه النقص الدقة واما به كما قال مح
 مح وسية نفسه نفي وان مح انما معناها سياق تكلف مح
 يريد في باب المنطوق فانه ياتي بيان اقسام التبعية والاياء اما قوله
 في البيت الاول وارجح التحليل فهو حال علمها في الاصل من الامثلة وعلم
 ان حقتقه التبعية والاياء هو ان يقترن الوصف المنطوق به حكم ولو مستتبعا

العلم المنصوص

حرف التحليل

نفسه النص

بسم الله الرحمن الرحيم
وَمِنْهُمُ الَّذِينَ قَالُوا
الْقُرْآنُ كَذِبٌ

منه في الاستيذان الصلوة
الحمد واجب كما سمع وقت الصلاة
منه في الاستيذان الصلوة

رواه الدر المنثور
في صحيحه
عن حماد بن عمار
عن حماد بن عمار
عن حماد بن عمار

بسم الله

خوارزمی الخوارزمی الخوارزمی
کیونکہ وہاں اور اس کے
بالا اس کے

2013

واخذوا هذه الدرا
في الدرهم فمضوا فبينه
العلم انما هو من وقال
من قال بل من وقال
فانه الاقرب والقرين

فمنها ما كان له دليل الإجماع كما قال في شرح المعيار سمي تحت الإجماع لأن المعلن
فيه يعود في تعيين الوصف الذي جازا كونه عدم الاحتياج بالإجماع على أنه
لا بد من علمه ولما كان إلا العالم بعد الوصف المستبق مقتضاه إلى طرق يعرف بها
كثيثة بعد الإشارة إليه بنقوله أو لا ياب من الوجوه بينما خالف
أما غلبت حكمه بدونه أي أكونه طردياً أو لكونه
مناسباً لما عليه ظاهر

٢
لوني القصاص والاخ السقارة
ولا العصف والاخ شمس الحكام
ولا عالمه حكمه اصل

فأما التي كانت في داره فلهذا لم يبق
منها شيء من ذلك في هذا الموضع
وخرج منها طمس

۱۲۷

والمناسبة قالان
في المناسبة في
الاحكام والسياسة
الاحكام والسياسة
سيرة في الادب المنا
ولا في الادب المنا
ع

الذي يعتبر من
الأسرار

هذا هو
الكتاب
الذي
هو
الكتاب
الذي
هو
الكتاب
الذي
هو

والمراد ان المشقة مناسبة لترتيب الترخيف عليها تخميسا لمقصود الشارع أي
التخفيف ولا يمكن اعتبار المشقة بعينها اذ هي في ضبطها اذ هي في ترتيبها
بالاشخاص والازمان ولا يتعلق الترخيف بالكل والامتنان لبعضه **2**
فتخلق الحكم وهو الترخيف بما يلائمها وهو الترخيف وقوله وغيره اشار الى القسمة
التي بعده الاصوليون حقا وذلك هو الغفل العدو وان فانه وصف
مناسب لترتيب الحكم عليه غير القضاة دفعا لانتشار الفساد ولكن العدو امر
نفسه لا يرد فاعتبرت المصلحة وهو استعمال الجارح في الغفل فانه مطلق
العدو فانه مقرر للعدو والعدو ان قيل ولكن في تخريفه له بعد انما انما
نظم بانفساد دليل عدمه من الخطا والمدافعة ولا استغناء **واعلم** انما انفس
كلمة الاصوليين ان الوصف الباعث على شرعية القهر للمساخر الا فطار هو المشقة
ولكن لا فطار من ترتيبها بنبطت على ايلانها وهو سفر وقدا ورد علمهم انما لو كان
نت المشقة الباعث في الترخيف في الامر من كان الترخيف بهما في حقيقته هو
مقيم في اول دعا الاشاقة في الحرف في ايام الحرف يد كالحدا والجار اول من المشقة
فان الملكة الذي يتاخر في الحجة وعنده من طرأ بريد وسير كل يوم سيره في سفر
او فلا مشقة عليه في سفره **وقد اوجب** بالاشغاف والتخفيف عندك ان الترخيف
للمساخر في الامر من ليد المشقة بل لما اخبره **الرسول صلى الله عليه واله وسلم**
وقد سألهم عنهم قد امنوا فما بان الفهم كانه فهم من قوله تعالى ليعلمكم جناح
ان تقصروا من الصلاة ان خفتكم ان يفتكم الذين كفروا ان الله تعالى رحيم
في القصر اجلها فانه فطنة الذين كفروا فاجاب عليه بالحكمة بانها صدقة فقلت
الله بها عليكم فاجتلبوا صدقته فاجزى **صلى الله عليه واله وسلم** ان هذه الرخصة

انقص الا فطار

صدقة

صدقة من الله بمقتضاها وتكون لها فليسا لنا ان نقتصر عليها بتخفيفها او
تأخيرها ولم يتعبر من **صلى الله عليه واله وسلم** المشقة وانما هذه صدقة على
المساخر الذي يغرب في الارض لا يغيب وان كان في الشق الاعمال واشدها
فتقول لهم ان مقصود الشارع من شرعية هذه الرخصة التخفيف صلحهم و
قد اشار اليه تعالى في تخفيفه للمريض والمساخر في نزول صدقهم ومفان و
صياهم في ايام اخوة عتقتك لتقول بريد اليكم اليسر ولا يرد بكم العسر و
لا حائله بكل شرعنا رحمة لمن كثر لا غير ولم يلا حفا المشقة في غيره والا غير
من رخص له من تركناه من اهل الاعمال الشاقة في الحرف اخرج الى التخفيف با
لنسبة الى ما نطه لكن حكمه ارجح الى حين اجل ان يحاط بها فله حكمه في
حقه بالرخصة لا يحيط بها فله اقلنا ان المشقة من حيث هي غير ملاحظة
له تعالى فتتقن على من قطع له لا غير وبعد هذا البيت في النواصل فقلنا
عن به الهام والجلال شايقرب مما ذكرناه الا انه عقبه بعد ان اورد النقص
بأن التحليل لا ينعط واقتض كما لم من فانها لا تنعط امراته وقد جعله
الوصف المناسب للتخفيف وفي ذلك من الامثلة واعلم ان المناسب
تقسما اخر باعتبار قوته وضعفه افاده قوله **بسم الله الرحمن الرحيم**
بسم الله الرحمن الرحيم وقت المناسب الاعلام **بسم الله الرحمن الرحيم** اربعة جاء بها النظام **بسم الله الرحمن الرحيم**
اعلم ان امة الامم افسو المناسب بهذا الاعتبار الى بون ووجوه ووجوه
ومرسل قالوا لا غير معتبر شرعا واعتبارا للمعنى اما ان يعتد بنقص او اتمام
اولا بل هو المناسب ترتيب الحكم على وفه اي يثبت الحكم معه في الحل فقط فله
ثلاثة اقسام فاعتد راسا معتد بنقص او اتمام معتد بنقص وترتيب الحكم على وفه

منه الاجماع

اعجاز

[illegible]

عبارته المأخوذة من
الكتاب في العباد والبلاد
التي كانت في تلك
الوقت على ما كان
في ذلك الزمان
والتي كانت في ذلك
الوقت على ما كان
في ذلك الزمان

[illegible]

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ مِمَّنْ
يُتَخَفُونَ مِنْهُ فِي الْمَدِينَةِ
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ

في الثاني الغريب منها الإسلا في ذلك الاصل في الاسلا في
 اي والثاني من اقسام المراسل هو الغريب المراسل خلا في اطلاقه من تعبير
 بالارسال ولا قلنا منها الاسلا لاجاز غريب المعنى وهو مردود بالانفاق
 فيلحق فلا فاعلمه وحقيقته قد وهو الذي ليس له نظير في الشرع فيما قال الجمهور
 في كنهها **تفتي الحقول** في لاجله الخ و **والمعقول** في

اشارت بسببه الى الجمهور بان جعل غريب المراسل مستلزما انما هو اصطلاح
 بنما يجب ومن تبعه من المتأخرين والاخير انما يفسر المراسل الى علم الغاوه وا
 الى ما لا يعلم مثاله التعليل بالفعل المحرم لغرض فاسد في قياس المراتب المطلقة
 مرصته على التاخر في الحكم بالمعارضته بتقييد هذه وهو ما نهى عن الارش في صورت
 الثالث وتوريت الزوجية في الفرق والى ما يكون فعلمها ما لا يطلع من فاسد
 ليس في هذه الصورة اختلاف في الحكم بالنظر الى انه معارضته بتقييد النقص وان
 اختلفت الجموع في الاصل وقوله وانما كان هذا غريبا مسللا لانه لم يعتبر الشارع
 غير القتل المحرم لغرض فاسد في عين المعارضه بتقييد المقصود ولا احبسه في غيرها
 ولا احبسه في جنسها ولم يكتف بذكر ولا اجماع اعتبر رعيته في جنس المعارضه
 بتقييد المقصود لاقرنا ولا بجيدا وقد نقض في المثال ولكنه لا يفي في القاعده
 والقسم الثالث المراسل قوله **والثالث اللحن الذي يصادم** في معناه ولكن حله في الام
 هذه القس الثالث من المراسل قد عرفت انه التعليل تعريفيا وصحى بقوله

في **في نظر شرع** و **واما طهر** في مثل الغريب فانبع ما عرفت في
 ومثاله ان كان تعيين المصوم ابتداء في كفارة الوقاع في نماز رمضان على من انما
 عليه العتق فان تعيين المصوم مناسب للزجر بالبطال من ماله عليه العتق
 لكنه مصادم للفص خانه في بوجبه الاعلان لاخر ما يفتقر وان كان من وجوب ما
 عالم الاندلس اقرن الامير عبد الرحمن في الحكم الاموي صاحب الاندلس وكان
 قد عمل الجارية حبها جثا فله يدا وبما يملكه نفسه ان وقع عليها في نماز رمضان ثم

والمراد بالاسلا
 منقسم الى اسلا
 منقسم الى اسلا

الاسلا

في حله في
 في حله في
 في حله في

سار

سأل الفقهاء عن توبته وتكافره فقال له محمد بن عمر بن قيس بن مينا بعين فلما بد
 كان العلم بالقيام سكتوا فلما خرجوا قالوا الحمد لله لا تشبه عبد جبريل الله و
 هو الغني من العتق والاعلام والصلام فقال ابو ثعلبة هذا الباب سهل عليه
 ان يملك كل يوم ويغنى رقبته ولكن حملته على اصعب الامور لئلا يعود فهدا
 يستحقه العقل فلما قلنا اننا كنا نتحقق العقول واعلم انه سبق في الاشياء
 ان المعصية المرسلة معتبرة وهو احد اقوال العلماء ولهم فيها ثلاثة مذاهب
 ولقبولها مطلقا وهو المنشوب الى ما كانه الثاني ردها وهو قول البا
 فلا في وانما يجب ومن تبعهما الثالث التفتيل وهو فخرنا اكثر اهل البيت
 والجمهور من يفرج وهو قبول بشرط اذ كانت المعصية غير مصادمة لنصوص الشرع
 وان يكون ملائما لقواعد اصوله خالفه عن معارض لا اصل لها معين هكذا
 قال في القبول وقال الخزالي في قبول بشرط اشتراطه على ماله من ورثه فطعيه كذا
 وذلك كقولنا من الكفا رايا سائر المسلمين حال النجاء الحر وقطعنا باننا لم نقل
 الترس لاستنول على المسلمين فانه وان كان قتل المسلم بلا ذنب غريب لم يشهد
 اصل معين كذا نعلم قطعا ان حفظ المسلمين اقرب الى تحصيل الشرع وان يورث
 الكفا على الجزية فاذا خاتمت شروط المذكورة لم يعم قبولنا لان ان يقبل الترس
 من المسلمين لاجل فتح قلعه اذ لا ضرورة ولا خطر الاستئصال بل لا بد من القطع
 ولا يرمى في البحر بغير اهل السفينة لسلامة الباقيين فيها اذ ذلك ليس كل المسلمين
 واعلم ان هذه الصور الذي تحت القيود لا ينبغي وقوع خلاف فيها ولما
 ارادنا ان نعلم بعد الفراغ من المسألة الاربع التنبيه على ما قد عرفت من المسألة
 غيرها وليس بمحقق في هذه المسألة المنبهة في الاغيا وقيل انها الشبه في
 بنسبة اثنين المحبة والمؤجدة ومعناه الشبه يقال هذا شبه هذا او شبه

سار

والله اعلم
عليه السلام
الكتاب
عليه السلام

[illegible]

و هو اعتبارها مع بقول
المتن في بعض النسخ انما
اعتبارها مع قول
الدكتور و انه من غير
الاعتبار في قوله

مع بنفلوا
ناراً ابتاره
لخاسه سود
فان صور
سبعينه
الملك
310
م

لأنه علم ان يكون الشيء ملزوما للنفي لا اذ كان او بين يثبوت ونفي عكس ما قبله في الفلان م
 مثال الاول وهو الفلان بين يثبوتين كذا في الفلانة حيث شراه صبي يبيعه و
 دليل الفلان م المرد وهو اننا نثبت عندنا فوجدنا كذا كذا معطوف من دون نظر
 الى العلة ونقول المرد بالعكس وهو اننا نثبت عندنا فوجدنا كذا كذا معطوف من دون نظر
 كافي في الفلان م انما يونا بالعكس لقويته وهذا العكس هو مثال الفلان م القويين و
 مان لا يجعله مستقلا من الاول فانه الوجه الى احد الادلة الشرعية التي تقدمت لان
 الفلان م انما ثبت بالاستصحاب فنقول وهو في الامور العقلية فلا حرج من انما في
 الشرعية التي نحن فيها فانما يعرف من جهة الشارع في لم يعلم الفلان م من جهة
 جهة له منعه ونصير الحكم في حيز الدعوى فلا يثبت له حوله ليللا مستقلا يثبت به الاحكام
 الشرعية الا برجوعه الى احوالها والى الثاني من الثلاثة اشار قول م .
 م . والثاني الاستصحاب حال الحكم م . في وقت قبله للعلم م .
 الاستصحاب ما اخذ من المعجزة والاستصحاب طلب العمل نحو استصحاب طلبها
 فالاستصحاب طلب المعجزة ومعنى ذلك ان العقل اذا استعمل في شئ ما صحبته و
 اقتضاه معه في المستقبل فالاستصحاب دوم التمسك بالدليل حتى ياتي ما يغيره ق
 المدي هو دوم التمسك بدليل عقلي او شرعي حتى يرد ما يغيره فنقول ان استصحاب
 حال الحكم ايد دليله وقولنا للعلم ان استصحابه لعدم ما يغيره وقولنا في وقت
 هو معنى قولهم دوم التمسك وقسمين في شئ من اعم الخفية في تنابه في اصول الفقه
 بقوله هو انما كان علم ما كان قال الاملا في شرح العقول مستقلا مستدلا لقوله
 ما لفظه لثبات ما تحقق وجوده في حاله لم يخل طر معارض بين يلم فانه يلزم من
 ثباته هذا ضرورة لا يدفع اذ الفرض انه لم يجد عليه الا زمان والحكم ليس مما تنفيه
 الا زمانه ولو كان توجد الا زمانه بحدوثه في هذا الموضع لما سأل لعامل مراسل من
 نازقه ولا الاستصحاب ما استدعي زمانا كالحرام والتجارية لان ذلك يكون مستقلا

وهذا الاستصحاب
 انما هو في حيز الدعوى
 انما هو في حيز الدعوى
 انما هو في حيز الدعوى
 انما هو في حيز الدعوى

لأنه علم ان يكون الشيء ملزوما للنفي لا اذ كان او بين يثبوت ونفي عكس ما قبله في الفلان م
 حبه اجماعا وحل الاستصحاب لم يثبت كونها روجه اجماعا ولا في بين الفل
 بين العصور بين الاستصحاب الاول ليكون مستدلا لاجماع ويكون القول بعد
 العمل به مخالفا للاجماع انما اذا عرفت حدها فالتمسك به مستحق حتى ياتي ما
 يغيره كما قال لصاحب التقيين نحو من غدا م . معلليا بالترتب ووجدنا م .
 م . ماء فلا يخرج من صلاته م . وقيل لا يصح في الثبانه م .
 فتولاه لصاحب يتعلق بقوله للعلم ان الاستصحاب حال الحكم م . في وقت قبله للعلم م .
 عند الى اخره ابرز للعلم في صورة المثال الذي به يظهر فايده الاستصحاب
 وذلك ان المثالين بان الاستصحاب دليل حرجي بعض الشافعية قالوا ان يتم لعدم
 الماء دخل في صلاته ثم رآ في ثوبها الماء فانه يستمر في صلاته ولا يتبطل ربه
 الماء استصحب بالاحوال الاول لانه قد كان عليه المغير في صلاته من قبل ربه الماء
 ولم يوجد ما يبيد للتغير والاجماع قائم على صحتها قبل ربه الماء واحجب
 عنه بان الاجماع الذي يكرره دليل لا كذا انما كان قبل ربه الماء فاستصحب
 لصحة الصلوة بعد ربه الماء مخالفا فانه بعد الروية لاجماع اذا اجماع مشرو
 ط بعدم الروية وان كان الرجح صحة الصلوة مع ربه الماء لكن لاجماع بل العلم
 الدليل على كون ربه الماء نفسه الصلوة اذا عرفت هذا فقد اختلف العلماء
 من ان الاستصحاب دليل فقال الامام محمد بن حمره ان الذي عليه ايد الزيدية والجماع
 هذين المعتزلين وانما الاشعرية انه دليل مستقل بنفسه لكنه متأخر عن الاول
 المتقدم وهو آخر قدم مخطوبا الى تحقيق الحكم الواقعة ولما حصل ان المخالف
 انه يقول بالاستصحاب لانه دليل بل لانه عايد ايد ما تقدم من الاول الشرعية لان
 مجرد الوجود لا يدل على الاستصحاب فاستحق الربط ما مع مرور الزمان الذي لا يقضي

وهذا الاستصحاب
 انما هو في حيز الدعوى
 انما هو في حيز الدعوى
 انما هو في حيز الدعوى
 انما هو في حيز الدعوى

[illegible]

شرح من قبلنا
ابن عبد الله بن محمد
وهو الذي هو في
من الكتابين

يتجبد بما بلغه من الشرائع وما بعد البعثة فاشاب اليه قوله **هو**
هو من قبل ان يبعث الامم معه **هو** فانه شرعنا في حده **هو**
فانه كما تعبد بالشرع الذي بعثه الله به ونعبد الناطم اليه لاننا سامعون
بالعمل به ولم يقدّمه بما فيه لانه اذا قدس في فقد خرج عن محل النزاع و
بطل كونه شرعا منعبد به فهو شرعنا بحال العمل به ما فيه في قوله شرعنا كذا
عن النفس بما فيه والدليل على تعبده صلى الله عليه وآله بالشرع من قبل
بعد البعثة قوله تعالى بعد ان عد قريتان عشرين من رسل الله في هذا
وثبت الاستدلال بما فيه العلماء بقوله تعالى وكفينا علمهم ويزمان النفس
بالنفس الآية على التقضا من في حده الله وفي شرع بني اسرائيل والمراد منه
ما ذكره الله في كتابنا اذ لا ننزل رسلهم للفرج ولا كراه الله تعالى من تحريمهم واذا ثبت
تعبد صلى الله عليه وآله بالشرع من قبل فحق ايضا منعبدون به هذا كمال المحرم
وقد خالفنا ويكفي الدليل على خلاف ما اختاروه في بحث مستقل فلذا قال الناطم
هو وهولنا ايضا دليل **هو** **هو** ليس الاقبحان غيرا معنا **هو**
هذا اشارة الى النبي ما قاله جبريلة الامور ان الاقبحان دليل راجح وقد رخص
العلماء فيه والاسكان على مقتبه حتى قال الشافعي من استحسن فقد شرع وعبد
المحقق ليس هذا وحده بل صريح للنزاع لانه ليس الخلاف في اثبات الاحكام بالنسبة
وميل النفس الى الشر ليس دليل شرعي ولا في إطلاق لفظه اذ قد ورد في القرآن انبعوا
احسن ما اتوا اليكم وفي كلام ابن مسعود ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
وليس فيه انه حديث مرفوع بل قول راجح الى معنى اصطلاحه عند مقتبسيه و
قد عرفت انه في غير المنهس وغيره يتعارف عند ان على انه لا يحقق استحقاق

وینهایس و
صو لها ایسه اما قندا
شر او بیله من غیرت
عند لان الخاطا لطیف لثقا
اللائم شهر تھا اکثره
ما هو عندكم و تفتو علما
قوا من

اوّل ولف
ماتوا من الالاعا
وهم لا يفيد ما
من قولهم
عنه الالاعا

عبد الحکیم

لأنه يرجع بنا إلى القياس

أنخرج به المخالفين على أنه راجع إلى أصل الأدلة الماضية ولذا قلنا وليس إلا
 ستمسان إلا ما مضى ما هو إلا أحد الأدلة الماضية وقد طالعنا الحجب
 كسر التوريات له ورد حكاياها داخلها فيما مضى وعدم تحقق العرف بها
 مستقلاً ولا حاجة هذا إلى سرد ما كان وما لا يفيد ليس بما نحن المستفيد
 ولما وقع الخلاف بين العلماء في صحة قول العماليق أبانه بنو له
 أما الصواب فعند الجمله في مذهبه ليس من الأدلة
 وكالجموع يقبل التأويل في صحة في إسناده لقبلا
 قد تقدم نحو هذا في بحث الإجماع عند قولنا وما بالخلق انقطاع إلا أن
 هذه المسئلة غير تلكه فلكله في جعل اتفاق المذاهب أعماً وهذه تكون مذهب
 العماليق ورايه حجة لا رويته ولذا قال مذهبه فانه غلب عرفاً على الآراء
 الاجتهادية في حجة خلاف قالنا الحجب ليس حجة على صوابي آخر اتفاقاً
 والمختار ولا على غير وكذا غير المختار ما دللناه ورد حكاياها وقولنا لو صح في
 إسناده أشار إلى عدم صحة حديث العماليق كالبخاري فانه روي عن طريق عن الحسن
 وجابر بن جهم وعمر بن العاص وابنه عبد الله ولكنه لم يثبت من طريقه كما صرح
 به الإمام أحمد وقال أبو محمد حزم في رسالته الكبر انه مكذوب موضوع وقول
 بانه في حق من يقلد في
 يتعلق بالتأويل بل بانه لو صح ما دلل على المدعى ان مذهب العماليق ورايه حجة
 بل حوار شاذ للمقلد انه اذا قلنا بى صواب فانه قد اعتدوا ولما خرجنا الناطق من
 الأدلة الشرعية الاربع وما ادعى الحاقم بها وان لم يثبتها أخذ في بيان دليل الظاهر
 العقل وجعله خاتمة نظر الإثبات الإجماع العقلية قبل ورود الشرع فقل

منها صحت

فقال

فقال خاتمة سبيلها السعيد بعد
 وحسنها الناطق بما ذكرنا من الأدلة الماضية على قاعده اثبات التماس
 والنقيض العقلية وحسن أمراً فواعد الدين ونقرر حاشا من مذهب النقيض من
 المختصين وحاشا مسئلة قد طار شرنا الخلاف فيها في الآفاق وتجاوزتها
 أكن الجدل والمشاف وخبط الجميع في هذا النزاع وتعب في إثباتها وردوها
 كل فكر وبراع فنفقوا في بيان حقيقة المسئلة انه ما زال الناس في كل ملية
 كما فرحهم وموتهم وأهل الاقطار قاطبة يمدحون الحق ويذمون المشرك يعقوب لهم
 من دون معرفة الشرايع بل من مميزات العيشة ممدح من احسن وقوم من أسوأ وحل
 ممدح أهل الجاهلية لم آم الا الاحسانه وكرمه الذي اذكرت عنهم حسنه وعزوا
 ما ذكر في جاهليتهم الا ليل الذي اذكرت عنهم قبحه وهلمد حواصيهم صلى الله عليه
 وآله وسلم في جاهليتهم قبل البعثة وسعوه العقائد الامين الا انها اذكرت عن
 لهم حسن المصدق والله يمدح من النقيض وهلمد قوايا الكذب وخلفه وعينه
 التي اذكرت عنهم فني شجاء الاسلام مقورا هذه القطر الشلمى في النزاع فيها
 احد حتى تفرق لاهل الاسلام شيعا كما تفرق الامم ونشأت العداوات وتبعها الخصم
 شاذ الانطاف بل ثبت فدا الشريعة من الاشعرية فزاسم ان العقل يدرك الحسن
 وحسنه الكمال ويدرك القبيح وحسنه النقص فحاشا منقضى بحسنه الكمال فقلنا
 وما من منقضى بصحة نقص عقل وقد اعترف بمقتضى بان صفة النقص هي في العقل
 لما ورد عليهم فالنوع انه حيث لا يدرك العقل حسنه ولا قبحه فيجوز ان يبعث الله رسلا
 كذا بين فقلنا هذه صفة نقص لا يجوز على الله تعالى قلنا وافقم من خالفتم

في شرايعهم

في اثبات القبيح العقلي فلم يجد حواجا لكلام قالوا انكم اثنى على الذين
 اثنى الحسن والقبيح عقلا فلم ان العقل يدرك حكم من النصف الحسن وا
 نه يستعمل المدح عاجلا والاثابة اجلا ويذكر ان من اثنى القبيح حتى
 الام عاجلا والعقاب اجلا ونسبتم الى العقل انه لهذين الامور
 بين ونحو الخلق ونقول لا يعرف العقل الا ان الحق يتبين بصفه كمال والمشرع
 يصفه نقص فلما خلطوا في كل النزاع زياده المدح عاجلا والاثابة اجلا ا
 نفتح باب الجدل وتجادت جيوش كل قبيل وقالوا شئت الاشعريه على العقل
 الغارت والتردد في العبارة وقبح الالزام فثبت المعتمد ومن اليرهم
 وزاد المودة والحب والشفاف وجاء المتأخرون من المتبينين ففقدوا في محرم
 محل النزاع التامين وكذلك كقولنا شرع غايه السؤل ومن قبله مؤلف الفصل
 وصحب جمع الجوامع وغيره مما قد تحرر البحث من مخنصر المنزه ونحوه ولم يرا
 جوا كلام المتقدمين ونحو ذلك لما صنف من من من المحققين في بطون
 عشرا لما صدقوا فخرهم في الدعوى حتى نبه الله بعض المحققين من
 لمنصعين المتأخرين فحروا محل النزاع وان المتبين لا يفلون المدح عاجلا
 والاثابة اجلا في محل النزاع وكتب المتقدمين منهم مناديه بهذا آء قلا
 الاسماع ففعلنا منهم في شرح الغايه السؤل بالردية فيه ان التفتت
 فقلت فراجعنا كتب المتقدمين من المتبين فاذا في ما قال ذلك المنصن من
 المحققين انه لا خلاف بين الفريقين ولا شقاق ولكنه عدم الانصاف اقام الحب
 علمتاف وحققه ان النافين اثبتوا ادراك العقل صفه الكمال

هو
 صورة العلامة
 المقلد النظر العلم
 الشاخص
 ١٠٩

وصفة

وصفة وهي التقصير من المعلوم ان معكم كونها صفة كمال انه يمدح من ا
 اتصف بها وكونها صفة نقص انه يمدح من اتصف بها والاد مدحه وذمه من العنا
 اذ الفرض ان هذا قبل ورود الشرع وهذا هو عين ما قاله ابن اثلث النعسين و
 النقيض العقلي فانه قال الحسن يستحق من اتصف به المدح ويستحق من اتصف
 بالقبيح الذم وغايه الخلاف ان المثلث قال حسن وقبيح والنا في قال صفته كمال
 وصفه نقص وهذا المدح والذم يعني تسميته انا به عاجلا لانه كمالا
 للمع على احسانه والمشرع على اسائه فان احل ايا عليه ما كانوا يقصدون ال
 التنا من العباد بما يتعلق من المحرم ولذا قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 لانيه حاتم لما قالت ان اباها كان يطعم الطعام وكان ان اباها راح امرأ فادركه
 وهو المدح على ان المتبينين لم يصرحوا في كتبهم بالاثابة عاجلا ولا بالعقاب اجلا
 انما جاءت هذه العبارة وكلام النفاة بما نسبوا الى المتبين فقلنا نحن انه يطعم
 تسميه المدح بالمثل ثابته من العباد لم احسن وليد المثلث الاثابة من الله قطعا
 اذ المسئلة مفروضة قبل كل شرعها الله ولذا لم يقل احد من المتبين ان العقل
 يدرك العقاب اجلا اذ لا تعرف احكام الاجل الا من رسل الله بحد الشرع وانما العقل
 يدرك قبح الظلم مع من انه يستحق فاعلم الذم من العباد لانضافه بالقبيح او بصفه
 النقص ويدرك ان من اتصف بالعدل يستحق فاعلم من العباد النش والمدرج الانصاف
 في الحق للعقل او بصفه الكمال والشرع جاء منقرا لهذين في العقاب الاخرين
 والاو والاو والثاني للثاني وهكذا عرفنا الفرق بين المتبين والنفا
 على ادراك العقل كما ذكر ولذا قلنا

وهو
 وصفه

لو أنقض العقل لم يجرى فيه ما يجرى في غيره من الناس
 ان طريق الحق معروفة **لو** لا عذر فيها ولا امتي **لو**
 أنشدناها بعد غير هذه المسئلة في الرسالة المشاهير بالانقاس الجينية اليه
 أرسلناها الى المدينه النبويه **39** والله واسبابها واسبابها لا يلد الفرقين مع الله
 وتجرى على النزاع فقد اورد عنه في حاشيته الخاويه لانه يسطر هذا كله الاقوال وكثر
 الويه الجدل **واعلم** ان الملتبئين اكثر الامه ليس هم المعتزله خاصه بل قال
 بالحقين والحقين الخبايه والحقيقه الماننديه وعامة المحققين من الاشعيه
 والكلام في ذلك معروف فلا تطيل بغيره لكنها اشبهت المسئلة بان المعتزله يقتضونها
 والاشعيه ينفونها والتحقق ما استلزمه من الانفاق والتوفيق بين الحقائق
 ولعله يجب برأى الكلام من قولنا في المسئلة من قولنا في المسئلة فانها كما قال بعض
 اعمه المحققين ان غير ما يقع سديا جوج وما جوج خرج منه كل دليل نفي حكمه
 الله ونفيها نفي شريعه من اصلها **اذ عرفت** هذا فاعلم انه لم ينفى بعد
 بقدر شريعه المسئلة الخلاف في القسيتين والفتوح فابده اذ بعد حكم الشرع
 لا مجال في اثبات شرع من الاحكام اما هذه الاشياء فرضيه مبنية على انفراد العقل
 عن الشرع وقد عرفت انه لا تخلو امه عن شريعه **وان من امه الاطلا فيها**
لذير نعم فلو ان معرفة احكام شرعها كلها باعترافها عن التعلم كما وقع فيهما
 عليه الجهل او كثر ان كل ملكية حتى ملكة الاسلام من اعراض كثير عن تعلم احكام الاسلام
 فلذا قد سألنا ان اهل اهلية مدحوا ان انقضى الحق وزوال ان انقضى ما للقيح
 بجعلهم لعقلانهم عن شرايح الا انهم يذكرون حكم العقل اما لميت الاصل من
 الاضيقا وفلما اذ دليل الشرع في الحكم انقضا **لو** كان دليل العقل عنه خلفا

قد عرفت

قد عرفت انه بعد ورود الشرع لم يبق للعقل الاقتنين ما حسنه وتبين ما قبحه وقد
 جاء مقولا لما كان يدركه العقل من الحق القبيح ومنه الكمال والنقص وزاد
 ابانه العتاب والاثابه ثم فصل شرع الاحكام الحقه وكانت على مقتضا العقل
 بعد اقوارها بالشرعيه فانه عرفه بمصالح الاعمال ومناسدها من كان جاهلا لها
 فخرقه ان العقل اذا شغل على نفسه فان فعله حرام او في تركه مفسده فوجب
 وان لم يشغل احد طرفيه فعلا وتركيا علم نفسه فاما ان يشغل على مصالحه او لا
الثاني المباح والاول اما ان يعرفه في فعله مصلحه وليس في تركه مفسده فهو المند
 وب او في تركه مصلحه وليس في فعله مفسده فهو المكروه **فالمباح** بعد تفصيل شرع
 الاحكام باق عند العقل على ما كان عليه من قبل وروده لان فاعله لا يدرك
 العقل فيه حسنا ولا كالا لان فعله ولا اقتضا ولا نقصا ان تركه كالتفصيل تحت
 الاشجار والفتوح على جرب الانهار لان زياده التوحيد والاعتبار فلهذا
 لا يقض فيه العقل من كماله يقض فيه الشرع بشره وبهذا التعريف ان المباح ليس
 من قسمة الحسن ولا من صفة الكمال ولا من قسمة ما يتباينان فاذ **قد** حكم شرع كان
 حكم العقل نكاحا وخلفا عنه في مقتضى حكم اي الانصاف باحد الامور والاحكام العقل
 حكم غيره ما ذكرناه من ادراكه الوصفين فهذا لا ينفى الا ان حكم المباح شرعا
 وعقلا واحد مع انه لما انتفى حكم شرع بالاجاب والتوق والندب والكرهية بقى
 حكم العقل فيه بعد شرع كما كان قبله في الحكم انه لا حكم له فيه حسن ولا قبح وانا
 حكم في قولنا في حكم الشرع حكم بما فيه مصلحه فعلا في شمل الواجب والمندوب وشمل
 المكروه او عقوبه او مصلحه تركيا لان الحكم شرعي الدين اياه شرع
 ونصحه واما الاياص ما شرع لم يحكم فيها بشره بل بقاها على حكم العقل

انقضى العقل
 تركه في شمل الحرام
 والمكروه

الى الامامية وجماعه غيرهم بانه تعرف في حق الغير بغيره في ابيه ان
 العقل لا يقدر على هذا الاستقلال ولا يجد تعقلا بل يجد من ينع المنطقا
 على قسمة ومراوم بالخير والشر تعالى فانه المالكه للكون وما فيها
 على ان هذا مبني على ان المعارف ضرورية والاقتل تحت الشرع قد عرف
 العقل ان الارض لله وانه ماله وما له ما فيها وما افتر هذا الدليل
 الا قال من لم يحرم الزنا وما الواقع فيه فتوله مشكلا لان العقل من
 حيث هو لا يتوقف في وصف شيء على وقوع او عدمه فان حكمه بالار
 صاف جلي فطري والمتوقف انما لا يتوقف عند تعارض الاول عند ر
 فهذه قبيل المسئلة الاولى واما القول بانه مباح وهو اول الاقوال
 كما عرفت فان الثالين به وهو الذي اخاره في اصل النظم قالون مثله
 حسن عند العقل معناه اولان به ان يستحسن العقل الثناء على فعله و
 الرفح من شأنه وحين نقول ان الله يتفكر تحت شجرة او يتشافي بربه لا يستحسن
 العقل فعله ولا يستحسنه فلا يبيح به ولا يذم فاعله اذا لم يجد عليه حقيقة
 الحسن لا القبح فلا بد من ثاويل قوله ان حسن اي الشيء لان له ماهية
 الحسن وان كان قوله كعنا بحسن الانصاف لا يشاعده هذا الثاويل بحسن
 الانصاف بعيد وعلية حقيقة الحسن عقلا ووقع الظلم بعيد وعلية حقيقة
 القبح عقلا واما منثا كما ارتقى بلاريب فابن القشيري البراري من ذلك ولا
 قلنا حسن الذي قرره في العلم ونسبنا القابل حيث لا نرضيه اذ اعرف
 هذا ما لا يشاعدهنا قبل ورود الشرع لا حكم فيها شرعي جزوه انها مفروضة
 قبل وروده والعقل حكمه استحق ان الحسن بالرفع من شأن فاعله ومعه

مع
 ان
 اصل
 النظم

واستنباه

واستنباح القبيح بالرفع من شأن فاعله وليس له حكم يستلزم عقلا
 اخرويا وحده من ظلم بربنا بحد ما لا يستحق ربه فاعل قبيح يستحق العقلا ربه
 والانصاف منه والمحظوظ به باي احسان على عكسه واما انه حد بوجه شيئا
 اجمالا شرعيا او محرمه فربما شرعيا فربما شرعا لا يعرفه العقل الا من جهة الشرع
 والفرط لا للشرع اذ من لان الاجاب الاثابة والعقاب معلما او تركا ومن لان الترخيم
 كذا فاذ اقالوا واجد عقلي فلا يحل الاعلان بحسن عند العقل والحسن عنده يقع
 بالبحث على فعله والانصاف لان الانصاف انما يتلخص من الذكر والثناء عند العباد
 محمود عند العقل فاعله وهو صنف كما لا ريب والانصاف بخلافه بخلافه
 فهذا معنى الانصاف عقلا وكل هذا مبني على الحقن لا على ما قاله كل فريق من المشا
 رعين فانما تنبش العممية بالرفع من شأن لا ينظر في كل علم فربق الابعين الرد
 والارزاء وعلى كل حال قد هدت له شيوخ مدحبه ولقد غلت العذر في المسئلة فلو
 عجيبا حتى جعلوا الواجب الشرعي الطافا في الواجب العقلي وغير ذلك وقا
 بهم فريق الاشرع فقالوا لا يدرى العقل حسنا ولا قبحا ولا حكم له اصلا ونشرع
 عن حداد او من يبيح الحكم ولو نظر في حق نظر الانصاف وقرر واحد النزاع كانوا
 على طرف واحد ومنها ج قويم وربك حكم بينهم يوم القيمة فيما كانوا فيه يختلفون
 ومولف الفواصل رحمه الله قد اشار الى ما حققناه جملة وسلكه في شرح الاشياء وبها
 تمام كلام المحمود هدى ولما خسر الكلام في حق الأدلة الاحكام من الكتاب ومنه ولا
 جامع والقباس اخذ في بحثه بالليل ويد المنطوق منها والمفهوم قلنا
 الباب الثالث في المنطوق والفهم

بحث
 المنطوق
 والفهم

في ثالثة المطوق والمفهوم في منطوقهما مادرت باخبرهم .
 في ثالثة عليه لفظ في محل النطق .
 اي ثالثة العثرة الابواب الترتيب عليها الكتاب المنطوق والمفهوم بالمعنى الاصطلاحي
 في الامعنا ما ينهم منه المحقق فهو شامل لهما وقدم المنطوق كونه اقوالا
 فتدله منطوقها اي الدلالة وهو اشارته الى انهما من اقسام الدلالة كما ين عليه
 الحاجب ومن تبعه فكلية ما مصدره عبارة عن الدلالة على هذا اي دلالة النطق
 على الدلول حاك كونه حاصل في محل النطق فارغم في عليه يعود الى الدلول المفهوم
 من المقام وفي محل النطق في مستقر حال في الدلول والا فانه يبينه اي محله
 النطق المفهوم والملا يكون المحقق لولا عليه في محل النطق انما لا يتوقف استناد
 نه من اللفظ الاعلى في النطق لا علام معترض فالمعنا فيما افاده ان المنطوق
 دلالة اللفظ على معناه في محل النطق ومحل النطق هو اللفظ فلهذا ان يكون
 حكما للفظ وحال الان احواله والقول بان النطق حركة اللسان واللسان محل النطق
 صحيح واللفظ محل المعنا ولذا يقال الا اننا ما قولنا المعاني فاللسان
 محل النطق والنطق محل المعنا فهو محل ثان فيجب جعله محلا ويجب ان يقال النطق
 معن المنطوق وهو اللفظ وهو محل طعاشه اربهم اردوا بالدلالة ما يشمل
 المطابقة والقطعية والالتزامية كما ستعرف فان الكون اقسام المنطوق
 وستعرف انشاءه تعالى ما فيه واعلم ان الدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ
 على المعنا وانه كدلالة انسان على كمين الناطق فهذه مطابقة مطابقة
 في اللفظ فيها المعنى اي ساواه فلم ينقص اللفظ عن معناه ولا المعنى
 عنه وهذه دلالة اللفظ على حقيقة معناه وهي المتبادرة عند كل خلاف

حتى لا يخطئ
 في ثالثة الدلالة
 هو مدلول في النطق
 ما قد خالفنا
 انتم فيها هذا الامر
 او سلبا في القول
 هو مدلول

في محل النطق
 في محل المعنا
 في محل النطق
 في محل المعنا
 في محل النطق
 في محل المعنا

كذا في التفسير
 في ثالثة الدلالة
 في ثالثة الدلالة
 في ثالثة الدلالة
 في ثالثة الدلالة

الدلالة

الدلالة وعند خلاف اللفظ وقد ساد به الدلالة على جزء معناه كان يطلق
 لفظ انسان على حيوان ففقد او على ناطق فقط ففقد في الدلالة النطقية
 دلالة اللفظ على جزء ما وقع له من اقسام الجان لانه اطلق الكلام وحولها انسان
 واريد به جزوه وهو احد الجزين واحدا لاصول محلون دلالة النطقية وصغيتها
 واحدا لمعاني البيان يستورها عقلية وعلى كل ندر فهو الجان ولا بد من العلاقة
 والنزوية فالعلاقة قد كثرنا حاشا انشا واما القرينة فانواعها معروفة وقد يتر
 باللفظ الدلالة على لازم معناه كما اذا اطلق انسان واريد به فضاكه مثلا فانه
 لازم له ودلالتة عليه عقلية عند النطقين وهو مجاز اليعان (مطلق اللان
 والاراد الملتزم ونفاصيل هذه الاشياء في علم المنطق وما ذكرناه كما في لما نحن عند
 بيانه انفا الدلالة في قسم ما يفيد اللفظ المقتضى انشا الله تعالى
 في ثالثة . في ثالثة . وخذه قسمين على ما في ثالثة .
 فان افاد اللفظ معناه واحدا في ثالثة لا غير فحسب ساعدا .
 له الدلالة القطعية في ثالثة اي خذ المنطوق حاك كونه قسمين الاول
 انه يقال ان افاد اللفظ في دلالة على معنى واحد لا يحذف فيه فحسب ثالثة لا رعا
 عن غيره من الدلالات وقوته اخذ من قولهم نعت الخبية جديا اي فحسب
 وهذا المعنى للفظ يتقابل به الظاهر الذي هو الثابت وقد يطلق النطق في ثالثة
 بلة الاجماع والقياس في اربعة اقسام الكتاب والسنة فيد خفيه الظاهر في ثالثة
 ومن ذلك ما قد مضاه من تقسم العلم الى قسمين الاجماع والاستنباط ومثاله ذلك
 الذم الذي لا يحتمل الامعنا واحدا في الاعلام مشغوبه فخر يد دلالة

وسلك وسرا
 ما ذكرنا في ثالثة
 في ثالثة الدلالة
 في ثالثة الدلالة

قسم المنطوق

تسبیح

[illegible]

محمد وخالفوا بعده من انقسام المنطوق والقياس الثاني منها هو انما مفسود الحكم
 ولم يتوقف عليه صحة صيغة واحدة عقلية ولا شرعية اشارة الى ما قبله .
 قوله او يثبت باللفظ ما يريد . قوله تعليله كان عنه يتبع . قوله
 كقوله كثر وليس سبع . قوله ولو تضمنت عكاً فاتح . قوله
 اي او يقرن بكلمة وصف لو لم يقد ذلك الوصف لتعليله اي كونه علماً للحكم
 ذلك الاقتران بعيداً عن فصاحة اشارة ووضوح الكلام موضعاً وقد
 اشرنا الى الامثلة الواقعة في كلامه صلى الله عليه واله وسلم الاوحد في الجا
 مع في شهر رمضان فانه قال يا رسول الله جاعت احاي في شهر رمضان فقلت
 صلى الله عليه واله وسلم اعتق رقبة فلو لم يكن الجمع في شهر رمضان علمه الجواب
 الاعتاق كان ذلك الاقتران بعيداً عن فصاحة اشارة والحدوث تقدم في
 القياس وهو متفق عليه بين المتأخرين والى المثال الثاني اشارة قوله وليست سبع
 يعني الهرة فانه صلى الله عليه واله وسلم قال جواباً لما قيل انك قد قلت فلان لما
 امكن عن دخول بيت اخر فيه كلب وحديث اخرجه الدارقطني حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ياتي دار قوم من الانصار وروى
 فشق عليهم ذلك فقالوا يا رسول الله اتيت دار فلان ولان اتيت دار فلان في
 داركم كلباً قالوا يا رسول الله وفي دارهم ستور فقال صلى الله عليه واله وسلم انور
 ليس سبع وقوله ولو تضمنت اشارة الى جوابه صلى الله عليه واله وسلم علمه لما قال
 له اني قبلت في رمضان فقال اريدت لو تضمنت عكاً وقد تقدم في التيسر جميع
 هذه والقسم الاول كما سمع دلاله الاقتصار فهذا اسمه بما اخذه قوله .
 قوله **وسمى التبيين والاعطاء** . قوله اي دلالة التبيين دلاله التبيين والاعطاء
 تفرقه بين الاقسام بالاسماء مع التماسه في تخصيص كل بما سببه من هذه

في هذا القسم
 ما كان من
 رتبة وصف علمه
 الاقتران بعد اشارة
 من اجل بعض اقسام

التبيين
 واعطاء التبيين

انقسام

على ان حديث الفقيه
 لم يفسد الحكم
 في كل واحد من
 الاقسام الثلاثة
 لانها لا تفسد الحكم
 في كل واحد من
 الاقسام الثلاثة
 لانها لا تفسد الحكم
 في كل واحد من
 الاقسام الثلاثة

انقسام ما قصد الحكم من التبيين وما عجز مقصوده اي دلالة الالتزام من كلامه اي
 لم يعلم مقصوده لانه لو علم عدم مقصوده لم يعتد به في اشارة
 قوله وان يكن المقصود ما شاؤ . قوله فانه دلالة الاشارة
 قوله كفا قسطاً في العباد

دلالة الاشارة
 في التبيين
 في التبيين

في التبيين
 في التبيين
 في التبيين
 في التبيين

في التبيين
 في التبيين
 في التبيين

اي وان لم يكن المقصود الحكم في الالتزام غير مقصود الحكم فانه يقال
 دلالة الاشارة وشارة الى المثال بالحدث النبوي وكل هذه الامثلة اقتباس وكذا
 او تضمنت وهو قوله صلى الله عليه واله وسلم النساء ناقضات عندل ودين قلنا
 وما نقضان ويقرن قالوا كذا احد حتى شطرت جوارحها لا تفعل فقد استدرج
 الشافعي على ان اكثر الحيف خمسة عشر وما مع انما عجز مقصود الا ان لفظ الشطرت عليه
 بالالتزام لانه سيق للمبالغة في نقصان ويقرن فيقتضي ان اكثر ما يتعلق به
 زمان الحيف ذلك فلو كان زمان الحيف اكثر من ذلك لذكره وهذا الحديث
 قد اوردوه الاصوليون واهل الفروع بهذا اللفظ فالرابعة الحديث من صفة
 انه لا اصل له بهذا اللفظ ثم جعلوه من عمل على الدلالة بان اكثر الحيف خمسة عشر
 لان الشوط على فرض انه حقيقة في النصف لا يتم الاستدلال به حتى يتم الدليل
 على ان اكثر الحيف خمسة عشر وما مع ولا دليل عليه والمال بيان ان الحديث لا
 محله ولو صح كما كان من دلالة الاشارة في شيء وانما اتاه الناطم متابعه لا
 هذا الاصول **لعمري** الامثلة من القرآن كثيرة في ذلك منها قوله تعالى **احل لكم**
ليلة الصيام الرثا الى ان انما لكم الاله فان دلالة الاشارة فيها في موضعين
 الاول قوله ليلة الصيام فانه دليل على صحة صوم من اجمع حيثما للزوجه لنفسه
 من كل عوز من جماعهن بالليل العاصق على اخر جزء منه والثاني في قوله قال ان يا شوقي
 الى اخر الآية فانه حال على ان ابا حنيفة المبالغة من هذه الطلوع العجز

فان اريد
يكون غير مقصود
كونه كما ينبغي
كله اللذات الاعوان اريد انهم
الاقضاء بل فكذلك يعلمون مقصودا
يطلب عليه وان اريد به يعلمون مقصودا
للمعلم اليقيني ان كان بالعلم الاقصى
فالمعلم وهو كذلك في ذاته
الذات وهو وان اريد به ان يقاوم
بالعلم الاقصى فيكون مقصودا
الانسان المتفكر في ذاته
الذات وهو وان اريد به ان يقاوم
الاقضاء وافضل من
كله وان اريد به ان يقاوم
مقاصد

سور

السؤال قد قسم الى الاصول اللفظية الدالّة الى قسمين منطوق ومفهوم ثم قسم
المنطوق الى قسمين من وجوه ماد دلالة مطابقة او تعينا او غير صحيح وهو ما دل
بالاثر والزم وليس لنا في العلوم الدلالات الثلاث وقد جعلوا تمايز قسمي المنطوق
متفرقة لها ثم قالوا في المفهوم انه ما دلّ لا في محل اللفظ فاني دلالته يورث
اذ باب دلالة دلالة اللفظية منطوق فالمراد بيان الدلالة كد الغايه بالمفهوم
من اي اقسام الدلالات **وحاصل الجواب** قد نبيه سعد الدين في حواشي
العقد للاشكال احد فقال الفرق بين المفهوم وغير المنطوق من اقسام محل التأمل
لم يزد على حد ذاته عكسا لشيء ان نسب الاصول فلم نجد ما يزيل الاشكال وذلك انهم قالوا
دلالة المفهوم الزامية قيل لهم قد جعلتم ما دلّ بالادراك منطوقا غير صحيح وان قلتم
انها مطابقة او تطننا فقد جعلتموها منطوقا صحيحا ثم لا تنسوا عدد قوا عدد العلوم
على ان دلالة اللفظ على مفهومه من احد القسمين ثم دلّ في الاثر البينات ما يدلّ ^{عليه} انه
الجواب للاشكال على حد ذي القسم فانه فان هذا القسم احتج به بنحو
والدليل قد اختلف في كثير من كتب المتقدمين المتأخرون اجماعا كالبزجاني لا المالح
مبي والقول على لانه استمعاني في القسم الزمان يمثلها ولا ينبغي عالم على
على منوالها والمستفصل في الاسلام الغرض او المحصول للامام في الدين الزا
ري والنهاج للعلامة ايضا وص شرحه للاشئوي والمحقق في السبكي ونا
حكيه بهما والاحكام للأمدب فلم ارضها تغرر فتا هذه الزا ولا اشارة اليه يريد
الى الحاجب ومن تبعه في قسم المنطوق المصريح وغير صحيح ثم قال الامام الحلي

والله اعلم

في البرهان ما لفظه ما استناد من اللفظ **في** ان احدهما ما يخلق من المنطوق
 المعرج بذكره الثاني ما يستفاد من اللفظ وهو سكوت لا ذكر له على وجه التفرقة
 ثم قال واما ما ليس منطوقا به وكن المنطوق به مشعر به وهو الذي سماه الاصوليون
 المفهوم انتهى قال صاحب الايتان فانظر هذا التفرقة من جهة الامام حيث هو من
 ما استفاد من اللفظ نوعين المنطوق والمنفرد وفتر المنطوق بما يخلق من المنطوق
 به المعرج بذكره فان هذا التفسير لا يشمل الا المعنى المعرج به بل لفظه فليس في
 كلامه تعري من غير المنطوق المعرج بل كلامه كالصريح في عدم اثبات منطوق غير صريح
 ونقل كلامه في الامام الحسين عن كلامه ثم قال وبالحكمة ان ما قاله بن الحبيب ليس كلام
 القوم بل اصطلاح له وان تبعه المذهب واطال المتألق وقد جعل المراد من الاسكان
 منزه عن الحجب ومن تبعه كما يجب الفصول وغاية السؤل والكامل ونظمه في
 مع لافيه ثم لما فرغ من اقسام المنطوق اخذ في اقسام المفهوم فقال **في** فصل في المفهوم
في وان يدرك لفظه المعلوم **في** لا في محل النطق **في** المفهوم **في**
 اي ان اللفظ الدال على معنا اما ان يدرك في محل النطق فقد مضى باقتضائه او يدرك
 لا في محل النطق كما عرفت فانه المحقق المراد بالمفهوم وقد قسمه الاصوليون الى
 قسمين افادهما قوله وان نوعان فالموافق **في** الحكم في المنطوق والمطابق **في**
 اي القسم الاول ان يوافق حكم المفهوم المنطوق ولا يخالفه فلهذا يسمى بمفهوم الموافقة
 وهو ايضا قسمان الاول رتبة اليه قوله **في**
في ان كان ما سبقت عنه او لا **في** فانه النفي **في** هذا الاول **في**
 هذا هو الاول في التسمية في الخطاب اي ان كان ما سبقت عنه اي لم يلفظ به
 او لا الحكم الذي دل عليه اللفظ هو في الخطاب قال الزركشي ان النفي ما لم

في اللفظ الدال على
 تليق ما يبدى الخلاف بين
 الحجب من تبعه وبين
 المراد من اللفظ الدال على
 المفهوم وهو اللفظ الدال على
 وفتر من جعله في
 المنطوق والمفهوم من الحجب
 جعلوا من اللفظ الدال على
 هذا انما انما

منه في اللفظ

منه في اللفظ

منه في اللفظ

من الكلام

من الكلام بطريق القطع وقد مثلناه بقولنا **في** كقول سبى انه فلا نفل
 اقتباس من اية سبحان في قوله تعالى فلا تعلم لها اني فان الذي سكنت عنه وهو
 تخيم العرب او لا الحكم وهو التوهم من التأنيق الدال عليه المنطوق وكما جرى بها
 فوق متنا الدار من قوله تعالى في حمل متنا الدار في خبره من يعمل متنا
 ذرة شرابوه وكعدم تاديه القنطار من قوله تعالى ومنهم من ان نامنه بدنيه
 لا يورده اليكه وهذه الامثلة من قسم التبيين بالالف على الاعلا وعكسه الحكم
 تنبيهه الدينار المفهوم من قوله ومن اهل الكتاب من ان نامنه بقتل اربوه
 اليكه فانه يدل على تاديه الدينار بطريق الحكم للتحجب ولذا قلنا انه من التبيين
 بالاعلا على الادنى وعبارك النظم شامله للامرين فان السكوت فيهما او لا الحكم
 من المنطوق اي اكثر مناسبة فانه الاذنية بالعرب اكثر مناسبة بالنفي من الثا
 خيف ومثله فيما عداه من الامثلة والقسمة الثانية من قسم مفهوم الموافقة اشمل
 اليه قوله **في** وان يكن من غير دلالة **في** **في** اي ان يكن غير دلالة
 وبما دار عليه المنطوق من الحكم وما فهمه المسكوت عنه **في** **في**
في فانه لمن الخطاب اسما **في** اي فانه يسمى عند من الخطاب
 فاسما منتقدا على التمييز من الحمل الخبره وخبر هذا الكلام دون قسميه في اللفظ
 لما فيه من الخفاء والحق في اللغة العذر **في** الكلام **في** عن الوجه المعروف
 الى وجه لا يجره الاصلحيه وهذا اصطلاح للفرق بين القسمين ومثاله
 احرف مال اليتيم واغراقه المفهوم من قوله تعالى الذي ياكلون (موال القيتا احلما
 فانه در على وجه ذلك مساو انه لا ياكل في الانلاف واعلم انه قد اختلف اية

منه في اللفظ

فانما ذهب
بأنه لا يثبت له
القياس في المقام
الذي هو المقام
الذي هو المقام
الذي هو المقام

والقياس هو
القياس هو
القياس هو
القياس هو

الاصول في مفهوم المرافقة هل هو نوعي من المفهوم او من القياس فقولنا نبين
منه القياس لعدم صحة عليه فانه الحاق معلوم بمعلوم جامع بينهما وهذا
اختاره صاحب الفصول وقيل له هو من المفهوم فانه يفهم ذلك منه من لا يعرف
القياس شرعي ولذلك قاله كثر من نفاة القياس وقيل بل التفعيل وهو ان
القياس الاول منه وهو الاول من المفهوم لا المساوي وهذا مذهب المحجب ووا
فقه اخرون قالوا المقطع بينهم هذه العاين من هذه الصبيغ فان البولغا
يبريدون بمثل هذه العبارات المبالغ للتأكيد في حكمهم في الموضوع المسكوت عنه
فيقولون لا تعظم متناثرة فيكون ابلغ من المنع عما فوقها وهذا يفهمه كل
من يعرف اللغة من دون نظر اجتهاد قالوا بخلاف القسم الثاني وهو المنا
وي فلتخفيه عن الدلالة بخارج الى نظر اجتهاد في الدلالة على حكم المسكوت عنه و
النظر هو القياس شرعي وقيل له خلافه فليعلم وانه لا تنافي بين القولين انهما
القياس او من المفهوم ثم انه اختلف من ايت الاقسام دلالة مفهوم المدافع على
مدلوله فقولنا ان حقيقة عوفيه بجهت انه في الاصل موضوع للمذكور لا غير ذلك
للصارت اللزوم في العرف تدل عليه وعلى المسكوت معاً وقيل دلالة على
مهمته دلالة من التباين والفرق فيكون من اطلاق الماخذ على الاعم وهو راي
الغزالي والامدي وتحققه انه اطلق التافيف واربده الاذيه الشامل
له والمغرب وفيها سمايه خالجه واورد عليه بان التافيف والمغرب التبا
ين لا المحصور ولا العموم واجيب بان ارادة قرينه تعظم الابون مثلاً وتكررها
قرينه تمنع ان يرد محذور التافيف بل يرد به نوع الاذيه بايت وجه كانت وفي
هذا كفايه وفي المسطرات زياد من لا يحتمل معنا ثم اشار الى القسم

وهذا هو
المشهور في هذا الموضع
وغني عن التكرار

انما هو من نوع
التأنيف وهو انما
من مثله في الدلالة

هذا في الموضع
فانما هو من نوع
التأنيف وهو انما
من مثله في الدلالة

انما هو من نوع
التأنيف وهو انما
من مثله في الدلالة

الآخر

الاخر من المفاهيم فقال مفهومه ثم في الاخر منها قسم مفهومه والآخر
هو مفهوم الخالف ولذلك قال مفهومه
وسمى المفهوم للمخالف مفهومه لانه بانيه وخالفه مفهومه
بيان لوجه التسمية وهو ان هذا المفهوم باين مادته عليه المنطوق
خالفه في كونه شيئاً لا اولاً بالموافق لما وافق مادته عليه المنطوق فخالفاً
اينما دليل الخطاب كما قال مفهومه الدليل للخطاب مفهومه لان
دلالة من جلب دلالة الخطاب او لان الخطاب دلالة عليه وهو سته قه
كما دلالة له قوله مفهومه اقسامه في الكتاب مفهومه اللام للحميد
المازجي اي كتاب الكتاب الذي هو اصل الذم ثم ذكرها وباد مفهومه
اللفظ ترقياً من الاعتدال الى الاقوى فقال مفهومه

دليل الخطاب

مفهوم اللقب

وهو اطلاق اصطلاح
على اسم المناقشة في حق
فانه يصدق عليه
لصنفه ايضاً بالكتاب
عنه ايضاً بالكتاب
بما هو احد

مفهومه اضعفها المفهوم لللقاب مفهومه احمل جماعته الاصح
المراد من اللقب هنا ما يشمل الحكم كزيد والجنس كغف وقد تعب عنه غيره
اللام وكثير العلماء على عدم العمدية والفضية جماعة قالوا هم المومنين القولوا
لللقب عند الية طوارق من اصحابنا ونسب الى احد ومالكه قالوا وقيق العبد
اللقب ليعلم ان اوله هو حد فيه راحة من التعليل فان وجدت كان محذوراً
كما في قوله صلى الله عليه واله اذا استاذنت احداً امرانه الى المسجد
فلا يمنعها فانه يحتمل به ان للرجل ان يمنعها اذا استاذنته في المسجد لان
تحميم عدم المنع بالزوج لا المسمى قد شمل على معنى ما طلب وهو كونه محلاً
للعبادته بخلاف غيره والاظهر ان محذور المنع بالكتاب على اللقب وتعليلته

بذكر اللقب هو راداً على وفيد به

دون غيرهما فيهم منه فلم يحكم عليه بنزول لا بشايت مثاله قوله تعالى
 اسجدوا لادم تعليل الامر بالسجود لادم على ان غيره ليس بما هو
 اسجد له ولا منزه عنه وهذا هو كتابه التحقير بالجنس في قوله الغم
 الغم الساعه زكوه والحق كلف ذلك بانه اذ لم يعلم لها فايده غير
 تعليل الحكم عليها تحييت لذلك ولا ينفرد ليدل على غير هذا كما
 في الاستدلال على العمل بعينه المفاهيم ان الله تعالى في حق من
 بقتة المفاهيم فقال في الوصف في شرطه الغايه . والعدم المحم والاد
 احاد الغم في انواع من مفهوم الخالف فالاول الغفله والمراد هنا و
 صنف مفيد لاخر غير منقطع عنه يفيد نقص شيوع او نقص في الاستدلال
 لشرطه والاستثناء والغايه ولا يعد فيه خلا لنفسه بغير الزمان
 والحق كواجب اشهر معلوما اذ ان واجب العمل في يوم المحرم والمكان
 لا نقول اما الله متاجد الله واسلم ان حقيقه من صنف ما وضع ليدل على
 الذات باعتبار معنى كنه المعنى هو المقصود وينالها ما يكون المقصود
 او لا والذات هو الذات ولا يلا حفا بها سواء من حيث كونها مقصوده او لا
 المقفله عن هذا الغنا سو كانت بطريق التوصيف او الحايه والاضافه
 وهذا هو حال الاصول في قولهم في لفظ مفيد لاخر لان الصنف قيد من قبوه
 المحكوم عليه والقيود في المعاني التي صنعت لتقييد الذات فالمراد من قولهم
 لفظ مفيد لاخر ما يصلح ان يكون قيد وليس ذلك الا فيما يدل على الذات بغير
 معناه هو المقصود وقولهم الا ان يكون ذلك الاخر مفعولا او مفعلا
 لما علم ان المقدر كالمفعول لانه مع القسنيه ولاجلها حذف الموصوف في الا

الغم في الغم
 كذا في قوله تعالى
 اسجدوا لادم
 تعليل الامر
 بالسجود لادم
 على ان غيره
 ليس بما هو
 اسجد له ولا
 منزه عنه
 وهذا هو
 كتابه
 التحقير
 بالجنس
 في قوله
 الغم
 الغم
 الساعه
 زكوه
 والحق
 كلف
 ذلك
 بانه
 اذ لم
 يعلم
 لها
 فايده
 غير
 تعليل
 الحكم
 عليها
 تحييت
 لذلك
 ولا
 ينفرد
 ليدل
 على
 غير
 هذا
 كما
 في
 الاستدلال
 على
 العمل
 بعينه
 المفاهيم
 ان الله
 تعالى
 في
 حق
 من
 بقتة
 المفاهيم
 فقال
 في
 الوصف
 في
 شرطه
 الغايه
 .
 والعدم
 المحم
 والاد
 احاد
 الغم
 في
 انواع
 من
 مفهوم
 الخالف
 فالاول
 الغفله
 والمراد
 هنا
 و
 صنف
 مفيد
 لاخر
 غير
 منقطع
 عنه
 يفيد
 نقص
 شيوع
 او
 نقص
 في
 الاستدلال
 لشرطه
 والاستثناء
 والغايه
 ولا
 يعد
 فيه
 خلا
 لنفسه
 بغير
 الزمان
 والحق
 كواجب
 اشهر
 معلوما
 اذ
 ان
 واجب
 العمل
 في
 يوم
 المحرم
 والمكان
 لا
 نقول
 اما
 الله
 متاجد
 الله
 واسلم
 ان
 حقيقه
 من
 صنف
 ما
 وضع
 ليدل
 على
 الذات
 باعتبار
 معنى
 كنه
 المعنى
 هو
 المقصود
 وينالها
 ما
 يكون
 المقصود
 او
 لا
 والذات
 هو
 الذات
 ولا
 يلا
 حفا
 بها
 سواء
 من
 حيث
 كونها
 مقصوده
 او
 لا
 المقفله
 عن
 هذا
 الغنا
 سو
 كانت
 بطريق
 التوصيف
 او
 الحايه
 والاضافه
 وهذا
 هو
 حال
 الاصول
 في
 قولهم
 في
 لفظ
 مفيد
 لاخر
 لان
 الصنف
 قيد
 من
 قبوه
 المحكوم
 عليه
 والقيود
 في
 المعاني
 التي
 صنعت
 لتقييد
 الذات
 فالمراد
 من
 قولهم
 لفظ
 مفيد
 لاخر
 ما
 يصلح
 ان
 يكون
 قيد
 وليس
 ذلك
 الا
 فيما
 يدل
 على
 الذات
 بغير
 معناه
 هو
 المقصود
 وقولهم
 الا
 ان
 يكون
 ذلك
 الاخر
 مفعولا
 او
 مفعلا
 لما
 علم
 ان
 المقدر
 كالمفعول
 لانه
 مع
 القسنيه
 ولاجلها
 حذف
 الموصوف
 في
 الا

والغمر

والمصنف آخر كما هو مندر في موضعها واذا عرفت هذا عرفت ان الفرق
 بين قولنا في الغم الساعه زكوه وقولنا في ساعه الغم زكوه فان مفهومها
 انه لا زكوه في مفعول الغم وتعرف ان نفعه انما يسكن بين المثالين بقوله ان
 المفيد في المثال الاول الغم توصف بالسوم وفي الثاني الساعه بوصف كونها ان
 الغم وان مفهوم الاول عدم وجوب الزكوه في الغم المفعول التي لولا القيد
 بالسوم لشمها لفظ الغم ومفهوم الثاني عدم الوجوب في ساعه الغم كالنقد
 التي لولا القيد الساعه باضافتها الى الغم لشمها غير صحي لان قولنا في الساعه
 زكوه منما حذف فيه الموصوف كما عليه الجمهور واصدق في الغم الساعه
 فحذف المصنف في ساعه الغم حول لفظ الغم من تغليب المفاهيم وتكيس الكلام وكذا
 جعله للساعه في الساعه زكوه من مفهوم اللقب باطل لان الموصوف مقدرا لان
 الساعه في نفسها يتعين ان يكون صنف فان السوم حازن احوال الغم مزوره
 لغويه وعقلية وقد وقع تحت هذه المسئله بين مولد النواصل
 ويحيي شئها وابان شجاعتها في المحقق فاستحسنه ووجه علمه بكونه
 وقد سئل في موضع آخر فزیده وصنوعا ان لقولنا في الغم الساعه زكوه
 منطوقا ومفهوم صنف ومفهوم لقب فخطوطهما واحد وهو وجوب الزكوه
 في الساعه من الغم ومفهوم المصنف فيهما مختلفان مفهوم الاول عدم الوجوب
 في الغم المفعول ومفهوم الثاني عدم الوجوب في ساعه الغم ومفهوم اللقب
 فيهما مختلفان ايضا فان مفهوم الاول عدم الوجوب في غير الغم ومفهوم
 الثاني عدم الوجوب في غير الساعه اذ انظر ههنا فقد اختلف

في قوله تعالى
 اسجدوا لادم
 تعليل الامر
 بالسجود لادم
 على ان غيره
 ليس بما هو
 اسجد له ولا
 منزه عنه
 وهذا هو
 كتابه
 التحقير
 بالجنس
 في قوله
 الغم
 الغم
 الساعه
 زكوه
 والحق
 كلف
 ذلك
 بانه
 اذ لم
 يعلم
 لها
 فايده
 غير
 تعليل
 الحكم
 عليها
 تحييت
 لذلك
 ولا
 ينفرد
 ليدل
 على
 غير
 هذا
 كما
 في
 الاستدلال
 على
 العمل
 بعينه
 المفاهيم
 ان الله
 تعالى
 في
 حق
 من
 بقتة
 المفاهيم
 فقال
 في
 الوصف
 في
 شرطه
 الغايه
 .
 والعدم
 المحم
 والاد
 احاد
 الغم
 في
 انواع
 من
 مفهوم
 الخالف
 فالاول
 الغفله
 والمراد
 هنا
 و
 صنف
 مفيد
 لاخر
 غير
 منقطع
 عنه
 يفيد
 نقص
 شيوع
 او
 نقص
 في
 الاستدلال
 لشرطه
 والاستثناء
 والغايه
 ولا
 يعد
 فيه
 خلا
 لنفسه
 بغير
 الزمان
 والحق
 كواجب
 اشهر
 معلوما
 اذ
 ان
 واجب
 العمل
 في
 يوم
 المحرم
 والمكان
 لا
 نقول
 اما
 الله
 متاجد
 الله
 واسلم
 ان
 حقيقه
 من
 صنف
 ما
 وضع
 ليدل
 على
 الذات
 باعتبار
 معنى
 كنه
 المعنى
 هو
 المقصود
 وينالها
 ما
 يكون
 المقصود
 او
 لا
 والذات
 هو
 الذات
 ولا
 يلا
 حفا
 بها
 سواء
 من
 حيث
 كونها
 مقصوده
 او
 لا
 المقفله
 عن
 هذا
 الغنا
 سو
 كانت
 بطريق
 التوصيف
 او
 الحايه
 والاضافه
 وهذا
 هو
 حال
 الاصول
 في
 قولهم
 في
 لفظ
 مفيد
 لاخر
 لان
 الصنف
 قيد
 من
 قبوه
 المحكوم
 عليه
 والقيود
 في
 المعاني
 التي
 صنعت
 لتقييد
 الذات
 فالمراد
 من
 قولهم
 لفظ
 مفيد
 لاخر
 ما
 يصلح
 ان
 يكون
 قيد
 وليس
 ذلك
 الا
 فيما
 يدل
 على
 الذات
 بغير
 معناه
 هو
 المقصود
 وقولهم
 الا
 ان
 يكون
 ذلك
 الاخر
 مفعولا
 او
 مفعلا
 لما
 علم
 ان
 المقدر
 كالمفعول
 لانه
 مع
 القسنيه
 ولاجلها
 حذف
 الموصوف
 في
 الا

في قوله تعالى
 اسجدوا لادم
 تعليل الامر
 بالسجود لادم
 على ان غيره
 ليس بما هو
 اسجد له ولا
 منزه عنه
 وهذا هو
 كتابه
 التحقير
 بالجنس
 في قوله
 الغم
 الغم
 الساعه
 زكوه
 والحق
 كلف
 ذلك
 بانه
 اذ لم
 يعلم
 لها
 فايده
 غير
 تعليل
 الحكم
 عليها
 تحييت
 لذلك
 ولا
 ينفرد
 ليدل
 على
 غير
 هذا
 كما
 في
 الاستدلال
 على
 العمل
 بعينه
 المفاهيم
 ان الله
 تعالى
 في
 حق
 من
 بقتة
 المفاهيم
 فقال
 في
 الوصف
 في
 شرطه
 الغايه
 .
 والعدم
 المحم
 والاد
 احاد
 الغم
 في
 انواع
 من
 مفهوم
 الخالف
 فالاول
 الغفله
 والمراد
 هنا
 و
 صنف
 مفيد
 لاخر
 غير
 منقطع
 عنه
 يفيد
 نقص
 شيوع
 او
 نقص
 في
 الاستدلال
 لشرطه
 والاستثناء
 والغايه
 ولا
 يعد
 فيه
 خلا
 لنفسه
 بغير
 الزمان
 والحق
 كواجب
 اشهر
 معلوما
 اذ
 ان
 واجب
 العمل
 في
 يوم
 المحرم
 والمكان
 لا
 نقول
 اما
 الله
 متاجد
 الله
 واسلم
 ان
 حقيقه
 من
 صنف
 ما
 وضع
 ليدل
 على
 الذات
 باعتبار
 معنى
 كنه
 المعنى
 هو
 المقصود
 وينالها
 ما
 يكون
 المقصود
 او
 لا
 والذات
 هو
 الذات
 ولا
 يلا
 حفا
 بها
 سواء
 من
 حيث
 كونها
 مقصوده
 او
 لا
 المقفله
 عن
 هذا
 الغنا
 سو
 كانت
 بطريق
 التوصيف
 او
 الحايه
 والاضافه
 وهذا
 هو
 حال
 الاصول
 في
 قولهم
 في
 لفظ
 مفيد
 لاخر
 لان
 الصنف
 قيد
 من
 قبوه
 المحكوم
 عليه
 والقيود
 في
 المعاني
 التي
 صنعت
 لتقييد
 الذات
 فالمراد
 من
 قولهم
 لفظ
 مفيد
 لاخر
 ما
 يصلح
 ان
 يكون
 قيد
 وليس
 ذلك
 الا
 فيما
 يدل
 على
 الذات
 بغير
 معناه
 هو
 المقصود
 وقولهم
 الا
 ان
 يكون
 ذلك
 الاخر
 مفعولا
 او
 مفعلا
 لما
 علم
 ان
 المقدر
 كالمفعول
 لانه
 مع
 القسنيه
 ولاجلها
 حذف
 الموصوف
 في
 الا

في قوله تعالى
 اسجدوا لادم
 تعليل الامر
 بالسجود لادم
 على ان غيره
 ليس بما هو
 اسجد له ولا
 منزه عنه
 وهذا هو
 كتابه
 التحقير
 بالجنس
 في قوله
 الغم
 الغم
 الساعه
 زكوه
 والحق
 كلف
 ذلك
 بانه
 اذ لم
 يعلم
 لها
 فايده
 غير
 تعليل
 الحكم
 عليها
 تحييت
 لذلك
 ولا
 ينفرد
 ليدل
 على
 غير
 هذا
 كما
 في
 الاستدلال
 على
 العمل
 بعينه
 المفاهيم
 ان الله
 تعالى
 في
 حق
 من
 بقتة
 المفاهيم
 فقال
 في
 الوصف
 في
 شرطه
 الغايه
 .
 والعدم
 المحم
 والاد
 احاد
 الغم
 في
 انواع
 من
 مفهوم
 الخالف
 فالاول
 الغفله
 والمراد
 هنا
 و
 صنف
 مفيد
 لاخر
 غير
 منقطع
 عنه
 يفيد
 نقص
 شيوع
 او
 نقص
 في
 الاستدلال
 لشرطه
 والاستثناء
 والغايه
 ولا
 يعد
 فيه
 خلا
 لنفسه
 بغير
 الزمان
 والحق
 كواجب
 اشهر
 معلوما
 اذ
 ان
 واجب
 العمل
 في
 يوم
 المحرم
 والمكان
 لا
 نقول
 اما
 الله
 متاجد
 الله
 واسلم
 ان
 حقيقه
 من
 صنف
 ما
 وضع
 ليدل
 على
 الذات
 باعتبار
 معنى
 كنه
 المعنى
 هو
 المقصود
 وينالها
 ما
 يكون
 المقصود
 او
 لا
 والذات
 هو
 الذات
 ولا
 يلا
 حفا
 بها
 سواء
 من
 حيث
 كونها
 مقصوده
 او
 لا
 المقفله
 عن
 هذا
 الغنا
 سو
 كانت
 بطريق
 التوصيف
 او
 الحايه
 والاضافه
 وهذا
 هو
 حال
 الاصول
 في
 قولهم
 في
 لفظ
 مفيد
 لاخر
 لان
 الصنف
 قيد
 من
 قبوه
 المحكوم
 عليه
 والقيود
 في
 المعاني
 التي
 صنعت
 لتقييد
 الذات
 فالمراد
 من
 قولهم
 لفظ
 مفيد
 لاخر
 ما
 يصلح
 ان
 يكون
 قيد
 وليس
 ذلك
 الا
 فيما
 يدل
 على
 الذات
 بغير
 معناه
 هو
 المقصود
 وقولهم
 الا
 ان
 يكون
 ذلك
 الاخر
 مفعولا
 او
 مفعلا
 لما
 علم
 ان
 المقدر
 كالمفعول
 لانه
 مع
 القسنيه
 ولاجلها
 حذف
 الموصوف
 في
 الا

ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي

فيكون مفهوم المصنف حجة على القول الاول لكثرة انه حجة بشر
بما ستاتي ومعناه انه اذا ورد من الله او رسول الله عليه
والسلام نص في خلق بغير ما او بر ما او بعد ما فان ما
عدا ذلك من المصنف وما عدا ذلك الزمان وما عدا ذلك العدم وجب
ان يحكم فيه بخلاف الحكم في حد من المنصوص فان تعليل الحكم بالاول
للمذكورة دليل على ان ما عداها خارجا لثباتها وذلك اذا ذكرته
مع موضوعها لا اذا ذكرته منفردة خوفا من ان يسمو فيه بخلاف
وان شرط في العمل بها ان لا يكون لها فائدة سوى تلي الحكم القول الثاني
في السبب حجة وقول اكثر ائمة الزيدية الثالث التفصيل بابها
ان كانت المصنف مناسبة للحكم في خوف الغم السامع ركعه لا اذا
لم تكن مناسبة خوفا من الغم العفري كمن الرابع تفصيل اربها وهو
بانه حجة في صور ثلاث **الاولى** ان يرد الخطاب للبيان والثانية ان يرد
للتعلم اي ابتداء حكم لم يثبت ذكره مجازا ولا مفصلا **الثالثة** ان يكون
ما عدا المصنف داخل تحتها بشرائط استاتي وقار عدم حقيقته مطلقا
جماعة من الائمة وغيرهم قال الاولون لو لم يعتبر عن أهل البيت
لمنفردوا بالامام كما قالوه هو الذي عليه أئمة الزيدية والجمهور من
المعتزلة وحققوا الاشعية كالجنبي والغزالي والرازي والباقلاني
وغيرهم قال الاولون لو لم يعتبر خلاف ذكره عن الفايده وذلك منع
من التقييم وهو اولان الاعتبار من دلالة النصيحة وقد قلته باعتبارها

ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي
ما بعد انما هي

ورويان فأيده ^{تخصيص} في تحقق مناط الحكم فهو تفصيل املا المعنا فهو كاللث
فان قوله اكرم زيد القيمي فقد وقع الامر بالامر اكرام على زيد الفقير
بكونه غنيا وليس على زيد فقط بل الموصوف والمصنفه فيهم داخله في مفعول
فلا يلزم من اتباع الامر عليه اخضاعه كما هو الذي يرد في بيته بقا الله
المذكور في حد الاحتمال فان كل قضية وخطاب فانما يعطى ما فيه من حكم
فقط ولا يعطى حكمه في غيره بانه موافق له او مخالف بل في تلك موقوف
على دليل صيغته المصنوعة اذا لم يعبر المفهوم لم يكن لتفصيل محل النطق
بالذكر فأيده باحلال فأيده ذكر المصنفه لتعيين من اراد الامر بأكرامه في
المثال الذي ذكرنا **وكيف يطلب فأيده** زايده **علو فأيده الوضع**
الان ان زيد القيس مثلا بالنسبة المثالنا كمثل ان كان له احوال الامر
بأكرامه او الدهر عن اكرامه او السكوت عنه ليس مأمورا بأكرامه انفاقا
ومع المفهوم يقولون قد يرد عن اكرامه ولا دليل عليه اذ وضع المصنفه لتعيين
الاشارة وقد حصل فلزم ان يرد القيس مسكوت عنه وهذا تعرف ان
مفهوم المصنفه كقولهم **اللقب** وانما خذل الكلام عند اسقاط المصنفه لان الما
مورد اكرام زيد النصي لوجود هذه المصنفه ملائمة افتتال الامر الا بهما والا
لا خذل الكلام ومثله اذ اقلت جاني زيد الطويل فانه ليس المسند اليه مسند
فقط بل الموصوف بالطويل فالمصنفه داخل في مفهوم المسند اليه فلهما لا خذل
معنا خذل الكلام من دونه ولا تدل على اخضاعه ما لم يرد ان زيد الفقير
مثلا ما جابله مسكوت عن التقييم عليه كمثل ان جاء وانه لم يجر وانه لم يجر

بانه حجة
اي القابل

عن عیبه

و هو
مما عدا المذنب

شروط الاخذ
بالمعروف

الحق معكم

۶۴
کتاب

ابن العشر منده
من رستم
الاول والاقاب
الملك والامير
نفتها عين
فيما بعد عينا
لا العود على
منها فاش
الغار

في

[illegible]

انه من الغنى اثبات ومن الاثبات نفي واذا ثبت الوجود وجب كونه بينهما لانه لا احد
 فتا لتخفيفه نقول ان ذلك كما سلم بالباقي مع ضعفه اي حقيقته وعبارته لانه
 المقصود الذي سبق الكلام لاجله ونفي واثبات باشارته لانها من ممان المعينه
 من غير ان يكون سوق الكلام لاجلها لانها غير مدكور في الكلام المستثنى قعده
 لكن لما كان حكمه خلاف المستثنى منه ثبت النفي والاثبات من زوجه لان حكمه
 يتوقف بالاسثنى كما يتوقف بالغايه فاذا لم يثبت بعد الاستثنى قلنا الغنى
 لعدم كلة الاثبات في نفيها مما اذا تحققت ذلك ان الاستثنى عن الغنى
 به من المستثنى منه يكون الاستثنى باثباته لانه ليس هو المصدر كما ان
 لغايه بيان انما للثبوت مراده من المعيا فكان الاستثنى على الغنى
 فيتم الوجود وعلى الاثبات فيتم من الغنى كذا كذا الغايه فيتم بها كذا
 التباين الى خلافه وهذا المخرج ثابت بحسب اللغة لكن لما كان المصدر مقصودا
 جعلناه عبارة والتا في ما لم يكن مقصودا بل ليعلم به المصدر جعلناه اشارة
 ولذلك اختير في كلمة التوحيد لا اله الا الله ليكون اشارة الى الوحيه
 تعالى اشارة وفي غيرها فحسب لان المهم في كلمة التوحيد نفي شريكه مع الله
 تعالى لان الشركيين اشركوا معه غير فيحتاج الى النفي فحسب واما اشارة الله
 تعالى فمخرج عن غير فيحتاج الى اثباته بالمقصد لان كل ما قلنا عز في قال الله
 تعالى لمن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فيكون في اثباته كذا
 الاشارة وهذا المحرر في قوله لا اله الا الله لانه لا يستثنى نفي فخرج
 حكم المستثنى من حكم المستثنى منه حتى لا يجمع اثبات مثل حكمه مع خلاف الغايه

فانه

به من الغنى اثبات
 من الاثبات نفي
 ١٢٨

فانه ليس كذا كذا حتى يجمع سر الى البصر وجاوزه ولا يجمع ان نقول
 جاني القوم الا زيد فانه جاء هكذا او زه شارح المنار على صحابه
 ولم يجمع عنه ثم قال وجوب عما قال الشافعي انما يكون بطريق المعارضة مستويا
 فيه البعض والكلمة كالنبي فان نسبة الكل جازين كبعضه ولم يستوا
 والبعض في الاستثنا فاستثنا الكل باطلا لانها لا يقال انما لم يجمع استثنا
 الكل فيما يجمع فيه لانه رجوع بعد الاقرار لانا نقول لا يجمع استثنا الكل فيما يجمع
 فيه الرجوع كالوصيه فانه يجمع الرجوع عنهما ومع هذا لا يجمع استثنا الكل
 فلو قال الوصي بثلث مالي الا ثلث مالي قال استثنى باطل لانه لم يثبت بعد
 الاستثنا شئ يكون الكلام عبارة عنه وتعايل ان يقول انما لم يجمع استثنا
 الكل لانه يوجب الى التناقض وهو غير محقق بخلاف نسبة الكل فانه لا يوجب
 اليه لا خلافا للزمان انتهى وقول قد انتفى الغنى بان كل لا اله الا
 الله قد دللت على نفي الالهية عما سواه واثباته له لكن اشارة تعالى سى
 الحنفية اشارة وسما الغنى عبارة منظر الى المقصود بالكلام وانه لم يسبق اصالة
 الى الغنى الالهية عن غير تعالى واما اشارة تعالى فغير مقصود من الكلام لان كل ما قلنا
 معتقده قلنا ولذا قالوا في الاصنام انما نعبد الله ليقربونا الله زلفى فلم يكونوا
 ناعبدن له بل استقوه معه غير فخطبوا بكلمة التوحيد والتوحيد في الالهية
 عن غير تعالى ولذا قالوا فيهم افراد وعلم ان من اثبت المفهوم انما قصد اسوا
 النبي والاشادات وانما افادته اشارة الى الالهية له تعالى كما افادته نفيها عما سواه

الاشارة
 الى النفي

لكن الاول مستوفى فغيره الثاني منطوق والقصد منه اسوأ الاثبات
 الحكم ونفيه انما اختلفت طريق الدلالة في مثل هذه الاشياء الحكم مقتضى
 الاحتجاج وان لم يكن بالالف في حق لزوم الملاية فقد انفق الفريقان (انما لا يلزم)
 الاحتجاج بالحكم في المستثنى منه منعدم لانعدام الدليل الموجب له في صورة الحكم
 به واعلم ان مثبت الحكم هنا المفهوم انما يتصور في الاستدلال المتصل وبه توف
 بطلان قولهم انما نطهر فابده الخلاف فيما اذا استثنى خلافاً لمقتضى
 عليه لفلان الف درج الاثبات الى اخر كلامه فان هذا الاستدلال منقطع وليس
 الكلام فيه واعلم ان الاستدلال اجماع اعيه الوعيد بانه من الاثبات يفر
 من النبي اثبات قد قدج فيه بانه الكو فيدين لا يقولون بذلك كما نقله الزركشي في
 شرح الجمع ونقله عن عقيل وغيره عن الكسائي بان جاني القوم الا انهم اعناه
 القوم المخرج منهم زيد من دون نظر الحكم على زيد بالحي او عدمه ولا بد انشاء الله تعالى
 زياده كحقيق بايقظ محقق التحقيق بالاستثنى واعلم انه اثبت
 القول بالفاحم من الف وموافقه جماعه كما وقت ونفاه الظاهرية محله حتى
 الموافقة نحو دلاله فلا نقل لها اف على الفرع من العرب فقالوا لا يدر عليه قال ابو
 محمد بن خنيس هذا مكان عظيم فيه خطا كثير الناس وخشرد او خطره وافية
 احذر ان ياشد بذا وذكرك ان طائفة خالفت في اورد الدعوى الله تعالى ان رسول
 صلى الله عليه واله وسلم معلناً بعينه ما او بزمان ما او بعد ما فان ما عدلكم
 بكم الصفة وما عد ذلك الزمان وما عد ذلك العدد فواجب ان يحكم فيه بخلافكم
 فخذ المضمون وتعلق الحكم بالاحوال المذكورة دليل على ان ما عداها من ان

الامانة

تفهم الظاهر في المقام
 كما خلت الوقت

بيان بعض الحكم
 ان ثبت المقام

لها وقالت طائفة اخرى و^م يجوز اصحابنا الظاهرية وطوائف من الشافعية
 منهم ابو العباس بن سريج وطوائف من المالكية ان الخطاب اذا ورد
 كما ذكرنا لم يدل على ان ما عداه بخلافه بل يكون ذلك موقفاً على دليله قال
 ابو محمد وحده الاجرة ^{هذه} غير لان كل خطبة ولا فصيحة فانما يجعلها ما فيها فقط
 ولا يجعلها حكمها في غير جملتها لان ما عداها من الفلها ولا ان موافقها لما كان ما عداها
 موقوف على دليله ثم قال لا ما قوله تعالى ولا نقل لها اي فلو لم يرد غير هذه اللفظ
 فاما فيما خرج من غيرها ولا نقلها واما كان فيها الاتحريم قولنا في فقط ولكن لا انما
 الله تعالى في هذه الآية نفيها وبالوالدين احساناً اما يخلق عندنا الكبرياء
 او كلامها فلا نقل لها اي ولا نقلها وقد لها قوله كذا واخفض لها جنا
 الذن الرحمة وقلوب ارحمها كما راي صعباً اخففت هذه الالفاظ من الا
 حسان والقول الكريم وخفف اجناح والذر لها والرحمة لها والنع من الاتحريم
 لها واوجبت ان يوقى اليها طبر وكل خير وكل رفق فبر هذه الالفاظ والا
 ديث الواردة في ذلك وجيز الوالدين بكل وجه وبكل معنى والنع من كل ضرب وتوق
 باي وجه كان لا بالنهي عن قولنا ^{الله} وما لا انما طائفة التي ذكرنا وجب ضرورة
 ان من سبها او تبرأ منها او منعها رده في اي شئ كان في غير الحرام فلم يحسن لها
 ولا خفف لها جناح الذن الرحمة ولو كان النهي عن قولنا مغيباً عما سواه
 من وجوه الادراك لما كان لذكره تعالى في الآية نفس ما مع النهي عن قولنا
 النهي عن النهي الامر بالا حسان ونفيها فابده فلما لم ينص على الالفاظ
 بطل قولهم ادعا ان يدر الاف علم ما عداه وقبح مزاجه ان لكل لفظ من اللفظ
 الآية معناه غيب معناه سائر اللفظ الى ان قالوا من البرهان معزورين ان

أن نهيل الله عن أن يقول الإنسان لو الذي أف ليس نهياً عن
 ولا عن القتل ولا عن الاعتداء إلا أن متى حدثت عن استبانة قتل
 أو ضرب به حتى كسر عظامه وفذذه بالحدود وقد يفتق في حبه فيشبهه
 عليه من شاهد ذلك كله فقال الشاهد إن زيدا أبعث القاتل والقاتل
 ومضارب قال نعم أي القتل أو القذف أو المضروب لكان أجماعاً
 متاً ومنهم كما ذابوا كاشاً شهد بالزور وروى الشهاده **قال أبو محمد** فكيف
 يدين هؤلاء القوم إن حكم بما يقررون أنه كذب وكيف يستجيزون أن يلبسوا
 إلى الله الحكم بما يشهدون أنه كذب ونحن نعوذ بالله أن نقول نهياً عن
 قول أف لو الذي ينفهم منه الدهر عن المضرب والقذف لهما أو القتل والقذف
 فاذكر لا شك عند من لم يعرفه بشر من اللغة العربية أن القتل والمضرب
 والقذف لا يشتركان في ذلك أف ثم حكم على مثال ذلك الامثلة وأما
 طار المغال في ذلك بما لا يخفى هذه الاجابة والله ممدنا إلى توضيحها
 فان قلت **فمجرد** على كلامه من عدم القول عنهم الموافقة وأنه لا ينبغي إلا أن
 أن يقول لا بوجه مما فاجرت أفاستبان لأنه إنما نهى عن الاف وجوز عن غيرها
 نحوه **قلت** من أين هذا الجواب فان هذا العين اللفظ من الناجز والغاسق
 عنه لم سلم نهياً متيقناً من قوله إلا من كان المضرب من غير كذا كذا من
 تحريم المضرب المسلم وأن ظهر المومن حكا والناجف أيضاً محرم بالنهي الإحصالي
 وإنما نهى عنه مثلاً لأن الولد عند بلوغه يورث الكهل واحداً من غير

من حلول صحتها وأما اللفظ المتصور والمنع من أمر أن يقول أف لهذا
 الأمر كما قال وإذا شبه قال أف فمعه مكر حياءً وإنما الضعف لا فاف
 ن قلت **حم** لا يقولون أن قول لا تقاتل لهما أف فمعه من المضرب والقتل لا إلا ما جاز
 به عليهم **قلت** بل حم قائلون إن دلالة هذه العبارة القرائية عن الدهر عن
 المضرب والقتل ولا إن دلالة على النافذ كمنهم لا يقولون إلا في موضع لغو
 للدهر عن المضرب والقتل غير حاجتي إذا قال القائل لزيد أف أنه مضرب عن ضرب
 ما خوفي من ضيقه بل يقولون أنه ينفهم يكون الحكم حكماً أنه لا ينها عن ادنا الأذى
 مع الإذن في عللها بل أنها عن ادناها أفاد نهية عن أكلها والقرينة المقام
 وإن لو قال لا تقاتل لزيد أو غيره لم يعد غير موافق بطلان أصل اللغة والحكمة والحال
 وبعد الدهر عن بيان المعنى واللفظ في هذا في بيان الحقيقة والمجاز تقول لنا

في الباب الرابع في الحقيقة والمجاز

في باب صور حقيقة الكلام في مع المجاز فاستمع نظام
 الحقيقة فعلية حقيقة مع ثبوت ومنه قول تعالى ولكن حقت كلمة العذاب على
 الكافرين وحدها معن الفاعل أي الثابت والثاني فيها التثنية أو جعل المبتدئ من
 حقيقتهم أخته بمخبر ثبوتها والثاني فيها التثنية الوصفية إلى الاسم كالتسمية
 ولذا لا يقال هو تسمية وقد قيل اللفظ الموضوع بالمعنى الاصطلاحي الذي
 يفيد قولنا وعرفت باسمه المستعمل في الاصطلاح الذي وضع له
 عرفها أم البيان وعرفهم بالحكمة المستعملة فيما منعت في اصطلاح النطق
 خرج بالاول المعنى وما وضع ولم يستعمل فانه ليس بحقيقة ولا مجاز وخرج بتعب

فيل

تفسير حقيقة

اصطلاح التي طلب الصلوة اذا استعملها المكمل باصطلاح الشرع في الكلام
فانه بجان النظر اليه ودخلت في احد بالنظر الى استعمالها بالعرف الشرعي
في الصلوة شرعية فانها حقيقة وكما كانت لها اقسام افادها قولنا
مؤد اقشاما اصلية وفيه مؤد نعم او تحسن كشرعية مؤد
قسم العلماء الحقيقة الى لغوية وهي ما يكون واضح في اللغة وضعا اصليا
وعرفية وهي ما نقلت في العرف عن معناها الاصلي وهي في ان لم تعين
ناظرها معرفة عامة ومثلها لفظ الدابة فانها في اللغة لكلاما يرب في قسمها
العرف العام بدوات الارب او تعين ناظرها فغير الخاصة وذلك كما في اصطلاح
كث من اهل العلم وغيرهم كالرفع والخفض لا تبارك الا برب وكل اهل في لهم الفاظ
مصطلحة بالعموم والخصوص في اللغوية من حيث تعيين الناقل وعدمه وتعيين
حيثما استفيد ومنهما من اشارت كالصلوات لذات الاركان والادكار والزكاة
لا خارج جز معين بتعيين الشارع من المألوف ومنها الدينيية وهي ما نقل
الى اصول الدين كالايان والعتق والمؤمن والناطق وتلوه الناظم عليها فيما
يأتي دينية منها للاشارة الى انما للشيء في مقتبل بل في داخل في شرعية
وانما جعلها المفارقة قسما مستقلا والاعمير شرعية والمقدمون ادعوا حاشيا
ثم للحقيقة قسم آخر وهو باعتبار تعدد اللفظ والمعنى او اتحادهما فلهذا (واعتبارا بيننا)
اقسام الاول افاده قولنا دينية منها فان تعددت كلفظا ومعنى فبذلك انما
صحت في الحقيقة ان تعددت الحقيقة لفظا ومعنى والادلة عليها قرينة
الكلام وهو الا ان العرف عند قسم الكلام الى ذلك اعلم من كونها حقيقة
وبحان او ذلك كالانسان والفرس السود والبياض وتسمى متباينة لتباينها
واللفظ كما اشار اليه قوله في هذا انما بينت وهذا القسم الاول والثاني

وهو باعتبار الاتحاد لفظا ومعنى افاده بقوله ما لم يأت بتخييل في
ابن ما لم تعد لفظا ومعنى فهو يتفق ايضا فان اتحاد اللفظ والمعنى بان
وجد المراد في لفظ واحد لا تعد وفيه البينة فانك المنفرد مثل الجوز في الحقيقة
كزبد والاضافي كالانسان بالنظر الى الجنس فان مفهومه واحد من هذه الجهة
فالمفرد هو المشكك ليس ابا فليكن تحت هذا القسم بل هو قسم مستقل من الناس
وهو الاكثر من جعلها من هذه الناحية لفظا ومعنى الناحية الثالثة قوله
مؤد وان تعدد لفظا وتعدد مؤد معناه منها فهو بالترادف مؤد
معناه منها اي ما تعدد لفظا واتحد معناه فهو القسم العرف بالترادف
اي يتما به وهو معنا قولنا في صدر البيت الذي يدعى وهو في قول الاصوليين
توالي الالفاظ المفردة الدالة على امر واحد باعتبار واحد وذلك كالانسان
والبشر والاسد والليث وفوايده كثيرة منها انه قد يعبر باللفظ الواحد
القائمه والرووب ويحتاج اليه في رواية الحديث المعنى وغير ذلك والقائمه
افاده قوله مؤد يدعى واعكسه فاستأنف مؤد اي عكس ما قبله
وهو ما اتخذ لفظا وتعدده معناه في حيث لا ينفك تصور معناه من وجوده كتركه
فيه وقوله فاستأنف جواب اما اي استأنف جملة التفسير فهذا التفسير
مستأنفا ما استأنف ايها الخاطب بالقائمه لافتيامه وهو قسمان الاول
هو الملا من قوله ان وضع اللفظ بامر كاي مؤد فيه اشتركت كل فتح ما لم يأت
اي ان وضع لكلمة المعاني باعتبار امر كاي اشتركت في المعاني فيه
مؤد فانه مشكك للفظ مؤد ان كان بعض منه اول فانظر مؤد
اي فانه يسمي مشككا ان تفاوت افراده بالية او اولوية كما افاده قولنا
ان كان بعض منه اول بالنظر الى تبيين اللفظ ان يفرها بلفظ يلية او لا اللفظ
من بعض آخر ومثاله قول مؤد مؤد مؤد مؤد

المنفرد

الترادف

المشكك

من الوجود ومفاده
واحد وهو عند البعض
وهو نوع صفه الواحد
والله اعلم

التفصيل

الجنس

في مثال الموجود للشيء في نفسه سبحانه والحدوث الثاني في
فان لفظ وجود تطلق عليه تعالى ويطلق على الموقوف الحيز فابدا
بقا احق واو لان معناه في حقه اقدم وانتم وقلنا ان لا يشترط
ذكر وشمل ما كانت الاوليه باعتبار شدة وضعف كالبياض يطلق على
الثاني والعاج مثلا فانه اشده منه في الشئ واكثر من العاج وهذا هو
القسم وهو المشكك في بذكره لانه اوقع الناظر في الشك هل هو متساو
طريقا الى الاشتراك في افراد في اصل الصفا او مشكك نظر الى التفاوت المذكور
والثاني ما افاده قوله وان يكن يطلق بالشيء في هذا التوافق غير عامه
اي وان لم يتفاوت بل اطلق عليها بالشيء فانه يتماثل التوافق وذلك كالاشا
فان دلالة على افراد متساوية فان الاشتباكية في حد لبيت با ولا منه
فرد ولا اقدم ولا اتم ويتماثلوا حليا اخذ من التوافق الشوافق اذا عرفت
هذا فانه دخل تحت الشئ الرابع وهو ما اخذ لفظه وتعدت معانيه ثم فيه
انقسام بنسبها قولنا او مختلف حقايقه العالي في الجنس لا اختاره الثاني
اي ما اخذ لفظه وتعدت معانيه لا يخلو اما ان تختلف حقايق المعاني الدائم
تحتة فهو الجنس فان حقيقته المقول على اكثره المختلف حقايق في جواب وهو
ومثاله الحيوان فانه اذا قلت ما الفرس والانسان مثلا كان اسوا من
تمام الماهية المشتركة بينهما فيقال في جوابه حيوان وهذا هو احد الكليات
الجنس العرونة في فن المنطق والثاني من اقسام ما نحن بصدده اشار اليه
قوله او لا اختاره الثاني اي او لا تختلف حقايق ما تحته فهو القسم الثاني في
نوعا كما يفهمه قولنا الذي اعني به النوع وعرفوه بما يقال عليه اكثره المنقسم
الحقيقه في جواب ما هو وذلك كالاشان فانه اذا قلت ما زيد وعمر

مثلا

مثلا كان سوا الاعن تمام الماهية المشتركة بينهما فينا الانسان لانه النوع
الذي طلب سوال لانه سوال عن طلب الحقيقة فاجيب بما يطابقه وعقيدته هذا
موضحة علم المنطق وقد عرفت معنى صدر قولنا في

النوع

اعني به النوع وبعبارة اخرى في امثالها واخذة لا لبس
وهذه اشار الى ان الذي يبنى علم أهل المنطق واما الاصوليون وهم المراد
بالبحث فانهم يعكسوا فيقولون للجنس النوع والنوع الجنس فيمحل
المندرج جنسا والمندرج فيه نوعا وهذا اصطلاح لا شائكة فيه
والجواب انما شتم المشرك العنوب الدافئ تحته قوله ان وضع اللفظ بما يبر
كلي وهو القم الرابع كما عرفت المتو لفظا المتعدد معناه وما اخذ لفظه وتعدت
معانيه فهو القسم الذي افاده قولنا في

في وان ومختلف اللفظ للمعاني في لفظه منه وضع ثاني في
وهذا القسم المشترك اللفظ وحقوقه المشترك العنوب الذي عرفت في
معاد اطلاق تحت معنى واحد وهو وضع اللفظ كما مر كما عرفت في
قال بل اشتراك بينهما مرعيا في قسمه مشتركا لفظيا متدرا
وان وضعت اي اللفظ الواحد كما ذكره قوله لفظا في داخل النوع وهذا
وخرج بتولنا للمعاني لان المعاني فيه متفردة ما عرفت وقوله لفظا منه وضع
ما يتنعيلها يخرج به المشكك والمتواطى وقوله مرعيا ايضا يبرده
ان الاشتراك المقصود هو ما روي في اصل الوجه ولو خلا عن الاشتراك
في مجرد اللفظ فليس مما يبرر في اصل الوجه ويستدل بالا فاده ومثالا
جمع العنود لفظ العين بلفظ على الباعث والعلو والعلو وعلو على شتم

وعنه الذهب وما لقي للظهر والخيض وعشعر لا قبله اذ هو وكلوا
 حد من حده وضع لكل صفة على انفراد مستقل عن غير اشتراك بينهما
 في امور وعي وللحتم اختلاف في وقوعه ما لم يور عليه وقالوا آفة و
 قالوا لا يقع فالاولان الغرض من وضع الاشارة فاحصهم المعنى المقصود منكم
 والاشارة لا يتحل بذلك ويكون وضعه سببا للفساد والواضح حاكم لا
 يجوز عليه ذلك واجيب بان في ان الاشياء والمقام حصل في
 الواضح للتعلم ومع القرائن نذهب الفسده ولا نسلم غلو المقام والسياق عن
 قهقهة وهو واضح فيما مثلناه قال المانع من وقوع هذه الامثلة محمول
 على انهما من باب الحقيقة والمجاز واجيب نانه يستعمل المقرون في المظهر
 الخفيف على سبيل البدل من غير ترجيح وما كان كذلك فهو مشترك في القول
 بخلاف هذا واطال المرد في قول خلاف هذا هو اما اطلاق المشترك على
 جميع معانيه ففيه احوال في مظهر لا التبع هذا المظهر لطوليه
 والمقصود من الحقيقة واقسامها قد وفاه ما اسلفناه نظما ونثرا وعند
 الفرائض منه اخذنا في المجاز فقلنا **في مختصر المختصر في الامكان**
مصدر في الكلام في المجاز **في مختصر المختصر في الامكان**
 المجاز لغة العبور والانتقال من قول الى قول استعمال اللفظ في غير ما وضع له
 لعلاقة بغير القرينة لان المجاز باعتبار معناه الاصلى طريق الى معناه ا
 مستعمل فيه ورسم اصطلاحا افاده قوله **في مختصر المختصر في الامكان**
 ورسم اللفظ الذي يستعمل **في مختصر المختصر في الامكان** قد يتقو
 في غير ما يطلق للعلاقة **في مختصر المختصر في الامكان**

المجاز
 في الامكان
 المختصر المختصر
 في الامكان
 المختصر المختصر
 في الامكان

اب حقيقه المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في غير ما يطلق للعلاقة
 مع قرينه فقولنا اللفظ الذي يستعمل في غير ما وضع له اللفظ قبل الاستعمال بعد الو
 طح فانه ليس بالمجاز ولا حقيقة واللفظ متعلق يستعمل في حيث الحقيقة و
 قوله في غير ما يطلق اللفظ اللفظ يدخله الصلة في عرفنا شرع اذا استعمل
 في اللفظ المجاز فانه وان كان استعمالا لغير ما وضع له اصاله فليس يستعمل في
 وفيه يطلق على غير ما شرع وخرج به ايضا اللفظ الصلة اذا استعمل في
 عرفنا شرع وقولنا للعلاقة يخرج الغلط فخرج هذا الكتاب شيئا به الى غير
 فانه وان صدق عليه انه استعمال في غير ما وضع له لكن ليس للعلاقة والعلاقة
 بالنية تطلق على المعاني للعلاقة الحب ونأكل شرع الاعيان لعلاقة السيد
 والمراد بها هنا تعلق ما للمعاني المجازية بالمعنى الحقيقي **واعلم** انه لا
 لابد **المجاز** من علاقة وقرينة فالعلاقة هي المجازية والاستعمال والقرينة
 هي الوجهية للمحمل عليه وقوله مع قرينة اي مفيدة للمعنى المجازية صالحة
 لللفظ عن معناه الحقيقي الى معناه المجازية وبه تخرج النباية لانها مستعمل
 في غير ما وضع اللفظ له مع جواز الاداء المعنى الحقيقي فان قلت ما التزم
 بين قرينة المجاز وقرينة المشتركة قلت الفرق واضح لان قرينة المشتركة معناه
 للمعنى المراد من اللفظ الحقيقي وقرينة المجاز متعارفة عن ارادته ومفيدة له ما
 روي للمعنى الاخر ان قلت تعيين القرينة احد معاني المشتركة صارف للمعنى الاخر
 قلت ليس المقصود منها الا التعيين وان استلزمنا صرف فليست هي مقصودة

ابن ابي
 المختصر المختصر
 في الامكان

52

الاستعارة
وزن القائل على الاستعارة
الحجاز العذري خلافتها
وهي البنية التي تليها
المعنى في النسخة ما لا يوافق
مستعمله فيما وضع له من
سدها من مواصل

وهو الاطوار وقوله انثبت ترشيح الاستعارة وانبات الاطوار استعارة
تخييلية **والثاني من الاستعارة** الاستعارة المصروفة مثل (دينار)
في الحمام فانه استعارة لفظ الاسد للشماع واطلق عليه استعارة واثبت بالقرينة
وجي قوله في الحمام **واعلم** ان اهل الاصول يطلقون الجمان علما يشتمل
الكناية وهو نحو فلان طويل البناء كناية عن طول النامة ولكنهم يحذفون
لفظ التزييه من تعريف الجمان فتعريفنا في الفهم اهل البيان فاهم يحذفون
الكناية فصار مستقلا للبرع عتقه ولايجاز وقد وقع التقييد بما قيد به
في بعض كتب الاصول ثم اعلم انه قد يطلق الجمان علما يشتمل المزد والركب والاسناد
واليد شير قوله **ويدخل التركيب الافراح** كما تراه يدخل الاسناد
اي ونجح الجمان في التركيب وحقيقته اللفظ السجل في الشبهه معناه الا
صلى نحو الراء تقدم رجلا وتوخر اخر حرف يراوه تشبيه المترود في امر يصور
مثل حمام يذهب الى الحاجة فتارة يتركها فيقدم وتارة لا يرد فيؤخر اخر
فاستعمل الكلام من غير تعيين شئ منه صور نقل الى هذا المعنى المصور تشبيها بتركه
المصور ونسب الاستعارة التخييلية قوله والافراحي ان يفتح الجمان في
المزد ونقدت أمثله فالمراد من التركيب في عبار الفهم والافراد التركيب
والمزد فهما مصدران بمعنى كم المفعول يندبه قول يدخل الاسناد فان الجمان
الاسناد اي هو جمان التركيب وجمان الاسناد هو المشابه بالجمان العقلية حقيقته
اسناد المفعول معناه الى المايش غير من قام به عند الكلام نحو ثبتت الراسخ البقل

وهو الاصل في قوله
والله اعلم

ثاني المتامين وهو النظر في مدلول الامر ورسمه وصوره باعتبار الكلام او
التفصيل واعتبار الكلام اللغوي وليس بحث الاصولي الا عن اللفظ فلهذا
الفاصل قوله **فهموا كما في الاصل قول القائل لغوي لان لنت خبر فاعل**
افعل ما شئنا به وشا كل متعليا يريد ما شئنا ولا
فعله قول القائل جئت بشيئ في جميع انواع الكلام وقوله تعينه فعمل يخرج به
امور الدال بنفسه كقوله صلى الله عليه واله وسلم قوموا لاصل لكم وقوله
تعالى كتابي عن الكتاب فجعلناهم للمؤمنين ونزل طائفا فانه ليس بما هو حقيق
بل بما اراد من باب التورية ومن شرط الاستعلاء لا يتصور من الامر لنفسه وقوله
افعل وشا كل فعمل يخرج به طلب العقل نحو انا طالب منك كذا او اجبت بك
ودخل فيها شا كل المعطوف منه ونزل نحو انا طالب على طلب الانشاء في
قوله متعليا فعمل ثالث يخرج به الالتماس وهو طلب الشئ مما ليسا ويكده
على الاستعلاء والدعاء وهو طلبه على جهة الخفوع والتذلل وموافق الاستعلاء
على الامر نفسه عاليا سو كان في نفس الامر كذكه او لا فيشمل الامور الاعلاني
دونه والادنى لمن فوقه وقد رافى العكس فعلا راجا وهو التوجه بقاء
علمه ان التوفيق ان كان لمدلول الامر لغوي فلا بد من قيد التمهيد ومن صرح
كما هنا فهو بقاء علمه ان امر التدب وغيره داخل في التوفيق ويأتي بحقيقته
واعلم ان الحق قد اشتمل على ما يدل ذكرها اعم الامور متعلقه
مفردة كالتفني بالاشارة اليها في حق الحق اذ الكتاب مختص وامسك كذكه فلتشر
اليها **الاولى** قولنا افعل وما شاكله اشارة الى مسئلة ان لفظ الامر
اسم لطلق اللفظ الدال على مطلق الطلب سو كان عربيا او فارسيا او من

مغنى الامر

ما لا يتفق
اعلم من
الامر

اي الخ

اي لغه فانه طلب الفعل باي صيغة انشاء او احتملا في اللفظ ما شاكله اي
من الاقفاط الوهبه الدال على الطلب انشاء وهذه مسئلة ذكرها صاحب المحصول
والامام محمد في الجاوي ونحو الحق انه موقوف لللفظ الدال على مطلق الطلب لا با
عشا كونه عربيا ولا فارسيا فان العبادات الدال على المعاني انا وصنعت بان
المعاني الدعوية الاثر الى او امره في كتبه المفكره كيف يختلف عبادات تقابلا
اللغة فمفهوم الامور التي في النزل المستحق التي في النور والاعتقاد **المسئلة**
الثانية قوله متعليا يشير الى الخلاف في الامر هل عند هذا الاستعلاء
او لا فيه اقوال الاول يعنى اليه اشارة ذهب صاحب اعم الامور قالوا
و دليلهم في العقل ان قال لمن هو فوقه رتبة افعل على جهة الاستعلاء
يصفونه بالحق والجهل ولو كان من رتبة نفسه عاليا على الاعلامه واعتقد
ذكه ونفرد عليه امره لم لا ذمهم وهو وصفه بالجهل والحق **والثاني**
انه يعتبر بالعلو ومخاضه كون الامور رتبة من الامور وهذا مذهب كثير
المعتزلة ونقل عن جماهير العلماء اهل اللغة واستدل لهم باستقباح
العقل لقول القائل موت الامير وعدمه عند اذ قال سائله وطلبته
وربانه علمهم لا اهم لان الاستقباح دليل انه قد وقع الامر فلو اوقعه
لا استقبح فلو كان العلو شرط لما كان الامور ميراثا ولا استقبح ما
والا لان العلو غير شرط وقد اجب عنه ثلثها باعتبار
مع العلو والاستعلاء وهو المعاني والرجع عكسه قال الرازي
في المحصول مستند لا يقولون لقومه فماذا انما موزع مع انه اعلا

يقول من العاصي لغيره • أمرتكم امرًا جائزًا ففعلتني وقول
 لا بد من الإجابة لي هو فوقه من قومه أمرتكم أمرًا مخرج الدوا قال هذه الا
 مورد له على عدم اعتبار العلو والاستعلاء واجيب بان الاستعلاء
 معتبر لجهة وهذه الامثلة جارية على ذلك فان فرعون ما خاطب قومه
 الا وقد علم اعلانه رايًا في هذه الامور والله طالب ان يامروه بامرهم و
 كد كنههم وما خاطبهم به الامم الفقه امره لان كان ياخذ برأيه ويطلب
 ربه وينزل نفسه معه منزلة المأمور وكذلك ربه خاطب قومه لانهم
 اخرجه لينفذ وابرأه فلم يمتثلوا له وقد امره على نفسه **والذي**
 يقول عندى هو اعتبار الامرين العلو وهو كون ربه الامور اعلا من ربه
 المأمور عنده ولا بد من الاستعلاء وهو عدم الامر نفسه عاليا بالنظر الى المأمور
 في اعتقاده لذلك والاستعلاء هنا باب استعلاء واستعظيم عند نفسه
 كبر اعظم وهو احد معانيه في كتاب التفسير فقوله الحق للامير مثلاً افعل
 كذا وقول الطبيب للتلميذ اشرب كذا امراً لا التماساً اعتقد استعلاءه
 عليه وطلب امتثاله لامره وقول الرجل لولده افعل كذا والحاكم امره ان
 له علواً عندها **والحاصل** انه لا بد من الاستعلاء الامور فيما يامره فان
 كان له علو عند المأمور فلا انكار لما صدر عنه وتلوم العتلاء على عدم
 امتثاله وهو الذي يجب تعلم النظم والحيث في الحقائق وغيره في ابطلهم الاستعلاء
 مستدلين بان اكثر الامور الله في غاية اللطيف ونهاية الاسمى وان لا يقر انما
 به كنههم محو قول ما امرها الناس لعبدهم الذي **حلتكم والذين من حلتكم**
 لحكام تفقون الذي جعل لكم الارض فرساشاً الاية وخوفنا بعبادكم

صحة

الاستعلاء

وغيرهما لاختصاص وجه التعجب او امر الله تعالى حكمها صادر عن
 العلوية بل لا ريب وعن الاستعلاء فانه الاحق بذلك الا انه لا يقال في تعجب
 عند نفسه عاليا واعتقد حكاه ذلك بل نحن انه اهل لذلك الاستعلاء واما
 قننه او امره بتدبيره نجه فليس لانه لا علو ولا استعلاء بل كره ذلك عقيب
 الامر من باب الاستعداد لا العلم وجوب طاعته وابطان لما فرغ ما امر به و
 قول الناظم يبره ما ساء ولا اشارته الى مسئلة معروفة وذلك ان صبغة اقل
 قد وردت للتعديد والالتباس والدعاء والامر فقالوا فيما ذابعت الامور
 ما خلف العلماء في كنهه والذي اختاره الناظم ان مرجع الامر الى
 تاليفه والارادة محدثا للمأمور به فتعين كونه امراً ارادة المأمور به حقاً
 وكيفية التعريف في موقفاً من الامور لانها حقيقة فيه وفي المحلوت تطول قليل التحمل
 ولما اختلف العلماء في صبغة الامر وحده ونبذوا الجواب او اخبره فاشارة الى كنهه
 فقول **وهو مفيد للوجوب شرعاً** بمقتضى الذي تختاره ووضعنا
 هذا لخصر بان وضع حقيقة للوجوب لغو به ووردت الشريعة وهذا قول
 الجمهور وفيه اثنا عشر قولاً مبسوط في المحلوت والذي اختارناه هو القول
 وليل كما افاده قولنا والعقل الذي من لم يمتثل به امره لم يراه **والاستعداد**
 بمقتضى بانه مانع هذا في الشك **فكان** ما عايناه من الحق بمقتضى
 تقرر الدليل ان العقل ان اهل اللسان قبل وروى في مضمون العبدية ان يمتثل
 امر سيده ويعينونه بالحسينا وبلغهم نزل القرآن ووردت آياته النبوية والرسالة
 والوصف بالحقين اماره اماره للزوم واليقين ولا يرد من الوجوب الا ذلك

وامتثال امره وليس
 من باب التلطف في
 اليعازر بل الامر
 وقع بلفظ العقول
 ثم التفتت بعد
 يريد في مقتضى
 كما اهل

افاده الامر
 للوجوب شرعاً

وهو دليل عقلي لان ادراك حسن هذه الدماء عقلي وان استغنى عن
 موارد اللغة فلهذا استدل الدماء الى العقل اشار الى انه عقلي ثم انشأ الى الدليل
 الشرعي بقولنا وايضا استدلاله وترجع بعد اقامة الدليل الاول اقامته
 الدليل الثاني وهو الشرعي ونشره انه كثر من المعطاة الاستدلال او امر شرعي على
 التواتر وكبره امر لا يكثر الاماكن وشيوعه بينهم كذا **وهو**
الملازم من الاجماع والتواتر اجماع سكوت قد سلف فيه المناقشة وجوابه
 انه يفيد النظر في انشاء هذه الاميل بلا تردد ولا فرق بين اثبات الامور الى
 دليل عقلي والتطعي على مدعى الفرق وهذا امر معروف عند كل عاقل من مشرع
 وغيره بانه اذا امر الرعية له امره وخالفه دمه العقل كل واحد وانما
 ويب الامر له عصاه وهذا شرعي ويكون فطريا يعرفه من غير قبل كليفه
 واستدل بآيات قرآنية مثل قوله تعالى **ان تسجدوا** امر بكم
 ببتولنا اسجدوا لادم فاكاد نعالى الى يستر دمه ولعنه وطرده دليل
 ان امير المؤمنين اذا اطلق ينفذ الاجاب وما قرنا ان الامر للاجاء حقيقة و
 خبرنا انه يستعمل في بيان كثيرة **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء**
وقد اتت صيغته بجاء **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء**
 لما ذكرنا ان الامور انما تاتي بصيغته (الامر لبيان مجازيه ونعني ضواحي
 المطول لا ذكرها حتى بلغ بها الفاضل البر ما وب في منطوقه وشرحا
 اكثر من ثلثين نوعا وعدا مثلها اشترنا اجمالا اليها ونرانا النفاصيل
 بجاء كما قلنا ولانه قد علم من القواعد ان المجاز موضوع بالبنوع فاذا
 حلت القرينة والعلاقة جان استعماله فالنوع ضلعة (مستلها فارة

على وجه ان الامور
 في الغالبية من غير
 وجه الشارح البدر جواد
 رشيد رباح وفيه فائدة
 على التواتر فانذاره
 على التواتر وهو يكتفي
 بالآثار فيقولون له
 قد اتت قائل فافهم
 فبين انك فافهم
 وقتك ليد وشارح
 مثله لبيان العدل
 مثله في معناه
 من صلب بيان
 اعلم

بعد ذلك

بعد ذلك مشغل لا وراثة بنفاصيل وامثلة قد اغت عنهما القاعدة
 بالانفاق قلنا لم نخرج من شعر من الامثلة فانها لا تهم الاصوليين حيث
 انه باحث عن القواعد التي تنبسط منها الاحكام انما هم الاصوليون فقط
 هذا هو التكرار او المنة كما افاده قولنا **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء**
وما على التكرار والتكرار **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء** **بجاء**
 فانما سئل اختلف فيها فيما اذا ورد الامر من القواعد فيد المره والتكرار قليل
 لا يدل على مره ولا تكرار بل يدل على مجرد الطلب فيمره ولا على شرط بل لا بد الا انه
 لا يتم الامتثال واخراج المطلوب لوجوب الوجود الا بالمره فغيره لو ان الاختلاف
 لانه يدرك عليها الامر بلفظه وصنع وهذا هو الذي اخبره الناهل
 وعليه جاحيد انه التحقيق من الفرق كلها ولا عن اه الناهل المجهول
 الدليل على الخفاء ان الامر المطلقه شرعية تارة للتكرار كما امر
 بمصلحه واخر المره كالج و هكذا الامر العرفية خوفه او حل الدار
 فابره مره واحده ونحو حفظ الدابة فان مراده دوام حفظها واذا
 تكرر هذا فانه يكون موضوعا للتكرار في المره والتكرار وهو مل
 اتباع مطلق الفعل مع قطع النظر عنهما دفعا للاشترار او كما كان حقيقة
 فيها والمجاز او كما كان حقيقة في مدحها او كل منهما بخلاف الاصل وقد اورد
 عليه انه او كما كان ومنعه لمطلق الطلب ثم استعمل في مدحها كان مجازا او
 خلاف المدح واجيب عنه بانه قد تقرر ان استعمال المطلق في المقيد ليس
 مجازا والا لزم ان يكون اطلاقه غير مجازا في الموضوعات الكلية واستعمالها
 لها في ما من المجاز ولا قابلية لان الوضع وان كان عامنا فالوضع له خاص

عدم دلالة الامر
 على التكرار وعلى التكرار

فقد علم ولائته على

اذ انما على طهه انه
 خاند
 قد لا يقع تعليم (الامم)
 من سيرة الغاية

على التأكيد وجوب قبحه الى الترجيح فان نظرنا الى البره الاصلية تحت ادلالة
 التعريف وان اعتبرنا تحصيل مقصود الواجب ربح ولا له حرف العطف ومن هنا
 اختلف العلماء فنال الجمهور انه للتأكيد قالوا وقول من ربح ظاهرا لا جرح محصل
 الواجب ربحه للشئ بنفسه اذ تحصيل مقصود الواجب هو مقصودنا وليس للادبي
 محله عليه فيكيف ربح الشئ بنفسه قالوا **واما ترجمتنا بالبره الاصلية**
فانه مستغل وقال البرازي بل هو على التأنيل ونزق ابو الحسن في ذلك للتأكد
 للعارض عند الثانية ان يكون الاول خلاصا والثاني عامنا نحو صم الجمع وحكم
 يوم اقله بدل الكافر اقله كافر **الثالثة عكسه واختلف فيه ايضا**
 فقيل على التأكيد لا الحاصل في شمله العام فلا يثبت العمل على التعابير فأيده
 الاتيان بالحق منصرفا عن اياه بنفاته واهتماما بحكمه كما عرف في المعاني قبل
 بل يكون تاسيلا لاقتضا العطف للمعايرة والافترين الاول وهذا الامر
 حيث لا رده الى اصل وقعه في صيغ العام هل ينشأ له او لا **فان كل من الفو**
 لية قد وجد مع ما عطفه الامر ان وهذا كله مع حرف العطف واما مع عدمه
 فالحكم ايضا فيه ما في الذي مع حرف العطف من الخلاف وان كان ابو الحسن هنا
 لا يتوقف فيما اذا كان احدها عامنا والاخر خاصا بل حمله على التأكيد **نحو ما**
في ثباني على العام في صياحه العام ما يعطى عنان القول الى هذه الا
 مثله واما مسئلة الامر المطلق وهو مسئلة مالايمة الواجب الاله وانه يجب
 برجوه فقد افادها قرو لنا **• • • • •**
والامر ان واما البينا مطلقا **• • • • •** بشرط فانه لك البقا
 محتملا انت ما مررت به **• • • • •** بشرط التدور فليست به **• • • • •**

مسئله مالايمة الواجب الاله

فانه

فانه مالايمة الواجب • • • • • الاله فمثلله قد اوجبوا • • • • •
 اعلم ان هذه المسئلة ترجع الى اصوليون من الذين يقولون مالايمة الواجب
 الاله وكان مقدورا بحسب وجوبه وفيها امران الاول ان يكون
 مالايمة الواجب الاله بحسب بدليل اصله فان لم يرد في عبارتهم الشا
في قولهم وكان مقدورا لا يحتاج اليه الا من يتولى حوز التكليف عما لا يط
 ق ولا يتدر عليه والمعتزلة ومن علموا انهم لا يتقبلون به وقد نبهنا على هذا
 في حواش شرح الغاية **• • • • •** **واما عندنا** الترجمة الى قولنا والامر
 الي من قولهم مالايمة الواجب الاله لان تقيدهم للواجب بالمطلق حيث قالوا
 مالايمة الواجب المطلق وفقرنا الاخلاق بما لا يكون مقيدا بما يتوقف الواجب
 عليه قالوا نحن يقولون المطلق المقيد بما يتوقف الواجب عليه نحو ان ملكة
 النصاب ووج ان استطعت فالنقييد بذلك لا يقدح في اجاب تحصيل ملكه
 النصاب وشرط الاستغناء عنه فورد عليهم انه لا معنى لالخارج ما ذكره لانه لم
 يدخل فان الكلام فيما لا يمت الواجب الاله كما هو عنوان الترجمة لا فيما يمت الواجب
 الاله فلم يدر حتى خرج بخلاف قولنا والامر فانه شامل لهما كما لا يخفى فيكون
 للمقيد فايده وهو قولنا من غير شرط **فانه معنى مطلقا واذا عرفت هذا**
 فالذي يتوقف عليه الواجب تحصيل الامتناع الفعل قد يكون جزا من المطلب كما
 سجدوا الكروم في الامر بالصلوة فهدان فحيان بما وجبت به اتفاقا اذ هي
 من ماهيتها وقد يكون خارجا عنه وذلك كما سجدوا في شرط وها على الخوف
 ففيه اقوال الاول الذي افاده النظم وهو وجوب المقيد التي لا يمت الواجب
 الا بما عا وجب به المسبب المشروط بالذات هي الاصل في طلب قالوا لو سجدوا

لا يخفى ان الواجب
 تكليف مالايمة
 ان الامر المطلق
 لا بد مالايمة
 الى دليل على
 واجب واما ما
 وان كان لا يتوقف
 العلم من ان
 الحق عباد الله

مطلقا وقول من
 غير شرط ما بين

شرطاً على ثبوتها او عاديّاً او شرعيّاً وذلك كما لو فُتق للمصلحة بعد العلم بانها لا تنفع
 الابدية فاذا اورد اموراً معتلة ساكنة عن الوضوء وجب بانها بما اختلفوا هل لا الله
 عليه نصيبه او الزامية ذهب الى الاول امام الحرمين والشيخ **والثاني**
 الجمهور وقد اشار اليه النظم بقوله فانه ما لا اله وتقرر ان اجاب الشرع بيقين
 المنع من تركه وعدم اجاب ما لا اله حصوله على الوجه المطلق الا يحصل بيقين جواز تركه
 والغرض انه معتنق هذه المخالف ودلالة عليه بطريق اللزوم او طلب المشرط
 الذي لا يوجب اجاده الا وجود الشرط مستلزم طلب المشرط ومثل **السيب**
 فيه **هذه التفرقة** الثاني انه لا يثبت من المقتضى لان دليل الاجاب ساكنة
 الثالث يجب سبب دون الشرط وتفرق بلا دليل الرابع يجب شرط شرعي دون
 غيره وقد اختلف اصحاب الفروع هل يفتل هذا ادلة هذه الاقوال والردود عليها
 وقد كنا عند شرحه رحمه الله لما يكتفي من شرعه علمنا كتماننا القطع اعلم ان
هذه المسئلة طالت غير طائل وان اثبتها كل امام فاضل فانه لا يخفى ان
 كون الشرط الشرعي شرطاً ومصلحة سبباً لا يثبت شرطية ولا سببية
 الا بدليل مستقل دار على شرطية وسببية اتفاقاً والامكان من اثبات ما
 لا دليل عليه واذا قام الدليل على ذلك لم يقنع بحد ذلك الى القطع في ان دليل
 المشرط والمسبب يشمله او لا فانه علم بغير شموله له لم يدرك عليه الا بيقين
 الدلائل وقد اغتنانا الله بالدليل صريح المطالب عن دليل صحيح لا بعد اليه
 الا كما بعد الى التراب من وجود الماء فان غاية ما فعله محض لا فاضل ان شمول
 دليل الاجاب للأصل شمولاً بحد شرطه وسببه بدلالة الاشارة واللزوم مما
 اقلجه من هذه الاشياء فانه لو لم يثبت دليل خارج عن شرطية وسببية ما علمنا

لا يثبت شرطية ولا سببية
 الا بيقين جواز تركه
 ومثل ذلك في الشرط
 المستلزم من الشرط
 بعد الشرط

المطلوب

للمطلوب شرطاً ولا سبباً ولذا قالوا فيما قد منافي شرط شرعي كما لو فُتق العلم
 بانها لا تنفع المصلحة الابدية انتهى **واذا تقرر هذا** اخلاصة الحاجة الى استيعاب
 ما قيل بلا حجة الى كونها الاجاب فضلاً عن القطع وقد اقره تاج الدين زارح
 تعالى في شرحه في آخر البحث كما رخصناه وهذه مسئلة كون الامر شيئاً عن صفة
 وعكسه والمخلاف فيهما اشار اليه قولنا **لو لم يكن**
لو لم يكن الامر شيئاً ذكرنا **لو لم يكن** صفة **والنهي ليس** اموراً
 اختلف في الامر المعين هل يكون شيئاً عن صفة الوجودية بحيث يستلزم للامر
 لا التزم مطلقاً وبالعكس ولا يتصور ان المخلاف في لفظها فانه معلوم بالشرع
 انهما غيران للقطع بالفرق بين لا تفعل وافعل لا في مفهومهما معاً بل في صيغته
 لا تفعل موجود في افعال المقتضى بالتعاير ايضاً وانما الخلاف في ان الامر بالشرع
 يقتضي التفرق عن صفة الوجودية بدل عليه مثلاً لا تسكن هل هو في قوة تارة
 بعكسه سواء كان له صفة واحدة او متعددة ولا ريب انه اذا قال لا يسجد
 وهو قاعدة فاستثنى على قدره وقال لم تفعل عن الفعول للامه العقل او عند
 وهو عامياً وعدو له لا بد من ان الامر ابو عاقلاً **وهذا هو الدليل الذي جعلوه**
فاحصيان بان الامور لا اصل للاجباب فالامر عند العقل الا ان الامر بالقيام
 مستلزم بغيره عن الفعول ولذا قيدنا ذلك بقولنا ذكرنا فانه من حيث الذكر ليس
 قطعاً ومفهومه انه من حيثية اخرى هي الاستلزام ثم انه لا يعزب عنك ان
 محل الخلاف في الامر الغوري كما ذكرنا به جماعة من المحققين يدعي في الواجب
 المطلق ولم يقيدها بالامر المعين لتبادره وانما قيده في شرع بالوجودية
 ليجوز به التزم مطلقاً اذا خلا في ان الامر بالشرع يفرق عن صفة ولا تسكنه

مسئلة الامر
 بغير شرط
 عند الشرع

فاما ينفي فيه لوقيد الدوام فلنا صيغة لا شافر فقهه لا نوجده
 فهو في محله التكرار في سياق المقصود العموم كما سيأتي وقد استدل به المحاج
 ومن تبعه بالاجماع فانه لا يميز العلم استدلون بالنهي عن الزنا مع اختلاف
 الاوقات لا خصوصه بوقت دون وقت وشاع منهم وذاع ولم يكره فكان اجماعا
 ولولا انه يفيض الدوام لما صدق ذلك واعلم ان هذا مختار الجمهور للبدل
 ليل الذي عرفته وذهب الاقل الى ان التميز لا ينفي الدوام الا بقرينة ثم اختلفوا
 ايضا فقيل انه كما لا مرفي اقتضا المرون واستدلوا انه قد يرد به انكر
 لا تفرق الزنا وقد يرد به المرون كما يقول الطبيب في شرب الدواء لا تفرق
 الماء ولا ناطم اللحم اي في ايام عنته قالوا والاصل في الاستعجال الحقيقة فيكون
 التميز حصة في القدر المشترك ورد بان ما ذكرتم من المثال انما اقتضا ان
 التكرار بوجود القرينة فهو محال اذ مع ظهور القرينة تتعين العمل عليه و
 الا لا يمنع وجود المجاز واستدل المجاز في شرح الفصول للقول المرجوح
 بان التميز لدفع المفد في الفعل والمناسك كالمصالح تختلف باختلاف الاحوال
 والازمان والاشياء والالماجات نسبة الناجي والابتدليل شرعي وا
 حيث عنه بانه ليس له ان ينفي الدوام البتة حتى لا يمكن التميز بالتحويل
 بل ذلك محب ظاهره فلا ينافيه التميز باختلاف الاحوال والازمان
 بل يقال هذا التميز والتبديل والعلل اقتضا التميز الدوام هذا كله
 التميز المطلق وقولنا لا المقييد شارح المسئلة الثانية وهي ان التميز يكون
 مطلقا كما عرفه مقيدا بشرط او مقيدا او نحو ذلك فاذا قيد لم ينفي الدوام
 لا انكر ان يرد ان كان جاهلا ولا انهن العالم واختلف العلماء ايضا هنا

فأما

فأما جماعة كما يبعد الله البطرك والمهر في الجوار الى هذا وذهب الجمهور
 الى ان المقييد يفيد الدوام ايضا اذ التقييد لا يخرج عن مقتضى صنعه وفي
 شرح العيار للمهرودي ما يقتضيه اخذنا حديث فانه قال والاقراب عند
 في المطلق انه يقتضيه التباين من جهة اللزوم كما نقه م حنيفة واما المقييد فاما
 الاقراب ان الشرط اذ انشئ معنى التعليل اقتضا معنى الدوام نحو لا تدخل الحمام
 ان لم يكن معك ميزر فانه يفهم ان العلة فيه هو كراهة كشف العورة فيشتري
 ذلك مرمما حصلنا العلم وان لم يفهم منه معنى التعليل نحو لا تدخل المسجد
 ان كان زيدا في الدار اعتمد على ما فهم من مقصد التشارط فان لم يفهم شيئا
 المظاهر الدوام كالمطلق اذ تقديره لا يكون مكنه ايجاد دخول المسجد
 في الدار هذا يقتضيه عموم الاوقات فكذلك ما في معناه وهذا هو التقييد
 عايدا الى تعلمي ما قاله الاكثر من انه للدوام الاقراب انفسه الذي قاله
 الجمهور هو الاطلاق لان التقييد لا يخرج عن الدوام واما المثالان للبدل
 كوران فان التميز بينهما لا ينفي الدوام بل هو مقرون بوجود العلة التي علمت
 عليه وهو على التميز دليل الوجود **موجبه مسئلة** ان
 التميز يدل على عدم التميز عنه محكمة علم متعلقة بدليل وهو معنا انه
 للتقوى وانما عبرنا بالقيمة لان الكلام في مقتضاه لغم كما ستعرفه من دليل
 هذا القول بخلاف التقوى فهو شرعي وان كان حولا لزم له لكن الكلام في مقتضا
 لغم او كونه للقيمة هو كلام الجمهور مستدلين بذكر العقلان اهل السنة
 العريضة احوال المحجدين في سببه واجماع السلف علم الاستدلال بالتقوى

وهذا الكلام في بدلية
 ان كان جاهلا ولا يميز
 العلم فاما الجاهل فانه لا يميز
 شرعا فيما علم على علمه انه لا
 يقتضيه التميز الا بالعلم

والله اعلم
 بقلوب العارفين

بہار

[illegible][illegible]

الفافا

والتخمر والالذم
المعلايقه

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

او حكاية قول الرجال انهم وجدوا في كتابه مكتوبه
 بعه فوضعت للملكه كلمه اجمعون ومثلهما جمع في فادتها العوم تابعه
 ومتنوعه الا انها لا تنضاف الى كثرة قولنا ثم ست ننتج اي شئت كلما
 بيان لها وهي اسماء الاستفهام واسماء الشرط والكسرة في سياق المنفي
 وجميع المضاف والموصول والمحرور بلام الجنس كما سمي بكه فاسماء الاستفهام
 كاي لمن يعلم وليس لا يعلم نحو اياكم زادته هذه ايماناً فبما يتحد
 حديث بعده يؤمنون وغير ذلك واسماء الشرط مثلها الناحل تنول
 من خاف الحاد لم يذوق طعم الوطن ومنه قوله تعالى وما تعلمون ام من
 يعلمه الله والكل في سياق الثاني . **قوله ان قيد بالمضاف**
 قولنا الثاني صنفه محذوف اي اللغز الثاني والمحذوف ان يكون
 باي ادوات النفي لا التي لفتي الجنس او غيرها **واعلم ان الكثرة في الا**
 ثبات قد تبيد العوم لا اعتبارات وقرآن تنفيها المضاف نحو لعبد مؤمن
 حينئذ مثله قول معروف خير من صدقه وهو كثير في الكتاب والسنة
 وقد ذهب الجمهور القائلون بان للعم صيغة الى الاتفاق على هذه الخ
 قد منها من الناطق والخلاف بينهم فيما عداها منه قولنا والجمع ان قد
 بالمضاف فان فيه خلافاً هل هو الناطق ام لا ومثاله قوله تعالى خذ
 من اموالهم صدقة وانك تعلمون البلد ومراحم بالجمع ما ذكر على اكثر من
 اثنين سواء كان له من من حيثة او لا فيد خلاص اسم الجمع وهو ما يطلق على
 ثلاثة فصاعداً بحسب الوجه فوق قوله وغم القوم وخرج بمفعول الجمع والمز
 اذا حنيف فلا يفيد العوم ويايت حقيقته . . .

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

والبحث عما يفيد
 العوم حسب
 المصنف حسب
 فلا يقض على كلام الناطق
 فما ذكر

ومثله

. **ومثله الموصول في الجند وما** . بلامه عرق عند العلماء
 اي مثل الجمع المذكور في فاده العوم الموصول او كان للمبتدأ اذا كان
 للجمع نحو قوله الذي آمن وخوفد سج الله قولاً التجداد لكه وقولنا وما
 بلامه اي لام الجنس ونحوها للام الاستغناء نحو ان الانسان لفي خسر
 ولنا صمد الاستغناء ومعيار عومها ان يعلم وقوع كل موقعها هو
 كل انسان في خسر قيد بذلك ليجوز ساير معاني اللام ايضا كالمع وال
 فالكلام في صيغة العوم ووضع لام التويف حقيقته في الاستغناء كما هو
 جماعة من المقلين سواء دخلت على الجنس نحو الرجل او اسمه نحو العشاء
 والجمع نحو الرجال واسمه كالغف والرهط والقوم كما يفيض به اطلاقه
 النظم **واعلم ان اثبات العوم لما ذكرناه** حصة فيه هو قول الجاهل
 خير ويروي عن الامامة الاربعة قالوا نحن وهو قول الطاهرية واستدل
 لهذا ابتداء دفعهم بقول العوم من نفس صيغة المذكور لاجل اللسان العوي والبنا
 وعلامه الحقيقه من ذلك قوله تعالى **وما نرى عذرا لربهم فقال ان ابن**
من اهل بيته فانه خير نوح من قوله وأهلكه نجاه انه معهم فقال ان ابن
 من اهل بيته منه قول الملكة لاربهم اننا مهلكوا اهل هذه القرية معهم
 العوم فقال ان فيها لوعلاً واجانبه لم تحت ما ختمه وكذلك استنباه
 تعالى امراته وهو معيار العوم وفي معنى ما نزل قوله تعالى لا تقرب
 الفاعدون من المؤمنين قارئ ام مكتفى الي خبر يرفق خبره لا يفرق
 صلى الله عليه واله وسلم على فهم العوم ونزل القرآن بالتحقيق فيهما الله لما نزل
 قوله تعالى للمدين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم قالوا معاً به واتياهم بظلم

علم الجند ما وضع على الجند
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

والجند من قبيل اسم الاشارة
 الى الجند المفعول على الاشارة
 الى الجند المفعول على الاشارة

99

التفريغ

طريق قصور و دلتا
سوق الكرم
حديقة القصر

الكلام ولا حدة عليه اذ قد يترك العقل المتعدي منزلة اللازم ونظما
 ذلك ظهور سراد المسلم وحده لم يتعلقا نه فربما ان مراده بغير العقل
 غير نظر المتعلقا نه وان كان في قوت والله لا اوجد اكلا ولا كره في
 متباين النبي لكن المقصود ان العقل في حيث هو من غير ملاحظ لذكره
 التركيب فليس هو في حكم المقدر فلا اعتبار به **وحاصل** ان العموم مسلم
 لكنه على طرف الا التزام في المتعلقات وليس هو بباطل ولا في حكم اللفظ
 المقدر فلا يتصل التحقيق بالذات **واجاب الاولون** بان ثبوت
 التعدي منزلة اللازم بحاج والاصل هو الحقيقة ولا نسلم الرحمة
 الحيات للقرينة التي ذكرتم على الحقيقة في العلم وقولنا **بوجه**
بوجه ان يعملوا بالعلم قبل التحقيق **بوجه** عن خاصية من قائله
 بنج الهمة مفهوما اثاروا في اشارته الى مسئلة العمل بالعلم قبل البحث
 حمل له تخلف من قائله هو ان نفس وجب مسئلة خلاف والذي في النظم الجرم
 باختبار تجرع العلم به قبل البحث عن حقيقة وعبارته النظم واصله قائل
 فيه بتجوع العلم به قبل البحث عن حقيقة وهذا الاتفاق صريح به الغزالي
 والاصدي وانما الحجب وهذا ان محله حيزا فاعلموا على العالمات السابقة
 كرم وكله ان تجعله للجمهور من العلماء لانه اتفاق لهم الجمع فنقد ذهب
 جماعة من محقق الشافعية كالرفعي وابناعه وان السبكي والبرقوقي
 وغيرهم الى انه يجب العمل بالعلم من دون بحث عن حقيقة قالوا لانه ظاهر
 في الاستغراق وهو حقيقة كما عرف فيجعل العمل بالظاهر من دون ما يغيره
 قواين قال لا يعمل به حتى يبحث عن حقيقة فكلوا لانه قد ذكر العلم

وكذا في كتاب
 وهو ان العقل المتعدي منزلة اللازم
 تارة في علم المتعدي منزلة اللازم
 تارة في علم المتعدي منزلة اللازم
 فلا وجه لانه لا يمكن ان يكون العقل المتعدي منزلة اللازم
 لو وجد في العلم المتعدي منزلة اللازم
 حتى قبل البحث ولا يجب ان يكون العقل المتعدي منزلة اللازم
 لان البحث لا يجب ان يكون العقل المتعدي منزلة اللازم
 فكلية كما سياتي بالعلم
 على الظاهر والاصول
 لتعدي التعدي في علم
 وهو الجلال صريح

ذلك

ذلك حتى قيل ما من علم الا وقد خضع الامثال والله كل شيء علم قالوا
 لا يجوز عدم العلم بالعلم لحيات وجوده في الحقيقة والالزام ان لا يعمل بالحقيقة
 حتى يبحث عن حجاب حكمة الهيات وهذا باطل عند اكثر العلماء وان قيل
 بان فيه خلافا وقولهم بان احقا التحقيق في العلم اقوى من احتمال غيره كما
 لحقايق الهيات مسلم ولا يفتقر الشوق في العلم عن العمل بظاهره فان
 لعدم هو فظاهر فيه فلا مقتضى لغيره قال الاخرى غلبة التحقيق في
 المقهور ولا ينافي القول بانه حقيقته في العلم فيجب البحث حتى يظهر عدم
 التحقيق **واجيب بانه مانع** عن العمل ولا يحفظ عدم المانع بل كلف
 عدم طنه كما عرف في مواضع قالوا ان كثير الواجب العمل بالعلم حتى يبلغه
 المحقق لان الاصل عدم التحقيق ولان احتمال الموضوع مرجوح ومما
 هو صفة العلم بالعلم والعدل بالعدل واجبا لا جماع **قلت** وهو الذي
 نحنا ونعمل به ونراه الحق لما علم من استند لاكت المعايير ومن بعدهم
 بالعلم من غير بحث عن حقيقة وهو قضاياء كثيرة **بوجه** **بوجه** **بوجه**
وايها الناس لمن قد وجد **بوجه** لا يعلم اللفظ من سيجد
 بل بالدليل والدين آمنوا **بوجه** ونحو مما المذكور بانينوا
في نظم الأيات **داخلت** **بوجه** نقل او التخليص **الابتن**
 هذه مسئلة على مسابيل الاولى في اور الخطا العلم بمثلها انما الناس ويا
 ايها الذين آمنوا المراد به خطاب المشافهة هل شمل من سيجد كما يشمل
 من وجد حال الخطاب فاختلج العلماء فيه فبين انه لا يبع الا من وجد
 وهذا قاله الجمهور قالوا لانا نقتضيه بانه لا يقال للمعد وبين ايها الناس

و نحوه وانكاره مكابده وردبانه ليس النزاع في خطاب المحدثين
خاصته بل في نفوذ الخطاب الوجه الى الموجودين لهم واي مانع من دخولهم بغير
التغليب وهو شايع ذائع في جميع الكلام **واقول** ينبغي تحرير محل النزاع
هو انه هل يلزم على المحدث ان يشافه ويخاطب اي واقع عليه المشافه
فهو والمخاطبه او غير واقع عليه لا ريب انهما غير واقعين الا على من سمع
الخطاب والمشافهه وليست هو كل موجود بل كل من سمع من المخاطب اسم فاعل هو
مجهول منه ان يقول سمعت فلانا يقول **شيء** الكلام ان المخاطب اسم فاعل
يخوفا انهما الرسول صلى الله عليه واله وسلم فمن شافهه وخاطبه كان هو المخاطب
اسم منقول والمشافهه والتسامع هو من تحرير محل النزاع وليس الكلام في عموم الحكم
الواقع في سياق الخطاب فانه عام بعموم الرسالة وبه يعرف ان كلام بعض المحدثين في
حوادثه على ان يجب وهو الغلبى رحمه الله وحقوله ان الخطاب عندنا انما لنا
من ايمان يريده الخالف بان من سيجود لا يتخاطبنا بذكر الخطاب فلا سمع واما
انه لا يلزمه مدلوله مطلقا وجوب السمع لصلته بقرينه تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذ انوذي لصلوة الله انما يلزم من سمعه من المعنى به واما من عداه فبديل
آخر وكلا الطرفين في نظرهما الاول فلان الخطاب نوع من الكلام والسمع منه تعالى
وان وقع للنبي صلى الله عليه واله وسلم في الاستماع على اخيل فليس هو بذكر
بل الواسطه جديل فلم يخاطب النبي صلى الله عليه واله وسلم حقيقة وكذا صلى الله عليه
عليه واله وسلم خاطبتهم صريحهم بلخ الى من الغائب ولم يزل ذلك فكلهم كما
انه نيا الغائب يا ايها الناس فكذلك المحدث فلا فرق بين المحدث والغائب في مقتضى

ينظر ان خبر ان
الذي هو ان
فلا يكون
على نظر
تأمل

نحوه

توجيه الخطاب اليه وخطاب كل شرط طلبا لرفع النزاع فيكون المحذور او الوجوه
وصفة على ليشعبر في المقام **واقول** قوله فلم يخاطب النبي صلى الله عليه واله وسلم
حقيقته يريد الله سبحانه وتعالى وحده وسلم ولا يحتاج الى غيبة ولا اثباته لانه ليس
من محل النزاع ان الرسول يخاطب اسم منقول الله تعالى على حكم بل حرف المسئلة او قال
الرسول يا ايها الناس مبلغا عن ربه او قل عن نفسه جلا صديق على من غاب او رجع
انه لم يخاطب اسم منقول للرسول بل واخبر عليه الخطاب من المخاطب فاعل ايها مخاطب
الحق لم ينع الخطاب الا على من سمعه واما ما ذكره للفقهاء الاخر وهو لزوم
الحكم للغائب ومن يوجد فهذا الموقد انفق عليه الكلام النزاع فيه **وحاصل**
انه صلى الله عليه واله وسلم لم يخاطب الا بالبراهن للحكم وقد وقع عليه الخطاب منه تعالى
خاطبه صلى الله عليه واله وسلم كلاما للحكم وليس كذلكه والالزام ان لا يسمع فقد المسئلة
في حق الامه لانه تعالى لا تكلم الى من طبع من الامه فالمسئلة ورضوه ولا
وجم لما ان به من التوحيد اذ النزاع هل يدخل في خطاب المشافهه من غاب عنها
ومن عدم اي حال يجمع انما في الخطاب عليه مع غيره ويستحقه كم مقول كما شئت
للمخاطب الا ان غير نظر الى من هو المخاطب فاعل واذا عرفت **حسبي** عرفت
انه كان المعصوب ان تعنون المسئلة بانه هل يدخل غير حاضر في خطاب
المشافهه غائبا كان او معدوما **والحق** انه غير داخل ولذا قلنا ولا يسمع اللط
من سيجود فحلفنا النبي باللفظ ولذا لا يسمع سمعت او حدثت او اخبرني اذ كان غائبا
حاضر مجلس الخطاب والسماع لانه غير مخاطب لا شامع واما لزوم حكم ما بعد الخطاب
كل من غاب ومعدوم فبديل عموم ان يسمع على ان عند ان المسئلة عليه الجود و
اذ النزاع لعظيم **سعيه** لم يخف موقف الخطاب فمخاطبا لا في الاحكام

واما ان يقول
مدلوله لا يلزم

واما ان يقول
مدلوله لا يلزم
فلا يكون
على نظر
تأمل
او من جبريل
فقول ولم يخاطبه
مبين على ان المحدث
انه تقاضا خطب

فانما لا يرد به بالانفاق والتحقيق ان حنا في مثل ياربها الدنيا امنوا واذنوا
 رب المصلو الاله خطاب بين الاولين والآخرين وهو قدامه فانه مبلغ فلا بد من تقديره
 كما يدل له الذم في كريات من قدامه بعباد من فالحا حطب يتلوه كرسول فخطاب
 جبريل والمحا حطب ياربها المؤمنون خطاب الرسول جبريل فخطاب الرسول حقيقة ومن
 غاب مبلغ سكان غائبا او معدوما ولذا قال البيهقي الشاهد الغائب وقال
 بلخواعني ولو اريد ومع هذا فالمسئلة لا فائدة منها اذ عدم الشرح بلك حكم
 وصل الى الخلاف بآيت طريق بجعل عليه ويلزمه واعلم ان المزمع على ان
 عدم الاشخاص يستلزم عدم الان منه والامتنع والاحوال فتقوله تعالى فقلنا
 المشركين امونين كل من شرب في آية زمان ومكان وحال وهذا البناء في قوله انه لا
 يستلزم خطاب المشركين بالعلم من سبوح لان المراد من خطيب يستلزم خطابا بالعلم
 ما ذكرته الثلاثة الامور ومبلغه الحكم لزمه ذلك مع استلزام الثلاثة فلا ينافي
 وقولنا والجمهور لانه قد ذهبوا في المان العلم مطلق في الثلاثة وعليه ورد
 اشكال الفرائي العوض بانه يلزم القول المعهود العارده في الاحكام في هذه الاثر
 لانه قد علم بها في زمان ما والمطلق يخرج عن عمره التكليف به اذ وقع العمل
 به في صورته مما والتحقق في جواب ايراد اصل المسئلة ان من قال انه مطلق
 في الثلاثة فمأرده ان دلالة المصنفه اي مصنفه الهدم عليها ليس بحسب الوضع
 ولكن وجوب العمل بالعلم الشامل لافراد استغراقا والمحافظة على اجراء حكمه في كل
 فرد من افراده يستلزم عدم الثلاثة كما مثلناه ولو اخرجنا مثلاً احد الزممه او لم
 استب او سكان بيت القدس ككون العلم مطلقا فيها ككنا قد اطلق القول بالعلم
 في جملة من افارده التي ورث عليها وشملها لفظه واخرجنا العلم عن منصرفه

استلزام عدم الاشخاص
 والاعتماد والاحوال

فالحاصل

فالحاصل ان العلم بوضعه يطلق في الثلاثة وبما يجب نعم الحكم في جميع
 افراده مسئلة لها في ثلاثة مطلق وجبة ولمن قال بعمومه استلزاما وجب
 المسئلة الثانية منها مثله النظم قولنا والذين امنوا وعملوا الصالحات
 الى خلاف فيما وضع من الالفاظ ^{مستلزمة} مستلزمة بحسب الماده بين الذكر والانثى كما مثلنا
 وكالمسلمين فان هذه مصنفه مختلفة بالذكور وان كانت الماده مشتركة بينهما ولما
 اذ كانت الماده مختلفة بالذكور فلا نزاع فيها كالمزاج في الخلاف الاول فانه
 ذهب الجمهور الى انه لا بد فخلقت عومه الاثنا واستدلوا باجماع اهل الحوية على ان
 تلكه المصنف موضوعه للذكور فلا يجمع دخول الاثنا فيها لغيره قار الخالفون الى العلم
 وبعضها حقيقه لم يذكروا شمول الاحكام عند التعبدية لك الفرعين قالوا سلمته
 وكنا نقول ان دخول الاثنا لغير الاياحدا من ابا بالنقل في الشارع عن اصل اللغة الى
 شمل الاثنا ودليل النقل حمل عمليه ومن يعلم الخطاب القرآنية ومنه النبوة
 علمها الفريضة ^{وهذا هو ما اشار اليه قولنا بالنقل} وهذا هو ما اشار اليه قولنا بالنقل واما بالنقل كما اشار اليه
 ايضا والجبيل بانكم اذا ارسلتم الله اصطلاح لاهل الحوية فسلم ولا يغترنا وان
 ارسلتم وضع لغوي فممنوع مستدأ بانه قد صرح اطلاقه على الفرعين في قوله تعالى فقلت
 احبطوا خطايا بالآدم وحوين وابلين وادخلوا الباب سجدا ^{الاولين} الاولين سريلا
 ذكورهم والاثنا والاصل الحقيقة فيكون مشتركاً بين (الاحد الدارين في عملا المذكورين
 منفردين مع الاثنا ودعوى النقل والتغليب خلافا لاصل واستدل الجمهور ايضا
 حديثهم في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المسلمين المسما الاية فاما قالت رسول الله
 فاننا لا نذكر كما يذكر الرجال فانزل الله الاية على حق سواها وهذا الاستدلال

مستلزمة
 لا خلاف في
 عدم دخول الاثنا
 تحتها وادام العلم

الغفر

فانه لا يقتضي
تخصيص العلم
بالضمير في قوله
اليه عائد الى الغرض
الذي سبق ذكره
في البيت الاول

وقد يطلق على الحق الدال على كنهه ونزاهة على مدخله وهو المذنب نحو قوله تعالى
 واتقوا العيسى الى الليل واغسلوا ايديكم الى المرافق وقد اختلف في خول ما بعدها
 فيما قبلها على قولين اوله وقد اطلق الرضوي في شرح الكافية في كنهه وادخلها
 انه مختلف في كنهه في المفاضة وقرآن الخطابية **وهذا** ايضا اذا كان حرف
 الغاية الى ما اذا كان حرفا لمجرد من علم الغيبة على دخول ما بعدها فيها
 قبلها ونسب الى سيبويه وبقعه اكثر العلماء وذهب الاقل الى احتمال القول
 وعدمه واستقر به الرضوي وقال لكن الدخول اقرب واعلى وبه تعرف ان كلام
 الجمهور هو الفقرة بين حتى والى وانما طلاق النكاح في عدم دخول ما بعده
 الغاية فيما قبلها فيه اجمال لا ينبغي شحذ في صحتها لافى العاطفة
 فان دخول ما بعدها فيما قبلها انتفاء **واعلم** انما تروى عن غير
 بل لتأكيد العموم نحو سلام **حي** من مطلق النكاح لانه ليس مطلقا من الليل حتى شمله
 قوله سلام وليس مثله قرأه القرآن من فاخته الى خاتمته لان ما بعدها داخل
 فيما قبلها اذ خاتمته آخر سورة منه ونحو قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون
 بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية فلا تتردد حتى يعطوها فان ذلك
 غير داخل في من الذي من القرى والمقصود ان الغاية التي نحن بصددها
 ناهي التي تقيدها عمومها بما نهي بها اخراج بعض مدلول العام هذا في قوله
 ان التحقيق حتى في مثله قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا
 الجزية من باب الاطلاق والتقييد كما كان له وجه او هو الاوجه بانه ان
 قوله حتى يعطوا تقييد للقتال والى المرافق تقييد للفعل والى الليل للعيسى
 والتقييد للاحكام لا لعمومه عليه والعموم له لانه ما لم تنتج الغاية لم يقطع
 ولا يصدق عليها **وهذا** ما جئنا اليه بعض متأخري المحققين

حسن جدا

حسن جدا او الثالث منه الاستثنى من الماد بحدنا مجموع كلمة الاستثنى
 ولما استثنى لا يفرجه تخلف العام واعلم انه اختلف في تحقيق دلالة الاستثنى
 لا يهايمه الفناقص فان قوله عندئذ عشرة الاثنته يلزم منه اثبات الثلثة في
 حيز العشرة وتغيرها بالاستثنى فيلزم الفناقص ويؤيد هذا في كلامه ورواه
 مسلم في عليه والوسم مقرر لجمهور من أهل الامور العربية وغيرهم تحقيق دلالة
 بان قالوا المراد بقوله عشرة الاثنته سبعة وكلمة الاثنته ذكره كالتحقيق غيره من
 المحققين فان المراج بالعام المحقق غير ما اخرج منه بالانتفاء ولغيره نقاد يرون
 في دلالة هذا وهو الذي عدنا به فيما سبق من انه مجاز فيما بين وبين احكام
 التحقيق الاستثنى ما ياتي بشرطية الاتصال وعدمه **الراجح** منه **الوصف**
 والراد ما استخرج من ينصف به بعض افراد العالم سوكان نعتا او عطفية
 او حالا وسوكان مفعلا او جملة او شبرها من جارية وجود ظرف نحو وقتك
 اولادى العلماء فانه يقتضي اخراج من ليس بعالمين اليهم ومن شرطه الاتصال في الحكم
 بالموصوف الا بقرينة نفس او معال او نحوها **الخامس** منه بدل البعض نحو قوله
 تعالى ويد على الناس حج البيت استطاع اليه سبيلا فخرج من الناس من لم يستطع
 بالابدال عنه وقد تقدمت اشارة الى ان علماء الامول من لم يجد من المحققين قال
 لان المبدل عنه في حكم المخرج فلا تحقق فيه معناه الا اخرج وهذا ضعيف لانه ورد في
 كلامه ان كان ان اراد ان كان المصل وان اراد ان كان خارجا غير مقصود بالكم وهكذا الحكم
 انواع التحقيق فالشارح النحوي الذي عليه المحققون كالشيخين ان المبدل عنه في غير
 بدل الفعل ليس في حكم المبدل هو توطئه وتهدد وليفا دائما في فضلنا كيد وتلميع لا في
 في الافراد وقولنا في آخر البيت السابق وحننا اي في هذا النكاح الذي بينه متعلقه

او ان يرد من
 جماعة من فضيلة
 طالبين العلم او غيرهم
 الذين او يتركون
 العلم لم يتوصل

ان اراد ان
 كان المصل فلهذا
 الف كلف وقد
 جاني كلامه

قام القوم الان بذكر اموان القيم والحكم به فاختلوا هذا المستخرج
من القيم اولى الحكم به فخرجوا من القيم فيدخل في قيمته وهو عدم القيم
الحقيقية يقولون هو مستثنى من الحكم فيخرج من نفيها وهو عدم الحكم
فيكون غير محكوم عليه فامتن ان يكون وان لا يكون محدثا انتقال عدم القيم
وعند انتقال عدم الحكم وعند الجميع هو يخرج ودخل في نفيها ما اخرج منه فحكم
ذلك حتى يخرج من محل النزاع قالوا العرف في الاستدلال شاهد بانها **انما**
اخرجه من القيم لان الحكم به ولا يفيهم اهل العرف الا ذلك فيكون هو اللغة فان
الاصح عدم النقل والتغيير انتهى ويريد بانها يخرج من الحكم ان قولنا لا يقيم
الان يدعى معناه الحكم على القوم بالقيم سواء يد فلا حكم عليه بنفي لا اثبات
استدل الجمهور بانها قد ثبت النقل عن اهل العبيد ان الاستدلال من النقل اثبات
والاثبات نفى وهو المحقق في ليات المدلولات اللغوية قالوا ايضا لو لم يكن
كذلك لم تكن كلمة **لا اله الا الله** لاثبات التوحيد واللام باطلا كمرور من
الدين بيان ذلك ان التوحيد انما يتم باثبات الالهية لله تعالى ونفيها عما سواه
والفرد عن على كلامهم انه انما يفيد النفي دون الاثبات **قال الحنفية** نحن نقول ان
الاطلاق بكلمة الا والاستناد وقع قبل الحكم فلا حكم في المستثنى واطلوا في
هذا عما لا يثبت بالاعتقاد قالوا وما كلمة التوحيد فالتوحيد حصل بالاجتماع
استهاد لان اركان واجل وجود غير متفق ولا وافق فثبت انه محقق ولن سا
لنعم على **مسلم والارض ليعتزل الله** فالجناح اليه في كلمة استهاد انما
هو نفي الاله واذ ثبت استدلنا بنبوت وحده الله تعالى بالضرورة واقام ثبت

بجواب الدلالة الوضعية
قالوا انما ثبت
التوحيد بالعرف
الشرعي لا بالاعتقاد
بجواب المدعى اصل

هو

هذا خلاصة كلف الحنفية قالوا انما دقيق العبد في شرح الامام وكل
هذا عندي لشغب ومراوغات جد لبيته والشرع خاطب الناس بهذه الحكم
وامرهم لاثبات مقصود التوحيد وحصل القوم لذلك منهم من عدل حينئذ
لامر اخر فان ذلك هو المقصود الاعظم في الاسلام انتهى تقدم كلام القوم في
بانه لانهم اهل العرف لا ذلك **المسئلة الثانية** هي ما اشار اليه قولنا وما
الآتي بعد الذي يعطى من الجمل المراد بالآتي هو الاستدلال الوارد بعد جمل مقدمته
متعاطفة فانه يعود الى جميعها الا لفرقة كما اشارنا اليه بنقولنا الا لا يرد في
محل النزاع في الجمل المتعاطفة لا لو كانت بغية عطف لان الفصل وكان كما لا نقطاع
نحوه فهو قرينة على عوده الى الجميع وقولنا ان الجمل بانها في تعاطف الجمل
لا المفردة فان يعود فيها الى الجميع وانما كان فيهم كلامها هي جمل وقولنا
تعاطفه شامل لايت حروف من حروف النسخ من الواو والفاء وشم اذ اعرفت
هذا في المسئلة خلاف الاول ما في النظم وهو عوده الى الجميع وهو كلام القوم
العلماء واستدلوا بان التخصيص بالمشية والشرط يعود الى الجميع من الجمل انما
حكى من الاستدلال مثله اذ الكل تخفيض المنفصل بل قيل للاستدلال شرط
في المحض فانه لا فرق بين قوله الفذ ففشا ان لم يتوبوا او الا ان يتوبوا
وايضا الاصل اشتراط المعطوف والمعطوف عليه في جميع المتعلقا كالحال والشرط
والصفة فيجب ان يكون المستثنى كذلك ما لم يعرف عكسها كما اشارنا اليه وذلك
في آية النذف فان قوله تعالى **الا الذين تابوا بعد ذلك** الجمل لا يعود الى الاول انما
قا اعين سنوط جمل النذف والثوب والخلاف في المسئلة لا حقيقه فتا يعود الى
الاخير **والثالث** الوقف استدلال الحنفية بان الاصل الاصل المستثنى منه و

على ان الاستدلال يعود
الى الجميع وان كان
كلام الاصل في قوله

عشر

واما التخصيص بالقياس ففيه عشرة اقوال الاول ان القياس هو انه يجوز ودليله
ما عرفت في غيره من التخصيصات وهو ان القياس دليل شرعي وقد قام الدليل على العلم
فالفرق بين مورد كذا وقع للمعنى وقوله في فارق عند المحققين واستيناف النعم
الا قول في المحققين ان كتب الفروع قد استوفوا حاجتي الفواصل وكذلك بالعدل فيقال
به انه يجوز وسبق بعض مثله ^{عظم} في التخصيص في مثل تدوير كل شيء ان مال له تدويره
من المشاهدة في محضر ^{عظم} في مثل الله ^{عظم} في التخصيص في ان تخصصه يكون

[illegible]

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
تعالى العقل وهو خلافه فليقع وقوع فيه خلافاً فحسب أنه لا يقال له تخفيل على الظل
بل نقول هو العالم الذي لا يدرك به الفهم فان قوله قد تم كل شيء لم يرد به دخول
السموات والأرض حتى يحتاج للخارجها بالعقل فجاد النزاع لفظياً **واعلم**
أن هنا سايل وقع فيها الخرافة كخرابها العالم أملاً أن نأشركها اليها بقولنا **هو**
هو **والعلم لا يقهر على** **هو** سببه **ورأي من يرويه هو**
وهو بانه لم يزل عدم قهر العلم على سببه وحتى من سايل الخرافة بين أئمة الأصول
ورأي الجمهور ما زاد من التنازع من أنه لا يقهر على سببه ولذا يقولون العبد يهجم
اللفظ لا يفهم من سبب والمزج بالعلم المستقل بنفسه في الإفاده بحيث لا يخلو
الإنبياء الما قبله **وحاصله أن خطاب** الشارع على سبب مخصوص وسؤال
عن واقعته معينة أن كالفظة لا يفهم مستقلاً بنفسه مثل أن يسأله الرجل عن
شيء معين قائلاً أجله هذا فقال نعم أو لا فلا سبيل إلى ادعاء العموم فيه فان الخرافة
فرع استغنى الكلام بنفسه بل بحيث يفرض الانتداب من غير تقدم سؤال فخرنا
نفسه بغيرهم باللفظ واخرون بالسبب فاما إذا كان لا يثبت الاستقلال بدون
نفسه كسؤال مستقلاً فالجواب نعمه له كالجواب منه فاما إذا كان نظام الشارع مستقلاً
وسؤال خافض بحيث لو قدر تعلقه به ابتدأ كان ذلك شرطاً منه وافتتاحاً تأ
شئ ومثاله في سؤال قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن يمينه
خلع الماء طهوراً لا ينجي شئ ومثاله في غير السؤال أنه صلى الله عليه وآله وسلم
من يشاء ليعمونه وهي مبنية فقال إما إجاب دمج فقد ظهر فصح الأول طمأ
ويع الذي كل إجاب فهدى هو موضع الكلام وفي مشقة الغضد إذا كان الجواب
غير مستقل فانه تابع للسؤال في الجمع والتفصيل والأمثلة مستوفاه في المطول
وهذه المسئلة الخلاف فيها تكب إلى الشان في هذا لأنه يقع العلم على سببه

المفرد عظم القدر فيها أو كما كان
خاصة وجوب معلوم في مقولته أن تكون
الاستفهامات في وجوب المعلوم
في قولك مثل العظم والمفرد
و مثل مفرد العظم والمفرد
فدفعنا عنك عنك عنك

و غفر

ونقل عنه أكثر أصحابه خلافاً وهذا هو أنه يقولون لا نقلوا إلا ما روي عن النبي ومعاذ الله
أن يجمع هذا النقل عن الشافعي إلى قول العالم على السبب كيف يكثر من الإتيان من النبي
أسباب خاصة وفي المسئلة أقوال أخرى وأحسنها قول من دفعه العبد أنه إذا كان
يقنع الشافعي وقول من المقام الحقيقي السبب به العلم إذا الواجب اعتبار ما دل
عليه الشافعي والذات وإن يقنع المقام الحقيقي فالواجب اعتبار العلم ودليل
الجمهور أن أصحابه ومن بعدهم ما لا يستدلون بالعمومات الواردة على أسباب في غير
سببها ومن نقلها من كاية العلماء وآية اللعان وغير ذلك من الآيات الفرائض
فيه الواردة على أسباب خاصة والاحاديث النبوية وأيضاً فالعبد يجمع اللفظ
ووروده على سبب لا ينافيه بل ذلك بمثابة الحكم على بعض أفراد العلم موافق
العلم ولم يخالف فيه إلا أبو ثور وأيضاً لو أراد دفعه عليه لما أتى بجواز دفعه
فألا ينافي لو كان العبد يجمع اللفظ لجاناً فخصه بسبب لا اجتماعاً وكغيره من
أفراد العلم وهو لا يجمع بالانفاد واجب بالفرق بين السبب وغيره من أفراد العلم
بأنه فظي الذخيرة في الإرادة لو زود العلم عليه فكان كالنقل المعتمد فيه والالم
يكن جواً عليه فامتنع الخصم به وقوله ورايين يرويه أشار إلى المسئلة
فيها خلافاً بين أئمة الأصول وهو خصه العلم برايين يرويه مما إذا كان أو غيره
كما أطلقه الفهم ويعرفهم خصه بما إذا كان الراوي محلياً والجمهور على ما ينبغي
الذي ينفي الخصم برايين الراوي وخالف في ذلك الثمالة والمنفية استدلال
الجمهور أن العبد لا دليل هو الجمهور واجب ومذهب الراوي لا دليل عليه عند
خبره والألزم تروا الدليل غير دليل وهو في جابز قال في الفقه الراوي عند
ما رواه دليل على اطلاعه على دليل الخصم والأكان فاستدل في الفقه الدليل
فلما الدليل ما رواه لا ما رواه أو قد يكون عنده ذلك من غير أن يجمع

العلم لا يخرج بالقرينة عن موضوعه اذا استغنى الذي هو مدلول العلم باق في التمام بخلافه
 انه علم عليه عدم الارادة باليقين **واجيب عنه** بان تناوله للباقي لا يوجب كونه حقيقيا
 فيه اذ قد استغنى عن غيره ما وضع له فانه موضوع الاستغناء قد خرج عنه بغير
 علم بغيره فزاد مدلوله بالقرينة وهذا حقيقته **البيان قلت** وهذا الذي تضمن
 ولهم مناقض لا نصير كلامهم راجح **قال احد القول الثاني** الباقي بعد
 التحقيق والتحقيق هو القرينة على كونه الارادة ومعلوم ان مدلول العلم جميع
 افراده فلو كان حقيقته في جميعها كما اتفقنا عليه وحقيقته في البعض منها كما قلنا
 مشتركا وهو خلاف المنفرد عليه **وايضاً فانما نقول** بان الباقي بعد التحقيق هو تمام
 المراد وهذا هو معنا البيان لانه اللفظ المفهوم سبحانه بواسطه القرينة المعينه
 للمدلول لا يخفى ان هذا هو اللفظ كما علمنا فانه اللفظ لان اللفظ انما يحكي قول الاصل
واعلم ان مشاهدنا بالعلم مسألة الخلاف قد خرجت بعد التحقيق او لم يكن
 محكي وهذه اخرجنا عن اصل اللفظ بالمدلول والمبين ووجهنا اننا علمنا في بيان
 تحقيقها اننا علمنا قوله **وقد حصر التحقيق للاجتماع** في **المذهب المسمى بالاجتماع**
 المسمى بالاجتماع في التحقيق في الاخبار كما جرت في الانشا اننا كما فالت في بيان
 قلنا قالوا لانه يستلزم الكذب وهذه هي شبهة من منع الجواب **والحق ان العلم**
 جابر بل وقوعه قال الله تعالى **واوتيت من كل شر** ومعلوم انما لم يثبت ما دون
 سليمان من الاشياء وقال الله **تدبر كل شر** ومعلوم انها اخبار مخصوصة كما يستلزم
 لاجابه الى الاطالة في بيان صحتها هذه المقالة وقوله **هو**
ولم يكن تعارض في القطعي **هو** ما بين عامين كافي **الفرق** **هو**
 اياه مسألة تعرف ضلها صاحب الفصول وفيه من احواله وذلك انهم قالوا
 الحق في المسائل القطعية يكون قطعية الدلالة وذلك كقولنا **الوعد والعهود**

التحقيق في الاخبار
 كما في الانشا
 في المذهب المسمى بالاجتماع

مسألة عن تعارض القطعي
 قطعية عند القاطعين

قالوا

قالوا لان المطلق من العلم اما العمل او اما الاعتقاد فاذا كان المطلوب الاول
 كفي فيه العلم واذا كان المطلوب الثاني فلا بد ان يكون قطعي الدلالة لانه لو
 جاز ان يكون المراد به غير قطعي **هو العلم** **المطلوب** ان يكون الشارح قد علمنا
 العلم القطعي في الاعتقاد وهو قبيح لا يجوز من الله تعالى **خلاف العلم** **ما به الاجماع**
 العمل اعفاده الدليل القطعي **واجيب** بان كونه قطعي في العمليات يستلزم مدلول
 تحقيقه لا قطعي في الاعيان **والعلم** **القطعي** لا يعطى للزوم تعارض التواطع
 لان الزعم ان هذا الفرد من افراد العلم داخل قطعا تحتها فخرج من الحكم عن
 افراد العلم بما في حوله تحته وليس كذلك اذ كانت دلالة قطعية لانه
 خرج الفرد من افراد العلم **هو** **مقطوع** وكشف التحقيق عن عدم دخوله **وحج**
 فقد ناقضت انفسكم لاكم **صحة** **مقوما** **الوعد** **المطلق** **بالظاهر** **وعقودا** **الوعد**
 المطلق بالتأيب ولو كانت العقود في مسائل الاعتقاد قطعية لما جاز التحقيق
 لما عرفت من حصول التعارض في دخوله ما خضع تحت العلم قطعا وخروجه التحقيق
 فيكون دخلا خارجا فان **قلت** **التحقق** **لشغلنا** **عن عدم دخوله** **قلت**
 الزعمان دخوله مقطوعا به فقد لزم من هذه القاعدة شأنا ففر كما كانت
 يتحقق بغير المسائل العلمية وهو لا يجوز فعين بطلان هذه القاعدة التي
 انجست الى الاجتزاع وتعين الحكم باستلزام مدلول العلم في مسائل الاعتقاد ونحوه
وايضاً فان العمليات لا بد من حصول الاعتقاد فيها من كون الحكم حلالا او حراما
 فانه لا يعبد الدليل حتى يحقق الحكم في تحليله وتحريمه والا فيلزم اعتقاد العمل
 كما في العلمية وهو لا يجوز ومن هنا علمت ان تعارض بين العلمين غير صحيح

جميع افرادهم قالوا وامكان العمل بالدليلين الاولين ابطال العمل احدهما قالوا
 انبيا قالوا لا تخفوا من غلبت النسيب وهذا القول راجح كثير من المتأخرين واشترنا الى
 ترجحه بقولنا ونجل الدرس بران يعمل **بؤ** لكل شئ في الدنيا **بؤ**
بؤ تقدم التخصيص وتأخر **بؤ** او جهل التام في هذا ما يروى **بؤ**
بؤ والله الا ان الحق **بؤ** و **بؤ** واخلاقه محققا الا كما **بؤ**
 فني حواشي الفصول المذكورة الفقه عبد الله بن زيد المذهب قال وهو اختيار
 لو الذي محمد بن ابراهيم الذي هو تسمية في شرح الغاية الى المويدي بالله وانه مخرج به في
 شرح التوحيد ثم انه لا يخفى ان العلم على الحال ما هو اذا كان بينهما عدم وخصوص
 مطلق فاما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه فلا يتأتى فيه ما سبق من كون
 اذ ليس محققا احدهما بعموم الاخرين لان العكس فلا بد من تطلب الترتيب بينهما
 ذلك حديث بن بشار وبنه فافلوه مع فيه صلى الله عليه واله وسلم عن فلفل التمس
 فان الامام من المندرجين علم المذكور والآثار والثاني خاضع بالنسبة عام في كونها
 المندرجات قال وقتف وكان مراد **بؤ** بالترجيح ترجيح العلم الذي لا يخصه لولا العلم
 من حيث هو الحكم وقد سبقت اسما كما علم تاريخ **بؤ** وبقي القسم الذي **بؤ** تاريخه
 فانه لا يعرف المتقدم من المتأخر فالمراد انهما يتعارضان في القدر الذي يتناول
 انما هو في وجه النظر في الترجيح بينهما فافلوه فالمراد والا فالواجب انهما يتعارضان
 رصافيه وهو ما افاده النظم بقوله لا اما جهلا تاريخه فكل حقا احتملا اي كل
 العام والخاص في القدر الذي يتناولهما من حيث ليس له ان يطرح العلم بالكلية
 كما يفيد مظاهر العبارة وهذا اذا نتا ويا لاوله وجه ترجيح لاحدهما
 فلا راجح **بؤ** وقيل بل **بؤ** على **بؤ** وحده لا يطلب

على ما في المتن
 في بيان ان العلم
 المتعارف على علم
 انما هو الذي لا يدخل
 فهو اول العلم
 فلهذا لا يجوز ان يكون
 احداهما متفردا بالعلم
 على ما كان علم
 من اطلاق المصنفين ان العلم
 في هذا القسم بين العلم
 فلهذا لا يجوز ان يكون
 من حيث هو الحكم
 مع ان العلم لا يشترط
 مع ان العلم لا يشترط

وكان كما للترجيح
 كثره المراءى
 الامور التي راجحه
 عن مدلولها

ويروى عن الشافعي وعن المالكية وذلك لقوة دلالة الحاضر على مدلوله ولا مكان العمل
 بالدليلين اذ جعلنا كذا محققا لعدم ولا بلغنا في قرأه شرح الغاية
 لمرور بالهداية الوحدانية وقد استوفنا المباحث في شرحها التشنج
 شتينا رحمه الله حال لقراءه لفت في منط صوبنا العلم على اني مثل فتا
 يفتي **بؤ** على **بؤ** باربع **بؤ** صور على القول الاجل فقل اجل
 مع جهلنا **بؤ** وعند لقارئ **بؤ** ونسارق ر متا يفتي عن العمل
 وكذا **بؤ** يكون **بؤ** متأخرا والعكس **بؤ** يزل
بؤ فصل حوز المطلق المقيد **بؤ** فالاول المقيد حيث ورد **بؤ**
بؤ شيعه في جنسه والثاني **بؤ** مادارة مع قبيل في ثباني **بؤ**
 حقيقة المطلق هو اللفظ المقيد لشيعه جنسه اي شيعه مدلوله في جنسه
 والمقيد صفة موصوف محدود والمادة لشيعه جنسه مدلوله في جنسه
 كون مدلوله حقيقة محتملة محقق كثيرة مما يندرج تحت امر مشرر من غير قبيل
 وهذا يوافق قولهم ان المطلوب من المطلق هو الموصوف للمطابق للماهية لا كما زعمه في
 جمع الجوامع تبعا لغيره ان المطلوب هو الماهية اذ اعرفت **بؤ** فانه خرج
 بقية الشيعة العلم والمبهمات والمفردات لما فيها من التعيين بخلافه وهذا الذي
 وانا فهمه فائدة قولهم غير تعيين اذ لولا له دخل غير العلم من المعارف
 لاحتمالها وجعلنا كثيرة ندرج تحت امر مشرر من حيث الوجه وخرج نحو **بؤ**
 واسامه فان كل ما منهما يدر على الحيث المتفرس مع (الإشارة الى تعيينه و
 الفرق بين المعرف بلام الجنس وعلم الجنس ان التعيين استبعاد من اللام

مفيد العلم
 فيمد الله تعالى
 رحمه الله تعالى

فان يكونا ودرانی
حکم حکم

71

ويعني ان حكمه
ان من منع من عمل المظلم
على المقدم مع الاضرار في
عمله اذ لم يتوقف احداهما
على الآخر فان توقف العمل
عقار فيه مما لا ريب له في
حقيقته فانه وان كان العتق والمكاه
على الملكة وقد عارضوا ذلك متوقفا
الا لعلوه منه المتوقف على الملكة
وقد قضى عليها كما يدور

و بعد از آنکه
الحاج را از این بدین و از آنجا
از حاکم علی بن ابی طالب و از
حاکم محمد بن ابی طالب و از

كان يقوم صلى الله عليه واله وسلم من الركعة الثانية من غير تشهد فانه ميت و
بين ان يكون على جهة الحمد فيكون من الادلة الشرعية او انه هو فلا يدخل بها
فخرج من الترتيب المذكور المبين اذ يفهم منه ما قصده المصنف على جهة التفتيل
وخرج المصنف على طريق المفهوم اذ قد افاد توجه النبي الى القيد اعني مقتضاه ان يفهم
منه شيئا في الجملة غير مقتضيل اذ انقضى حديثه فالحمد قد يكون في المفرد كعين بناء
على انه لا يبعد حمل المشرقة على جميع معانيه ومن قال نعم لم يكن عنده العين محلا
يكون في المركب نحو او يحفلوا الذي يدره عقده الكافة فانه يحتمل ان يراد به والكم
المؤولي للعقد والزوج فيكون في المعنى كما روي عن النبي انه سئل عن عايشة عليه
السلام والي كور ضلله عنه اربعا افضل كان على النبي فقال كانت ابنته تحت
ونزلت قد يكون في الصفة نحو زيد حبيب ما هو فانه يحتمل ما هو في الخبر كقول
انه طيب وانه ما هو وخرق بين الامرني فان الاول يفيد الجاه في الخطب والثاني
في اعم والامثلة بسوطه في المطولات والمراد معرفة مضابط بالوسم قوله **مؤ**
مؤ خلافه يدعونه متيقنا **مؤ** ثم البيان ما افاد ما عناه **مؤ**
مؤ من المراد انما الجمل **مؤ** وصحها شريح البيان فاقبل
اي خلاف الجمل سموة المبين وهو ما يفهم منه المقصود على جهة التفتيل وهو
صادر عن المبين بنفسي نحو السما والارض والله بكل شيء عليم وعلى النبي بعد الا
جمل وكما كان المقصود هو الاخر صرح به قولنا ثم البيان الى اخر المصنف الاول
من البيت الثاني اي البيان شريح افاد ما عناه المصنف بالدليل الجمل مراده قوله
حسب الحد وقوله افاد ما عناه يدخل فيه الجمل على ما قرناه سابقا من انه لا بد ان
يفيد افاده ما وقوله بالدليل اخرج الجمل على **وما قوله** وصحها شريح البيان اي
مبين البيان الجمل شريح كتابا ومثله وقفا ساخورا وتوجه يوم حساده فانه جمل
بينه صلى الله عليه واله وسلم بقوله فيما سقت السماء العشر وما سقى بالنفحة نطق

اخرجه

الزوجه

اخرجه البخاري وغيره **وهذا** **واسع في الاحكام** التزعية وقد يكون له
التعليق نحو قوله صلى الله عليه واله وسلم صلوا كما رايتوني صلوا اخرجوا كما
وغيره ونحو ذلك واعني مناسككم كما في حديث جابر عنده مسلم قيل هو اقول
من البيان بالتقوى كما يدل له حديث بن عباس عن قوله لا تحزن كما لعائنه اهدا
سناد صحيح ورواه الطبراني وزاد فان الله اخبر موسى بثلث
عليه السلام عما صنع قومه من بعده فلم يلق الا الواح فلما عاين ذلك الف
الالواح **واما البيان** بالاجماع والقياس فقيه الخلاف الذي وقع جواز
التمتع بهما واعلم انه اذا ورد بعد الجمل قوله فاعلم ان بيانه
فان علم السابق منهما فهو البيان والثاني تأكيد فاعلم ان او قولا وان
جمل فاحدهما هو المبين لاعلى جهة التفتيل لعدم العلم بالشايد والاخر
حكم التأكيد ههنا ان اتفاقا فان اختلفا كان يامر صلى الله عليه واله وسلم
بعد نزول الحج بطواف ويطوف طوافين فقبل المبين هو القول بتمام او
افهملا وهذا راي الجمهور قالوا لان القول بتمامه على البيان بنفسه خلاف
الفعل فانه لا يدل الا بوسطه انظم الترخية لقول الله تعالى وكان بالبيان او لا
من الفعل موحدا الثاني على التذب او على انه خاص به صلى الله عليه واله وسلم
واعلم انه قد ذكر في اصل النظم انه لا يبرح ان يكون شهر البيان كشهر المبين فلم
يكسر ههنا لانه قد سبق ما يفيد في باب العلم الخاص حيث قلنا وصرح بالاحاد
ما تنازوا والحاصل انه اختلف حمل شرط ان يكون البيان اقوان المبين فقال
الجمهور لا يشترط ذلك بل يجوز الادف فيبين المطنون العلوم وقال العقيد
بعضهم **واما الجمل** كما في بيانه اذ في لاله ولو موجودا اذ لا تعارض انهم لان
الحج بعض تخليط **هـ** **واما مسئلة** جواز اخير البيان عن وقت الحج

او عدم جوارحه فقلت المسئلة قريباً و لما ذكرناه الامور سائلا وقع فيها
 الخلاف على من المجلد كذا ها هنا بقولنا **بـ بـ بـ بـ**
بـ والمدح للشكر دليل الحسن **بـ** لانه حيث علم ما اثنى **بـ**
بـ و ذم في القبح قالوا اوضح **بـ** مع ما يفيد النهي فهو اقبح **بـ**
 اي ان مدح الشكر دليل على انه حسن لان فيه حثا وتحسين على العبد في
 و ذم الشكر دليل على انه قبيح منفر عنه اشد تنفير عنه من النهي فان النهي قد
 يكون للمكرهة التي هي داخل تحت الحسن عند اكثر و هذه مع قول اوضح
 و فرغ عليه قوله فهو اقبح و اعلم اننا اخبر هذه المسئلة الى هذه المحلة
 فتح ثبعا للاصل النظم و هو نوع المذهب فانه قالوا حاصله ان المدح والذم
 قد يردون بهي تخليفه بالاشفاق و بالافعال تجعل هذه المسئلة بعض الاصو
 ليين لذلك من المجلد قالوا لان قوله تعالى الذين يكفرون الذهب الغضه الا
 محفل انه جاء بلفظ الذين لم يرد الذهب بصفة الرجل المذموم لانه لما افادنا
 محلا الصلة في الآية وهو الكفر كما تقول الذي يلبس البياض اضربه فيحتل ان اضربه
 لاجل البياض او لغيره وكذا هنا كتمان ان الذم المستفاد من الوعيد لاجل الكتمان
 او لاجل غيره وكذا في ان الابرا لقي نعيم محفل ان نعيمهم لاجل البر و كتمان غيره
 مجز المدح والذم على هذا جملا لا يدر على حسن ولا فقه لاحتمال المذكور وقال الجمهور
 ليس بمجمل بل الوصف اذا علق عليه الذم افاضت فيه او المدح افاضت فيه ويكون
 ظاهرا في قوله وان احتمل ان يكون لمجرد التعويل فاحتمال وجود الله في قد ارض
 المذهب صاحب الفسطاط من وقال الذي في المسئلة للغم انه لا غم فيها علق عليه
 المدح والذم حتى يستدل به ان اكثر مثالا على جواب الركوب في الذهب الغضه على
 جهة الغم فالاحتمال فيها لعدم تعيين اكثر الذي علق عليه به الذم فالذي الذي

الظاهر في كلامه ان مدح
 و ذم الشكر دليل على حسن
 و قبحه

بصلته

بلفظ

ينبغي على الحكم انما هو في افادتها العموم و عدم منافاه المدح والذم لا قوله
بـ قالوا ولا اجمال فيما كبر **بـ** من الجموع بل يكون فلا هل **بـ**
بـ فيما لا اقل للمعاني **بـ** كذلك الترخيم للاعيان **بـ**
بـ يكون للمعنا عند الاجل **بـ** والعلم ان حشر غير محمل **بـ**
 اشتمل على ثلاث مسائل الاولى ان الجمع المتكسر نحو لاجل ليس بمجمل كما قال اكثر
 من ائمة النبل في اورد و جعل علم على المحقق مدلوله وهو اقل مراتب الجمع
 وهذه مع قول بل يكون فلا هل في اقل المعاني الداخلة تحت مدلوله فيعمل
 عليه و ذهب الاقل الى انه مجمل في الاوان مراتب الجموع متغاونه فليس محمل
 على بعض منها او الى اخر فيكون مجملا واجيب بانه وان كان مترددا بين
 مراتبها فالمرجع محمله على ما هو المتحقق كاف في بيان وجه الاول للخرجه
 عن الاجمال الذي هو خلاف الاصل المسئلة الثانية في قوله كذا
 الترخيم للاعيان اي الاجمال فيما اتى من الترخيم الواقع على الاعيان نحو حرمت عليكم
 امهاتكم وهو قول الجمهور كما افاده قوله عند الاجل والدليل ان من استقر
 اللغز علم انه ليس بالمترخيم الغني على ما سببه منما سبقت له الخطا كالاكل في
 المأكول و الشرب في المشروب و اللبس في اللبوس والوطء في الوطء فاذا قيل حرمت
 عليكم امهاتكم و الخمر او الخمر او الخمر حرم ما سبقت الى الترخيم مما من الوطء و نحو منما
 يتبادر فيما ذكره و قد مر ان العلم بقوله يكون للمعنا ان يكون **بـ**
 للاعيان للمعنا عرفا و خلف في ذلك الاقل وقالوا بل كمال مجمل **بـ**
 محفل تخر الوطء والنظر والاستحرام و تخر الخمر السبع واللبس كذلك سائر

انه لا اجمال في الجمع
 المنكر فيما يرد الاقل
 في المعاني

الظاهر في كلامه ان مدح
 و ذم الشكر دليل على حسن
 و قبحه

الاوهان

تتم

121

ع
ملحه

سيد الملائكة
الحسيني

مؤه ولا صلوة في البينات مؤه **مؤه** كذا الاعمال بالبنات مؤه
 هذا استأجيل بان يحمل فخره الجمهور وقالوا هو مبين اعني قوله **صلى عليه**
والسلام لا صلوة الا بظهور كذا قوله **صلى عليه** والو سلم الاعمال بالبنات ليس
 يحمل وهو بهذا اللطاف رواه الحاكم في الاربعين عن مالكه وان كان قد نقل النووي
 عن الموصلي المدي واقتر عليه بان الذي وقع في الشهاب باستطاعة انما لا يحسن
 له اسناد ولكنه قد رواه مالكه ونسخان كما في تاريخ الجليل فاما ما يرويه انما هو
 منقطع عليه والمراد انه قد اشار في النظم الى ما ورد فيه النقي على الذات من الاسماء
 الشرعية نحو **لا صلوة الا بظهور** لا صلوة الا بظهور الكتاب **لا يصح لمن لم يبت**
الصيام من الليل وغير ذلك من الاسماء الشرعية فانه لا يحمل فيها وهو قول جمهور العلماء
 وهو مبني على ان **لا صلوة الا بظهور** شرعية وعلى ان الشرع محصور بالصحة فيكون
 المتدبر لا صلوة صحيحة ولا يصح صحتها ولا يحمل في هذا ولا يصح عليه رسمه
 وذهب اخرون الى انه يحمل قالوا لا يصح من الوقوع لكونه مشاهدا وانما يريد به امر
 اخر وهو غير معلوم لنا وكان محملا ولانه ظاهر في غير الوجوه ونزولهم فصار محملا
 ولانه منزه بين نفي الكمال ونفي العموم والعمل على احدهما بغير دليل حكم واجب
 بان الحمل على نفي العموم او على نفي الكمال ولا بد ان يعميه انه لا يعرف نفي الكمال
 في كلام العرب وايضا فالاحمال خلاف للاصل فلا يحمل عليه ومنها قيل حاله واشهر
 الاده ما اشار اليه قوله **ومثل رفع الخطا وغيره** • **وتلح الامتنان في نظير**
 اي مثل الاعمال بالبنات رفع الخطا بغيره المعدر رفوع على خبره مثله وهو اشتد
 الحديث رفع عن امير الخطا والبيان وقوله وغيره مني ايا نل من الاحاديث النبوية
 نحو لا عمل لمن لا دين له ولا حجة بعد الفتن ولا رضاء بعد التحولين وهو باب واضح

في كلام

في كلام الشارع وغيره نحو لا ملكه الا بالرجال ولا علم الا ما نتج ولا كلام الا ما افاد
 فالجمهور على انه لا يحمل في ذلك فيحمل على ما يقتضيه الحق شرعا او لغويا ان ثبتت
 ايضا خبره مثل رفع مقتضيه المواخذة وخبرها ومثله غير من الامثلة فيحمل عليها
 ما يقتضيه الحق **وذهب اخرون** الى انه يحمل وهو قول مرجوح وقوله واشبه الامثال
 في نظيره اشار الى عدت امثلة ذكرت في مطول الف من ذلك قوله **صلى عليه** **والسلام**
والسلام الاثنان فما فوقهما جماعة فانه يحتمل ان يروا بها الجماعة اللغوية او الزعم
 التي يحصل الثوب بها ويثبت عليها والجمهور على انه لا يحمل في ذلك بل على علم شرعي
 لان الشارع بحث للقرآن الاحكام الشرعية لا المعاني اللغوية والامثلة كثيرة ومنه
 خلاصة المحمد والمبين عن موافق الامثلة من اي التسمين في قوله **مؤه**
مؤه **والبينان** كذا الناحية **مؤه** عن وقت ما يحتاج المأمور **مؤه**
مؤه **وهكذا التحقير والتقييد** **مؤه** هذا اتفاق عند من يفيد **مؤه**
 حده **مؤه** نأخذ البيان عن وقت الحاجة وهو حصول الوقت الذي يطلب لكان
 فيه تجميع الفعل فانه عرفنا خيل البيان للخطاب المولع عنه كما يأتى اليه ومثله
 لتحقق العلم والتقييد للمطلق اي عدم الناحية لها عن وقت الحاجة اليها ما لا
 بالعلم والمطلق وهذا اتفاق بين العلماء كما افاده النظم قيل لا عند جوت
 كسيف ما لا يعلا فانه لا يمشي عنده نأخذها عن وقت الحاجة بل عن واليه استأ
 قوله عند من يفيد تقييد للانفاذ لا خارج من ذكره وان وقع في الاصل النظم حكايه
 الاجماع مع التمسك للامام المحدث في العيار والدليل علمها وكذا من التمسك افاده قول
مؤه **لانه لو كان كان يلزم** **مؤه** من ذلك **الكلية** **مؤه** **علا** **مؤه**

المؤه لانه لا يكون
 المؤه لبيان عن
 المؤه

ابلو جان ناخير البيان عن وقت الحاجة لم من الله تكليفه الا يعلم المكلف و
 قبيح لا يجوز من الحكم قول **جابر** وقت للمقرب . ناخير عن من الخطأ
 . **فيه في نهيه** وامره **لا في خبر** . **في** اذا المراد منه **افهلام** البشر **فيه**
 الذي سئل عنه هو الناخير للبيان من من الحكم اما ناخير عن من الخطأ
 فنيه **وقال** **الاول** انه جابر سوكان الخطأ مجمل او ظاهر اريد به
 خلاف ظاهره كالعام والمطلق وهذا قول الاثر وسوكان امرا او حكما
اخر **والثاني** يحسن ناخير في الامر واليه من الخبر وهو الذي افاده
 الغاطم **والثالث** لا يخرج مطلقا وجه القول الثاني وهو التفصيل بالخطأ
 في الامر واليه اذا وقع من دون بيان سوكان لمجمل او ظاهرا اريد به خلافا
 لم يحصل منهما اعتقاد جهل بخلاف الخبر فلا يجوز ناخير البيان عن وقت الخطأ
 به لانه اذا وقع بظاهره والراد خلافا او وقع شامعه في اعتقاد الجهل او كان
 مجمل لم العيب لعدم الغايه في الاخبار بالمجمل وليست من اجزاء الافهام السامعه
 وافاده **وهذه هو الدليل لاهل التفصيل** واجيب عن ذلك بان اعتقاد
 الحمل مشتركا لا الزام فانه لا بد في الامر واليه من اعتقاد وجوب العمل والذكر
 وفيه اقوال اخرى وتماثيل في ملوك لا لا حتمها الاختصار وقد استدل
 لمن قال يجوز ناخير عن وقت الخطأ مطلقا بانه قد وقع والوقوع فرع على
 وذلك كما به الخمس فانه ناخير بيان ذوي النطق حين وقوع البيان بانهم يتوهم
 وبنو المطلب وكما به الشرفه فان ظاهرها عدم القطع للبدن المتكلمين
 وعدم الشرفه في قليل وكثير حتى وردت كسرة ببيان الامر من هذه كمله

من زمان البيان
 عن وقت الحاجة
 في الامر

ما تضمنه الاقلام
 من خلاف ظاهرها
 في الخطأ

في الظاهر

في الظاهر وكذا في الجمل كالامر بالصدق والصدق اذا غفرت انه يجوز ناخير
 البيان عن وقت الخطأ قال يثبت عنه واجبا كافتاده قوله واليبحث عنه واجب
في الجمل . **في** لا يجوز ان يعمل الظاهر العام والمطلق ولا غيره قبل البحث
 عن تحقيق العام وتقييد المطلق وهذا قد تقدم في بحث العام وذكرنا هنا كونه بان
 هذا الحكم غنما العام لكثرة الاختصاصات حتى انها صيرت ظاهرا موجودا فلا
 يحمله الا بعد البحث عن تحقيقه بخلاف المطلق ولان المراد ببيان الكلام على
 الجمل والمبين أخذ الناطق في الكلام على الظاهر والمأور **فصل في الظاهر والمأور**
فيه **رسمان** فالظاهر مطلق **فيه** على خلاف المقدم **وهو** يصح
فيه **أيضا** على ما بل **للمجمل** **فيه**
 يريد ان للظاهر والمأور رسمين عند اعم القن اما رسم الظاهر له
 اطلاقان **الاول** ان يطلق على ما يقابل النقص ورسمه عليه ما يدل على المعنى
 المقصود **الرابع** بنفسه أحقاله لمعنى وجود وهذا هو رسم **الاول** وهو
 به بقوله حيث يطلق على خلاف النقص وعلى هذا المعنى فالنقص قسيم للظن
 هو وقد خرج من هذا الرسم **المأور** فان المعنى الرابع المتبادر منه ليس هو المقصود
 وخرج **المجان** أيضا على مقتضى كلام الناطق فانه جعله من **المأور** وكذا العام المختص
 اذ كل منهما لم يدل على المعنى المقصود بنفسه بل بعد البيان بالقرينة والتفصيل
والثاني من اطلاقه انه يطلق على ما يقابل الجمل كما افاده قوله وهو يصح
 فالظاهر على هذا هو ما تضمنه **دلالة** فيكون على هذا النقص قسما **اقتضا**
 ويدخل **المأور** والمجان والعلم المختص وقد رسم على هذا المعنى بانه ما يفهم
 المراد تفصيلا ولا شك في قول النقص على هذا الا انه يخرج منه **المأور** وغيره

الظاهر
 والمأور

منها ذكرناه وظاهرا مطلقا فهم دخول لولا الفاعل المجد تحت هذا الاطلاق
 وحاشا كونه اول فخذ ان الترتيبان للظاهري اعتبارا مطلقا فيه واشار الى
 الماويل بقوله وبعد اذا رسم للماويل **بما به يعني خلاف الظاهري**
 هو مشتق من الاول اذا رسم فهو مؤول لرجوعه بالناويل الى المعنى المراد منه و
 رسمه بما به يعني اي يولد خلاف الظاهري ظاهري فظاهره والتعريف عوض عن العلم
 وهذا يعرف انه على هذا المذهب لا اطلاق الا اول ولد الترتيبات ياد
 في الايضاح والافان كمثل ان احل الاصول لا يعرفه اما اننا بتعريف الناويل
 اوله من وجه بطريق المقابل بينه وبين مظهره وهو المقطع عن الظاهري
في الملحقات اويان يتفرعا **في بيده اللفظ اذا ما تجمعا**
في وفيهما قرينة للتعريف **في** فذلكه الناويل في العرف **في**
 قد عرفت ان الناويل صرف اللفظ عن ظاهريه بتعريفه فقله والشرع مبتدأ
 قوله فذلكه الناويل خبره ودخول الغايه من باب قوله وقايله فلان فأنه
 فنانهم وقوله الى الملحقات الى اخره بيان لقسم الناويل وهو شرح بقوله اويان
 يتفرعا بناء على ما سبق من ان الباقي من العلم بعد حقيقته حقيقته وهو علم
 فالعقوبات المحصنات والمطلقا المعقبات من قسم الماويل كما يقتضيه عبارة النظم
 وهو ظاهر كلامه انه الاصول من رسم الناويل وكذا الملحقات ولما كان النا
 ويل يختلف في الوضوح والخفاء والقرب والبعد باعتبار قرينه والادراك
 رفته لظاهريه انفسه الى اقسام اشار اليها قولهم
في وهو قرب ويعيد جيبا **في** يتفرع الى خلاف العلماء **في**
في فيه على ما يقتضيه وما انا **في** تعسف فالرد حقا ثانيا **في**
 اي انفسه الناويل القرب ويعيد جيبا يقتضيه الدليل فقد يكون في بعض

تعريف الماويل

فليس بالرسم الا اول
اعني ما تقتضيه
لكنه فيكون اول
من هذا ان الرسمان
للظاهري صرح اصل

اننا وقرب
يعيد

الحال بادراك ليل في صفة ورده عن ظاهريه فهذا هو القريب وقد يحتاج
 الى كونه مخالفه في الظاهري وطلب المحققات فهذا هو البعيد فذلكه تجد العلماء
 يختلفون في ناويل الادله ورد جيبا على احوالها الى القواعد حسب ما يظهر لكل
 احدهم الذين وقد يات في ثلث في الحقيقة وهو ما فيه تكلف وتعسف
 يات في ثلث من ذلك **واذا عرفت هذا** فقد علمنا امثلة من الثلاثة (الانواع) قالوا
 في القرب ناويلات الحقائق والاحاديث الواردة فيها فان الدليل المتغير في
 قدامه على عدم اراده ظاهريه بل التغير في السلف على منع حملها على ظاهريه
 اذا خالف الغريبه كمرحله البراوي في شرح منظومه ومثله في شرح الغايه
 الا ان يكونه **احكاما والله هو السليق ثانيا** فان المنقول عن السلف هو ما
 ذكره الله تعالى في قوله تعالى والرايون في العلم يتولون امنابه كل من عند ربنا
 ولا يلتفتون الى ما عدا ذلك **فقال** المغنابي رحمه الله في الارواح **وهذا**
هو الحق وهو القدر العزيز وما عداه دعوى وتكلف لما لا يعني بحكم الملة
 غفلا ويبدل تحت قوله وما انا من المتكلمين ان اتبع الا ما يوحى اليه وخرج في منع
 القول على الله بلا سلطان انتهى وقد عرفت القرب امثله كما عرفت البعيد
 امثله افعرنا على بعض الامور في البعيد ناويل الحقيقة لمحدث ايا امراه الكون
 نفسها فكاحما باطلا بورد وغيره فقالوا المراد بها الصغير والامه و
 جبه بعده ان الصغير لا يقال لها امراه وعروان البعيد ناويلهم وكثيرا ان الزيد
 قوله تعالى **واطعم سجين** سكينيا باطعام طعام سجين سكينيا قالوا ان الله
 رفع الحجب وحاجه سجين سكينيا في يوم واحد كما جبه واحد في سجين يوم كما في
 اعطوا واحد في سجين يومنا وجه بعده ان تقدير المضاف فلا في ظاهريه

العلم المستنبط لا تنوع على ذلك ^{المنعطف} والقسم الثالث قد ايضا امثلة كثيرة مرد
 وده كذا ويلبها طيفيه لقوله تعالى وينها عن الفتور والكفر والبي بالي كبر وعمر
 وعمر رضى الله عنهم وناولهم قوله تعالى ان اتون الذكر ان من العالمين بعلمها
 هو وانبيائهم لاخذ فتواهم واخذ العلم عنهم ومنه ناويل الحفارج لقوله تعالى
 حين لم اصحاب يدعونه الى الهدى بجاى الى طاعه عليه السلام وانفسهم والى
 الذين يدعونه الى الهدى والامثلة واسعه من اهل العقلا والابتداء كقول
 بنو عبد المجد وتباعه العذاب بالعدويه ونحوها من امثلة الانه وقد ذكر في
 سموه متوسطا وامثله لا تخاف والمقصود معرفة الفواعل لا تعداد الامثلة
 فمنها عرفنا تحتها من الامثلة **باب الثامن في**
النسخ قال هو النسخ عند ثامن الابواب
 النسخ لغة بطلن على الابن الة نحو شئت الشمس لظفر على النفل
 التحويل نحو شئت الكتاب وفي الاصطلاح فيلانه بيان لانتهامه الحكم
 وقدر في الحكم وعلى حد وقع تعريف النسخ بقوله **هو**
هو رسمه عند اول الباب هو ان الة لمثل حكم شرعي
بما تراخي من دليل سمي **هو** اي رسم النسخ عند ذوب العقول
 ان الة لمثل حكم شرعي بدليل تراخي سمي وقال المثل ولم ينل عينه لان ان الة
 العين فيما نسخ بعد فعلها حال النسخ هو مثله وقوله شرعي لاخراج
 الاحكام العقلية الثانية قبله **هو** اي رسم النسخ الشرعي فان ارتفاعها بها
 ليس نسخ اصطلاح وقوله بما تراخي من دليل سمي لاخراج ان الة الحكم بوث
 او حينون فانه لا نسخا اصطلاحا وفيه بالتراخي لاخراج نحو قولهم

نسخ

بغير

نسخه شمس فان ارتفاع الحكم استناد من النسخ بالغا به وهو ينقل
 بالدليل ليس فيه تراخي عنه وكذا غيره من الخصومات التلاخي فيها
 وان كان قد قيل انه لا ان الة في النسخ مثلاً فليس يدخل فيه فان المحقق
 للرفع والنسخ للرفع والان الة ففيه فامل وقوله بدليل لم يقل
 حكم لانه فتكيدون النسخ لا غير **وقوله** من دليل سمي شاملا للاجماع وال
 لقياس ويأتى انه لا نسخ بها وقد عمل التعريف الرابع كسنة الثلاثه
 ولما كان قد خالف في النسخ جماعة من علماء الامامية اشار الة كلامهم
 بقوله **هو** وجايز ذلك فيما اخبروا **هو** وان يكون ما قدمه **هو**
 هما مثلتان الاولى جوار النسخ واستند على جوار به وقوعه لم يتبع
 الاحكام الشرعية من ذلك وجوب صوم يوم عاشوراء نسخ باجاء رمضان
 وجوب قتال الواحد عشره من الكفار نسخ باجاء عليه للثمين وجوب
 الوصية للوارث نسخ بايه للوارث وغير ذلك مما يطول تعدادها وقصصت
 فيه كتب منقولة فالتكليف للنسخ من المسلمين اما جاهل او مخالف في العبارة
 وانما يعرف بخلافها لليهود واستند لمن نفاه من المسلمين بانه امان يكون
 الحكم مقتضاها في غير النسخ لعدم محقق الرجع فيه او كماله ظهرت بعد ان
 لم تكن فهو جوار الحكم فهو سمي **هو** او اجيب عن الاول
 بانه عاد الخلاف لفظيا فانما لا تعني بوال الحكم الا بالنظر الاعمال والافعال
 منه في علم الشارع الى غاية ابرزها عند نسخها الحكم وعن الثاني
 في انه قد تقرر عند الحكم الان الاحكام كلها منقولة بالحكم والمصالح الاتما
 تختلف باختلاف الاحوال والازمان والاشياف من فالحكم المستوح كان

جوار النسخ

ما يفيد التناهي

الحق

كاوجيت وحررت
والدالات برهن
في سر ٢٢

رسالة
الرسول محمد صلى الله عليه وآله
والسليم والواجب الامور اذا جئتم
الرسول فقد صلا الاله

الشفق وعكس

فلا يجوز ان يكون في الضرب دون التأفيف لمخالفة ما هو الاصل

على ذلك ان ارتفاع الغرم في الغرم يلزم منه ارتفاع الغرم في التأفيف بطرقت
الاولى هو فطحي الدلالة ولغير هذا القول لا بد لا تخلو عن المناقشة وهذا
فمنهم الموافقة وما مفهوم الخالف فالتجارب جواز شيء كل منهما لان
بتعيينه للاصل من حيث دلالة اللفظ عليه مع لا من حيث ذاته فاذا
والا الاصل لموجب لم يلزم ان واللفظ هو والالزام في مفهوم الموافقة
هو خلاف ما قد رتقا ولا فرق بينهما الا بان ذلك اقوى في الدلالة من حيث الظاهر
ولكن مجرد القوة لا ينفك الاضعف وهو الاصل (المفهوم) الى ان عند معتبره مثال
شيء المفهوم مع بقا الاصل حديث انما الآدمي الكاسم شيء مفهوم وهو انه
لا غسل عند عدم الاصل الحديث اذا التفتا فنانا فقد وجد الفعل ومثال
نسخها مع ان يقال في الختم الساعه ويكون ثم بعد ذلك مع ان كان الفعل
لا ينع في الساعه ولا المعلومة ومثال اسم الاصل دون المفهوم ان يقال
في الختم الساعه كسفة ثم يرد النسخه بانه لا ينع في الساعه عن قال انه لا ينع
نسخا في المفهوم يتوارف بعد الاصل الذي ينع على دلالة المفهوم فيبطل المفهوم
ومن منع من ذلك يقول ان يرد المفهوم باق لم يلزم حيث للدلالة التقضية ولكن
مفهوم النسخه اذا تعارض مفهوم المشوكة كان من تعارض الدليلين اذا
وجد مرجع عمل بالانح في المثال المذكور مرجع مفهوم الاصل المشوكة
للبقاء الاصلية لانه يدل على انه لا ينع في المعلومة ومفهوم النسخه
يدل على ان فيها كونه ومن يرجح النافذ عن الاصل قال بالعكس
ففي المفهوم فاما النسخه فيقبل لانسخه لضعف دلالة المفهوم
ولا يتصور على شيء الاصل وهذا الذي ختاره في جمع الجوامع قوله
ولا يجوز قبل المكان العمل. نسخ لما كان خلافا للاصل.

ان جواز نسخ
الاصول في النسخه

ان لا ينع في الساعه
الاصول في النسخه

ان لا ينع في الساعه
الاصول في النسخه

ان لا ينع في الساعه
الاصول في النسخه

هو

هذه مسئلة النسخ قبل المكان من مشايير سائل الخلاف بين ذوي الا
ثقان وذلك كان يافت الشارع امر بفعل شيء في نسخه قبل وقوعه
او بعده ولم يفرقه ما ينع للعلمه بما امره في الخبر من العلم
كالقيد به والمعتزلة والمخالفون والحنفية انه لا يجوز واسندوا انه لو
جاز النسخ قبل مكان العمل للزم ان يكون مأمورا بالعلم في الوقت
الذي عينه الشارع مرفيا عنه فعمل فيه وانما صح بين النقيضين وحكما
اذا رفع قبل الوقت المعين او كان المأمور به مطلقا ثم نسخ قبل العمل
من فعله بان لا ينع عليه ما ينع للعلم في الوقت المطلق فانه يلزم توارف
الامر والنهي على شيء واحد وقال الآخرون وهم الاقل يجوز النسخ قبل
امكان العمل وليد جواز وقوعه في ذلك فقرة امور الخليل يد ويد
كادرسه قوله ان عمل ما توهمه وباقدمه على ذلك ثم نسخ بقوله وقد نياه
بدخ عظيم قبل العمل واحتمل ان الوقت موسع حتى يكون النسخ بعد العمل
ينافي حاله الرسل في المباداة الى الامتناع ما امر به ومن ذلك خرج من مطلق
من تخمين المخرج كما دل له حديث الاسرى وذلك ان النسخ قبل العمل قطع
واجيب عن فقرة الخليل باننا قلنا من عمل الزرع لان فيما حكا
انه شاور ولده في ذلك وذلك يقتضيه فمعرفة يمكن فيه من الفعل
وهو على غير امور الحد على الفخر واجيب عن حديث فريضه المصطفى
بانه ظاهر في جواز النسخ قبل بوجه الحكم الى المكلفين ولا يابى له
فيتعين ماويله على كل حال وللعلماء ابيات لا تخلو عن الفقه وآسن
ما قبله لا بعد حد من النسخه اذ ذلك وقع بشناخته صلى الله عليه واله
وسلم وسواله من ربه التخفيف عن امته وبالحمل انه قد نذر انه لا نسخ

١٧٨

قبل البلاغ فلا بد من حمله على ما خلقه الاشكال والامكان من المثلث به
 بحسب الايمان به وتسكن عن الحق من عنده **مفه** **مفه** **مفه**
 وفيه المربد بالزيادة **مفه** ان كان لا يجوز في العباد
 به ونها والنقص بانفاق **مفه** ينسج لما ينقص الباقى
 حاسمتان الاول ان يرد دليل يبين الزيادة على مكان قد استقر
 به المكلف شرعي وذلك ان كانت الزيادة معية حكم المربد عليه
 وما نعه لاجزائه بدوفا كما قال ان كان لا يجوز في غير ما يبدل المربد
 عليه وذلك ان يكون غير منقوله بل جزا من حيث يدت عليه لزيادة
 ركعة في صلوة الخ وزيادة التغريب على الجلد وزيادة العدد في
 الجلد الذي كان قد تقرر او زيادة وهو شرط الايمان في الركعة بعد
 الزيادات قد عرفت حكم الاصل الذي يدت عليه من الاجزاء اكله
 نسخا وحديثا وجماعة ومهم من فخر بين الامثلة فقال ان كان
 تغيب حيث يصير الاول كعدم فسمي وذلك كزيادة ركعة في الفجر فان
 التبعين المربد علمهما لا يصح بعد الزيادة ونحو اعادتها اذا افتقر
 عليها وان لم يغير ذلك التغيب الاول كعدم فلا يكون نسخا مثل
 زيادة العدد في الجلد والتغيب فان التماسين مثلاً من حد الزاني
 لو افتقر علمها لا تغيب كعدم بل بعثديهما وانما احتاج الى التماسين
 العشرين وذلك في التغيب الاحتاج الى اعادة الجلد اذا افتقر عليه
 وغايته انه اصطلاحى وانه مبني على ان الاجزاء حكم شرعي فان لم يرد
 بالزيادة في ما رفع الاجزاء **وفي الاجزاء خلاف** بين ائمة الاصول منهم

من جعله حكماً شرعياً ومنهم من جعله حكماً عقلياً فمن جعله شرعياً كان
 الزيادة نسخاً والا فلا **الثانية** في النقص وهو ان يكون جزاً
 من المنقوص كركعة او ركوع او شرط ملكا الطهارة فلا خلاف وهذا هو
 الذي افاده النظم حيث ^{قال} والنقص بانفاق **نسخ** لما ينقص وقوله لا ينفق
 عنه فيها اقوال الاول للجمهور وهو الذي في النظم انه ليس **نسخ** سواء كان جزءاً
 او شرطاً متصلاً او منفصلاً ودليلهم انه لو كان الباقي منسوخاً لا يفتقر
 جوبه الى دليل لان النقص انه قد صار منسوخاً عند الخالف ولا يفتقر الى دليل لان
 جماع **وفي المسئلة** اقوال واستدلوا عندهم من احببها بطلانها
 الفواصل **واعلم** ان فايده الخلاف في كون الزيادة والنقص نسخاً
 قبول الخبر الاحادي او روى على النقص المعلوم من جعلها نسخاً لم يقبله ومن
 جعلها من باب التحقيق والنقيض قبله ولداهم جعلها تنقيحاً باحادديث
 وروى بزيادة على النقص المعلوم او ينقص هذه القاعدة من ذلك قوله تعالى
 واستشهدوا بشهدتين من رجالكم الا يشهدوا الله صلي الله عليه و
 وسلم قضايا الشاهد **والله** كما ثبت عند مسلم والحد او ووعدها
 ومثل زيادة التغيب على الجلد كما في معنى المؤمنين البكر بالبكر جلد مائة
 وتغريب عام **وقال في الاصل** لا نزاع في المنع في القياس والاجماع
 حاسمتان الاولى ان لا ينسج القياس والاجماع فان عدم نسخها اجاب
 وهذا الاجماع فله التفسير في العفة وتبعه المحدث وتبعه في اصل العلم
 لما كان دعوى عدم نسخها فيه خلاف اشارتها اليه بنسبته الى الاصل
 بتولده وقال في الاصل **فالاول** كون الاجماع لا ينسج فانه خالف فيه ابو
 الحسين ارحم لم يرد والوجه انه لا يتصور نسخ الا

امتناع
 القياس والاجماع
 في نسخها

فلا حاجة اليه بل هو متناهي بنبأ الله الاوقات ولا ان يعرفه ينتفع
 به الا كماله في نفسه بقاء الا فلا دخل له في الاحتجاج ولكن بحق الاصو
 ليعون بحملته في الوجود لغايتهم السبيل كما ان الحجب ومن ثلثه فاعلم ان
 من الناظرين وخلقوا انه لا يخفى له معرفة اصول الفقه الا بتلك الاساطير
 ابا حنبله والافعال التي هي عن حلية الكتاب والسنه عاظم بل هي في الفقه و
 مشايخه وفيها غرائب لتساعه لقواعد الاسلام وقائمه لا شرف الاحكام واد
 ان من سننهم هذه السنه الخالي فانه او ان اودعه كتابه في اصول الفقه
 وقال ابو يوسف يعلم من لم يمتنع ولم يشك قال ولكنه توسع فيه فظهر الله
 ينتفع به عن مغلقة العلوم الا فاعلم وقدر كلامه العلماء المحققين والفحول
 من اساطين ائمة الدين **والثاني اصول الفقه** اذ هو العلم بالتقواعد
 التي يتوصل بها الى استخراج الاحكام الشرعية او العلم بها والارباب ان التقو
 فيه ومعرفة قواعده وخوافيه بما يمكن من الاجتهاد وهي عند النفا
 والثالث معرفة كتاب الله قالوا والمراد معرفة آيات الاحكام وحصول ذلك
 في حتم ما به الله قلت ولا دليل على صحتها وكلا القرآن واياه والله على الاحكام
 قالوا ولي ان يقال ان معرفة الكتاب امكان استحضار ما يد على ما يرد من
 جزئيات الاستقراء فيرجع اليه عند ذلك وليس هو في معالين من الاعداد
الرابع معرفة السنن النبوية وهي التي تترفع الدلائل والاعيان بها العلماء
 ولذا روي عن الشافعي انه قال علمان يتعذر الا حاط بهما علم السنه وعلم الله
 واقرب ما يقال كيف الامكان السنن العرفه وقد حجج متونهم ان النبي في جامع الا
 صور فانه لا يكاد يحكم الاحكام مخلو اعن دليله وقد اعتمد العلماء بها في هذه
 الكتب السنه وشكل على وانها وعلمها نيتها ولغاتنا في هذا المعنى واما

كذا

من قال انه كيف سفل في الوجود او نحوه ففقدوا وتقديره تشاها كثير وقار بعين
 الابه كيف المحبر من علم السنه تأخير الجنب لان جرح قلت من يريد
 الاجتهاد فيما يثبت به او سفلت بشك ليقف فنهج كيقفه ذلك من يريد الفتوى
 والتقدير للشرع وغير ذلك فليكن في هذا مبني على ان قبول النصوص الابه
 ولا تصحيتها للرواه اجتهاد لانه من باب قبول خبر لا حاد وقد الفنا سال
 في هذا وجهي المشاهد ارشاد النفا واليسير الاجتهاد وفيها تحقيق بالغ وبها
 لسبل الاجتهاد قوله وما علم العلماء **الجمهور** هذا وخبرنا ولنا قطع
 عطف على قوله للجمهور وجامعه لمعرفة سابل الاجماع حتى لا يخافه موافقه من
 يحصل له طعن ان الذي قاله في هذا العلم لا يجمع عليه العلماء وحيث به في القول
 وهذا اهلون من شروط اذ قد مناه الله ان لا تحق الاجماع الا في الضرورة وقد
 الفقيه جماعة من الابه كاي حزم والزهبي والري واعلم ان قد دخل
 شرط معرفة الرواه جرحا ونقد بلا في معرفة السنه قالوا في ما روي رابعها العلم
 باحوال الرواه ونقل الاحاديث وما يمكن منهم مقبول او من يكون غير مقبول
 فلا بد من العلم بذلك ليكون ممكنا من ترجيح الاخبار بعضها على بعض ويعرف
 طرق الاسناد وهذا امر مهم لان الوسايط قد كثرت وخاصة في هذه الا
 من منه فلا بد من معرفة صحتها وفاسدها وقوتها وضعفها ومقدار ما يعرف
 من ذلك انه لا يجوز كون الراوي عدلا طابعا ولا يمين ان يكون حقيقا بسيما
 واحوالهم واجازهم واشابهم بل كيف ما ذكرنا قال نعم لا يمنع في ما تكثره
 الوسايط ونظائر لان منه ان يكون العلم باحوال الرواه شعورا وادراكا
 الامر كما قلنا وادار النقول في ذلك على نقل الحديث والاكتفاء بتعديله كالحق
 وسلم والزمدي وغيرهم من شيعة الحديث فان الظن يغلبه بعد ما نقلوه

لا مانع

قلنا هذا اجاب النحول عليه الشرح وقد منا اننا قد وجدنا ذلك في رسا
 لينا ارشاد النقاد قبل معرفة كلام الحارثي باعوام واما المحدث فقال
 في مقدمه البوراني الاشرط معرفة الرواه جركا وتعديلا ومثله في الفصول قال
 لان قبول الميراث قد استلزم سقوط ذلك قلت ولا يخفى ما ضعف هذا القول بل
 بطلانه ثم اعلم انه ليس كل من جازى ما ذكر من شرائط الاجتهاد يتلقى منه شيئا
 ما الاصح بل ذلك موجه من الله سبحانه لمن يشاء من عباده والافهم من عالم
 النحول يدرك في صنونه ولا يقيم لسانه ولا يمكنه تطبيق مسئلة علم النحول
 وبينا ذلك في الرسالة المذكورة نعم قوله ونحوه لست انقطع هو متعلق
 بقوله بانه يجوز عند العقل وكما الاجتهاد حكم خيرا لسل موكه
 موكه الا ما وقع في الخلف فيه موكه والحق لا يخفى على النبيه موكه
 الاشارة الى مسئلة اجتهاده صلى الله عليه واله وسلم جاز عند عقلا ام لا
 وهو وقع حكمه به ام لا وهذا مسلمان اما جواز عقلا لا اعلاجه القطع
 كما قال ولست انقطع فقال الجمهور انه يجوز عقلا ان يوزن له صلى الله
 عليه واله وسلم ان ياخذ الحكم من الامارات الشرعية ويكون مجتهدا عن الله
 تعالى بالنظر الى اعتقاده والامانة عنه والمسئلة الثانية في
 وقوع الاجتهاد منه في الحروب والاراء انما الخلاف في وقوع الاجتهاد في الاحكام
 الشرعية فقال الجمهور انه واقع منه ذلك واستدلوا على الوقوع بقوله تعالى
 عفا الله عنه لم اذنت لهم ويقول صلى الله عليه واله وسلم لو استقبلت منكم
 ما استقبلت ما سقتا الهدى وعين ذلك مما دار له ليس عن وحي وحليب
 بان الاية الاولى من غير العمل النزاع فانه في غير ما يتعلق بالحروب والاراء وما
 يذكره نأيد النحل واما الحديث فقال له تطبيقا لقلوب اصحابه لما تكلموا عن

صلى الله عليه واله وسلم

النسخ

الفقه حين امر به وكان مجتهدا في سوق الهدى ووجهه فانما وعدم
 سوقه وبنيته فساقه فلم يمه الزمان فلما كرهوا ان يخالفوا تسامح بسكته
 جميع بانه لو عرف انهم يكرهون خلاف ما هو عليه لما ساق الهدى وانما كان
 مجتهدا في سوقه وعدمه وذهب قوم الى انه لا يقع منه اجتهاد مستلزم
 بقوله تعالى ان هو الا اوحى وحيه ويقول وما ينطق عن الهوى انما اتيه ما يوحى
 الى غير ذلك فدل على ان جميع احكامه عن الوحي وفي السنة اذ لم يكرهه الله
 عليه بعد او قد كان سندا على الله عليه واله وسلم فلا يجزى من ياتيه الوحي
 كاقصة الاعراب الذي سأل ما يصنع في غزاه وغير ذلك مما هو كيد جدا او
 يشترط له الصدر وتعلم به قوة خلاف ما ذهب اليه الجمهور ولذا قلنا ولحق
 لا يخفى على النبيه على انثرة الخلاف قليل جدا لانه صلى الله عليه واله وسلم
 جاز علينا اتباعه والانتقاد لما حكم به وقالوا لو كان عن اجتهاد اوحى
 ملازم الايمان الابد لك كما هو من قولهم فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا
 فيما شجر بينهم الاية وقيل انما الحكم بينهم بما امر الله وغير ذلك وكما
 تعين من مسئلة اجتهاده صلى الله عليه واله وسلم تعرضنا لمسئلة اجتهاد
 اصحابه في غير من يقولون والاجتهاد واقع في حضرة وعين جان ما يبرهن
 البيت قد افاد انه وفي الاجتهاد من اصحابه في الاحكام الشرعية من هذا
 في بلدة صلى الله عليه واله وسلم بنيدانه ومن الغايب عنه من الرواية
 وهذا هو قول الجمهور العلماء مستدلين بانه لو لم يجر كما قيل لم يقع لكنه وا
 قع مكان جازوا وهذا دليل على الجواز والوقوع اما في غير بنيدانه
 فانما قبالت قضايهم في مشهوره معروضة واقترحا صلى الله عليه واله وسلم

الاجتهاد من
 اصحابه في حضرة
 صلى الله عليه واله وسلم

بل ونزل في غير هذه آيات محققة مقررة ما قاله وهي قضايا معروفة ومن
 ذلك حكمه صلى الله عليه وآله وسلم ومنه حديث أبي قتادة في يوم حنين
 واجتماعه الى كبر رعاياه عنه وهي قضية معروفة ومن ذلك حكمه صلى الله عليه
 وآله وسلم بعد من معاذ في منقرضه وكان في حفرته صلى الله عليه وآله وسلم
 واذا ذلك واما اجتماعهم في غير حفرته فنقطة عرونة العاص في عزوه ذات الله
 فاعلم السلاسل وصلته باصحابه حببا واقربا **والعلم** والى ذلك
 والنقضايا في ذلك واسعة ومن ذلك قضية امير المؤمنين علي عليه السلام
 في اجتماعه في اهل الزبيرة واقراءه صلى الله عليه وآله وسلم له ومن ذلك
 قوله وقد بعثته في قضية الحاضر بمراما لايبراه الغايب وبالجملة من عرف
 السنة والسير لا يتروك في من ورثه وقوع ذلك وان من خالفه فله
 عليه قالوا وفي المسائل القطعية **المباح** مع خروج من البرهان
 اي قال علماء الاصول المسائل تنقسم الى قطعية وهي قسمان قطعية
 عقلية كدور العلم والوجود والمكان والاثبات مطلق معناه العلم
 كالحسنة والعلم والتدبر فهذه قطعية عقلية لا يتوقف ثباتها
 نه على السمع على السمع والحق فيها مع واحد والمخالف كافتراض اقتضا
 خلافة الحاكم المصانع وتكذيب التسل وقطعية سمعية وهي ما
 معلومة من ضرورة الدين كما ان كان الاسلام الحق وهذه المخالف فيها
 كما قرلانه يلزم من ذلك تكذيب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 علم من ضرورة الدين وقد نقل عن الجاحظ انه قال لا اشته في القطعية
 على الجنده وكذا ذلك على جهة التعقيم بغير لو كان فغلو عن العترة

في القطعية مع
 في القطعية مع

انه قال

انه قال ذلك وزاد انه معيب ولو كان كافرا او قالوا العباس بن تيمية
 واما القطعية فانتم يؤتم الخطة فيها ويقولون ان الشئ قد دل على
 ذلك ومنهم من لا يؤتمه والقول الجاهل عن عبد الله بن الحسن العنبري هذا
 معناه انه كان لا يخطئ الخطة من من هذه الامه لا في الاصول ولا في
 الفروع وانكر جمهور الطائفة من اهل الكلام والراي عليه هذا القول
 واما غيره هو آراء فيقول هذا قول السلف وائمة الفتوى كاي حنيفة
 والشافعي والثوري وداود بن علي وغيرهم لا يؤتمون بخطة اخطا
 لا في المسائل الفرعية ولا الاصولية كما ذكره عنهم وقالوا هذين
 القول المعروف عن المعجزة والتابعين لهم باحسان وائمة الذين انهم
 كانوا لا ينفرون ولا يفتقون ولا يؤتمون احدا من الخطة من لا في
 علمية ولا علمية قالوا والفروق بين مسائل الفروع والاصول كالم
 يدركه كتاب ولا منه ولا اجماع فهي كلها باطله عقلا ولم
 يفرق ابن قتيبة بين النوعين بل ذكر في اخره ثالثة او اربعة فمما
 ان المسائل الاصولية هي التي يطلب فيها العلم وهذا باطل فان المسائل
 الفرعية فيها ما لا يفرج جاحده مثل وجوب الصلوة الخمسة والزكاة
 رمضان وكثير من المسائل العلمية لا ياشم المنابر عوت فيها كالشفا
 ربح في مسألة الجوز الفرج وتماثل الاجسام وبما الاصل من نحو ذلك فليس
 فيها كفر لانفسيت ولا انانته قالوا والمسائل العلمية فيها علم وعمل
 فاذا كان الخطا فيها مغفورا ومن الفرق بينهما ان الاصولية ما

عدم الفرق بين
 مسائل الفروع و
 الاصول

الاعتقاد والاول
 فقط ومسائل
 الفروع هي العلمية
 التي

ان يكون المسائل
 في مقتضى العلم وعمل الاول

عليها دليل قطعي والفرعية مالم يكن كذلك وهذا خطأ حار البطلان فان كثيرا
من المسائل الفرعية عليها ادلة قطعية بالاجماع كقوله الخ من الا
دلة على عدم التائيم قوله تعالى نيا لا توافدنا ان نسينا او اخطانا قال الله
تعالى قد فعلت ولم يترك بين الخطا القطعي والظن بل لا يجوز بان الخطا
او الخطي قطعا قالوا قالوا بالتائيم في المسائل القطعية مخالفا للمكان
والسنة والاجماع القدم قالوا وايضا تكون المسئلة ظنية او قطعية
امزاضا في محال النافذ لغيره وظن للقول في نفسه فان الاشياء
قد يقطع باشياء وظنات عنده من زوريه او بالنقل او غيره وغيره لا
يعرف شيئا من ذلك الا ظنا ولا قطعا وقد يكون الانسان ذكيا قويا
لدهن سريع الادراك يعرف الحق ويقطع ما لا يتصور غيره ولا يرى
فه لا علم ولا ظنا فالقطع والظن **مخرج** يجب ان يفهم الانسان و
بحسب قدرته على الاستدلال والناس يختلفون في هذا وهذا فعلم
ان الفرق **مخرج** لا يطرأ ولا ينكس انهم وانما قلناه لتعلم ان
المصواب عدم التائيم في القطعية ايضا المجتهد من ائمه الاسلام فان
الحكم بالتائيم يحتاج الى دليل شرعي والنقض ان الحق مع واحد فتائم
فرقة معينة لا بد من الدليل عليه على فرض التائيم والا فالادلة خاصة
بخلاف ذلك ولذا قال الناظر في الواجب اليه الى ان قال ذلك اذا عرفت
هذا فخذ كلامهم في المسائل القطعية وشار الى كلامهم في الظنية
بتنوله وقد عرفت فيها انت فليته **مخرج** رايه عن اكثر الظنيين **مخرج**
مخرج ان كلامهم **مصيب** **مخرج** فما على مجتهد تقرير **مخرج**

هذه المسئلة المشهورة بين الفقهاء بان كل مجتهد مقصوب أي في خطيئة
المشاكل **والله** ذهب اكثر الزيدية وغيرهم من اهل المذاهب الا
ربعة وفيها خلاف واعلم انه لا خلاف ان المجتهد غير مقصوب على كل من القو
لين كما افاده قوله فما على مجتهد تترتب أي ملام انما القابل للخطيئة
في المجتهد متضمن من له اجران ومنهم له اجر لكنه لا يعلم الا باعلام الله
ولا سبيل اليه بعد علمه ما الوحي والمصنوب يقول كل مجتهد له
جران وانه لا خطيئة ولا فائدة للخلاف اذ كل يجب عليه العمل بما ادى
اليه اجتهاده وتحرر محل النزاع ان معنى مقصوب ان اصابه اسم الغرض
لان المقصوب الذي هو منط الخطا فما ادى اليه نفي المجتهد فهو حكم الله الو
قع ولا حكم له تعالى في المسئلة غيره فهو نظير الواجب المخير والمطلوب من
المجتهد احد الاحكام المحتسبة لاجل اجتهاد النعيين فما ظله المجتهد فهو حكم الله
وما ظله الاخر فهو حكم الله **وهذا** معنى قولهم ان حكم الله نابع للنظر
المجتهد وذهب الفريق الاخر الى ان الحق مع واحد وغيره خطا معنوية
فليس كل مجتهد مقصوب اصابته اسم الغرض بل مقصوب من الاصابة
النزعي منط الخطا اي يجب ما طلب منه وان كان خطا بالنسبة الى حكم
الله وما في نفس الامر استدلال الاولون بادلته عقلية ومقاولا
جدلية وبادلته سمعية يقتصر على برهانها قالوا قال الله تعالى ما قطعتم
لبينة او تركتموها قائمة على اصولها فبما خزن الله قال المراد هو اقرن

مستند
أخذ من غير

لا ان لا يثبت
لا ان لا يثبت
لا ان لا يثبت

ما استدرك من الشك قلت ولا يخفى ان الآية ليست في محل النزاع في وجه
 ولا يصدر لا يتعالى الخ في بيان الذي يوجب من القطع وعدمه كان باذن الله
 ولا يشك ان تعالي قد اذن في الاجتهاد فهو اعلا من بان هذا الاجتهاد الذي
 وقع من كل بقية اجتهاد الاخر كله باذنه لانه اذن لهم في الاجتهاد فابن
 الدلالة في جهة اعلا منهم اصحاب ما في نفس الامر بل الآية دليل على ان المجتهدين ما
 دون في الاجتهاد وان خالفوا في نفس الامر بيان انه اجتهاد على من كونه
 اذن في الامور النقيضين ومعلوم انهما ليسا في الحقيقة في نفس الامر بل
 فيه الاكتم واحد والحقي في احد من وجه انه لا ثالث وقد اصيب زوره انه قد
 قال كل فريق باحد ما فعله على المجتهدين اذون له وان اخطا فالواقار
 تعالي وادور سليمان اذ كان في الحث الابه الا قوله وكل اتيناه كما
 وعلمنا قد كنت على ان تعالي اعطى كل واحد منهما علما وحكما وما اعطاه من الحكم
 فهو الصواب وهو المطلوب واجيب باننا لانسلم ان الحكم والعلم الدين آ
 ثاما الا كان في عين ذلك الحكم المعين الذي هو محل النزاع كما يرشد اليه تحقيق
 سليمان بينهم الله اياه والا كما كان له قابده قالوا قد استفاضت سنة
 النبوية بقصوب المجتهدين وعدم الخطية كما قد ساه في صلته العرفي
 غزوه بن فريضة واخطا في اجتهاد في ذلك وان مذهب من صلاحا بعد
 الشمس من من صلاحا في وقتها واقرهم صلى الله عليه واله وسلم وكان
 احدهما خطيا لعنه وبين المعيبين بالشنا عليهم والغضايا في ذلك
 واسعه في السنة واجيب بان الخطي عن اجتهاد لا يعاب ولا يذم بل
 قد قال صلعم كما لم وصليت باصحابه وانت جنب ما رعت الله

هذا هو النزاع وقيل بان الآية
 مختصة بوجه الاجتهاد في كل
 من اجتهاد واحد

بمؤد

يتواروا لا تشكوا انفسكم ان الله كان بكم رحيم فله يقل الشك بعد بيان دليل جزمها
 نعم لو كان الفاعل غيرهم لكانت صلة الله عليه واله وسلم الاثارة في حجاب
 الشبهة لما افقاه اصحابه بان يغسل تحت قنلوه فقلهم الله حلا سالوا اذ لم يعلموا
 فافاشوا العي سوال وغايتهم عدم ذم احدي المطايغين لا يدر على انهما
 صابا عند الله بل الخطي فيهم ما جوزه وفي معنيه عند الله واستدلوا بالفرقة
 الفايلون بالخطية باذن عقليه جديده وادرس معية تفقروا فيها عليها
 قالوا السنة النبوية قد جلت صريحها بالخطية فوجب حكم بدلك من ذلك ما اخرج
 مسلم وغيره من حديث بريدة مؤفورا اذا حاضرت قوما فلا تنزلهم على حكم الله بل انزل
 لهم على حكمكم فأكلمه لانه ربي نصيبهم حكم الله او لا وهذا صريح في اللدعا ومن
 ذلك ما اخرجهم الجماعة عن العاصم اذا اجتهد كما كلفه ارجان وان اجتهد فخطا
 فله اجر ومن ذلك حديث سعد بن معاذ وقوله صلى الله عليه واله وسلم لقد
 حكمت حكم الله ووجه حديث حماد ومنه حديث سنن ابودان وحديث خباب
 في سفرهم من المصلح ولا ما عندنا فتم او صليبا في وجدنا فاعادوا
 حيا المصلحة ولم يجد الا فرقا صلى الله عليه واله وسلم الذي عاد ذلك الاجرمين
 وللهي لم يعد صبت السنة وقد اجيب عن الاحاديث بالبيان في فالحواحد
 بريدة احاديث والمصلحة في المسئلة القطع قلنا لاننا لا نعلم الا في الفينة واحدة
 قالوا وحديث لاجتهاد كما في غير محل النزاع اذ هو في السائل الذي يخطئ الحكم فيها
 من الاما والشرعية والخصومة ليست من ذلك فالحق فيها متعين في الخارج فيمكن
 فيها اصابتهم وخطاوه وقد جعلنا لشارع امارات واوله في خصوصية ليس على الحكم الا

فصل في حكم ذلك
 من حيث يدل على ان
 الذي اصاب الخطي
 من اجتهاد لم يخطئ
 انما هو بالمعنى
 اجماع الصواب في كل

عند اعادة النظر ما لم يعلم له فيما سبق واجيب بوجه غير الاجتهاد
 ومجرد احتمال التغير لا يوجب الاعادة وتكرار النظر والالتزمه تكراره مع
 ذكره للدليل لاحتمال التغير لا تأويله وخلاصه ان مناط صحة الاجتهاد
 هو ظن الرخصة الحكم عند خدام الحكم مطلقا فاحتمال خلافه مروج ولا
 يعتبر واما اذن الظن باجتهاده فهو كمن ينظر في المسئلة فيجوز اعادة النظر
 او يتوعد عند وجد له ما يقوى الرجوع في الحكم الا ان وجب عليه النظر والا
 كان عاملا بظن مروج واما مسئلة البحث عن النسخة والى حد فقد تقدم
 عند البحث في النسخة والى حد لا يجوز ان يتقيدوا بمسئلة واحدة وان عدل
 موجه أعلم او من صحة المختار موجه وخصه الحكم عن المختار
 اشار الى الخلاف في جواز تقليد المجتهد لغيره من المجتهدين من قبل ان ينظر
 في الدليل لاجده فيما في وفي ذلك للعلماء اقوال الاول عدم الجواز وان كان
 أعلم منه وهو الذي في النظر وهو راي الجمهور وذلك لانه قد صار حاكما بالنظر
 فيما يحصل له ظن الحكم لنا حله له وكما فيه فكيف بعد رعيه الى ظنه غيره ويعرض
 عما انعم الله به عليه من ناهله لاخذ الاحكام عن الادله وحل هذا الامر كثر
 النعمه والاعراض عن المتيقن وهذا باب دخله كثرة العلم حكيم امام من
 انعم الله عليه يقطع الناطق في انهم اعلم من خلقه وادرك اطلاقا ووسع
 باعنا واعظم دراه وروايه تراه مقلدا للاحد الاربعه يستخرج كلامه الدليل
 وطبعي فيما صنع من اقواله في ترميم الدليل لنا ويلزم سبب نفسه او سببه أمه
 حبه مجتهدا لا يجب كان المذهب في نفسه شارح له ادله وانه متعبد بمتابعه
 ويسمى من قلده اي مجتهدا لا يجب وهو الشارح مثلا المجتهد المطلق وقد بطلنا
 هذا في سبل السلام في كتاب القضاء ومسئلة الكناجده فيها اقوال اربعة

تقليد غيره

للعلماء

للعلماء الثاني انه اذا كان المجتهد معاصيا له قوله في المسئلة جاز للمجتهد تقليد
 لحديث اصحابي كالتجارب باهم اقتدوا به واعتدوا به واجيب بان حديث ضعيف
 بالانفاق وعلى تقدير صحته فان الاقتداء غير التقليد كما قد حققناه فيما تقدم
 في بحث كون الشافعي حجة وايضا لو قلنا انه التقليد كان في حق من يجوز له
 قوله او خصه اشارة الى احد الاقوال في المسئلة وهو انه يجوز له التقليد فيما
 يخلفه لا فيما يفتي به قالوا ان السائل انما سأل عما عده فاذا افقنا بقول
 بقوله ان كان غاشا فهذه الاقوال التي حوارجها العلم وبقي الاقوال لم
 يتوصلنا شر منها ولم نخرجها قاله الجمهور وهو ما نطناه ودليله قوله تعالى
 فالتوا له ما استطعتم والمجتهد مستطيع لتوجيه الظن من الدليل فلا يجوز
 له العدول الى غيره وانه كالعدول الى التيمم مع امكان الماء وانه لا يجوز واما ادلة
 المجتهد من فتاويه في ادلة جواز التقليد واما بعد نظر المجتهد في المسئلة فاشا
 اليه قوله وبعد ان ينظر لا يتقيد موجه بالانفاق ثم من مقتضى
 وذلك انه بعد النظر وحصول الظن من الدليل قد صار مجتهدا او المجتهد يفرغ
 عليه تقليد ما عرفه وهو انفاق وقوله من تخلفه مبتدأ خبره قوله
 موجه يلزمه الترجيح للدلائل موجه والاخذ بالراجح في المسائل موجه
 هذا ابيان حكم المجتهد وانه عليه اخذ بالراجح في حكمه وياتي للترجيح
 وبيان كيفية وطرقه باب مسئلة هو الباب العاشر هذا ان ظهر له الراجح
 فان خيره عليه وحصل التعارض بين الادلة في نظره ففي النظر اشارة الى ثلث اقوال
 للعلماء في قوله فان خفى الراجح قيل خيل ٥ وقيل لا يتبع فيه الاكثر
 علما وقيل بل حكم العقل ٥ الاول انه يخير بينهما بان اخذها
 شاو هو قول طائفة من العلماء ودليله ان كل واحد يصلي مستندا للحكم

بحيث لو انقضى تعين العلة بكونه عارضا ما يمانه فهو كغيره الامارات بعملها
 شاذ اذا علم احد الحكمين حكم ورد بان يثبت التخييد حكم شرعي الا بدليل عليه
 ومجرد التعارض لا يفيق شرعا ولا لغة ولا عقلا بل الدليل قاطع على مشا
 عه وهو انه لو افق الحجة من يد بالجلد على امره ولا مقتضى للتخييد
 التعارض لكان افق بالبشر وهو لا يجوز لما تنزه ان الاحكام منبسط
 على حكمه او المعاصي على الرايين القول الثاني هو قوله وقيل بل يتبع فيه
 اكثر علما وهو قول بعض العلماء فالواظف في ما وقع فيه التعارض ويرجع الى
 تعليل الاعمال كما انه جاز له قبل النظر عليه كاسلف فمنا بعد نظره بالا لاول
 لانه قبل النظر برجوا الله اذ انظر وجه الراجح واما بعد النظر فقد ذهب للرجح
 مكان تعليله هنا لاولي ورد بانه تقدم انه ليس لتعليله غيره اصلا النش
 لثاته انه يرجع الى حكم العقل لعدم قوة الدليل النافذ عنه مع التعارض
 والمسل في التعارض بسوطة في بالترجيح ولم يعم عند هذا العقل
 قوله قولان فتعارضنا في وقت صومه فان اتى اقل من ياتي قوله
 يريد الله لم يعم عند العلماء قولان لعالم تعارضنا في وقت واحد فان اتى
 عالم قولان متشابهان في مسئلتين متشابهتا فان وقع ذلك فلا بد
 من جملة على قضيتين تحدد له في كل جاذبه نظر وقدر ويعد الشافعي انه قال
 في مسئلتين المتشابهتين في وقت يكون الثاني جوعا عن الاول انه علم او لهما او
 تعنيين صح ولو او قال كل قول في وقت يكون الثاني جوعا عن الاول انه علم او لهما او
 القولين والاولى للعالم فيهما قولين او تمسك المسئلة قولين يعم ان يقول كل عنبه بواحد
 اول ذلك ما لا يخفى منها وكذا كنه احمد حينئذ من اتباعه يقولون في المسئلة قولان او ثلاثا و
 هذا يدل على كمال معرفة العالم وعلما متعصبه في الدين والعلم اما

العلم

العلم فان كانت اعرض حكرا او ادف نظرا او اكثر احاطة بالاصول
 والدواعي وانتم وقوقا على شرايط الادله كانت الاشكالات لديه
 كثر واما المنقصر على الوجه الواحد طول عمره بحيث لا ترد له ولا
 عادة نظرفانه يدرك على ظهوره في العلم واما الدين فانه لما لم يظهر له
 وجه الرجحان لا يستقيم الاعتراف بعدم العلم ولم يشغل بترويض ما
 قاله او لا ويدان في الدين ويعرف المذهب بالنظر على قوله
قوله معين او عموم شمل قوله هذا بيان ما يعرف مذهب العلم
 وهو واحد ابرز اما بنقده علم ان حكم هذه المسئلة غريب كذا نحو
 الذي عند بعضه ولا اراه واجبا او ياتي بلفظ عام يدخل تحته افراد
 حكمها حكمه كان يتوكل على كماله فانه يجري غريب فيه الر با فيعلم شموله
 الحكم على كماله كما انه نقر على المماثلة **قوله تملكه او علة حكم شامله قوله**
 او يعرف مذهب بنقده علم ان هذه المسئلة مثل المسئلة الفلانية كما
 ان يقول مثلا الشفعة تثبت عند الجار الدكان فيعرف ثبوتها عند
 الجار الدكان لعدم الفارق بين المتماثلين او يفسر على علم الحكم الشاملة لغير
 ما رفق عليه كان يقول يحرم النفاض والنش في البر لا اتفاقا لغيره
 لتقدير فانه يعرف ان رايه في الشعي والذرة واما لهما يحرم النفا
 ضل والنش فيها وقول الناطق او علة حكم اي نقر على علم الحكم طاهر
 انه لا يدخل في علة الحكم من ثلثيه نفيه واما يايه وقد صرح المذهب
 علمه بذكره قال لانه يجوز ان المجزؤ من غيرين المسائلين ولا

يطرح

لا يعرف المتأخر
 منها كان العمل
 عليه وان لم يثبت
 فان امكن الفرق
 في مسئلتين المتشابهتين
 تعنيين صح ولو
 القولين والاولى
 منها وكذا كنه احمد
 هذا يدل على كمال

والايجاز في مثل هذا في اتمام التفرقة بينهما في الكتاب والسنة لا نشأ
 ذلك التفرقة بخلافه اذ انصر على العلة فانه يكون الاضافه في كلام
 المجتهد ولانه ما قار الاضافه بها في كلام الشارع الا انما لا يدل على ان مقتضى
 الحكمه والبلاغه في كلامه يبعد ان يخلو عن الغايه ويعدان عن اللاميه
 خلاف كلام المجتهد فليس هناك ما يبعد عنه عدم الاعتساب لهما في عبارته فلهذا
 قالوا يجوز الاضافه مع نفيه على العلة الا مع اتمامه وتلبيذه **هذا اذا**
عرف ان رايه عدم كتمن العله فاما اذا عرف انه يرى جواز تحقيقها فانه
 اشارة اليه قوله **معه وان راجح** **تخص العله معه** اي فانه
 ايضا لا يمنع جواز من الاضافه عانص عليه من الحكم بجلته قال بذا الا انزوا
 منه لواله بان الاغلب على قول المجتهد من عدم التخص في العله فيجوز كلامه
 على الاغلب ولا يحتاج الى البحث هل تحقيق هذا التفسير الذي تردد ان نأخذ به المنص
 بانص بان نأخذه عليه بناء على الاغلب كذلك قالوا لا يبحث عن التخص في عموم كلام
 المجتهد لعله التخص فيه بخلاف كلام الشارع فيبحث عن تحقيقه عموما انه كثر
 فيه فوجب البحث **واعلم ان هذه الطرق الاربع** التي ذكرت فيما يعرف به
 منه المجتهد في شئ ما عد الاولي والثاني من الوجوه على مذهبه **قال الجمهور**
 انه يجوز سلوكها ونضاف الى المجتهد شرط التفرقة بانها اخذت بخارجها من
 كلامه واخذوا من عموم نفيه او من نفيه على غير المثال وقد منع ائمة
 المحققين العمل بكلامه وقد استبعد القول في بطلانها **الايمام** **الشمس محمد بن محمد**
 في كتابه الارشاد ورتبها قالوا ولغنا عن بعض العلماء انه يقول هذا الحكم الذي

يعد انه يخرج ليس بقول الذي خرج على قوله ولا قول الذي خرج من كلام المجتهد
 في القول بهذا القول لا قابله **حكيم** **تحر عليه** **الديانات** **والعالمات** **لهذه**
 ورطة توارطها فيها الفقهاء برؤسهم وكلامه طويلا في ذلك قلت وقد بينا
 في حواشيها انها رايه قد تقرر ان المخرج ليس بمخرج والاخذ بخوجه تفليده ولا
 يجوز تفليده غير المجتهد يخرج نفيهم فيجوز العمل بها وقد استدل القائلين بجواز العمل
 بالخارج بانهم قد اطلق عليه الفقهاء في كل عصر غير تكبير فكان اجماعا و
اجيب عن بان الاجماع اثناف المجتهد من ائمة محمد **صل الله عليه وآله**
له **المعروف في رسمه** وهو لا الفقهاء الذين ينصون وبانه لو سلم فهو
 عم سكوت لا يقتضي هذه المسئلة قالوا كما جاز اخذ الاحكام عن خطاها الشارع
 فليجوز كلام المجتهد **فلما قد علم يقينا** ان خطاب الشارع كله حق وادلهما
 كلام المجتهد من لعالم الذي يطرقة الغفلة والسيان والذهول عن لوان كلامه
 فلا وله ان يقرر عند المحققين ان لازم المذهب ليس بذهب وقد بينا ذلك في
 رسالة منج التكفير والناو في جيل السلام اليه اشار ونافعه ثم لم يشر وطفي
 المخرج على المذهب معروفه وكونه المذهب في مقدمة الاركان **هاتر** **عليه** **واجب انقل**
معه اجابته **بانه عنه رجع** **معه** **لا يتابعه** **علما** **وقد وقع** **معه**
 المعنى في عليه للمجتهد **اذا رجع** عن حكمه في مسئلة وتجد له خلاف
 ما قد اعلم به من قلده ان خبره برجوعه ليل لا يتابعه على ما وقع منه اولا
 فيقول غير مستند منه اليه وسواء قد علم به او لا نحو ان يكون رايه ان مسافة الفرس
 يريد وقد شافه المقلد وقصص ثم رايها ثلاثه ايام فانه يجابره له بذلك

ليلا يدين على الاول لم ينحل كما لو لم يتأخر وسوا كانت له ثمة مستداه كما
 لعلوه او لا كما لا فانه يجب عليه اعلامه وان كان قد حج فانه قد حج في عام آخر
 وقد حج عن ربه الاول **المسئلة منفردة على مسئلة اخرى** وحج حبل
 الاجتهاد الاول عن ربه الحكم او لا فمن قال الاول لم يلب للاعلام غره ومن قال الثاني
 قال بوجوبه **وهذه المسئلة حوراي** الجمهور ونظير فابده المذهب فبين
 تروج بدون الولي ربه صحة التكاح به وبه ثم تغير اجتهاده الى وجوب الي
 فانه يجب عليه تجديد العقد على الثاني دون الاول واستدرك من قال بانه عند
 الحكم وهم الاولون بالدليل الذي استدرك من قال لا ينقض حكمه كما هو وجوبه
 لو تنفس ضاعته فابده نصب الحكم وحج قطع لخطوات وادى الى التسلسل
 بخيانه قياس غير صحيح وانه دليل غير حاضر ولا اطلق الناطق **وهو**
مجهول واختلفوا هل تجزئ املا موه **والرسم للتقليد فيما عدا موه**
 هذه مسئلة تجزئ الاجتهاد هل رسم او لا معنى انه يكون الانسان مجتهدا في
 عن دون في وفي مسئلة دون اخرى بحيث يتمكن من استنباط احكام ذلك
 الفن او تلك المسئلة على الحد الذي يتمكن منه المجتهد المطلق **قال هذا**
جمهور العلماء وقاله دقيق العيد هو المختار واستدلوا بان المقصود
 وهو ما ينطبق المسئلة بحسن المجتهد وكونه لا يعلم امارات غيرهما من المشايخ
 لا حقت الاجتهاد الخاص بل هو والمجتهد المطلق فيما يتعلق بتلك المسئلة
 سوا واستدركه التايل بانه لا يتخير بدليل غير حاضر عن ربه فانه علة
 موه بانه يجوز ان تتعلق المسئلة بما لا يعلمه **قال المصنف** قلنا هذا خلاف
 الفرض اذ الفرض انه كما لمجتهد المطلق فيها ولما فرغ من مباحث الاجتهاد

الاجتهاد

آخر

اخذ في مباحث التقليد قول **والرسم للتقليد** مبتدئ قوله **وهو**
مجهول هو اتباع الغيلا محبة موه **ورنا في الاصل** **ودون مشبهة**
 الاشياء مصدر مضاف الى مفعوله حذف فاعله وهو اتباع المقلد الغير وريد
 به المجتهد وقوله لا محبة متعلقة بالاشياء فتقوله اتباع يشمل قوله ومفعوله فيدق
 اتباع النبي صلى الله عليه واله وسلم واتباع الرواية وقبول الشهادة وقوله
 لا محبة يخرج جميع ما ذكره فانه اتباع محبة فامتد على وجوب اتباع الرسول صلى الله
 عليه واله وسلم **وجي المعجزات** وكذلك قامت الادلة على قبول الرواية بشرطها **وقبول**
 وقبول الشهادة وقوله **ورنا في الاصل** **ودون مشبهة** هذه التي يادى لم
 تجد حوا كلام أهل الاصول بل زاد حوا في صلا النظم ولا فابده فيها مهمه وقد
 تكلف لا فادتها مخفية خفا وعنه غنا لانه جعله لاخراج اتباع المخالفين
 للمعنى فسمي ليلهم مشبهة **ورسمه** **بن الامام في الغاية** بانه قبول الغير من موه
 محنة واخرج الرجوع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم والاجماع والعمل بقبول
 الشاهدين لمتوله من دون محنة لتقيام المحبة على ذلك **قلت** **انه يشك**
 بانه اذا اعيد صفة محنة الى التوراة خلا الرجوع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم
 غير مما اقره ذلك القدر فانه لا يحتاج الى محبة خاصة على التوراة المحنة
 صلى الله عليه واله وسلم ولا من الاجماع ولا من شهود وان اعيد الى القبول خرج
 ما قصد دخوله في الرسم وهو رجوع العبادي الى المجتهد فانه انما قبل قوله محبة
 وحج قوله تعالى **فاسالوا اهل الذم** كما استدرك به أهل الاصول لذلك وقد
 رسمه في الفصول بتولية قبول قول الغير لا مطالبة به **وهذا** **الرسم** ظاهر في
 جعله قيد للتوراة ومحملة انه لقبول على كل تقدير لا يخلع الرسم من الا

وقبول

الاشكال يوضحه ان يقال فيد بلا حجة ان اعيد الالات باع فهو وان
 خرج منه اتباع الرسول ونحوه لان اتباعه صلى الله عليه واله
 وسلم كان عن حجة المعجزات الا انه يدعيه ان اتباعه المخلد للجنه
 كان اتباعا عن حجة ياتي درها في فاسالوا أهل الذكر ونحوها فلا يكون
 مانعا بل خرج عن حد المجد ونفسه وان جعل قيد التنوير اي اتباع الغير
 في قوله بغير حجة على قوله لزم انه غير مانع لا خور قبول الحكماء اشراده من
 العمل وقبول الرواية من الراوي وقد مر حوايا به غير تقليد والحا
 صل انه رسم فاسد بآية عبارة مما ذكره في وكما كان التقليد
 ليس بجائز في كل المسائل الناطقة الى الجائز منه بقوله **هو**
هو والحق عند أكثر الزيدية هو المنع في الاصول والعلم
 هذا بيان لما يمنع فيه التقليد عند من ذكر وهو الاصول والمثل في العمل
 النوعين الديني كوجود الترتيب وما يجب عليه ومنع من الصفا والعد
 والعبود النقية ككون الاجماع حجة والخبر الاحادي والقياس
 من الحجج وتكون الامور والآراء على الوجوب وغير ذلك وقوله والعلمية صفة
 موصوفة مخدرة في المسائل التي يطلب فيها العلم اي الاعتقاد وهو من
 عطف على العلم العام ومكنته ليرتب عليه ما ياتي من قوله واما على
 الاخير **هو المنع من التقليد فيما ذكره عز وناه الى قابله**
 الا يستدلوا بان العلم بالله وصفاته واجبه لقوله تعالى فاعلم انه لا اله
 الا الله والاجماع فاسد على ذلك ولو اقتصا التقليد العلم لا يفتقر

وهو العلم بالحق بلا وعده والنسبية وعدمه وكون الاجماع حجة و
 ليقينه واجيب بان العلم به تعالى وصفاته التي ذكرها القرآن
 معلوم للعباد بالضرورة عالمهم وعالمهم فان الله فطر العباد على ذلك كما
 فطره الكتاب والسنة في العباد يعلمون وحدانيته تعالى ويعلمون صفاته
 فطر الله التي فطر الناس عليها والذين سألهم عن خلق السموات والارض ليقولن
 الله والافلاك بان خالفهما وخالفهم من العلم بانه الغادر الحكم العالم
 الحي وغير ذلك من مثله كما لم يلهم مقرون فطر بانه الرب الرحيم المعجز
 الظاهر فلهذا معلوم لكل احد لا عباد فيه الا كما لم يخلق والقرآن
 مملوء به وقد استوفينا في اثباته من النكره ويدرك له ان خير القرون
 معجزة المصطفى صلى الله عليه واله وسلم وحرص الناس على فعله واتباعه
 ولم يوروا بذلك ولا اثر عنهم ولو وقع لنقل على الجملة ان العلم به تعالى وصفاته
 فطر الله والعلم بعباده ونوره وسعوا اصول دين فالوجوب العلم بمسائله والنظر
 في دليله ايجاب بلا دليل واصطلاح على سبيل اكثرها فصول الاصول
 طنبية بل وهيئة واما ما يتم به الايمان فهو في الفطر الخلقية وبجمله البشرية
 وقد وسع في هذا **هو** وما على الاخير من هاتين **هو**
هو لا في غيره فاجيب **هو** على الذي نجهده ولازم **هو**
هو عليه ان يعرف من يلائم **هو** عن علمه بمسائل العدل **هو**
 اي انه عزم التقليد في علمه بآيات على علمه والاخر في البيت الاول هي المسائل
 العلمية وقد مثلوا بالمولاه والعبادة فانها علميات ترتب على علمي

وهو ايمان من يواليه والكفر والفسق لزيادته والكفر في النفس لا يكون
 الا بطلان الايمان انما انزل بالغيب فلا يجوز التقليد فيما نرى عا عليه وهو الذي
 اشار اليه المصنف في المقدمة بتقوله ولا يحرم ان يتبع علمي واور عليه
 ان الاحكام الفرعية كلها مقترنة على علمي وهو اصول الفقه بل كل ذلك
 مقترن على التوحيد وصدق الرسل فما وجه تحقير هذه المسئلة بالمنع من
 التقليد دون غيرهما من المسائل الفرعية وسوى قلتم ان مسائل اصول الفقه كلها علمية
 كما هو مقتضا متعلم ان يتعلم فيها او قلتم بعقها علمي توجه الايراد على ما نفيتم عن
 على ذلك البعض وهو ايراد لا يحيط به ~~وهو~~ وقد اطل السيد محمد المصنف ونهذه
 السيد حسن الجبار في شرحه بالاحكام في هذا المقام الكلام فانه ذكر المصنف في المسئلة
 فيها كان عبد الله بن عبيد بن جريحه خيل كما نه قد ثبته للايراد وقوله علم متعلق قوله وما
 على الاخير وقوله لا في غيره فاحدا هي غيري لما تقدم اي لا في غيري ما تقدم من المسائل
 الترحم فيها التقليد وهي الاصولية والعلمية والعلمية المترتبة على علمي فنهذه
 الثلثة محرم التقليد فيها لا فيما عداها فانهم اوجبوا التقليد لغیر الجنبه فيها وهي
 هي المسائل العملية فطعن كانت او ظنيته وهذا رأي الجمهور من العلماء وطلابه
 في المصنف في كتابه الارزهار والمزهاج ومثله عبارة الفصول انه جازي وحاه
 عن الجمهور وذهب اذرون لعدم جواز التقليد مطلقا واستدل القائلون بالوجوب
 بانه معلوم ان العلماء في كل عصر لا يزالون يفتنون العلوم ويبدلون ذلك ويعلمون
 به من دون بيان دليل ذلك وشأنه ذاع من غير كبير مكان اجماعا قال المخالف
 هذه دليل الجواز فان دليل الوجوب قالوا قوله تعالى فاسالوا اهل الذم
 كنتم لا تعلمون وهو امر واصله الاجاب وهو علم الاجاب السوال على كل من لا يعلم
 واجيب ان المراد اسالهم عن ادلة ما يحتاجون بالاثبات به لا عن رأيهم وان
 الابه في سواله عن شيء فاعلم وهو انه لم يرسل الله الا رجلا يعرجي العلم كما هو صريح

صدر الابه

صدر الابه قالوا وما ارسلنا قبلك الا رجلا يوحى اليهم فاسالوا اهل الذم
 هذه الحاشية حيث لم يعلموا البيت والوزير قالوا ايضا قد اوجبت الاجتهاد على
 كل احد في المسائل الاصولية وهي ادقها خفا من مسائل الفروع والاصول العمل بالعلم
 وان لم يكن فما لظن وليست الظن الحاصل الاجتهاد كما لظن الحاصل عن التقليد
 قلنا الحق احق بالاتباع والواجب على العاقل السوال عن المسئلة المحتاج اليها
 دليلها والاجابة له التقليد والمسئلة مبسوطه في علمي وعلمي اجاب التقليد
 او جواز نهضت من المسئلة المشار اليها بقوله ولا ان وهو مبتدأ خبره فاعلمه
 الشاهد مسد خبره وهو قوله ان يعرف من يلان م ايمن يلان م بنقله اي
 ويعيد فيم الراي من يلان م وكسرها وقوله ولا ان م اي واجبه على المقلد معرفة
 من يلان م ومعرفة بالبحث عن علمه وعدلته فانه انما يتعلم من اجتهاد فيه الامر
 علم المجتهد والعدالة لان المتصنف مما حصل لظن بان الذي قاله مقتضا الادلة
 عليه ولا يكون ذلك الا لظن جاصلا الامع عند الله وعلمه اذ هو حمله اوفسته لا
 حصل لظن ذلك فينتقم من جيل التقليد واي كيفية عث المقلد عنها في حصولها
 فيمن قلده وهو المشار اليه بقوله **م** ويكتفي عنه اخواتهم **م**
م بان يراه مقتضا بالحق **م** في يلد عن امر محقق **م**
 أي مكان جاهلا للامر من المشرطين في المقلد اسم معول فانه كيفية معرفة
 من يريد نقله به بما بان يراه مقتضا بما يظنه حق بحيث ان انتصابه من غير
 فيه من اهل العلم والفصل فانه كيفية معرفة للامر من واحد مني علمي بالحق
 عليه الاجماع من انه لا يجوز ان يفتي الا المجتهد العدل لانه محرم عن احكام الله ولا
 يخبر عنها الا من يعرفها ولا يقبل الرواية عنها الا من عدل وهذا هو الذي
 ذكره الاصوليون وامان يادة الناطق لقوله عن امر محقق **م** اي يلد عن امر محقق **م**

فلهذا شرطا ذكره المذهب وحكاة عنه في الفصول وهو ان يكون ذلك في بلد
 شوكته لا في حق لا يرى قبله التناول وهو لا يخرج تعليل فلهذا
 فاسقنا واولها ان نقل فنيها وهذا لا ياب جماعة من المعتزلة واحدا
 به المذهب ومن تبعه وقال الجمهور ان هذا الاصول يتصور فنيا فاسقنا واولها
 دليلهم ما قدمناه في باب الاجابة عن قبول انهم فان اجابناه اجاب عن ظنهم
 الحكم الشرعي عن دليله فيقبل كما نقبل وانبه ثم ذكرنا العلم انه يلزم العقل العت
 عن افضل فقال **مؤ** والا فضل الاولى من المفضل **مؤ**
مؤ وليت التفت عنه التابع **مؤ** اذا اراد ان يتابع **مؤ**
 أي كنهه اذا اتحد المجتهد من واختلفوا في الافضلية علما او ورعا او فنيما
 فالافضل الاو احق بالاتباع مع جواز تعليل المفضل هكذا يفيد النظم
 وهو في أصله وهو راي امه الاموليين واختاره بن العجب وقيل يجب على
 تحريم الافضل وتعليله ولا يتولد المفضل مع وجود الافضل هذا وجوه في كنه
 من شأن أهل العلم عليه واشتهر ما ذكره لان المجتهد بن عند المقلد كالامارة
 شرعية عند المجتهد وكما يجب على المجتهد اتباع ما هو الاقوى كذلك يجب على المقلد اتباع
 على الاقوى فيحصل الظن وربما بان الاجماع من الصحابة وغيرهم على
 اقرار المستفيضة المقتضى على اخذ الفتيان من اربابهم من دون تطلعه فيقولون ان
 مفضل ولا يحتج عن ذلك ولا قول المقتضى له احل طلب فتوار من فلان لانه افضل
 واجيب بان اثبات الاجماع في حيز الامتناع واثبات النسخ الى بعض احوال من كان
 تعليله فقال **مؤ** والحق والاعلم اولى فيه **مؤ** من مكيته او ورع فنيه
 اشتمل اليك على مسلتين على طرق الكف والنشر الاولى ان تعليلهم اولى باليت
 بناء على جواز تعليله بعد موته ووجه الاولوية انه اجمع من جواز التعليل
 في الفروع على جواز تعليلهم في الميت فاختلعا في جواز تعليله كما يك

بيان

بيانه واتباع ما اجمع على جوازه اولى بما اختلف فيه ولانه يمكن مراجعته
 فيما يتكلم به ياخذ عنه باقوى الطرق من الشافعية ومخوفا وهذا مقتضى
 الميت فكان الحق بالتعليل للميت اولى المسئلة الثانية هي ان العلم اولى
 من الاورع وهذا اولى الاكثر قالوا لان تعلق العلم بشايد الاجتهاد اكثر ولانه
 اما مصل يتصور العلم اقوى والا لولوية ثبت بهذا القول اعلم انه ا
 ختلف في جواز التعليل للميت فقل هو وادعي عليه الاجماع وقيل يجوز واد
 على عليه الاجماع ايضا واستدل المجتهدون بما اكيد كان اجماعا بيان ذلك
 ان الامه في كل قطر عاملة بما اهل للاه كالهادي في الناص والفقهاء الاربعه
 قال الاسنوي ولانه لو بطل قول القائل عمره لم يفتد شر من القول له كرواية
 وشهادته ووصاياه انهم المنع من تعليله قد روي الاستدلال عليه
 محمد بن سراجهم الوزير في كتابه الفوائد وسيا هنا كنه بما لا يحل هذه ال
 راف كذا كنه المشهور بين الامه **مؤ** بالعلم والعقل **مؤ** الامه
 اي المشهور والمذكور من اهل البيت او لا بالتعليل من غير اهل البيت
 حينها من غيرهم من العباد فالنوع في الامه للمعروفين بين اهل
 المذهب من الزيدية وانما حملناه على هذا لانه المعروف في كتبهم ولو لم
 يحمل على هذا كان تكرارا لما شكف انما من ان الافضل اولى من المفضل
واستدلوا بالاول بما ثبت في قضايا الارسل اذلة الكتاب
 والسنه كما به المباحله والتطهير واحاديث واسعة بسطت
 في موطا الفتن قالوا فنفليد الواحد من تلك الحمله اولى من تعليله غيره

واخاره وقال لا
 جماع انه لا تعليل
 الميت لا تعليل
 وان لم يفتد شر من
 القول له كرواية
 وشهادته ووصاياه
 انهم المنع من تعليله

وهذا اذا فعلت المساواة بين العالمين مثلاً كان أحدهما قسراً
أو حاشياً فإنه أولى وقد مرحت على الشافعية بأن تعليل الشافعية ولا
من غير لقائه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لا يكون ذلك
في أمة أهل البيت منهم أقرب إليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذه
ولويه لا تبلغ حد الوجوب **مؤم** ثم التزام مذهبه **مؤم**
مؤم أولى وفي الإيجاب خلق بيتين **مؤم** هذه مسئلة
المفلة مذهب الإمام معين فقل إنه أولى من عدمه قالوا للبعث نتبع الشخص
وشهوات النفس وهذا الجرح موقوف على غير ذلك فالواجب عزم على
الالتزام مذهب الإمام معين ولا يجوز إلا بقوله في غير الله ورضاه لأن أقوال الجرح
عند المفلة كاللغات الشرعية عند المخبرين إذا أخذوا أحدها وجب عليه
اتباعه وصحفه مذهب بانه إذا عمل المخبر بالقياس مثلاً لم يقل أحدها لا
يجوز إلا به في جميع الأحكام بل هذا التعليل في عدم الالتزام أوضح وأعلم
أن أولوية الالتزام أو إيجابه بدعيه نشأت من تصرف العباد في الدين
وإتباع كل لما عليه أهل نظر من التقليد لمعين وكل هذا باطل ويأتي
عما ذكرنا من ملزم فاشم إذا التزم مذهب معين وقالوا بحرم انتفاله المرفوع كما
أفاده قوله **مؤم** والانتقال بعد الالتزام **مؤم** بحرم فيما أخيه للإعلام **مؤم**
قد خلق العلماء في جوار انتفال الملزم من مذهب من التزم مذهباً إلى
مذهب كما أفاده البيت فادعوا جماعة تحرم الانتقال بعد الالتزام وإلى
أشهر بقوله فيما أخيه للإعلام قال المحرم **مؤم** لا للفقهاء أن يقولوا الجرح
المفلة كما لا يليق عند المخبر فلا يجوز له الخروج كما لا يجوز للمخبر **واجب** بانه
أما حرم على المخبر الانتفال لانه متى حصل له في نظره أماره ظن الحكم حرم لوجه

مذهب الإمام معين

علمه بمقتضاه لانتفاء الإجماع على أنه يجب عليه العمل بمقتضاه وليس
كذلك المفلة فإن ظنه لا يوصله على علمه إذا لم يقتضه الإجماع على وجوب
اتباعه لظنه بل يقتضيه على خلافه ولا يخفى ظهور هذا الرد وثق قال المحرم لا
نتقال بعد الالتزام قد استثنى ما أفاده قوله **مؤم** إلا أن يخرج في الإجماع
أي أنه يجب الانتفال بعد الالتزام إذا أعلن الملزم من المرجح بين الإجماع
حيث صار مجزئاً مطلقاً في مسئلة على القول بالوجوب لما عرفت من أنه محرم
على المخبر التعليل وإذا ظهر له قواش كما لا يجوز التزم مذهباً في علمه أو على
لذه وجب الانتفال عنه أو فتن بعد ذلك فإنه ينتقل عنه من بعد فتنه لا
فيما قبله فتدبر ما عمله ومثله ولما اختلف العلماء بما إذا يكون ملزماً
على أقوال أشار إليها قوله **مؤم** الالتزام حاصل للمتيقن **مؤم** ذلك
أن يعزم على العمل بقول الإمام معين سوى ذلك وهو قول الجمهور لأن
النية مبادي لأعمالها أساسها فأنزواً مثلاً صار له حكمه وهذا القول
الأول والثاني أفاده قوله **مؤم** فقل مع لفظ يكون العمل **مؤم**
فهذا أخص من الأول لانه صم إلى النية أحد الأمرين اللفظ والعمل قالوا لا
الالتزام إيجاب على النفس فلا بد من اللفظ كما لنذر العمل لكونه أقوى في
الدلالة من النية ومنه كونه إيجاباً بل هو أخيراً منه وأشير إلى بقية الأقوال
بقوله **مؤم** فقل لا يجوز حده وقيل بل **مؤم** بالإنشاد وقيل باعتقاده **مؤم**
مؤم لقوله أو سال عن مراده **مؤم** **مؤم** الثالث أنه يكون
ملزماً بعمله بقول مجتهد فلا يحتاج إلى عز ولا لفظ وهذا الذي بينه المحرم
الراجح أنه بغير ملزم كما لا يشروع في العمل فادع الشرح فيه حرم عليه إلا

إلى من طريقه لا يرجح الرواية أن يكون الراوي أدري بما يرويه وأما
 لكونه ذا الصبغة في علم الشرع والأحكام لأنه يتولى كل رواية علمه ورائه
 من لم يثبت بصفته أو يكون رايا في الحفظ بان عرف أنه احتفظ وأتقن حفظه
 ما يرويه وتعرف عند الأئمة حفظه قول **هـ** **هـ** **هـ**
هـ أو راي في التوثيق والمباشرة **هـ** وصاحب الفقه فيها الحاضر **هـ**
هـ أو راي من شافهه ما أملاه **هـ** أو من عند أقرب من مخناه **هـ**
هـ أو كان من أكابر الصحابة **هـ** فالكل أو عند ذي الإصباة **هـ**
 اشتغل الإبيات على أنواع من طرق الترجيح **هـ** الراوي الأول **هـ** كثر
 التوثيق وعبر عنه في جميع الجوامع مشهورة عدلته قال شاذي لشدة
 الوثوق به وقد خالفه زيادة الورع والذكاء والفطنة إذ هذه الصفات منها
 يزداد بها توثيق الراوي فقيه فزيد ادعها الطريقه ومن ذلك ما افاده قوله
 وصاحب الفقه وهو سنده **هـ** أو كما داره الأول **هـ** ومثال الأول ما رواه
 أحمد وغيره عن أبي الفرج مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه
 قال لم يزوج ميمونة وهو حلالا وبينها وهو حلالا قالوا كنت سفيها ميمونا
 قد عارضه حديث المصطفى عن بن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها
 وهو ميمون فبينهم وبين حديث أبي الفرج كونه مباشر الفقه لقوله وكنت سفيها ميمونا
 ومثال الثاني حديث ميمونة عند مسلم وغيره قال شاذي وجب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وحملها شرف فبينهم وبين حديث أبي الفرج كونه مباشر الفقه لقوله وكنت سفيها ميمونا
 ومن شافهه من أملاه أي كان أحدا الراويين مشافهة ما يرويه من روايته و
 معارضه في مشافهة فالأول من رواه من دون نجاب بليته وبين الراويين
 ذلك كرواية القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن برة اعتقت وكان
 زوجها عبدا فخرج مولى رايه الأسود عن عائشة رضي الله عنها كان حرا المشافهة

« في كتابه
 أبيه في كتابه
 أو لا يثبت
 القصة أو لا يثبت

القاسم

القاسم بن محمد عنه وأخذه عنهما من دون حجاب دون الأسود ولأن الأئمة
 من طرق القتل في الأول دون الثاني أكثر فالعرب أثبت وقوله ومن عند أكثر
 من سناه بالغيب البقية المكان أي يخرج من كان أقرب مكانا من الراوي عنه على غيره
 ومثال حديث بن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحي مفرأكار رايه مسلم على ما
 من روي عنه بن عمر أنه قرأ أو تفتح لأن ابنه جيلانه كان حينئذ صبيا صلى الله عليه
 وآله وسلم فخرج ابنه فافقه وجرأه بالحيم ورأى فافق ونون باطن العنق وهذا هو
 مثال والافندور عن بن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم فافقه وجرأه بالحيم ورأى فافق ونون باطن العنق وهذا هو
 من أكابر الصحابة فافقه وجرأه بالحيم ورأى فافق ونون باطن العنق وهذا هو
 من جملة صلى الله عليه وآله وسلم في الأئمة وحرصهم على معرفة الأحكام الشرعية ولحق
 أنه لا يرجح بروايه الأكابر على الأصابع مطلقا ولا الأصابع كذلك وإنما يرجع إلى حال
 الراوي فيثبت كونه من الأصابع مع قرينة واحتفظا جمع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم كان بن عباس وعبد الله بن جعفر وابن عباس بن مالك وأبو هريرة من هو الأول
 خيل المراد بالأكابر هنا الأكابر في العلم لا في السن **هـ** **هـ** **هـ** **هـ** **هـ**
هـ أو سابق الإسلام أو مشهور **هـ** في نسب الأبا لا مشهور **هـ**
 أي ويرجح روايته من كان سابق الإسلام على روايته متوخره عند الشعاعين
 وجهه أن السابق أكثر ضبطا وأعرف بمواقع الأحكام من المتأخرين حديث الوجود
 والذي قبله العمدة والخصوص من وجب مع حمل الأكابر على الأكابر في العلم والحق أنه
 أيضا هنا لا يرجح متقدم الإسلام على الإطلاق بل قد تقوى روايته المتأخرين
 آخرين احتفظية وتخرج وقوله أو مشهور أي يرجح من كان مشهورا في السنة
 على الغور فيه لأن المشهور فيه يكون أكثر تحريزا وأشد صوغا لنفسه من غيره كذا
 قيل أو لم يكن ملتصقا بالضعف **هـ** أو سابقا من بعد أن يكلفا **هـ**
 أي ويرجح روايته من لم يلتصق بالضعف عن الضعيف قالوا لأن الوثوق به

أي إذا كان راويا واحدا للشعاعين من أكابر الصحابة

اي اذا تعارض من هو الخاص اطرح العام وخدم عليه الخاص كونه اقوى دلالة
من العام على الخاص اذ هو نوع فيه وهذا على راي الشافعي انه يقدم على
معلنا كما قد سناه ولذي الطلفناة حسنا **مجه**
مجه كذا لا يخطئ بالعموم قد ما **مجه** على خصوص **مجه** لثمة العلماء **مجه**
اي كما سبق قدم ايضا يخص العموم على التخصيص للمناور كثرته ومثاله قوله تعالى
يا جعل عليكم في الدين من حرج مع قوله في الاربعين الساعه شاء فانه يخص
كثرة جزئي الاجاب في الشاه وهو اول تناوبه بالقيمة كما يتوله الحنفية **مجه**
مجه ثم الذي يخصص بالعموم **مجه** اول من المخصوص في العلوم **مجه**
اي اذا تعارض عموم مخصوص وعموم لم يخص فانه يرجح الاخير على الاول لانه
اقوى دلالة على افراده مما قد دخله التخصيص وقيل بل يرجح الذي قد ضمن
على ما لم يخص لان الغالب على العموم التخصيص فيكون العمل الرجح لانه بعد كونه
لا يحتاج الى تطلب تحقيق له بخلاف الذي لم يخص **مجه**
مجه والشرط ان علم هو المتقدم **مجه** على عموم اي لقط يعلم **مجه**
هذا بيان لكيفية العمل عند تعارض صيغ العموم فانه اذا وقع بينهما التعارض
قدم الشرط المفيد له على كل صيغة من صيغه وذلك كما بين واي الشرطيات
وجبه تقدمه انه يفيد التعليل للحكم وما كان للتعليل فهو اول على المقنن
واو على المقبول ولا يخفى ان هذا اي افادته التعليل اخلص ثم خلاصه انه
يقدم ايضا علمه لكره المنغية بلا التي لغز الحنن وهو خلاصه هو اكتساب الاصول
وقيل بل يرجح الرجح لانه اقوى في الاستغراق **مجه** و ما ومن وجهنا المعروف **مجه**
مجه باللام من حيثين بهما يعرف **مجه** اي وما من الموصولان والجمع

المعروف

باللام وفي راجحه من ان الحكم المعروف باللام يقوى احتمال التعمد بخلاف الاسم الموصوف والجمع المعروف بالجمع

المعروف بها واحتمال العهد فيها بعيد لثقة استعماله في العهد استعمال الحنن
المعروف باللام **التم الثالث** الترجيح بحسب الحكم وحول النوع من ذلك ما افاد قوله
مجه ثم على النذب الوجوب **مجه** والتقي للاثبات ايضا **مجه**
اي اذا تعارض ما يقتضى الوجوب وما يقتضى النذب فانه يرجح الوجوب لما في ذلك من
الاحتياط اذ جملة على النذب يستلزم جواز التزويج بخلاف الجملة على الوجوب وقد تقدم
في ترجيح الامور الاباحه والتم على الامر ما يتعلف بالمقام ولا فرق بين ما هنا وما هناك
الاعجب الاعتبار واذا اعتبرت نفس صيغة الامر والهيئ لا كان **مجه** حجب
المقنن وان اعتبرت حسب الترخيم والوجوب كان منها تخفيه وقوله والنفي للاثبات
اي هذه مسألة ترجيح الاثبات على النفي اذا تعارضا فانه يرجح الاثبات
ويطرح النفي اذ يصير موجودا وهو مطرح عند وجود الرجح ووجهه انه أشمل
الاثبات على زياده علم لم يكن في النفي اذ غاية ما يفيد النفي انه لم يعلم الرجح بل لم
ولا يفيد التامس ليس والنفي يفيد التاكيد بالنظر الى الاحتمال والناسيب خبر من التاكيد
مجه ودافع الحد على ما اوجبا **مجه** لا في المطلاق عند **مجه** والمجتنب **مجه**
مجه مثل العتاف فيهما الاجاب **مجه** المراد اذا تعارض دليل مقصود مع **مجه**
ودره عن اوجب عليه واخر في غير اجاب الحد فانه يرجح الدافع لان الحد قد تدرا
بالشبهات والتعارض بينهما يدفعها الحد فالمراد في العيار وهذا
راي الفقهاء وقوله لا في المطلاق اي اذا تعارض ما يقتضى المطلاق او يقتضى العتاف
وما يقتضى خلاصهما فانه يرجح المقتضى لما على التام في هذا راي جماعة من علماء الأصول
ووجهه انها اذا تعارضت بنية النفي والاثبات قدمت بنية الاثبات فكذا
في تعارض الخبرين وفيه خلاف بينهم مبسوط في المطول وقيل والاول

الترجيح
مجه

أن يفرق بين الأمرين فيرجح المتيقن على المتنازع لما ثبت من حيث الشارع عليه
 ونزغيبه فيه والعكس في إطلاق فيرجح الثاني كونه الغرض لئلا يرد إلى الله كما ثبت عند
 المذاهب الخمسة الرابع الترجيح بحجج خارجة أشار إليه بقوله **مجه**
مجه ثم الذي يعضده الكتاب **مجه** وغيره من إيراد دليل **مجه**
 أي إذا تعارض دليلان أحدهما بجفده القرآن وغيره من الأدلة عقلية أو نقلية كما
 أفاده النظم في قوله إيراد دليل فإنه يرجح منها المعضد بشرط وجوبه أن يظن بكثرة
 الأدلة يزداد قوته مثله حد يثبت من زعم عن صلوة أو سها عنها فليجعله إذا ذكرها
 فإن ذلك وقترها وقد عارضه المذهب عن الصلوة في أوقات الكراهة لكن عضد الأول
 فلو أهرق الكتاب مثل حافظوا على الصلوات وسارعوا إلى بغضه من ربكم ونحوها من مواد
 رتب على المشاهدة إلى فعل الطاعات والامتناع عن المنكرات **مجه** أو خلفا أحمد **مجه**
 أي أو عضده عمل خلفا الأربعة فإنه يرجح تعالى يعضده علمهم **مجه**
مجه أو ساكنون طيبة أو أعلم **مجه** فأنهم عند **المقدم** **مجه**
 أي الدليل إذا عضده عمل أهل المدينة فإنه يرجح لأنهم مهبط الوحي وقبة السلام
 فينبغي الظن بعمل أهلها بالدليل كذا عمل الأعلام بأحد الدليلين فإنه يكون يرجح
 من دليل لم يعمل به كونه أعرف بأخذ الأحكام وأجود في الأدلة فينبغي الظن بمثل
 به **مجه** ثم الذي يشترط **مجه** فأنه أدرك بما يرويه **مجه**
 أي يرجح ما يرويه على غيره منها بشرط كونه أعرف بمعنى ما رواه وأجوده
 مثل حديث البيهقي ما يرويه ما ينفرد به فإنه محقق التفريق بالأقوال والأبواب
 فتفقه مغلط من أنه كان إذا أراد مضاعفة البيع عشر فليقل ثم يرجح **مجه**
مجه وهكذا قرينه **الناظر** **مجه** من طرق الترجيح عند **الأكثر** **مجه**
 أي ومثلهما سلف قرينة **الناظر** فإنها تكون مرجحة كذا خلاه سلام الراوي
 أو تاريخ الحديث تاريخا متوخزا وهذه المرححات باعتبار الاعتلال والافتقار

الترجيح بحجج خارجة

للمجتهد

للمجتهد خلاف ما قرر فيقال إن تقوم لديه ثقتان في حكمه والاحتياط أنهما ما ذكر من المرححات
 العقلية وقد ذكرنا من الإصول مرجحات عقلية أشار إليها قول **مجه**
مجه وهذا وجهها قد انتهت **مجه** مرجحات النقل والعقل **مجه**
 المراد بالعقلية ما يتعلق بالقياس وسر عقلية لأن النعمم بالعلم أو شأناهما في مدق
 ما الحق بالأصل عند النعم على العلم عقلي وهو نوحية للتسمية في الجملة واللا
 معند التعبد بالقياس قد صار تخليا شاعيا **مجه** وأما **مجه** فالترجيح بين
 القياسين تعارضهما لا يغلبا عن أربعة أقسام إما أن يكون حكم الأصل وعصب
 العلم نفسه أو عصب دليل العلم أو عصب الفرع وهذه الأقسام الثلاثة الأولى من ذلك ما أفاد
 قوله **مجه** ففي القياسين **دعي الظني** **مجه** ما يكون حكمه قطعيا **مجه**
 أي إذا وقع التعارض في القياسين فإنه يرجح ما يكون حكم أصله قطعيا لقطععية
 الدليل وإن كان كل من القياسين قطعيا من حيث الإحاطة لأنه يتوكل الظن فيما يكون
 حكم أصله قطعيا لنزوة الطرف في الشيء **مجه** وما يكون في الدليل الأقوى **مجه**
مجه فأنه مقدم بالاول **مجه** وذلك بان يثبت الحكم في أحد الأصلين بطرف
 المنطوق وفي الثاني بطرف المفهوم أو يكون ثابتا في أحدهما بالنعم وفي الآخر بالعموم
 فإنه يتقدم الأقوى لقوة الظن وهذه الأعم من الذي قبله لأنه يصدق بحسب قوله أو ما
 ما يكون في الدليل **مجه** كذا لا ينبغي بالإجماع **مجه** فيه على في خلق والنزاع **مجه**
 أي يرجح ما لا ينبغي حكم أصله بالانفاق على ما يكون حكم أصله مختلف في نفسه واللا
 مثله في المطون وهذا الوجه القل الأول وأما التمسك التلخيص وهو ما يكون الترجيح فيه
 بحسب علم الحكم الأصل فهو أنواع من ذلك ما أفاده قوله **مجه** **مجه**
مجه كذا **الذات** يكون فيه العلم **مجه** أقوى له النعم عند الجملة **مجه**

الترجيح بحجج العقلية

اي يبرح من القياس ما يكون علمه اقوى على غيره ويعرف قوة تمامية النظم
 عليها بقوله يكونها موجودة في الاصل **موج** لقوة المسلكه فيها **النتل** **موج**
 اي ما يكون طريق العلم فيها اقوى من طريق الاخر فهو المراد بقوله لقوة المسلكه
 ب مسلكه وجودها ومثاله ان يقال اني اوضح ملهارة حكمية فنفقنا الى اليه
 كالمقيم مع قول الاخر ملهارة باج فلا نفقنا اليها لاختلافها سنة فبرج الاول لقوة
 طريق وجود العلم فيه وهي كونها ملهارة حكمية **موج** **موج**
موج او كونها العلم او تفصيلها **موج** وصف فتقوى عنده **موج** **موج**
 اي يبرح احد القياسين بقوة مسلكه كونها العلم بان يكون طريق العلم في احد
 القياسين بالنظر صريحاً وفي الاخر بالاميا والقياس وقوله او تفصيلها اي ويعرف
 قوة العلم بان يتفصيلها علمه اخرى في احد القياسين فانها الزج منها ثقلته علم
 واحدة **موج** او مقتضاها الحق والوجوب **موج** او ماله يشهد بالمطلوب **موج**
موج اصولنا او كان منها يظهر **موج** او مالى قاله او اكثر **موج**
 هذه انما هي الطرق التي يعرف بها قوة العلم وهي كونها تفيد مقتضى الحق او لا
 دون القياس الذي عارضه ما هي فيه فيقيد الاباحه ومثاله ان يجعل نوع النفا
 ضل بالكيف فيدخل النور قياساً على مسنة المنصوصه بهذه القياس سارة
 بما علم فيه النوع بالسطح لانه يقين باباحه النفا ضل في النور وقوله او ماله
 يشهد بالمطلوب اصولنا هي فاعلم يشهد وهذا اي ما اشار اليه النظم مثلاً ان
 يقال في تعيين المالات الى النجاسة طهاره تزداد للمصلحة فيستعين بها كطهاره
 متبالعين بزيادة زوالها جميعاً بالحل كما يجمع ما هي فان التعليل بالحيث من القائل
 المقترحة من ترجح الاول وقوله او كان منها يظهر اي او كان التعليل منها اي اصولنا
 يظهر اي يعرف قوة العلم بكونها منزعجة من الاصول وهذا الوجه غير الذي

قبله للفرق بين كون الشر منزه عن الاصول وبين كونه بشراً بهله
 فوافقتها اياه وقوله المعالي راجع ما اشار اليه اي ويعرف قوة
 العلم بها يظهر من المعالي كان يقين بعرض القمى به عليها او يقين علمها
 من المعاليه اكثر من التي تعرف على معارضتها سو كان الاكثر صحابه او غيرهم
 من العلماء وهو كما مضى من الترجيح بنفسه الراوي وعمل الاكثر **موج**
موج ثم المحققين الاستشاف **موج** كذا التثبوت بلا خلاف **موج**
 اي يبرح القياس الذي وصفه حقيقي على العارض له اذ كان وصفه عيني حقيقي
 بلا افتناعي وخوة كان يقول محرم المثلث شروب يسكن كذا قيمه كما لم يجر قول
 الحقيق شروب طيب ذهب خبثه بالتأخر فلا محرم كسابر الاثر به فان الوصف في الا
 ول حقيقي بخلاف الاخر فانه افتناعي وقوله كذا التثبوت اي انه يبرح القياس
 الذي وصفه بتقوى على معارضته الذي وصفه تقين وقوله بلا خلاف
 المبني انه يجعله بالنسبة لانه لا خلاف في ترجيح التثبوت بل فيه خلاف مثاله
 ان يقال في خيار الصغيره اذ بلغت عينه عالمه بالخيار وقد زوجهما في منفرها
 غيرهما ولا احد تمكنه من العلم فلا يعذر بالجهل كسابر الاصل الشرعية فا
 نه يبرح على ما يقال جاحله بالخيار فتعذر كالا مة اذا عفت تحت العبد لانه
 الوصف في الاول تثبوت بخلاف الثاني فان الجهل عدسي **موج** **موج**
موج وهكذا الباعث انما النسخ **موج** من الامارات على ما هو **موج**
 اي وكذا يبرح قياس ما كان الوصف باعناً على الحكم على معارضته من القياس
 الذي لا وصف فيه اماره غير مة مثاله ان يقول في الصغيره التثبوت تفيد

على ان يبرح ما كان في
 نسبة الراس لا يبرح
 تشبيهه كسب التثبوت
 فيمن طهارة من ذلك
 الوجه في تشبيهه كسب

والله اعلم

[illegible]

الخبث والتفكر وقوله وهو الاشرف المحقق الثام اشرف الاقسام الاربعه
 لكونه كاشفا عن الحدود كشفا تاما يبين ذاتياتها والقسم الثاني هو
 الحد الثاني بقدر بينه قوله 6 وناقض الحد الحقيقي غدا 6 يختص بالفضل القريب
 اي ان الحد الناقص ما كان بالفضل القريب وحده مثل الانسان ناطق
 وانما كان ناقصا لوقوع الخلل في صورته الحد باستقاط جنته القريب والا
 الحدود ليس ناقصا لان الفضل القريب يملأ الخبث القريب فقد افاد
 ما هو المقصود بالحد وهو تصور حقيقة الشئ وتعيينه عما عداه ولما كان قد يؤول
 مع الفضل القريب بالخبث البعيد ولكنه لا يخرج به الحد عن كونه ناقصا
 شاملا اليه قوله 6 وقد يقع جنته البعيد 6 اليه لكن ماله من يد 6
 اي قد يقع الخبث البعيد الى الفضل القريب في الحد الناقص نحو الانسان جسم
 حلق ولا يخرج عن كونه حد ناقصا ولذا قال ماله من يد اي لا يكمل الا
 بهذه الزيادة الف الثالث والرابع القسم الثام والرقم الناقص وقد
 اشتمل على بيانها قولها والثام من ثابتهما مافيه 6 جنته له وخاصة
 نليها 6 6 اعترفتا فاذا ما فقد لم 6 وان اي من اي جنته (بعد لم 6
 6 6 او عر ضيات به تختص 6 6 فالكل رسم قد عر النقص 6 6
 اشتملت على بقيه الاربعه فالثام من ثابتهما اي ثاني القسمين وهما
 المحقق والرسم وهو ثالث الاقسام الرسم الثام وحد ما يركن الخبث
 القريب والخاصة نحو الانسان حيوان ضاحك والقييد بيليه بيان
 للعالم الاقل وفضل الانسان ضاحك حيوان كان رسما تاما وحقيقته
 الخاصة عند المناظر هذه الاعاث على اصطلاحهم هي الخارج عن
 الماهية المقول على ما تحت حقيقته واحده وبسبب هذا القسم رسما تاما لمشا

لكنه

بعينه الحد الثام من حيث اشتماله على الخبث القريب وعلى ما هو مختص به وهو
 والرقم الرابع الرسم الناقص افاده قوله فاذا ما فقد اي فقد الخبث القريب
 فالالفاظ لا تطلق الا في يوم انه صير ثلثيه فالناقص ما كان لخاصته وحدها نحو
 الانسان ضاحك او مع الخبث البعيد نحو الانسان جسم ضاحك او كان بالخصيصة
 التي تختص كلها بحقيقته واحده نحو الانسان ما يشع على قدميه عرض الا خلفا راديا
 البشره مستوي القامة فان هذه تختص بالانسان لا يعم ثلثيه الا بكاملها وانما
 سمي ناقصا لنقصانه بفقد الخبث القريب ولما كان الحد شرطية شرطا
 قال 6 6 واعلم بان الحد للعلوم 6 6 ببيان عما قد حور منطوي 6 6
 6 6 عن المساوي في جلاوه والخصا 6 6 وان يكون مابه قد عر 6 6
 6 6 له على محذوره الشوق 6 6 فان هذا عند من يتيق 6 6
 هدي بيان لما يجب ان يذكر الاثبات به في الحدود فلا يعمر الحد بالمساوي في
 الجلا كما لم يظا بين نحو الاب من له (ابن) لانهما يشعقلان معا لفروره وكا
 لم يظا بين نحو السواد صفة البياض لتعقلهما معا عاده والحد لا بد ان يكون
 معلوما بحد من المحذور ومع ثساو 6 6 في الجلا نضيج فابدية تعود ولا بد من
 ضياتة عن المساوي في الخصا كنعرف الزرافه بحيون شبه جلد النمل لا
 يعرف النمل الا يفيد تصور الحدود وقوله وان يكون قد عر فان بيان الحد عن
 ان يكون بما يتوقف معرفة الحدود على معرفته للزومه الدور سو كان ذلك بمرقة
 او اكثر كما يفند قوله 6 6 ثلثيه يكون او مراتب 6 6 6 6 يكون الثوق
 بمرقة مثل تعريف الكيفية بما يتبع به المشابهة ثم يقال والمشابهة (ثاني) في
 الكيف او يكون ثلثين كتعريف الاشياء باعداد ونيت 6 6 ثساو 6 6 ثم تعريف (

بحمدك بدهنه ونكره سليم بحمدك ولطف رب العرش العلم بحمدك
 ايلينه يرحم احد الدين بان يكون مقورا المحمديون الاخر ومقورا النبي
 والاخر للاثبات وامثلتها معروفة وقوله بدهنه ونكره سليم
 يتعلق بقوله معتبرا وحده اشارة لكثره طرق الترجيم في الحمد و
 الشمعية كما في الادله الشمعية وقد ذكر في مطولات الفن ما ذكر
 كثير من المرححات لم تذكر في الكتب الاصولية وهو حرف من تلبس الوا
 رد شرعية فمدار الترجيم على ما يتصور للناظر وهو مختلف باختلاف
 صفا الدفن وقوة الذكر والذكر سليم ولذا قيل انما لا تفرق طرق التر
 جيم بحمدك فحده غير كل لطف يسال بحمدك ثم عليه الاسوي المعول بحمدك
 نفع منه وعليه يفيد المحمديون كونه وحمل من غيره يطلب كل مطلب
 على غير سواه يعول في كل مرغوب بحمدك نسالة الكافل من حياته بحمدك
 بحمدك بغاية يبلغنا حبا به بحمدك لا يخفى لطف المحمديين الكافل والغاية

مع التوراة ونفاسيه صلتها
 بحمدك ثم صلوات الله وسلام بحمدك على الذي طالب به الختام بحمدك
 بحمدك ختام كل الانبياء والرسل بحمدك وهو ختام كل قوم امان بحمدك
 بحمدك والى الاطهار بحمدك مد اختلاف اللبيرة النهار بحمدك
 ارفق الدعاء صلوات على المصطفى والى الاقتداء لما تقر من شروعيها
 ذكره صلى الله عليه واله وسلم عند ذكره والحث على ضم الدعاء بها
 والزعيم فيها على الاطلاق ولا يخفى حسن الختام في المقام ولطف قولها
 الذي طالب به الختام نسالة الله تعالى ان تحم لنا برضاها ويورثنا

شكر

مشكروا اولاه ونسالة المزيد من نعمه والمجد لله اولاه واخره
 قال في المنقول منها هذه قال المؤلف حفظ الله وابغاه
 ما لفظه وافق تمام هذا المختصر بعد العصر من يوم الثلاثاء
 تاسع عشر شهر جمادى الاولى سنة ٧٣٣ لله ثلاثة وسبعين
 ومائة والف ووافق المنقول منها هذه ما لفظه
 ووافق تمام هذه السنة المباركة انشا الله
 في يوم الخميس المبارك تاسع شهر شوال سنة تسع
 وسبعين ومائة والف ووافق اقوالنا وافق
 تمام هذه السنة المباركة انشا الله تعالى
 في ليلة الاثنين سابع وعشرين شهر
 شعبان المعظم سنة ٧٣٤ لله
 ثلاث واربعين وثمانية والف

وكان رفرها عرس صنفها حرسها الله تعالى على عبادته
 ونسالة تعالى ان يورثنا العلم النافع والعملية وان يتجاوز
 عن مولته وكانت بها والناظر فيه والاهم كفاية
 المسلمين والمسلمات انه غفور رحيم ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونفعا
 ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 بغنايه كاتبة الفقير المذنب العترة بالنقير حسن علي حسن حسين
 بن احمد بن حسين بن محمد الخوري عفا الله عنهم اجمعين امين اللهم

الحمد لله كما في الامم
 كان تمام قراءة شرح المختصر من ابتداء
 الاصل في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٣٤
 في يوم الاثنين عاشر شهر شوال سنة تسع
 وسبعين ومائة والف ووافق
 في يوم الخميس المبارك تاسع شهر شوال سنة تسع
 وسبعين ومائة والف ووافق
 تمام هذه السنة المباركة انشا الله تعالى
 في ليلة الاثنين سابع وعشرين شهر
 شعبان المعظم سنة ٧٣٤ لله
 ثلاث واربعين وثمانية والف

من قضية لبنا رد الحوري صاحب جرد البرق لظهور على اثر اعلان الدستور العثماني وسقوط
السلطان عبد الحميد قتل الشري حازري ان قيدي
قصر هو ربه وكانت على رجلين
سنة للزمان عترة وذل
صاحب العرش ابن انت من العر
صاحب الدولة التي كنت منها
ابن تلك الشفاء تلثم رجلين
والرؤس المطا طارت الى الارض
والارادات ابن تلك الارادا
ذهبت مثلي ذهبت وباديت
وقفه عند قصده بلد زينة
رقدوا في السمود لئلا النفس
كل فخر تقب من نومها الا

فلا من حلية ابي فيم بالفظه
حدثنا ابو بكر بن مالك قال حدثنا عبد الله بن حنبل قال حدثنا ابي قال حدثنا ابو المفيرة قال حدثنا صفوان
ابن عمرو عن يزيد بن ميسرة قال حدثنا ابو بكر محمد بن احمد الموزني قال حدثنا ابو الحسن بن ابان
قال حدثنا ابو بكر بن عبيد قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا هشام بن عبد الله الرازي قال حدثنا
بقية عن صفوان بن عمرو عن شريك بن عبيد عن يزيد بن سيار ان رجلا من مضي جمع
مالا وولدا فاوعى ولم يدع صنفا من اصناف المال الا اتخذ وابتى قصر او حقل عليه بادن
وثيقين وجعل عليه حرسا من علمائهم جمع اهل بيته وصنع لهم طعاما وقعد على سريره
ورفع احد رجله على الاخرى وهم ياكلون فلما فرغوا من طعامهم قال يا نفس اني
لسين قد جمعت ما يلفيك قال فلم يفرغ من كلامه حتى اقبل اليه ملك الموت في هبة رسل
عليه خلقان من الثياب في عنقه محلاه يشبه بالملك ففزع الباب فذعه افرعه
وهو على فرشه فوثب اليه القلمة وقال ما انت وما انت قال ادعوا الي مولاي قالوا اليك
تخرج مولانا قال نعم فادعوه قالوا رسل اليهم مولاهم من هذا الذي فزع الباب فاحروه
هسته قال صهلا فظلم وفهلم قالوا قد فعلنا ثم اقبل ايضا ففزع الباب فذعه ههنا شد
من الاول قال وهو على فرشه قال فوثب اليه الحسن فقالوا قد حبت ايضا قال نعم
فادعوا الي مولاي فاحروه ابي ملك الموت قال فلما سمعوا طلوع الفجر عليهم الذر والهم
والنخشع فنادوا الحسن فاحروه واسيدهم بالذي قال لهم ملك الموت فقال لهم سيدهم
قولوا له قولنا لينا وقولوا له هل نأخذ معه احدا غيره

سقط العرش عرش عبد الحميد
تأوى قتل رجا والصبير
قسم بين سيد وسود
ش وقد كان يحمل التو صيد
في مقام المجهين المقيود
وتدعو الملك بالثا بيد
ض قيا ما سواجيات الجود
ت المبتدات كل خير شهيد
مثلي بدت با ابن عبد الحميد
والرزي بين هجيد ورقود
مخفي قبضه من حديد
ولحقوا السرب الى ليد

٦ وقالوا فبيح عندنا الشوق ولا سي ٦
بن نباشه رحمه الله تعالى
ومن انتم حتى يكون لكم عند ٦

لا بن الراوندي
سبحان من وضع الاشياء موضع
مكر عالم اعيت هذا هيب
هذي الذي جعل لاو هام حائرة
ورؤ عليه العلامة عبد الرحمن
مكر عاقل عاقل قد كان دأب
~~هذي الذي جعل لاو هام حائرة~~
تخير ان كان في هذي فقلت لهما

وفدق العز والاذلال نفريقا
وجاهل جا هلا تلقا مرزوقا
وصير العالم الخدير زنديقا
هذي الذي اوجب الامان بالقد
ورؤ عليه السيد العلامة محمد بن اسمعيل
ورادهم باله الحق توثيقا
وليس بالهمل صار الرزق محجوبا
حكمة الله فاسأل منه توفيقا

هذي الذي زاد اهل العلم هدية
فليس بالجهل صار الرزق مفتضا
واما هي الرزاق مقدرة
ممن قوي قوي في ثقليه
كم من ضعيف ضعيف في ثقليه
هذي دليل على ان الاكل له

ورادهم باله الحق توثيقا
وليس بالهمل صار الرزق محجوبا
حكمة الله فاسأل منه توفيقا
والمضام في هذي المعنى
مراد ب الراي عنه الرزق مخوف
كانه من خليج الجنة يخرج
في الخلق سر خفي ليس ينكشف

مكر عام يكن بيتا بالكر
لما قدر ان قوله سبحانه
فلنسمع في السلسل حول هذا

والمضام فيه ايضا
واخا حله قصور وقري
عن قسما ينهم زال المرى

قلت الله سبحانه
ويعطوننا ويخزننا في غيب
ويأتين من بحر لنبي لطيف
شبه الزرق تحضنه العا
ويأتين بعد ذاعث عجمي
تطعمهننا وقد زال الهاء

ان الخلاف عدل في البلاور
لكن الخلاف بين البلاور
اهل علم واهل جهل
هذي الذي عرق وهدى في
بلاور في رزق مضاعف
فمنه في رزق مضاعف

فمنه في رزق مضاعف
فمنه في رزق مضاعف

فمنه في رزق مضاعف
فمنه في رزق مضاعف

لا بن الراوندي
مغرم الفضل في طرفي نقض
تبيين فوفه صخر حمار
احق في البيت الاول اما والراية
تقول له في طرفي نقض وراية

يكون تبيان منه اشتكلا
وتصرفه للن راشتكا
نحوه في كلامه في البيت الثاني
فمنه في رزق مضاعف

فمنه في رزق مضاعف
فمنه في رزق مضاعف